

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية العالمية

بإسلام آباد - باكستان

كلية الشريعة والقانون

”البورصة المعاصرة“

دراسة مقارنة

بين

الفقه الإسلامي والقانون الباكستاني“

رسالة مقدمة لنيل درجة العالمية

(الدكتوراه) في الشريعة والقانون

إعداد: **راجہ محمد حنیف بن حافظ محمد بشیر**

رقم التسجيل: 08-SF/Ph.D/99

إشراف:

فضيلة الاستاذ الدكتور / رمضان الحسين جمعة

عميد كلية الشريعة والقانون بالجامعة الإسلامية العالمية.

بإسلام آباد. باكستان

المشرف المشارك: **فضيلة الاستاذ الدكتور / محمد طاهر منصوري**

نائب عميد كلية الشريعة والقانون،

بالجامعة الإسلامية العالمية - سابقاً - ورئيس قسم أصول الفقه.

إدارة مجمع البحوث الإسلامية. بإسلام آباد. باكستان.

٥١٤٢٥/م٢٠٠٥

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال العماد الأصفهاني رحمه الله تعالى:

إنني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتاباً في يومه إلا قال في غده:

لو غير هذا لكان أحسن

ولو زيد كذا لكان يستحسن ولو قدم هذا لكان أفضل

ولو ترك هذا لكان أجمل وهذا من أعظم العبر

وهو دليل على احتیلاء النقص على جملة البشر

(مقدمة معجم الأدباء: ياقوت الحموي)

شكرو تقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ورحمة الله للعالمين سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين وبعد: فاشكرك يارب بما أسبغت على من نعمك ظاهرة وباطنة خلقتني في أحسن تقويم، وكرمتني في أحسن تكريم، ورضيت لي الإسلام ديناً، وبعثت لي خير خلقك محمداً - ﷺ - نبياً ورسولاً، وجعلت لي القرآن شرعة ومنهاجاً وأردت لي الخير والفلاح بما جعلتني من تلاميذ مدرسة الفقه. وشرفتني بالانتساب إلى الجامعة الإسلامية العالمية التي لها الدور البارز في خدمة الإسلام والمسلمين.

كما يشرفني أن أتقدم بخالص شكري وتقديري من أعماق قلبي وعميق مشاعري - للمعلم العظيم والمربي الفاضل الذي يعامل تلميذه على أروح ما تكون المعاملة أنه فضيلة الأستاذ الدكتور رمضان الحسين جمعة - عميد كلية الشريعة والقانون بالجامعة الإسلامية العالمية إسلام آباد.

فلقد تكرم فضيلته بالإشراف على هذه الرسالة وأغدق على العطاء من بحر علمه الذي لا ينفذ. وكرمه الذي شمل به طلابه وفتح لي قلبه وعقله وأرشدني بما يعجز قلبي عن وصفه ولم يأل جهداً في تذليل جميع الصعوبات التي كانت تعترضني كما أتوجه بوافر الشكر وعظيم الامتنان لفضيلة الأستاذ الدكتور محمد طاهر منصوري. نائب عميد كلية الشريعة والقانون بالجامعة الإسلامية العالمية إسلام آباد (سابقاً).

فلقد تكرم فضيلته بالإشراف القانوني على هذه الرسالة، الذي لم يضمن على بوقت أو جهد، مع كثرة أعماله وضيق وقته بما يؤكد كرمه وعطاءه مع طول بآعه في العلم - ودقته في الإشراف -

وقد ظهر ذلك فى ملاحظاتهم القيمة فجاءت الرسالة على هذه الصورة. فما كان فيها من حسن فبتوفيق الله - ثم بفضل نصحهما وإرشادهما - فلهم عظيم الشكر والامتنان وجزاهما الله - عنى وعن طلابهما خيراً وأمد لنا فى عمرهما وجعلهما للإسلام زخراً وما كان فيها من تقصير فلقله بضاعتى وقصر باعى.

وكما أتقدم بخالص شكرى وتقديرى إلى كل من ساعدنى وأعاننى على إتمام هذا العمل الشاق. فجزاهم الله عنى كل خير.

وبعد فإننى أستميح القارئ الكريم العذر حين يقع على أخطاء فى هذه الرسالة فما كان سببها إلا كلل نفسى وتعبها وبحر العلم الذى لا آخر له - ورحم الله من رأى ذلة أخيه فغفرها له - وإلى الله - تعالى - أتضرع ﴿ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا﴾ (١) ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم.

الباحث

راجعه محمد حنيف الأزهرى

إهداء

إلى:

حبيبى وسيدى وقرة عيني وإمامى وقدوتى إليك: يا رسول الله - ﷺ - فداك روحى وأبى وأمى -
مقروننا بالصلاة والتسليم عليك كما أمرنا ربنا ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا
صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ (١).

إلى:

سيدى ومرشدى وأستاذى الكريم - والمربى الفاضل، فريد عصره مفسر القرآن - الذى كرس
حياته فى سبيل خدمة هذا الدين وعلومه ولا يخاف فى الله لومة لائم حتى ضرب وسجن - فى سبيل
الهداية والحق - ضياء الأمة أبى الحسنات محمد كرم شاه الأزهرى - قدس سره العزيز -

إلى:

الذين أمرت أن أخفض لهما جناح الذل من الرحمة والذين ربيانى صغيراً ورعيانى كبيراً
فرضيا عني ودعوا لى كثيراً فكان دعاؤهما لى زاداً ورضاهما عني عدة وعتاداً والهمنى الله بطاعتهما
رشداً وسداً "أبى وأمى" فأسأل الله - تعالى - أن يبارك فى عمرهما وأن يمتعنا وإياهم بالإيمان والصحة
والعافية وحسن الختام - ﴿رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيْنِي صَغِيرًا﴾ (٢)

(١) سورة الأحزاب: ٥٦

(٢) سورة الإسراء: من الآية رقم ٢٤

إلى:

من جعل الله بينى وبينها مودة رحمة - زوجتى الوفية "أم أحمد" وخاصة "أم زوجتى" تاج بى بى
التي أعطتنى الأمل لمواصلة العمل وساعدتنى ومدت إلى يد العون وتحملت معى المشاق دون كلل أو
ملل - فأسأل الله تعالى - أن يبارك فى عمرهما وأن يمتعنا وإياهما بالإيمان والصحة والعافية وحسن
الختام.

إلى:

من جعله الله لى من رنية الحياة الدنيا ابنى الغالى "أحمد يحيى" راجيا الله أن يكون من أهل
العلم والقرآن.

وإلى:

كل من علمنى ولو حرفاً وإلى كل من مد لى يد العون حتى وصلت إلى ما أصبوا إليه إلى هؤلاء
جميعاً راجياً من الله - عز وجل - أن يتقبل منى هذا العمل إنه نعم المولى ونعم النصير وهو حسبنا ونعم
الوكيل.

الباحث

الافتتاحية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، شرع الأحكام لما فيه مصالح عباده وهداهم إلى طريق رشاده،
والصلاة والسلام على سيدنا محمد، خاتم الأنبياء والمرسلين، المبعوث رحمة للعالمين وعلى آله
وصحبه والتابعين، الذين شيّدوا دعائم هذا الدين. وأسسوا بنيانه للمهتدين، على قواعد من كتاب الله
المبين، وسنة نبيه المطهرة التي تشع نوراً على العالمين.

وبعد

فإن الشريعة الإسلامية هي الصوت الإلهي والنفحة الربانية الشجية التي هبت على البشر
بنسائم الرحمة وعطرت مشام الوجود بلطائف الصعود وجاءت لسعادة الإنسان لا لشقائه ولنعمته لا
لبلائه فهي الشريعة التي تتمشى مع الزمان في كل أطواره، وتدور مع الدهر في جميع أدواره، وتسد
حاجات البشر في نظم معاشهم ومعادهم وجلب صلاحهم ودرء فسادهم.

ما جاءت الشريعة لتشق على البشر وتورد لهم مورد الكدر وتلقيهم في حظيرة المشقة وأسر
البلاء والمحنة وكلفة الشقاء والتعاسة كلا! بل جاءت رحمة للعالمين وبركة على الخلق أجمعين. ولذا
ستظل أكمل وخاتمة الشرائع.

فلقد جدت معاملات كثيرة في العصر الحديث، لم يعرفها فقهاؤنا القدامى. بل ولم تخطر لهم
على بال، رغم كثرة ما افترضوه من مسائل، وما تخيلوه من مشكلات، وذلك لأن هذه المعاملات
وليدة ظروف العصر الحديث بكل ما فيه من تعقيدات، ولأن كثيراً من هذه النظم في المعاملات نشأت
في أحضان غريبة عن الإسلام.

بيد أن المجتمع الإسلامي - بفعل عوامل كثيرة - أصبح يتعامل طبقاً لهذه النظم، حتى يساير ركب العصر، في الشؤون الاقتصادية خصوصاً. وأصبح كل من يهمه أمر المسلمين يتساءل: أين هذه المعاملات المعاصرة من الإسلام؟ وهذا التساؤل في حد ذاته ظاهرة صحيحة، لأنه يدل - فيما يدل على ثقة كبيرة بالفقه الإسلامي، ومقدرته على مواجهة كل التحديات المعاصرة ووضع الحلول الإيجابية لها وبخاصة الجانب الأخطر منها وهو الاقتصاد والمعاملات.

ومن هذه المعاملات الحديثة "التعامل مع البورصة" وهل كل ما يجرى بها يتطابق مع روح التشريع الإسلامي؟ وإذا كان لا يتطابق فما البديل؟ ولكن قبل الإجابة عن هذه التساؤلات لابد أن نتعرف أولاً على هذه التصرفات. ما هي؟ وما الظروف التي أدت إلى نشأتها؟ وهل هي سوق أو شيء آخر، مختلف عنه؟ ثم ما هي أوجه نشاطها؟ الإجابة عن هذه التساؤلات في غاية الضرورة ليكون لدينا تصور كامل عن هذا الموضوع. لأن الحكم على الشيء فرع عن تصوره.

وبناء على ذلك - اخترت "البورصة المعاصرة" موضوعاً لرسالة الدكتوراه - مستعيناً بالله - جل جلاله - لأتناوله بشيء من التفصيل والإيضاح في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي الباكستاني - تحقيقاً - للفائدة المرجوة من البحث العلمي - وملتوئى الإكبار والإجلال لدقة أحكام الشرعية الإسلامية وروعة شموليتها فوجدت باباً عظيماً من أبواب العلم.

وأسأل الله - عز وجل - أن يعينني على إكمال هذا البحث على الوجه الذي يرضاه - سبحانه - وتعالى - وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين.

أسباب اختيار الموضوع:

الأسباب التي دعتنى للكتابة فى هذا الموضوع كثيرة منها:

﴿١﴾ أنه موضوع حديث ومعاصر - لم تناوله فقهاؤنا القدامى - وكان فى غاية الضرورة ليكون لدينا تصور وعلم كامل عن هذا الموضوع الاقتصادى.

﴿٢﴾ أن من يتتبع أبواب الفقه الإسلامى يجد كثيراً من المسائل الفقهية لها صلة وثيقة "بالبورصة" وهذه المسائل منتشرة ومتناثرة فى سائر أبواب الفقه الإسلامى - الأمر الذى يستتبع جمع شتات ما تبعثر من هذه المسائل فى مؤلف واحد ليسهل الرجوع إليها عند الحاجة وهذا فى حد ذاته لا يستهان به بل يحتاج إلى جهد ومشقة وقد فعلت ذلك بقدر الطاقة وبقدر ما فتح الله به على ويسره لى.

﴿٣﴾ إضافة عمل إسلامى فى الفقه الإسلامى والقانونى الباكستانى فى باب مهم من أبواب العلم - تفتقر المكتبة الإسلامية إليه - وسد الفراغ فى هذا الجانب خدمة للعلم ومساهمة متواضعة فى نفع الدارسين.

منهج البحث

﴿أولاً﴾ أقوم بجمع المادة العلمية المتعلقة بالمسألة موضع البحث عند فقهاء المذاهب الأربعة بصفة أساسية ثم مذهب الظاهرية حيث عثر لهم على رأى فى المسألة إكمالاً للفائدة.

﴿ثانياً﴾ أستقى آراء كل مذهب من كتبه الأصلية المعتمدة فلم أذكر رأى مذهب من كتب المذاهب الأخرى.

﴿ثالثاً﴾ أجعل المتفقين فى الرأى فى المسألة المطروحة فريقاً واحداً والمخالفين فريقاً آخر مع مراعاة الترتيب الزمنى بين المذاهب الإسلامية.

﴿رابعاً﴾ أتبع رأى كل فريق بأدلة من الكتاب أو السنة أو الإجماع أو القياس أو غيرها من الأدلة مع بيان وجه الدلالة إن خفى وأتبع الدليل بما وجه إليه من مناقشة أو اعتراض من قبل الخصم أو من عندى إن ظهر لى ضعف الاستدلال.

﴿خامساً﴾ أعتمد فى التوثيق على طريقتين: الطريقة الأولى: الإشارة إلى المراجع بهامش الصحيفة، والطريقة الثانية: ذكر النص عند الضرورة وذلك قد يكون فى الصلب وقد يكون بالهامش.

﴿سادساً﴾ قمت بذكر رقم الآيات المذكورة فى الاستدلال واسم سورتها وكذا تخريج الأحاديث والآثار من كتب التخريج المعتمدة.

﴿سابعاً﴾ وضحت فى الهامش بعض الألفاظ التى تحتاج إلى توضيح مع الاعتماد على كتب اللغة وغيرها واستكمالاً للبحث ترجمت للأعلام الواردة فى هذه الرسالة عند ورود أسمائهم خلال الدراسة. وجعلت الترجمة موجزة بمقدار ما تعطى القارئ صورة عن شخصية المترجم ومكانته.

﴿ثامناً﴾ ترجمت القرارات المختلفة من اللغة الإنجليزية إلى اللغة العربية. وذكرت بعض النصوص باللغة الإنجليزية عند الضرورة.

﴿تاسعاً﴾ أنهيت كل مسألة بذكر الرأى الراجح الذى يحقق مصلحة أو يدفع مفسدة ويرجحه

الدليل.

وقد قسمت هذا البحث إلى افتتاحية وتميد وثلاثة أبواب وخاتمة، علي النحو التالي:

الافتتاحية:

تشتمل علي ما يلي:

- ﴿أ﴾ الشريعة الإسلامية وميزتها والتعريف بالموضوع وأهميته باختصار.
- ﴿ب﴾ أسباب اختيار الموضوع.
- ﴿ج﴾ منهج البحث.
- ﴿د﴾ خطة البحث.

التمهيد:

في العقد: ماهيته وشروطه وأنواعه باختصار.

الباب الأول: البورصة (Stock Exchange السوق المالية) ماهيتها، وظائفها وعملياتها.

وفيه فصلان

الفصل الأول: ماهية البورصة في الاقتصاد الوضعي: وفيه مباحثان

المبحث الأول: تعريف البورصة في اللغة واصطلاح الاقتصاديين وفي الاقتصاد الوضعي الباكستاني.

المبحث الثاني: في أنواع البورصة وفرق بين السوق البورصة والسوق العام.

الفصل الثاني: تاريخ البورصة وعملياتها: وفيه سبعة مباحث

- المبحث الأول: نبذة عن تاريخ البورصة العالمية.
- المبحث الثاني: نبذة عن تاريخ الباكستانية.
- المبحث الثالث: في بيان وظائف البورصة وفوائدها.
- المبحث الرابع: دور البورصة في التنمية الاقتصادية.
- المبحث الخامس: في عمليات البورصة.
- المبحث السادس: الفرق بين المضاربة والبورصة.
- المبحث السابع: القوانين المنظمة لأعمال البورصة في الاقتصاد الوضعي الباكستاني.

الباب الثانى: طبيعة التعامل بالأوراق المالية والبضائع - والصرف والخيارات والمستقبليات - والبنوك فى البورصة: وفيه خمسة فصول

الفصل الأول: فى الأسهم (Shares): وفيه مبحثان

المبحث الأول: ماهية الأسهم.

المبحث الثانى: أنواع الأسهم: وفيه أربعة مطالب

المطالب الأول: الأسهم المعتادة.

المطلب الثانى: الأسهم الممتازة.

المطلب الثالث: الأسهم المؤجلة.

المطلب الرابع: الأسهم التمتع.

الفصل الثانى: فى السندات (Bonds): وفيه ثلاثة مباحث

المبحث الأول: ماهية السندات.

المبحث الثانى: أنواع السندات.

المبحث الثالث: أنواع البيوع فى البورصة. وفيه ثلاثة مطالب

المطلب الأول: البيع القصير.

المطلب الثانى: التعامل بالهامش.

المطلب الثالث: سوق الامتيازات: وفيه ثلاثة فروع

الفرع الأول: امتياز البيع.

الفرع الثانى: امتياز الشراء.

الفرع الثالث: الامتيازات المختلفة.

الفصل الثالث: فى البضائع: وفيه - أبيضاً - مبحثان

المبحث الأول: ماهية البضائع والسلع.

المبحث الثانى: أنواع البضائع: وفيه مطلبان

المطلب الأول: سوق السلع الحاضر.

المطلب الثانى: سوق العقود السلعية.

الفصل الرابع: فى الصرف والخيارات والمستقبليات: وفيه ثلاثة مباحث

المبحث الأول: فى الصرف: وفيه مطلبان

المطلب الأول: فى ماهية الصرف.

المطلب الثانى: أنواع سوق الصرف

المبحث الثانى: فى الخيارات أو الاختيارات: وفيه - أيضاً - مطلبان

المطلب الأول: فى ماهية الخيارات.

المطلب الثانى: أنواع الخيارات: وفيه ثلاثة فروع

الفرع الأول: أنواع الخيارات (الاختيارات) من حيث المصدر.

الفرع الثانى: أنواع الخيارات باعتبار محلها.

الفرع الثالث: أنواع الخيارات باعتبار طبيعتها.

المبحث الثالث: فى المستقبليات: وفيه مطلبان

المطلب الأول: فى ماهية المستقبليات.

المطلب الثانى: أنواع المستقبليات

الفصل الخامس: دور البنوك والسمسرة فى البورصة: وفيه مبحثان

المبحث الأول: دور البنوك فى عمليات البورصة.

المبحث الثانى: دور السمسار (Broker) فى عمليات البورصة.

الباب الثالث: موقف الشريعة من عمليات البورصة: وفيه ثلاثة فصول

الفصل الأول: التخريج الشرعى للأوراق المالية فى البورصة: وفيه ستة مباحث

المبحث الأول: موقف الشريعة من الأسهم.

المبحث الثانى: موقف الشريعة من السندات.

المبحث الثالث: موقف الشريعة من المضاربة فى اصطلاح أهل البورصة.

المبحث الرابع: موقف الشريعة من أعمال الصرف.

المبحث الخامس: موقف الشريعة من الخيارات أو الاختيارات فى البورصة.

المبحث السادس: موقف الشريعة من المستقبليات.

الفصل الثاني: التخييع الشرعى لأعمال سوق البضائع: وفيه خمسة مباحث

المبحث الأول: بيع الإنسان ما لا يملكه بالأصالة أو الوكالة.

المبحث الثانى: بيع الإنسان ما اشتراه قبل قبضه.

المبحث الثالث: بيع الدين بالدين.

المبحث الرابع: على بذل التأجيل.

المبحث الخامس: عقد البيع بدون تحديد السعر وتعليقه على سعر السوق فى يوم معين أو

خلال فترة معينة.

الفصل الثالث: بداخل إسلامية للبورصة مقترحات وتوصيات.

الخاتمة: تشتمل على أهم النتائج التى انتهى إليها البحث.

وأخيراً فإنى لا أدعى - ومعاذ الله - أن أدعى - أن هذا البحث قد أصاب المجز وطبق المفصلا،
وخلا من كل عيب، وسلم من كل نقص، فإنى أعتقد تمام الاعتقاد إنى مهما بالغت فى تحريره
وتهذيبه، أن لا بد من وجود هفوات وعثرات، ومأخذ تثير الانتقاد، لأن غير المعصوم أهل للخطأ
والنسيان، فالكمال لله وحده - جل وعلا - والنقص من جبلة البشر وكل واحد عرضة للصواب والخطأ
ومأخوذ من قوله ومردود عليه - ولا عصمة إلا لأنبياء الله ورسله - فما كان فى هذه الرسالة من صواب
فهو بتوفيق الله وتسديده وفضله ورحمته - وما كان فيها من خطأ فمنى - وأسأل الله - سبحانه - العفو
عنى.

وختاماً أسأل الله من فضله العليم، أن يجعل عملى هذا خالصاً لوجهه الكريم، وأن يتقبله
يقبول حسن، وينفع به نفعاً حسناً، إنه على ما يشاء قدير - وبالإجابة جدير - وصلى الله وسلم على رسولنا
المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين، ولله الحمد باطنياً وظاهراً، أولاً وآخراً.
وهو حسبى ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم. وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه
أنيب.

التعميم

بسم الله الرحمن الرحيم

التمهيد في العقد

تعريف العقد

﴿أولاً﴾ العقد في اللغة:

العقد لغة: الربط والشد والضمان والعهد. جاء في القاموس "عقد الحبل والبيع والعهد: شده" (١).
ويطلق أيضاً على الجمع بين أطراف الشيء ويقال: عقد الحبل إذا جمع أحد طرفيه على الآخر
وربط بينهما (٢).

وفى المصباح المنير: قيل: عقدت البيع ونحوه وعقدت اليمين وعقدتها بالتشديد تأكيد
وعاقدته، ومعد الشيء مثل مجلس: موضع عقده، عقدة النكاح وغيره والجمع عقود (٣). وقال صاحب
كتاب العين: العقد مثل العهد، عاقدته عقداً مثل عاهدته عهداً (٤)، ومنه قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الذِّينَ آمَنُوا
أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ (٥).

وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْزَمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ﴾ (٦). أى إحكامه والمعنى: لا تعزموا على عقدة النكاح
في زمان العدة (٧)، وقال الجصاص في أحكام القرآن: عن الآية الأولى: أنها اشتملت على إلزام الوفاء

(١) انظر: ترتيب القاموس المحيط: للأستاذ/ الطاهر أحمد الزاوي، ٢٧٠/٣، ط: دار الفكر

لسان العرب: لابن منظور، ٢٩٦/٣ وما بعدها، ط: دار

انظر:

صادر، بيروت

(٣) انظر: المصباح المنير: لأحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي، ٤٢١/٢، ط: منشورات دار الهجرة، إيران - قم.

(٤) انظر: كتاب العين لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، ١٤٠/١، ط: منشورات دار الهجرة، إيران - قم، والمعجم الوسيط، ص: ٦١٤.

ط: المكتبة الإسلامية استانبول، تركيا

(٥) انظر: سورة المائدة: جزء من الآية رقم: ١ (٦) انظر: سورة البقرة: جزء من الآية رقم: ٢٣٥

(٧) انظر: جامع أحكام القرآن: للقرطبي، ١٩٢/٣، الطبعة الثالثة، دار الكتب المصرية، دار الكاتيب للطباعة والنشر ١٩٦٧/٥١٣٨٧ م

معجم لغة الفقهاء: للدكتور محمد روااس قلعه جي: ص: ٣١٧، ط: إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، كراتشي، باكستان

بالعهود والذمم التي نعقدتها لأهل الحرب وأهل الذمة والخوارج وغيرهم من سائر الناس وعلى إلزام الوفاء بالنذور والأيمان (١).

فالعقد إتفاق بين الطرفين يلتزم بمقتضاه كل منهما تنفيذ ما اتفقا عليه كعقد البيع والزواج وجمعه عقود.

أما القانون الوضعي فالعقد فيه يعنى الإتفاقية الصالحة للتنفيذ بالقانون (٢). وجاء في دائرة المعارف البريطانية "العقد هو العهد القابل للتنفيذ بالقانون ويمكن أن ينشأ العهد للعمل أو للاجتناب منه" (٣). ويجب على الطرفين في العقد أن يقصدا بهذه الإتفاقية الصلة القانونية بينهما - بمعنى أنه إذا عجز واحد منهما عن تنفيذ ما تعهد به فيكون مسئولاً عن عجزه أمام القانون.

❖ ثانياً: العقد فى الاصطلاح:

عرّف الفقهاء العقد بتعريفين: الأول بالمعنى العام، والثانى بالمعنى الخاص. عرّف جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة العقد بالمعنى العام. فقالوا: "العقد هو كل تصرف ينشأ عنه حكم شرعى سواء كان صادراً من شخص واحد أو من شخصين" (٤). هذا التعريف يشمل على كل ما يعزم المرء على فعله سواء أكان بإرادة منفردة مثل الوقف واليمين أو بإرادتين مثل البيع والإجارة وهذا التعريف أيضاً بمعنى الالتزام (٥). أما الحنفية: فقد عرّفوا العقد بالمعنى الخاص حيث قالوا: "إن العقد هو ارتباط الإيجاب بالقبول على وجه يظهر أثره فى المحل" (٦).

(١) انظر: أحكام القرآن: للجصاص: ٢/٢٩٥، ط. سهيل أكيدىمى بلاهور باكستان

(2) Charles Worth Mercantile Law page: 3, 14th edition by: Clive M. Schmitthoff David A. G. Sarre.

(3) The Niw Encyclopedia Britanica v. 5, p: 30

(٤) انظر: التحرير على جامع الفصولين: ٣/٢، ط. الحلبي

(٥) انظر: أحكام القرآن: للجصاص: ٢/٢٩٤، وما بعدها، ومجموع فتاوى: لابن تيمية: ٥/٢٩، ط. دار عالم الكتب بالرياض

(٦) انظر: مجلة الأحكام العدلية مادة: [١٠٣]، [١٠٤]، طبعة الثالثة، دار إحياء التراث العربى، بيروت، ورد المختار: لابن عابدين: ٣٥٥/٢، ط. الأميرية.

وحاشية الهابرتى على فتح القدير: ٦/٢٤٨، ط. الحلبي

هذا التعريف لا يشمل ما يتم بالإرادة المنفردة كالنذر واليمين ويرد على هذا التعريف أنه غير جامع لأن المتبادر من الإيجاب والقبول كونهما بالقول، مع أن العقد قد يتم بالمعاطاة عند القائلين بانعقاد العقد بها، لذا يكون التعريف الأول: وهو تعريف الجمهور هو التعريف الراجح لشموله ما يتم بالإرادة المنفردة وما يتم بالمعاطاة (١).

وأما العقد في قانون العقود الباكستاني فهو: "الاتفاقية الصالحة للنفذ بالقانون".
والإتفاقية هي كل عهد أو مجموعة عهود في شكل عوض من أحد الطرفين وعوض من طرف الآخر فالعقد عبارة عن اقتراح من أحد طرفي العقد فلو قبله الطرف الآخر يكون اقتراحاً مقبولاً ويصح العهد (٢).

وعرّف العقد عند أهل القانون بتعريف آخر هو: "أن العقد توافق إرادتين على إحداث أثر قانوني من إنشاء التزام أو نقله، أو تعديله أو إنهائه" (٣).

ومما تقدم تظهر أن جوهر العقد في القانون هو توافق إرادتين والعقد في نظر فقهاء الشريعة الإسلامية ليس هو إتفاق الإرادتين نفسه بل الارتباط الذي يعتبره الشارع حاصلاً بهذا الإتفاق.
فالتعريف القانوني قد يشمل العقد الباطل الذي يعتبره التشريع لغواً من الكلام لا ارتباط فيه ولا ينتج نتيجة، ذلك لأن هذا التعريف القانوني إنما يعرف العقد بواقعه المادية وهي: إتفاق الإرادتين إما التعريف الفقهي فيعرفه بحسب واقعه الشرعية وهي: الارتباط الاعتباري - وهذا هو الأصح - لأن العقد لا قيمة فيه للوقائع المادية لو لا الاعتبار الشرعي.

وبهذا نرى أن التعريف الشرعي للعقد هو التعريف الأرجح لوجاهته، ولأن أساس الاعتبار فيه هو نظرة الشرع الإسلامي إليه من حيث الاعتبار ومن حيث الإلغاء، هذا ما أمكنني قوله في هذا المقام -والله أعلم بالصواب -

(١) معاطاة: التعاطى أن يأخذ المشتري المبيع ويدفع البائع الثمن أو يدفع البائع المبيع فيدفع له الآخر ثمنه من غير تكلم ولا إشارة ولو في غير

المحركات. (انظر: حاشية الدسوقي: ٣/٣ ط. عيسى الحلبي).

(2) The Contract Act. 1872 Section:2.

(3) Chitty on Contract General Principles v.1, clause 1-3.

﴿ثالثاً﴾ أركان العقد (Pillars of Contract):

اختلف الفقهاء في أركان (١) العقد فذهب جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة إلى أن أركان العقد ثلاثة وهي:

﴿١﴾ العاقدان (كالبائع والمشتري في البيع)

﴿٢﴾ والمعقود عليه (وهو الثمن والمثمن)

﴿٣﴾ والصيغة (وهي الإيجاب القبول) (٢).

والرأي الثاني للأحناف حيث قالوا: إن ركن العقد شيئ واحد وهو الصيغة (٣).

وهي عبارة عن الإيجاب والقبول أو ما يقوم مقامهما، وأما بقية العناصر التي يقوم عليها العقد من المحل والعاقدين فهي لوازم وليست أركاناً (٤).

وأما في القانون الوضعي فالأركان التي لا بد أن تتوفر لقيام العقد فهي:

﴿١﴾ التراضي: بين أطراف العقد ولا بد أن يكون هناك على الأقل طرفان لأنه لا يستطيع أحد أن يتعاقد مع نفسه بيد أنه يستطيع أن يتعهد بنفسه فعل شيء أو تركه.

﴿٢﴾ محل العقد: وفي هذا المقام يتطلب القانون الإنجليزي إما وجود محل أو أن يكون العقد تحت خاتم وذلك بمعنى تعهد أطراف العقد بدفع الرسوم المالية اللازمة لتسجيل العقد.

﴿٣﴾ صحة العقد: والمقصود بها ألا تتأثر حقيقة العقد بالأحوال التي تجعل العقد غير قابل للتنفيذ أو تجعله قابلاً للفسخ أو تجعله مخالفاً للقانون ويتطلب القانون العام أهلية الأطراف أيضاً للتعاقد (٥).

(١) الركن في اللغة: ركن الشيء في اللغة هو الجانب القوي الذي يمكنه كإركان البيت وهي زواياه التي تمسك ببناءه. (انظر: المصباح المنير: ٢٣٧/١ مادة "ركن"). أما في الاصطلاح: اختلف الفقهاء في تعريف الركن. ولهم في ذلك تعريفاً مشهوران أحدهما للحنفية، والثاني للجمهور. فالركن عند الحنفية: "ما يتوقف عليه وجود الشيء وكان جزءاً داخلياً في حقيقته"، وأما الركن عند الجمهور فهو: "ما يتوقف عليه وجود الشيء وإن لم يكن جزءاً داخلياً في حقيقته". (انظر: شرح فتح القدير: لابن الهمام: ٤٥٥/٢، ط: دار إحياء التراث العربي؛ وكشاف القناع للبهوتي: ١٤٦/٣)

(٢) انظر: معنى المحتاج: للشريبي: ٣/٢، ط: الحلبي؛ وكشاف القناع عن متن الإقناع: ١٤٦/٣

(٣) انظر: شرح فتح القدير: لابن الهمام: ٤٥٥/٢

(٤) بالنظر في هذا الاختلاف نجد أنه ليس اختلافاً حقيقياً، ولكنه اختلاف لفظي لا يترتب عليه أي أثر في الواقع العملي. والله أعلم بالصواب.

﴿ثالثاً﴾ شروط العقد (Conditions of Contract):

شروط (١) انعقاد العقد في الفقه الإسلامي تتنوع إلى نوعين:

أحدهما: شروط عامة وهي التي يجب أن يتوافر وجودها في كل عقد (٢).

(١) الشرط: يسكون الرأ لغة: إلزام الشيء والتزامه ويجمع على شروط، وبمعنى الشرط الشريطة وجمعها الشرائط والشرط: يفتح الرأ معناه العلامة ويجمع على أشراط ومنه أشراط الساعة أي علاماتها. (انظر: الصحاح؛ والقاموس؛ واللسان العرب؛ والمصباح المنير: مادة "شرط"؛ والتعريفات: للجرجاني: ص: ٢٦٦، ط: صبيح). وهو في الاصطلاح: ما يلزم من عدمه العدم، ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته. (انظر: حاشية البناني على جمع الجوامع: ٢/٢٠، ط: الحلبي). وعرفه البيضاوي في المنهاج بأنه: ما يتوقف عليه تأثير المؤثر لا وجوده، مثل له بالاحصان فإن تأثير الرأ في الرجم متوقف عليه كما ذكر الإسنوي، وأما نفس الرأ فلا لأن البكر قد تزنى. (انظر: البدخشي: ١٠٨/١٠٩، ط: صبيح؛ ودائرة معارف القرن العشرين: لمحمد فريد وجدي: ٣٧٨/٥، ط: دار المعرفة، بيروت؛ والقاموس المفهي لغة واصطلاحاً: لسعدى أبو جيب: ص: ١٩٢، ط: دار الفكر).

(٢) إن الشريعة الإسلامية لا تعطى حمايتها لكل الشروط التي يشترطها الناس في عقودهم بل تعطى تلك الحماية لما يلائمها من الشروط، وتمنعها مما يخالفها، ولكن ما الضابط للشروط السانعة والشروط غير السانعة في الشريعة؟ والجواب عن ذلك: أن الفقهاء - رحمهم الله تعالى - قد اختلفوا في ذلك على ثلاثة مذاهب، وهي كما يلي:

المذهب الأول: وهو لأكثر فقهاء الحنفية والمالكية والشافعية وقد قالوا: إن أي شرط يخالف الشرع أو يزيد على مقتضى العقد من غير أن يرد به أثر شرط لا يقره الشرع ولا يبراهه كأن يشترط البائع عدم انتفاع المشتري بالمبيع فقد قال هؤلاء: الأئمة إن هذا الشرط لا يقتضيه عقد البيع بل هو زائد على ما يوجب ذلك العقد من التزام، فلا يقر ولا يلتفت إليه. فقد جاء في مجلة الأحكام العدلية: البيع بشرط يقتضيه العقد صحيح والشرط معتبر. ومعنى كون الشرط يقتضيه العقد أن يجب بالعقد من غير شرط كما لو باع بشرط معتبر لأن هذا الشرط يقتضيه العقد، وكذلك شرط ما يؤيد العقد معتبر والبيع صحيح. (انظر: مجلة الأحكام العدلية: مادة [١٨٦، ١٨٧]؛ وروء المحتار: ٦/٤، وفتح القدير: ٢١٩/٥، والبدائع: ١٧٢/٥، ط: الجمالية؛ وحاشية الدسوقي: ١٠٨، ٦٥/٣، ط: دار الفكر؛ والمجموع: ٣٦٢/٥، ط: السلفية؛ ومفني المحتاج: ٣٤/٢، ط: الحلبي).

والبيع بشرط متعارف وهو الشرط المرعى في عرف البلدة صحيح والشرط معتبر فمثلاً لو باع الثروة على أن يخطب بها الطهارة أو القتل على أن يسمره في الباب أو الثوب على أن يرقعه يصبح البيع ويلزم على البائع الوفاء بهذه الشروط. (انظر: مجلة الأحكام العدلية: مادة [١٨٨]).

المذهب الثاني: وهو لكثير من الحنابلة؛ وقالوا: إن كل شرط لم يتم دليل من الشرع على النهي عنه فهو ملزم يجب الوفاء به من غير تقييد بمقتضى العقد وذلك اعتماداً منهم على حديث الرسول - ﷺ - "المسلمون عند شروطهم..." (انظر: أخرجه البخاري في صحيحه: ١٢٠/٣، ط: دار الفكر؛ ومستدرک: للحاكم: ٤٩/٢، ط: بيروت؛ والمعجم الكبير: للطبراني: ٣٢٧/٤، ط: العراق؛ مصنف ابن أبي شيبة: ٥٦٨/٦، ط: دار الفكر؛ وكنز العمال: للمصنف الهندي: حديث رقم: ١٠٩١٨، ١٠٩١٩، ط: التراث الإسلامي). فأجاز الحنابلة اشتراط البائع سكنى الدار المبيعة سنة وتحو ذلك وهكذا نرى كثيرين من الحنابلة قد فتحوا باب الشروط في العقود من غير قيد ولا شرط غير أنهم يصرحون في مجال هذه الشروط بألا تخالف شيئاً في كتاب الله - سبحانه وتعالى - أو في سنة رسوله - ﷺ - أو قاعدة من قواعد الشريعة العامة. (انظر: كشف القناع: للبهوتي: ١٨٨/٣ - ١٨٩، ٩٧/٥، ط: النص الحديث، والملكية ونظرية العقد في الشريعة الإسلامية: للإمام أبي زهرة: ص: ٢٤٥، ٢٤٦).

المذهب الثالث: وهو لأهل الظاهر؛ وقد قالوا: إنه لا يعتبر من الشروط إلا ما ورد النص بإثباته وقام الدليل على وجوب الوفاء به لأن الالتزامات الشرعية لا تأخذ قوتها من أقوال العاقدين وإرادتهما ولكن من إقرار الشارع على أقوالهما ويحكم بأنه أثر لتصرفاتهما، فما لم يرد من الشارع دليل على اعتبار الشروط التي يشترطها العاقدان فلا يلتفت إليها ولا يحكم لها بأثر ولا تنال قوة التنفيذ. (انظر: المحلى: لابن حزم: ٤١٢/٥، ٤١٣، ط: دار الآفاق الجديدة، بيروت؛ والملكية ونظرية العقد في الشريعة الإسلامية: للإمام أبي زهرة: ص: ٢٤٦). ومما تقدم تعلم أن الخلاف في حرية الاستراط عند التعاقد هو جزء من الخلاف في حرية التعاقد نفسها، ثم إن الحنابلة والظاهرية يفتون في هذا المقام على طرفي نقيض، فنجد أن الحنابلة يبيحون كل شرط إلا ما قام الدليل على إجازته. وفي رأيي - والله أعلم وأولى بالصواب - أن الرأي الوسط في هذا المقام وهو ما قال به أصحاب المذهب الأول وذلك لوجاهته وقوة استدلاله.

وثانيهما: شروط خاصة. وهى التى يشترط وجودها فى بعض العقود دون سواها. ونتحدث هنا عن الشروط العامة بالإيجاز ومن يرد التفصيل فليرجع إلى المراجع الواردة فى الهامش:

- ﴿١﴾ أهلية المتعاقدين.
 - ﴿٢﴾ قابلية محل العقد لحكمه.
 - ﴿٣﴾ أن لا يكون العقد ممنوعاً.
 - ﴿٤﴾ أن يستوفى العقد شرائط انعقاده الخاصة به.
 - ﴿٥﴾ كون العقد مفيداً.
 - ﴿٦﴾ بقاء الإيجاب صحيحاً إلى وقوع القبول.
 - ﴿٧﴾ اتحاد مجلس العقد. وغير ذلك (١).
- أما القانون العام فيقسم الشروط التى يتضمنها العقد إلى قسمين رئيسيين، وهما كما يلى:
- أحدهما: الشروط الصريحة. والثانى: الشروط الضمنية.

﴿١﴾ الشروط الصريحة:

هى التى اشترطها الطرفان صراحة فى العقد إما بالكتابة أو شفاهة (٢).

﴿٢﴾ الشروط الضمنية:

الشروط الضمنية فتقسم إلى ثلاثة أقسام، وهى كما يلى:

﴿أحدها﴾ الشروط الضمنية فى حقيقة الأمر Terms Implied in fact هذه الشروط التى لم تبيين صراحة فى العقد، بل يجب على الطرفين أن يقصدا شمول العقد لها لأن حقيقة الأمر تقتضى أن يشمل العقد هذه الشروط.

(١) انظر رد المحتار على الدر المختار: ٦٠٥/٤ ط. كوته، باكستان، البدائع الصناع: للكاسانى: ١٩١/٤، مجلة الأحكام العدلية: مادة

[١٨٣، ١٨٤] الهداية: ٢١/٣، بداية المجتهد: لابن رشد: ١٦٦/٤، حاشية الدسوقي: ١٠/٣، مغنى المحتاج: ١٢/٢، الشرح الصغير: ٣٩/٤، كشف القناع:

للبيهوتى: ١٦٢/٣، شرح منتهى الإرادات: ١٤٢/٢

﴿والثاني﴾ الشروط الضمنية فى القانون Terms Implied in law وهى التى يقتضى مفهوم القانون اشتراطها فى العقد فمثلاً البائع ملتزم ضمناً بأن تكون الأشياء المباعة صالحة للبيع أو محققة لغرض المشتري من هذا الشراء وكذلك المستأجر ملتزم ضمناً بأنه لن يشغل أجيره فى أمر مخالف للقانون (١).

﴿والثالث﴾ الشروط الضمنية بالعرف أو الاستعمال: فإذا كان الناس يتاجرون فى متجر خاص فعرف هذا المتجر يدخل ضمناً فى أى عقد من العقود ما لم يكن هذا العرف مخالفاً لما اشترطه المتعاقدان فى العقد صراحة (٢).

فالقانون العام يمنع اشتراط الشروط التى تخالف السياسة العامة أما ما عدا ذلك من شروط فيصح اشتراطها ما لم تكن مخالفة للسياسة العامة وهذا الأمر يتفق مع الشريعة فى جانب ويخالفها فى جانب آخر.

— أما موافقته للشريعة فمن ناحية أن الشريعة الإسلامية تمنع الشروط غير المشروطة.

— وأما مخالفته للشريعة فمن ناحية أن السياسة العامة تتغير وتختلف الأزمنة والأمكنة بينما أرسى الشريعة الإسلامية الحدود الأساسية بما لا تغير منه فى الزمان أو المكان.

ومن هذا نعلم عظمة الشريعة الإسلامية وتفوقها على قوانين البشر ولا عجب فى ذلك لأن هذا شأن الشريع السماوى الذى هو من وضع الله - سبحانه وتعالى - وهو محيط بكل ما دق وجل من شئون عباده يكون دائماً عادلاً مستوفياً لما يُغْنِيهِمْ من وجوه المصلحة التى يُعَلِّمُهَا الله لهم حتى ينتهى الآمد الذى قدر لذلك التشريع بخلاف النظام الوضعى فإنه من عمل الواضعين من ذوى السلطة فى الجماعة وليس من شك فى أن الواضع يتأثر فى تكوينه وفى عمله بالعوامل الاجتماعية كالعرف والعادة وبالبيئة وبالعوامل الطبيعية كالزمن والمكان والجو.

ولذلك نرى القوانين الوضعية دائمة ناقصة وفى حاجة إلى تكميل أو تغيير وإلا كانت جائرة بعيدة عن المقصود منها وقتاً ما وهذا النقص هو ما يتلافاه على الدوام رجال القانون بالتأويل والتغيير - والله تعالى أعلم بالصواب -

(1) An outline of the law of Contract, p.64

(2) An outline of the law of Contract, p.65

أنواع العقد (Kinds of Contract):

قسّم الفقهاء - رحمهم الله تعالى - العقد باعتبارات مختلفة وبَيَّنوا خواصها وأحكامها الفقهية - بحيث يشمل كل نوع مجموعة من العقود - ويميزها عن مجموعة أخرى وفيما يلي نذكر بعض هذه الأنواع بالإيجاز - ومن يرد التوضيح فليرجع إلى المراجع الواردة في الهامش (١) لأن هذا التفصيل ليس له صلة بالموضوع ومع ذلك فإن هذا تمهيد للرسالة - ومن تلك الأنواع ما يلي:

﴿١﴾ العقود المالية والعقود غير المالية (٢).

﴿٢﴾ العقود اللازمة والعقود غير اللازمة (٣).

﴿٣﴾ عقود المعاوضة (٤) وعقود التبرع (٥).

﴿٤﴾ العقد الصحيح وغير الصحيح (٦).

(١) بدائع الصنائع: ٤/٢٢٢، حاشية ابن عابدين: ٥/٣٠٨، المنتور: للزركشي: ٢/٤٠٢-٤٠٤؛ مرشد الحيران: المواد: ٢٦٣، ٢٦٦، الأشباه والنظائر: لابن نجيم: ص: ٣٣٦، بداية المجتهد: ٢/٢١٨؛ حاشية الدسوقي مع الشرح الكبير: ٤/١٠١، ٣/٢٢٦، ٣/٥١٧؛ القوانين الفقهية: لابن جزي: ص: ٢٧٥، مغني المحتاج: ٢/٢٠٢، ١٠٢/١٢٨، روضة الطالبين: ٣/٥١٧، الأشباه والنظائر: للسيوطي: ص: ٢٧٥، ٢٧٦؛ الفروق: للرافعي: ١/١٥١، كشاف النقا: ٣/٢١٧، ٢٧٥، ٣٩١؛ المغني: لابن قدامة: ٥/٢٥، ٤٤٣، ٣/٥٩٤، ٥٩٥.

(٢) العقد إذا وقع على عين من الأعيان يسمى عقداً مالياً بإتفاق الفقهاء. سواء أكان نقل ملكيتها بعوض، كالبيع بجميع أنواعه من الصرف والسلم والمقايضة ونحوها أم بغير عوض، كالهبة والقرض والوصية بالأعيان ونحوها. أو بعمل فيها كالزراعة والمساقاة - إما إذا وقع على عمل معين دون مقابل كالوكالة والكفالة، والوصاية، أو الكف عن عمل معين كعقد الهدنة بين المسلمين وأهل الحرب، فهو عقد غير مالي من الطرفين. وهناك عقود تعتبر مالية من جانب وغير مالية من جانب آخر كعقد النكاح والخلع والصلح عن الدم وعقد الجزية ونحوها وأما العقود التي تقع على المنافع - فلقد اختلف الفقهاء فيها - كالإجارة والإعارة ونحوهما - فالجمهور يعتبرها من العقود المالية، لأن المنافع أموال عندهم أو في حكم الأموال خلافاً للحنفية - حيث إن المنافع لا تعتبر أموالاً عندهم. (انظر: مرشد الحيران: المواد: ٢٦٦، ٢٦٣).

(٣) العقد اللازم: هو ما لا يكون لأحد العاقدين فيه حق الفسخ دون رضا الآخر، ومقابلته العقد الجائز أو غير اللازم: وهو ما يكون لأحد العاقدين فيه حق الفسخ. (الأشباه والنظائر: للسيوطي: ص: ٢٧٥، ٢٧٦؛ المنتور: للزركشي: ٢/٤٠٠).

(٤) عقود المعاوضة: كعقد البيع بأنواعه من السلم والصرف، وعقد الإجارة والاستصناع، والصلح والنكاح والخلع والمضاربة والمزارة والمساقاة وغيرها.

(٥) عقود التبرع: كعقد الهبة والعارية، والوديعة، والوكالة، والكفالة بغير أمر المدين، والرهن والوصية ونحوها.

(٦) العقد الصحيح: هو ما كان مشروعاً بأصله ووصفه معاً بحيث يكون مستجمعاً لأركانه وأوصافه فيترتب عليه أثره المقصود منه، كبيع العاقل البالغ المال المتقوم الموجب القابل للتسليم بإيجاب وقبول. والعقد غير الصحيح: هو ما لا يعتبره الشرع، ولا يترتب عليه مقصوده، أو هو ما لا يكون مشروعاً أصلاً ووصفاً، أو يكون مشروعاً أصلاً لكن لا يكون مشروعاً وصفاً. مثال الأول: عقد المجنون والصبي غير المميز - أو العقد ولي السبب والدم وكن ما لا يعتبر مالاً. ومثال الثاني: العقد في حالة الإكراه، والعقد على محل مجهول في عقود المعاوضة، وقسم الحنفية العقد غير الصحيح إلى عقد باطل وفاسد. (انظر: مجلة الأحكام العدلية مادة [١٠٩، ١١٠]: المنتور: للزركشي: ٢/٤٠٩؛ بدائع الصنائع: ٥/٣٠٥).

حاشية ابن عابدين: ٤/١٠٠، بداية المجتهد: ٢/١٦٣، روضة الناظر: ص: ٣١.

﴿٥﴾ العقود المؤقتة والعقود المطلقة (١).

﴿٦﴾ العقود التي يشترط فيها القبض والتي لا يشترط فيها.

﴿٧﴾ العقود التي تقبل الخيار والتي لا تقبل.

﴿٨﴾ العقد النافذ والعقد الموقوف (٢).

هذه أهم أنواع العقد التي ذكرتها باختصار. وأن موضوع الرسالة هو "البورصة" واعلم أن البورصة لها علاقة وثيقة جداً بهذه العقود المختلفة كالوكالة، والكفالة والحوالة والدين والبيع وغير ذلك. لأن عمليات البورصة مرتبطة بهذه العقود لهذا جعلت العقد وأنواعه وشروطه تمهيداً للبحث.

— والله تعالى الموفق —

(١) كل عقد كانت المدة ركناً فيه لا يكون إلا مؤقتاً، كالإجارة والمساواة والهدنة، وكل عقد لا يكون كذلك لا يكون إلا مطلقاً، وقد يعرض له التأقيت حيث لا ينافيه، كالتراض يذكر فيه مدة، ويمنع من الشراء بعدها فقط، ومما لا يقبل التأقيت: الجزية في الأصح وعقد البيع، والنكاح، والوقف، ومما يقبله وهو شرط في صحته: الإجارة وكذا المساواة والهدنة في الأصح ومما يقبل التأقيت وليس شرطاً في صحته الوكالة.

والحاصل أن ما لا يقبل التأقيت - ومتى أفت بطل البيع بأنواعه والنكاح والوقف. (انظر: الأشباه والنظائر: للسيوطي: ص ٢٨٢، ٢٨٣).

وذكر سائر الفقهاء أن عقد الإجارة والوكالة والمساواة تقبل التوقيف وذهب إلى هذا جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية والشافعية وقال الحنابلة يصح تأقيت المساواة ولا يشترط أن تكون مؤقتة لأنه لا ضرر في تقدير مدتها.

ومن العقود التي لا تقبل التأقيت كعقد الرهن والهبة لأنها تمليك العين بغير عوض في الحال، وتمليك الأعيان لا يصح مؤقتاً كالبيع.

(انظر: بدائع الصنائع: ١١٨/٦؛ حاشية ابن عابدين: ٢٤٩/٥؛ الاختيار: ٢٣٦/٢؛ الشرح الصغير: للدردير: ٢٢٥/٢؛ الخرشى: ٢٨٩/٤؛ حاشية

الدسوقي: ٩٧/٤؛ مغني المحتاج: ٢٢٣/٤؛ كشف القناع: ٥٣٨/٣؛ المغني مع الشرح الكبير: ٤/٦).

(٢) العقد النافذ: هو العقد الصحيح الذي لا يتعلق به حق الغير، وينفذ الحكم في الحال. (درر الحكام شرح مجلة الأحكام العدلية: ٣٠٤، ٩٥/١) أو هو

العقد الذي يصدر ممن له أهلية التصرف وولايته سواء أكانت الولاية أصلية كمن يعقد العقد لنفسه، أم نيابية كعقد الوصي أو الولي لمن تحت

ولايتهما أو عقد الوكيل لمؤكله وحكم هذا العقد أنه لا يحتاج في ظهور آثاره إلى إجازة الغير.

أما العقد الموقوف: وهو العقد الذي يصدر ممن له أهلية التصرف دون الولاية كمن يبيع مال غيره بغير إذنه أو هو عقد يتعلق به حق الغير.

(انظر: مجمع الأنهر: ٤٧/٢، درر الحكام: ٩٤/١؛ حاشية ابن عابدين: ١٠٠/٤).

بسم الله الرحمن الرحيم

الباب الأول

البورصة «السوق المالية» ماهيتها
وظائفها وعملياتها

وفيه فصلان

الفصل الأول:

ماهية البورصة في الاقتصاد الوضعي.

الفصل الثاني:

تاريخ البورصة وعملياتها.

الفصل الأول

ماهية البورصة في الاقتصاد الوضعي

وفيه مبحثان

المبحث الأول:

تعريف البورصة في اللغة واصطلاح الاقتصاديين وفي
الاقتصاد الوضعي الباكستاني.

المبحث الثاني:

في أنواع البورصة والفرق بين سوق البورصة والسوق العام.

المبحث الأول

تعريف البورصة

تعريف البورصة:

البورصة مأخوذة من كلمة البُرْصَة، معناها: فتق في الغيم يرى منه أديم السماء، وبقعة في الأرض لا تثبت شيئاً وفي علم الاقتصاد السياسي معناها المصفق. وهي سوق يعقد فيها صفقات مختلفة، والجمع بُرَاص و بُرْص. (١)

وأما في اصطلاح الاقتصاديين:

فلقد عرّف الاقتصاديون البورصة بتعريفات عديدة نذكر منها.

التعريف الأول:

البورصة هي سوق يجري فيها التعامل بشراء الأوراق المالية وفي الحاصلات الزراعية ويكون فيها سمسرة يعملون وسطاء بين البائعين والمشتريين لقاء عمولة. (٢)

التعريف الثاني:

هي الأماكن الخاصة التي تخصص للنشاطات التجارية الخاصة بالصرف والنقد والأسهم والسندات والأوراق التجارية وشهادات الودائع ونحوها بالإضافة إلى عقود السلع بين المنتجين والتجار. (٣)

(١) انظر: المعجم الوسيط، ٤٩/١، ط. المكتبة الإسلامية: استنبول، تركيا.

— المعجم الوجيز: ص ٤٥، ط. منشورات دار الثقافة: إيران.

(٢) انظر: البورصة وأفضل الطرق، د/مراد كاظم، ص ٧.

— الأسواق والبورصات، د/مقبل الجميعة، ص ١١٥.

— تمويل المشروعات في ظل الإسلام، د/علي مكي، ص ١١٤.

— إدارة المنشآت المالية، د/سامي وعبة غالي، ص ٩٦.

(٣) انظر: الأسواق المالية في العالم، لموريس سلامة: ترجمة يوسف الشدياق، ص ٥، ط. عويدات ببيروت، ١٩٨٣ م.

— المصارف الإسلامية والأسواق العالمية، د/معيد الجارحي، بحث مقدم للمؤتمر الثالث للمصارف الإسلامية في دبي، أكتوبر

التعريف الثالث:

البورصة هي مجموعة العمليات التي تتم في مكان معين، بين مجموعة من الناس لآبرام صفقات تجارية حول منتجات زراعية أو صناعية أو أوراق مالية سواء أكان موضوع الصفقة حاضراً - وجود عينة منه - أو غائباً عن مكان العقد، أو حتى لا وجود له أثناء التعاقد - لكن يمكن أن يوجد - (١)

بعد ذكر هذه التعريفات المختلفة فإنني أرى أن هذه التعريفات متفقة على ثلاثة أمور،

الأمر الأول:

هو المكان الذي تعقد فيه اجتماعات لآبرام العقود.

الأمر الثاني:

هو الاجتماع للتجار البائعين والمشتريين والسماسرة.

الأمر الثالث:

هو مجموع العمليات التي تتم في هذا المقام.

وإنني أرى أن من هذه الأمور الثلاثة، الأمر الثالث هو أهم مقصود من البورصة - وهي العمليات التي تتم لهذا الغرض - لهذا فإنني أرى أن التعريف الثالث يدل على هذا الأمر بشكل تام وأكمل بالنسبة إلى التعريفات الأخرى. وإلى جانب ذلك فإن هذا التعريف يشتمل على المعاملات التي ستحدث في أثناء العمليات في المستقبل. والله أعلم بالصواب.

(١) انظر: الموسوعة العلمية والعملية للبيروت، ٣٩١/٥، بحث مقدم من: د/أحمد يوسف سليمان.

— الفقه الإسلامي وأدلته: الدكتور وهبة الزحيلي، ٥٠٣٣/٧.

— الموسوعة العربية الميسرة والموسعة: للدكتور ياسين صلاواتي، ٩٥٩/٢، ط: مؤسسة التاريخ العربي.

— موسوعة المورد: لمثير البعلبكي، ١٢٢/٩، ط: دار العلم للملايين، بيروت.

تعريف البورصة في الاقتصاد الوضعي الباكستاني

البورصة هي عبارة عن سوق تجمع المشترين والبائعين لتأمينات الشركات المحدودة العامة. المذكورة (مسجلة) في قائمة سوق الأوراق المالية -

وهي سوق منظمة تقدم تسهيلات للتجارة المزودة بكمبيوتر في التأمينات - كما أنها تسهل إجراءات البيع والشراء للأسهم - وتساعد على عملية تبادل الشيكات وتصفية الحسابات بين مختلف البنوك.

يمكن تكوين البورصة (المصفق) تحت تدبير احتياطي مناسب على أساس قانون الشركات

١٩٨٤م.

وهناك ثلاث أسواق للأوراق المالية (البورصات) في بلدنا الحبيبة (١) والوضع الشرعي لهذه الأسواق هو أنها شركات محدودة حكومية من جهة ومحدودة للضمان (من جهة أخرى). (٢)

(١) سياقي تفصيل تلك البورصات في المبحث الثاني من الفصل الثاني.

(2) Emerging Role of Stock Markets in Pakistan Economy, by: Mohibul Haq Sahibzada.

المبحث الثاني

في أنواع البورصة

بورصة الأوراق المالية

التعامل في أسواق البورصة منه ما يكون عاجلاً ومنه ما يكون آجلاً. ويكون التعامل في جميع العقود سواء كان عاجلاً أو آجلاً على سلع زراعية أو أوراق مالية. وغير ذلك. وهكذا نقسم البورصة إلى ثلاثة أنواع:

النوع الأول: بورصة الأوراق المالية.

النوع الثاني: بورصة البضائع الحاضرة.

النوع الثالث: بورصة العقود أو "الكонтراطات".

ويقسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: بورصة الأوراق المالية.

المطلب الثاني: بورصة البضائع الحاضرة.

المطلب الثالث: بورصة العقود أو "الكонтراطات".

المطلب الأول

بورصة الأوراق المالية

الأوراق المالية يقصد بها - الصكوك التي تصدرها الشركات وهي ثلاثة أنواع - الأسهم والسندات (١) وحصص التأسيس أو حصص الأرباح. وقد غلب على البورصة تسميتها بسوق الأوراق المالية لأن معظم العقود التي تجرى فيها محلها هذه الأوراق المالية.

سوق (بورصة) الأوراق المالية تباع فيها أسهم الشركات المختلفة، أو السندات بسعريات، أو بسعر البورصة على المكشوف أى لا يملكها بائعها. (٢)

(١) الأسهم والسندات: سيأتي تعريفهما في الباب الثاني إن شاء الله تعالى.

(٢) انظر: الموسوعة العربية الميسرة الموسعة، للدكتور ياسين صلاواتي، ٣٦٨١/٨ ط: مؤسسة التاريخ العربي.

— دراسة شرعية لأهم العقود المالية المستحدثة، للدكتور محمد الأمين، ص: ٦٣٤.

المطلب الثاني

بورصة البضائع الحاضرة أو السلعة (١)

البضاعة كل ما يُتجر فيه وجمعها بضائع والسلعة مرادف لها. (٢) ويمكن لنا أن نعرف بورصة البضائع بأنها سوق منظمة تتمركز فيها المبادلات التجارية الخاصة بمنتجات طبيعية ذات استهلاك كبير نسبياً. وتشرف على إدارتها هيئة لها نظامها الخاص. وتخضع لقوانين ولوائح يلتزم بها كافة المتعاملين داخلها.

وعلى ذلك فهي تعنى:

﴿١﴾ المكان الذي يجتمع فيه المتعاملون.

﴿٢﴾ مجموع العمليات التي تعقد فيه. (٣)

وفى هذه البورصة يرى التاجر عينة من السلعة المتفق عليها من حيث النوع والجودة. ثم يدفع الثمن كله إلا قليلاً جداً منه يدفعه عند تمام التسليم، ويأخذ إذنأ باستلامها فى نفس اليوم أو اليوم التالى - فيذهب ويعانيها - ثم يتسلمها - دافعاً الجزء القليل الباقي - وأحياناً يكون الثمن كله مؤجلاً إلى ما بعد التسليم بسعر باب أو بسعر معلق على السوق "البورصة" فى فترة محددة. (٤)

(١) السلعة: كل مال يساهم فى إشباع الحاجات الإنسانية وتنقسم السلعة إلى استهلاكية ورأسمالية فالأولى: تنصرف إلى كل مال معد للاستهلاك مباشرة كالخبز والفاكهة والأقمشة. والثانية: تنصرف إلى الأموال المعدة لإنتاج سلع أخرى وتسمى أحياناً السلع الإنتاجية كالآلات والمواد الأولية. وهناك سلع تقع بين الطائفتين كالسيارات ومنازل السكنى فهذه تستخدم فى الاستهلاك ولكنها تبقى أمداً قد يطول أو يقصر وتسمى السلع الاستهلاكية المعمرة. انظر: الموسوعة العربية الميسرة والموسوعة للدكتور ياسين صلاواتي: ٢٠٥٧/٥.

(٢) انظر: ☆ المعجم الوسيط، ١/٦٠/٢: ٤٤٣. ☆ دائرة المعارف القرن الرابع عشر: محمد فريد وجدي، ٢/٢٢٤.

(٣) انظر: دراسة شرعية لأهم العقود المالية المستحدثة: ص: ٦٣٣.

(٤) الموسوعة العلمية والعملية للبيروت الإسلامية: ٣٩٤/٥.

المطلب الثالث

بورصة العقود أو "الكонтراطات"

بورصة العقود أو بورصة الكونتراتات تباع فيها عقود الصفقات التجارية للسلع غير الحاضرة
 بسعريات أو بسعر معلق على سعر البورصة في تصفية محددة. ويكون البيع فيها على المكشوف أى
 يسمح فيها بالبيع لمن يملك السلعة بناء على قدرته على تسليمها حين حلول أجلها - بفعل استمرارية
 السوق - (١)

(١) انظر: الفقه الإسلامى وأدلته، د/وعية الزحيلي: ٥٠٣٤/٧.

الفرق بين سوق البورصة والسوق العام

البورصة في الحقيقة ليست سوقاً بالمعنى الشائع من كلمة السوق لأن البورصة تختلف عن

السوق العام في الأمور التالية:

﴿١﴾ الأسواق العامة تتم فيها الصفقات عن سلع موجودة بالفعل، أما في سوق البورصة فيتم التعامل

بمقتضى "عينة" أو على مجرد وصف شامل لسلعة مسجل في عقد ويسمى بيع العقود.

﴿٢﴾ يحدث التعامل في السوق العام في جميع السلع، أما في سوق البورصة فلا بد من أن تتوفر في

السلعة شروط خاصة منها:

☆ أن تكون السلعة صالحة للإدخار أعني القابلية للإدخار.

☆ أن تكون السلعة من المقدرات المثلية.

☆ وأن يكون التعامل في السلعة الواحدة كثير ومتكرر، أعني تكرار التعامل فيها.

☆ أن تكون أثمانها عرضة للتغيير في فترة زمنية معينة بسبب خضوعها لظروف معينة

كالعرض والطلب، وتحسين الأحوال المناخية ليجد المضاربون فرصتهم للتدخل بغية للربح

بسبب هذه التقلبات.

﴿٣﴾ الأسواق العامة تكون الأسعار فيها ثابتة ولا تتأثر الأسواق بالأسعار لقلتها وتفرقها - بينما

البورصات تؤثر على مستوى الأسعار - لكثرة ما يعقد بها من صفقات، ولذلك وصفت البورصة بأنها

كجهنم.

ولمن أراد أن يتعامل في سلعة معينة لا بد له أن يراعى أسعارها في البورصة - وهذه الخاصية لها

خطورتها - وذلك لأنه إذا أمكن لهؤلاء المضاربين احتكار سلعة معينة لأغراض اقتصادية أو سياسية

فإنه يمكنهم أن يؤثروا على أثمانها. (١)

(١) انظر: ☆ الموسوعة العلمية والعملية للبنوك: ٣٩١/٥ ☆ البورصات: لحسن ليبب، سامي وهبة، ص: ٧، ط: القاهرة، سنة ١٩٤٧ م، ☆ الفقه

الإسلامي وأدلته: د/ وهبة الزحيلي، ٥٠٣٣/٧. ☆ الأسواق المالية في ضوء مبادئ الإسلام: د/ معبد على الجارحي، ص: ١٠٨، ١٠٩. ☆ البورصة

وأفضل الطرق في نجاح الاستثمارات: د/ مراد كاظم، ص: ١٤٢. ☆ بورصة العقود وبورصة البضاعة الحاضرة: للدكتور ياسين عبد الحميد.

ص: ٢٩. ☆ إدارة المنشآت المالية: للدكتور محمود عساف، ص: ٣٥٥.

الفصل الثانى

وفيه سبعة مباحث

المبحث الأول:

نبذة عن تاريخ البورصة العالمية.

المبحث الثانى:

نبذة عن تاريخ البورصة الباكستانية.

المبحث الثالث:

وظائف البورصة وفوائدها.

المبحث الرابع:

دور البورصة فى التنمية الاقتصادية.

المبحث الخامس:

عمليات البورصة.

المبحث السادس:

الفرق بين المضاربة والبورصة.

المبحث السابع:

القوانين المنظمة لأعمال البورصة فى الاقتصاد الوطنى الباكستانى.

المبحث الأول

نبذة عن تاريخ البورصة العالمية

كانت الأسواق موجودة منذ التاريخ السحيق، منذ أن تكونت المجتمعات المدنية واحتاجت إلى التداول والمقايضة والمبادلة حيث كان الناس من خلالها يحصلون على حاجياتهم ويتبادلون فيها الأموال لكنها تطورت في القرون الأخيرة حيث ظهرت منذ القرن السادس عشر الميلادي أسواق حديثة يتم فيها بصورة عامة تبادل سندات التحويل، والسندات لأمر، والسندات التجارية وغير ذلك. ذكر صاحب دائرة معارف القرن الرابع عشر في تاريخ البورصة ما يلي: "البورصة هو النادى الذى يجتمع فيه فى ساعات محددة تجار مدينة وصيارفتها وسماستها للتعامل - هذه المجامع التجارية وجدت فى كل زمان وورد عنها كلام فى كتب مؤلفى الرومانيين -

وهو يقول: أن أقدم بورصة فى فرنسا هى بورصة "ليون" ثم تلاها بورصة "تولوز" سنة ١٥٤٩م ثم بورصة "روان" سنة ١٥٥٦م ولم تشكل بورصة "باريس" رسمياً إلا سنة ١٧٢٤م وإن كانت من قبل أربعة قرون سابقة على هذا التاريخ مركزاً للمبادلات التجارية فى كل ضرب من ضربها. (١) وذكر محمد أفندى فهمى حسين فى كتابه "الاقتصاد السياسى" البورصة وهو يقول (٢): أن البورصة من المنظمات الاقتصادية اللازمة لكل دولة متمدنية إذ هى للتجارة بمثابة مقياس الحرارة تنبئ بالأسعار ومقدار المطلوب والمعروض ويمكن بواسطتها جس نبض السوق والاحتراس من الوقوع فى الأزمات.

فقد كانت البورصات فى القرون الوسطى حتى نهاية القرن السابع عشر لا يباع فيها إلا الكمبيالات وتصرف فيها النقود ولكن دعت الحاجة بعد ذلك الملوك فى أوروبا إلى الاستدانة من المالىين للقيام بالحروب وصارت تلك القرايطيس التى على الحكومات تباع فى البورصات.

(١) انظر: دائرة المعارف القرن الرابع عشر محمد فريد وجدى، ٣٩٣/٢، ٣٩٤، ط: مطبعة الواعظ بمصر.

(٢) انظر: الاقتصاد السياسى: لمحمد أفندى فهمى حسين، ط: الحلبي.

وفى النهاية أذكر ما ذكره معلم بطرس فى دائرة المعارف فى تاريخ البورصة - لأن كلامه لا يخلو عن الفائدة - وهو يقول: أن البورص هى الندوة المالية واسمه الأفرنجى - فقليل أنه مأخوذ من اسم وعائلة تعرف "**بقان دوبرس**" وذلك بناء على ما قيل من أن الاجتماع الأول من هذا القبيل كان فى القسم الأول من القرن السادس عشر فى **بروج من فلندره** فى بيت العائلة المذكورة - وقيل - إن أول بورص كان فى "**امستردام**" فى بيت كان على أبوابه صور ثلاثة أكياس للدراهم محفورة فى صخر فيكون والحالة هذه البورص بمعنى الكيس ومن هذا المعنى اسمه باللغة الألمانية والفرنسية والروسية ووجد فى البندقية وجنوا ومدن أخرى من **إيطاليا** أماكن تجارية نظامية للاجتماع منذ أيام قديمة وقبل القسم الأخير من القرن السادس عشر كان تجار **لندن** من عادتهم أن يجتمعوا فى الفلاة فى شارع **لمبرد** إذ كان **المعالى رتشرد غرسهام** قد رأى الأروقة المسقوفة تستخدم فى البلدان الأجنبية للبورص رأى أن يقيم بناء يشبهها فى **لندن** وقد أجرى ذلك ابنه **المعالى توماس غرسهام** الذى عرض إقامة بناء إذا كان الأهالى يقدمون له قطعة من الأرض ولذلك ابتاعوا المكان الواقع إلى **شمالى كورن هل** فى مدينة **لندن** سنة ١٥٦٦م بمبلغ ٣٦٠٠ ليرة وفى سنة ١٥٧٠م أمرت الملكة **الليصابات** بأن يسمى بالبورص الملكى ولكن هذا البناء احترق بنار عظيمة سنة ١٦٦٦م وابتدى بالبورص الجديد فى آخر سنة ١٦٦٧م وفتح لتعاطى الإشغال فى ٢٨ إيلول سنة ١٦٦٩م وهذا البناء الذى كان طوله ٢١٠ أقدام وعرضه ١٧٥ قدماً بلغت نفقته نحو ٦٠ ألف ليرة إنكليزية ولكن أحرقت النار فى ١٠ ك ٢ سنة ١٨٢٨م.

وأما حجر الزاوية للبورص الملكى الحالى فوضع سنة ١٨٤٢م وفتح المحل للإشغال فى ٢٨ ت ١ سنة ١٨٤٤م بحضور الملكة **فيكتوريا** وهو بناء ظريف به تماثيل كثيرة وبلغت نفقته ١٨٠ ألف ليرة والفسخة المعينة لاجتماع التجار هى ١٧٠ قدماً طولاً فى ١١٢ عرضاً منها ١١١ قدماً فى ٥٢ قدماً غير مسقوفة وفى هذا المكان أماكن مخصوصة ودوائر **للإنكليز والألمان واليونان** وأهالى البحر المتوسط وغيره من التجار الغرباء وهم يجتمعون يومياً لتعاطى الإشغال وأكثر ساعاته شغلاً من الساعة الثانية والنصف إلى الساعة الرابعة والنصف بعد الظهر وأعظم الأيام للبورص الثلاثاء والجمعة وفى هذين اليومين يكون اجتماع للإشغال فى الكمبيالات الأجنبية قبل الاجتماع القانونى، يحضره كبار الصيارفة والتجار فى **لندن**.

وأشهر بورص في قارة أوربا هو بورص **باريس** الذي فتح باحتفال سنة ١٨٢٤م وشكل بنائه على شكل هيكل ذى أروقة ويقال أنه يسع أكثر من ٢٠٠٠ نفس وأعماله تتعلق بالصناعة والكمبيالات.

وأما بورص **بطرسبرج** الذي بنى بين سنة ١٨٠٤م و ١٨١٠م فيكاد يضاهي بورص **باريس** فى رونقه. وأما بورص **همبرغ** فيشبهه فى الشكل والكبر وبورص **امستردام** تم بناؤه سنة ١٦١٢م وهو بناء متسع جداً. وبورص **انتورب** وهو أقدم وأغرب بورصات أوربا. وقد اتخذ **توماس غرسهام** مثلاً للبورس الملكى الأول فى لندن وأحترقته النار سنة ١٨٥٨م ثم بنى بعد ذلك فى شارع يعرف بشارع البورص وبقى قسم كبير من تجارة العالم مدة طويلة يجرى فيه. ويجتمع كثيرون فى بورص **امستردام** و**همبرغ** و**قينا** و**القسنطينية** و**بطرسبرج** و**برلين** و**فرنكفرت** و**هلم جراً** ولكن لا شئ منها يضاهي بورص لندن فى اتساع دائرة إشغاله وبورص التجار فى **نيويورك** أنشئ سنة ١٨١٧م وفتح سنة ١٨٢٧م ثم أحرق النار سنة ١٨٢٥م ثم بنى بورص آخر مكانه وكانت نفقته مليوناً و ٨٠٠ ريال عمود ثم اشترته الحكومة وجعلته محلاً للرسومات والبورص الحالى ظريف البناء له واجهة رخامية ومداخل جميلة. (١)

(١) انظر: مأخوذة من دائرة المعارف للمعلم بطرس البستاني، ١٢٧٩/٥، ٦٨٠، ط: مطبعة المعارف، بيروت.

المبحث الثاني

نبذة عن تاريخ البورصة الباكستانية

ظهرت دولة جمهورية باكستان الإسلامية على خريطة العالم في سنة ١٩٤٧م، بعد قيامها مباشرة توجّهت القيادة العليا، إلى إقامة السوق المالية لأن السوق المالية لها دور هام في تنمية الاقتصاد اللازم لكل دولة متمدنية. لأنها للمتجاره بمثابة مقياس الحرارة تنبئ بالأسعار ومقدار المطلوب والمعروض ويمكن بواسطتها جس نبض السوق والاحتراس من الوقوع في الأزمات. لهذا الغرض السامى أقيمت أول بورصة في باكستان في سنة ١٩٤٩م في عاصمة القديمة والأولى ببلدة **كراتشي** (KSE) في إقليم **السند**، ولما بدأت هذه البورصة عملها كانت خمس شركات مسجلة في قائمتها فقط، وكان حجم رأس مالها ٣٧ مليون روبية فقط. وبعد ذلك اتسعت دائرة تجارتها والآن أكثر من ٧٤٠ شركة على قائمتها، وتقدر قيمة الأسهم فيها أحد عشر مليون دولاراً. ولما تطورت اقتصاد البلد واحتاجت لتنميتها إلى بورصة أخرى. أقيمت البورصة الثانية في مدينة **لاهور** (LSE) في إقليم **بنجاب** في سنة ١٩٧١م.

ولما انتقلت العاصمة القديمة من مدينة **كراتشي** إلى مدينة جديدة **”إسلام آباد“** - وازدادت أهميتها واحتاجت تجارة البلد إلى سوق آخر - لهذا الغرض الهام أقيمت البورصة الثالثة في عاصمة البلد الجديدة - **إسلام آباد** - (ISE) في سنة ١٩٨٩م، والآن في بورصة **إسلام آباد** (ISE) ٢٦٥ شركة مذكورة على قائمتها. وأن سوق **إسلام آباد** للأوراق المالية كانت محدودة باعتبارها الشركة معدودة التأمين. وكان الهدف الرئيسى هو إنشاء الحركة التجارية وترسيخ البنية وتحسين نظام الإعلام. ووسائل المهارة وسهولة المنال وسعر معين ومكان السوق المنظم الذى يمكن أن ينافس المستوى الأفضل في العالم. وقد بدأت البورصة عملها في سنة ١٩٩٢م.

في البداية كانت طريقة المزاد العلنى للأسهم هى المختارة ثم استبدلت بنظام التجارة الفنى في سنة ١٩٩٧م ومنذ بدء نظام التجارة الفنى (أوتوماتيكى) أصبح حجم التجارة متزايداً يوماً بعد يوم. وأصبحت الآن جميع السندات المالية المذكورة في القائمة تتجر عن طريق نظام التجارة المزود بكمبيوتر، واستبدل نظام تعبئه أو شحن السلع الطبيعى أو البدنى للأسهم والسندات المالية بالسجل

الألكتروني من قبل شركة مستودعات باكستان المركزية المحدودة.

أن سوق إسلام آباد - للأوراق المالية - تقدم متطلبات منطقة باكستان الشمالية ومنذ بدء الإدارة الأوتوماتيكية للحوالات المتبادلة، أخذت تقدم تسهيلات التجارة الشبكية لأهم زبائنها والتي سوف توسع دائرة محل تجارتها عبر البلاد إضافة إلى المستثمرين الدوليين.

ومجلس مدراء إسلام آباد لسوق الأوراق المالية هو السلطة العليا للحوالات المتبادلة، ورئيس المجلس هو نفسه رئيس الحوالة المتبادلة، وحالياً هناك عشرة مدراء في المجلس ومن بينهم خمسة مدراء أعضاء وأربعة آخرون يعتبرون أعضاء غير المدراء، في حين أن المدير الذي يقوم بعمل الإدارة نظراً لمنصب فضيلته تحت بند جمعية الحوالات المتبادلة (بورصة) هو المدير العاشر في المجلس على أن الإجراءات اليومية يديرها المجلس ويكون مدير الشركة هو رئيس إجراءات الحوالات المتبادلة.

وتتكون إدارة الحوالات المتبادلة (بورصة) مما يلي:

— الرئيس.

— المدير التنفيذي.

— السكرتير (الأمين).

ويمكن تصنيف أعضاء على أساس العضو الفعال وغير الفعال والأفراد والمتعاون.

الأعضاء الذين يقومون بإدارة مكاتبهم السمسرية هم المسمون بالأعضاء الفعالين أو السمسارين بينما يعرف الأعضاء الذين لا يديرون مكاتبهم السمسرية بأنهم غير الفعالين أو بعبارة أخرى أعضاء معلقون، والأعضاء الذين يحتفظون بعضويتهم في دائرة أسمائهم الفردية هم المسمون بالأعضاء الفردية في حين أن أصحاب الشركات المحدودة التي لها عضوية سوق الأوراق المالية هم المسمون بالأعضاء المتعاونين. (١)

(١) ترجمت هذه النبذة التاريخية من مقالات مختلفة من اللغة الإنجليزية:

1. Emerging Role of Stock Markets in Pakistan Economy. by: Mohibul Haq Sahibzada. Institute of Policy Studies.
2. Performance of Pakistan Stock Market vis Emerging Markets of the Region. by: Arif Habib. Member and Former President of Karachi Stock Exchange.
3. Stock Market: Role of Foreign Investment. by: Tariq Iqbal. President, Islamabad Stock Exchange.
4. Stock Market: Recent Trends and Their Implications. by: Yasir Mahmood. President, Lahore Stock Exchange.
5. www.kse.com.pk

المبحث الثالث

وظائف البورصة وفوائدها

تقوم البورصة بعدة وظائف يمكن إجمالاً في الأمور التالية:

﴿١﴾ إيجاد أسواق دائمة مستمرة بصرف النظر عن مقدار الثمن، وذلك لأن البورصة تباع وتشتري فيها السلع المدرجة في تسعيرتها في كل يوم، وفي الساعات المخصصة للعمل، بثمن قد يختلف اختلافاً طفيفاً عن السعر العادي فإذا كانت السوق نشطة أمكن بيع أو شراء أية كمية بثمن يزيد أو ينقص قليلاً عن سعر الأقفال - وإذا قل الطلب على سلعة فلاتباع إلا بتخفيض كبير في ثمنها - وحتى تستمر البورصة في عملها لا بد من وجود عدد كاف من البائعين والمشتريين والسماح بالبيع على المكشوف، أي أن من حق البائع إبرام الصفقة ولولم تكن في حيازته اعتماداً على استطاعته تحصيلها فيما بعد بفضل السوق المستمرة يسلمها إلى المشتري. وهذان الشرطان في غاية الأهمية لبقاء البورصة.

ويرى المشتغلون بالبورصة أن ذلك يحقق العديد من الفوائد، يأتي في مقدمتها سرعة تداول الأوراق المالية، ومعرفة ثمنها، وتحويلها إلى نقود أو العكس، ولسهولة قبول الدائن للأسهم والسندات كضمان لقرضه، مما يجعله آمناً على ماله، لأنه يستطيع بيع ماله من أسهم أو سندات في أي وقت يشاء.

﴿٢﴾ كما يرى المشتغلون بالبورصة أن من وظائفها أنها أداة للتأمين التجاري للتاجر والمصانع والزارع بفضل عملية "التحويط" التي يقوم بها كل منهم في البورصة بغية تأمين مركزه ضد تقلبات الأسعار. فالتاجر إذا اشترى سلعة ما ليبيعها فيما بعد إذا ارتفع سعرها، فإنه - يحتاط لنفسه - فيبيع في نفس الوقت كمية مماثلة لما اشتراه - فإذا هبط السعر - فإنه يشتري ما سبق أن باعه، فيعوض بالشراء ما سبق أن خسره بسبب بضاعته الحاضرة.

﴿٣﴾ ومن أهم وظائفها: المضاربة في البورصة - وهي تعنى المخاطرة بالبيع أو الشراء بناء على التنبؤ، بتقلبات الأسعار بغية الحصول على فارق الأسعار - وقد يؤدي هذا التنبؤ إذا أخطأ إلى دفع فروق الأسعار بدلاً من قبضها والواقع أن تسعين بالمائة من مجموع العمليات الأصلية التي تتم بالبورصة تقوم على أساس هذه المضاربة أو المخاطرة - مع ضرورة السماح لهؤلاء المضاربين بالتعامل المكشوف - بمعنى السماح بالبيع وعقد الصفقات دون أن يكون المضارب مالكا للسلع، مع العلم بأن من بين هذه الصفقات مالميس بيعاً حقيقياً ولا شراء حقيقياً، لأنه لا يجري فيما تسليم أو تسلم حقيقيان، والمسألة كلها تنحصر في قبض أو دفع فروق الأسعار، وذلك لأن بورصة العقود أنشئت أصلاً لوجود مشتريين وبائعين يتعاملون بموجب عقود تستحق في آجال معينة. وكان مصير هذه العقود أما أن تبقى كما هي إلى حلول آجالها، وأما أن تحول من شخص إلى آخر إلى أن تنتهي إلى المشتري الحقيقي الذي يتسلم البضاعة من البائع الحقيقي أو يكتفي الطرفان بدفع فروق الأثمان إذا ما أراد عدم تنفيذ العقد. فصار بعض البائعين يكتفي بدفع الفروق أو قبضها. وهذه الحالة أصل التعامل في البورصة وهي تسعة أعشار الصفقات الأصلية في البورصة. (١)

فوائد البورصة

أن خطورة السوق المالية تأتي من اتخاذها وسيلة للتأشير في الأسواق لأن الأسعار فيها لا تعتمد كلياً على الطلب والعرض الفعليين من قبل المحتاجين إلى البيع أو الشراء وإنما تتأثر بأشياء كثيرة بعضها مفتعل من المهيمنين على السوق أو من المحتكرين للسلع أو الأوراق المالية فيها كإشاعة كاذبة أو نحوها وذلك يؤدي إلى تقلبات غير طبيعية في الأسواق.

(١) انظر: البورصات: لحسن لبيب، عيسى عبده، سامي وهبة، ص: ٧، ط: القاهرة.

الموسوعة العلمية والعملية للبنوك: ٣٩٣/٥

الفقه الإسلامي وأدلته، د/ وهبة الزحيلي ٥٠٣٤/٧

ورغم تلك المآخذ والمساوى فإن لسوق البورصة فوائد تتلخص فيما يلي:

﴿١﴾ أنها تسهل عملية تمويل المؤسسات الصناعية والتجارية والحكومية عن طريق طرح الأسهم وسندات القروض للبيع.

﴿٢﴾ تسهل بيع الأسهم وسندات القروض للغير والانتفاع بقيمتها لأن الشركات المصدرة لها لاتصفي قيمتها لأصحابها.

﴿٣﴾ أنها تسهل معرفة ميزان أسعار الأسهم وسندات القروض والبضائع وتموجاتها في ميدان التعامل عن طريق حركة العرض والطلب.

﴿٤﴾ تيسر أسواق العقود عملية الإمداد من المواد الخام والسلع الضرورية في الوقت الملائم تماماً وبأسعار مناسبة. فشركات النسيج مثلاً لاتستطيع أن تتفق مع عملائها تجار الأقمشة على أسعار ما تبيعه لهم ومواعيد تجهيزه إلا إذا ضمنت لنفسها أسعاراً تناسبها لحاجتها من القطن المغزول، ومواعيد ملائمة لاستلامه، ونفس العملية تتكرر بين شركات الغزل وتجار القطن الخام وهكذا- (١)

(١) انظر: دراسة شرعية لأهم العقود المالية المستحدثة: د/ محمد الأمين أبوه الشنقيطي، ص: ٦١٣. ط: مكتبة العلوم والحكم، بالمدينة المنورة.

— قرارات المجمع الفقهي التابع لرابطة العالم الإسلامي في دورته السابعة في الفترة من ١١ حتى ١٦ من ربيع الثاني عام ١٤٠٤ هـ

المبحث الرابع

دور البورصة في التنمية الاقتصادية

إن فكرة البورصة (الأسواق المالية) من حيث المبدأ - تدخل تحت قاعدة المصالح المرسله - (١) والتنظيمات التي تعتبر من صلاحيات أولى أمر المسلمين، وهي بلاشك تساعد على تطوير الأعمال التجارية والاقتصادية التي هي شريان الحياة لكل المجتمعات المتقدمة ولذلك عبر الله عن المال بأنه قيام للمجتمع لا ينهض ولا يقوم إلا به، يقول الله عز وجل: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَاءَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا﴾ (٢).

وقد اشتهرت أمور المال والإشراف عليه منذ الصدر الأول بالحسبة كما ذكر صاحب السيرة الحلبية "أن هذه الولاية تعرف بالحسبة وموليتها بالمحتسب" (٣) وقد جاء في التيسير لابن سعيد "اعلم أن الحسبة من أعظم الخطط الدينية، فلعوموم مصلحتها، وعظيم منفعتها تولى أمرها الخلفاء الراشدين، ولم يكلوها إلى غيرهم مع ما كانوا فيه من شغل الجهاد وتجهيز الجيوش....." (٤) وعلي ضوء ذلك فالأسواق المالية (البورصة) من حيث المبدأ من الأمور التي يسعى لتحقيقها الإسلام لكنه يضع لها الشروط والضوابط حتي لا تتنافى مع مبادئه وقواعده العامة، فهي بلاشك من المصالح النافعة - والتنظيمات المفيدة التي أخذ بأمثالها الخلفاء الراشدين رضي الله تعالى عنهم -

(١) المصالح المرسله: المصلحة في اللغة: المنفعة وهي خلاف المفسدة مطلقاً سواء كان ذلك في العرف العامة ومقصودهم، أو في عرف الشارع ومقصوده. وفي الاصطلاح الشرعي: مقصود الشارع الحكيم من التشريع الأحكام دون غيره فالمحافظة عليها مقصود الشارع والمرسله: معناها في اللغة: المطلقة من غير تقييد. وفي الاصطلاح الشرعي: المصلحة المرسله هي: المصلحة التي لم يرد فيها دليل خاص بالاعتبار (بالإثبات) أو النفي. عرف الفقهاء المصلحة المرسله بتعريفات عديدة ولكن المجال لا يسع وأكتفى علي التعريف الشاطبي وهي: "الأوصاف التي تلائم تصرفات الشارع ومقاصده، ولكن لم يشهد لها دليل معين من الشرع بالاعتبار أو الإلغاء ويحصل من ربط الحكم بها جلب مصلحة أو دفع مفسدة عن الناس، انظر: "الموافقات في أصول الفقه"، للشاطبي، ٣٩/١، ط. المكتبة التجارية بمصر، و"القاموس المحيط"، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، ٢٧٧/١، الطبعة العامرية. و"لسان العرب"، لابن منظور، ٣٤٨/٢.

(٢) انظر: سورة النساء: ٥.

(٣) انظر: السيرة الحلبية في سيرة الأمين المأمون - لعلي ابن برهان الدين الحلبي، ٣/٣٢٢، ط. دار المعرفة بيروت، لبنان.

(٤) انظر: نظام الحكومة النبوية المسمي التراتيب الإدارية - للشيخ عبد الحين الكتاني، ٢٨٩/١، الناشر: حسن جعنا - بيروت.

إذا كانت الأسواق المالية (البورصة) اليوم لا تحقق المقاصد التي يتوخاها الإسلام فإن هذا لا يعنى إغفالها، وتركها وشأنها أو الحكم على ما فيها حكماً مطلقاً بالتحريم وإنما الأمانة تقتضى أن نبحث عن كل تفصيلاتها وجزئياتها، ونحكم من خلال تصور دقيق لكل جزئياتها، ونبذل كل ما فى وسعنا، ونستفرغ كل جهدنا للوصول إلى بديل إسلامى يجمع بين الأصالة والتجديد والتطوير. (١)

فالبورصة تشمل عدة أمور، فلها أنظمتها الإدارية والأجزائية المتطورة وهذا الجانب يدخل ضمن المصالح المرسله، والسياسة الشرعية التى تعطى الحق لولى الأمر إلزام الناس بنوع من التنظيمات مادامت لا تتعارض مع النصوص الشرعية الثابتة الخالية من معارض.

وبالإضافة إلى هذا الجانب، فإن هناك مهاماً وأعمالاً تجرى فى الأسواق المالية (البورصة) لأداء دور الوساطة، أو السمسرة، أو الخدمات الاعلامية والكتابية أو الوكالة أو القرض، أو صرف فهذه التصرفات تطبق عليها الأحكام الشرعية الخاصة بكل تصرف أو عقد.

وأهم الأدوات المستخدمة فى البورصة هى الأسهم والسندات والخيارات والمستقبليات، إضافة إلى عمليات الصرف، والسلع والصيغ الجارية للعقود.

إيجازاً:

إن البورصة هى للمتجارة بمثابة مقياس الحرارة تنبئ بالأسعار ومقدار المطلوب والمعروض ويمكن بواسطتها جس نبض السوق والاحتراس من الوقوع فى الأزمات. (٢)

(١) مأخوذ من البيان الختامى والتوصيات لندوة الأسواق المالية التى عقدت بالرباط فى ٢٥/٤/١٤١٠هـ. ص: ٥.

(٢) انظر: الأسواق المالية (البورصة) فى ميزان الفقه الإسلامى: للدكتور على محى الدين القره داغى. ص: ٧.

المبحث الخامس

عمليات البورصة

العمليات التي تتم في البورصة تنقسم إلى قسمين - العاجلة والآجلة - في القسم الأول يكون التعاقد على شيء حاضري ويتم القبض فيه فوراً أو بعد فترة يسيرة - وأما - في القسم الثاني فيكون التعاقد على شيء غائب ويتم التسليم فيه بعد فترة يتفق عليها. وقد لا يكون تسليم أصلاً. وسنوضح تفصيل هذين القسمين فيما يلي:

القسم الأول: العمليات العاجلة:

العمليات العاجلة هي التي يلتزم فيها المتعاقدان بتسليم العوضين في الحال أو خلال مدة لا تتجاوز ٤٨ ساعة وهذه العمليات يعقدها من يرغبون في استثمار أموالهم بشراء أوراق مالية، كالأسهم والسندات وبيع تلك الأوراق المالية عند توافر فرصة للربح أو وجود أمل في الحصول على الجوائز التي تعطى لبعض السندات إذا أصابت نمرتها وقت السحب أو الحصول على مجرد فرق السعر في حالة السلع الانتاجية. (١)

القسم الثاني: العمليات الآجلة:

العمليات الآجلة هي التي تسوى بعد أجل معين يتفق عليه عند العقد وتصفى عادة في أيام التصفية التي تقرها لجنة البورصة وتحدد مواعيدها مقدماً.

(١) انظر: البورصات وتجارة القطن: للدكتور سامي وهبة غالي. ص: ٥٦، ١٣٨.

— الأسواق والبورصات: للدكتور مقبل الجمعي. ص: ٢٤١.

— بورصة الأوراق المالية والقطن: للدكتور إبراهيم محمد أبو العلا. ص: ٣٣٢.

— البورصة وأفضل الطرق في نجاح الاستثمارات. د/مراد كاظم. ص: ١٤٧.

العمليات الآجلة تكون في الأوراق المالية (١) المسعرة أو في البضائع وكثيراً ما يبيع الإنسان ما لا يملكه وقت العقد اعتماداً على أنه يستطيع الحصول عليه وقت التسليم ويسمى هذا البيع الآجل على المكشوف وكثيراً ما يكون الغرض من هذه المعاملة مجرد المضاربة. (٢) على فروق الأسعار فلا يكون المشتري راغباً في التسليم ولا البائع قاصداً إلى التسليم.

العمليات الآجلة التي تجريها أسواق البورصة تنفرع إلى عدة فروع فمنها ما يكون باتاً لازماً للمتعاقدين ومنها ما يشمل على خيارات متعددة حسب نوع كل عملية ويميز هذه العمليات المشتملة على الخيار أنها تلزم من له الخيار بدفع تعويض للطرف الآخر إذا استفاد من ذلك الشرط.

نذكر موجزاً لأهم أنواع العمليات الآجلة فيما يلي (٣) :

النوع الأول: العمليات الباتة القطعية:

هي العمليات التي تحدد تنفيذها بتاريخ معين يسمى موعد التصفية يلتزم فيه الطرفان بدفع العوضين - الثمن والأوراق المالية - ولا يمكنهم الرجوع في العملية، غير أنه للمتعاملين في العمليات الباتة تأجيل موعد التسوية إلى وقت لاحق ويمكن أن يتضمن هذا العقد ما يسمى بشرط خيار التنازل عن الآجل وهو حق لكلا العاقلين والبائع غير ملزم بتقديم السلع أو الأوراق المالية إلا في موعد التصفية وقد تنتهي الصفقة بالتقايض بين المتعاقدين أو إجراء المقاصة بين دينها أو تأجيل التسليم إلى موعد آخر يتفقان عليه.

(١) انظر: التعامل التجاري في ميزان الإسلام: للدكتور يوسف قاسم، ص: ١٥٠.

— البورصات وتجارة القطن: ص: ٦٤-١٣٨.

(٢) سيأتي بيان معنى المضاربة وأنها غير المعنى المعروف عند الفقهاء أهل اللغة.

(٣) انظر: الأسواق والبورصات: للدكتور مقبل الجميعي، ص: ٣٩٥.

— بورصة العقود وبورصة البضاعة الحاضرة: للدكتور ياسين عبدالسيد، ص: ٦٨.

— دراسة شرعية لأهم العقود المالية المستحدثة: ص: ٦٢٠.

— البورصة وأفضل الطرق في نجاح الاستثمارات، د/مراد كاظم، ص: ١٠٤.

النوع الثاني: العمليات الآجلة بشرط التعويض:

هي العمليات التي يحتفظ فيها أحد طرفي العقد بحق الخيار بين تنفيذ الصفقة أو إلغائها ضمن شروط وقواعد تحددها الأنظمة المتعارف عليها في أسواق العقود الآجلة وأهم الصفقات الآجلة المتعامل بها ما يلي (١):

أولاً: العمليات الشرطية البسيطة:

هي التي يكون فيها للمضارب حق فسخ العقد في ميعاد التصفية أو قبله إذا تقلبت الأسعار في غير صالحة، أو ينفذ العملية إذا رأى تقلب الأسعار لصالحه وفي مقابل ذلك يدفع المضارب تعويضاً وهو مبلغ يتفق عليه بدفع ولا يرد إليه (٢) وهذا الاشتراط يحق للبائع كما يحق للمشتري.

ثانياً: العمليات الشرطية المركبة أو الخيارية المزدوجة:

هي العمليات التي يكون فيها للمضارب الحق في أن يكون مشترياً أو بائعاً أو أن يفسخ العقد إذا رأى أيّاً من ذلك في مصلحته عند التصفية أو قبلها.

النوع الثالث: العمليات المضاعفة:

هي العمليات التي يكون فيها للمضارب الحق في مضاعفة الكمية التي اشتراها أو باعها وذلك بسعر يوم التعاقد إذا رأى أن التصفية في صالحه وفي مقابل ذلك يدفع تعويضاً يتفق عليه ولا يرد إلى دافعه ويختلف هذا التعويض باختلاف نسبة الكمية المضاعفة (٣) وهذه تنقسم إلى نوعين:

الأول: خيار الزيادة للمشتري:

في هذه العملية يعتبر الشراء باتاً فيما يتعلق بالكمية المحددة وقت التعاقد وشراء اختياريًا بالنسبة للكمية التي تحصل نتيجة الزيادة وتكلف هذه العملية أكثر من الأسعار في العمليات الباتة.

(١) انظر: دراسة شرعية لأهم العقود المالية المستحدثة: ص: ٦٢١.

(٢) انظر: الموسوعة العلمية والعملية للبهنوك ٣٩٥/٥.

(٣) انظر: الموسوعة العلمية والعملية للبهنوك ٣٩٦/٥.

الثانى: خيار الزيادة للبائع:

هذه العملية عكس العملية السابقة وهنا تكون الأسعار المتفق عليها أقل من الأسعار فى

السوق الباتة. (١)

النوع الرابع: العمليات الآجلة بشرط الانتقاء:

هى العمليات التى يكون للمتعاقدين بموجب هذا الشرط الخيار فى إبرام الصفقة فى موعد
التصفية بصفتهم من المشترين أو البائعين لقدر معين من الأوراق المتفق عليها مسبقاً ولهذه العقود
سعران وللعائد الخيار فى الشراء بالسعر الأعلى أو البيع بالسعر الأدنى.

النوع الخامس: عمليات المراجعة والوضيعة: (٢)

بمقتضى هذه العمليات يجوز للمتعاقدين فى سوق الأوراق المالية تأجيل موعد تسليم الصفقة
حتى موعد التصفية اللاحق ويحدث ذلك عندما يشعر المتعاملون فى السوق بأنهم لن يستطيعوا
تنفيذ الصفقة التى عقدوها نظراً لتطور الأسعار خلافاً لتوقعاتهم. (٣)

(١) انظر: دراسة شرعية لأهم العقود المالية المستحدثة: ص: ٦٢٢.

— الأسواق المالية (البورصة) فى ميزان الفتة الإسلامى: ص: ٣٢.

(٢) المراجعة: بيع السلعة بعد تملكها إلى شخص آخر مع إضافة نسبة من الربح.

الوضعية: بيع السلعة مع خصم نسبة معلومة من ثمنها الذى اشترى به. يراجع فى تفصيل ذلك كتاب الأستاذ الدكتور يوسف القرضاوى فى

المراجعة ط: دار القلم، الكويت.

(٣) المراجع السابقة.

المبحث السادس

الفرق بين المضاربة والبورصة

يختلف معنى المضاربة في البورصة عن معناها الشرعى. المضاربة فى اصطلاح المتعاملين فى أسواق البورصة. هى المخاطرة على سعر السلعة فى تصفية معينة. وهى تنقسم إلى قسمين هما:

﴿١﴾ المضاربة على الصعود:

المضارب على الصعود يشتري السلعة على أمل أن يصعد السعر فى التصفية القادمة التى تتم فى العادة مرتين كل شهر. فيصنفى مركزه - أى يبيع نقداً ما اشتراه نسيئةً فيأخذ الثمن الذى يدفع منه الثمن الذى اشتري به، ويكسب هو الفرق بين الثمنين أى ثمن البيع و ثمن الشراء.

فمثلاً إذا اشترى تاجر عقداً للقطن ١٠٠ قنطار بسعر القنطار خمسين (روبية) تسليم يناير، وفى يناير كان سعر بيع القطن ستين روبية فإنه يأخذ ثمن البيع الذى يساوى $100 \times 60 = 6000$ روبية ويدفع ثمن الشراء المؤجل $100 \times 50 = 5000$ روبية ويربح هو مبلغ ألف روبية هى فارق الأسعار.

وإذا لم يصدق ظنه فانخفض السعر فيصبح ثمن القنطار أربعين روبية فإنه يخسر بمقدار ذلك الانخفاض وهو عشرة روبيات فى كل قنطار أى ألف روبية فى الصفقة كلها.

﴿٢﴾ المضاربة على الهبوط:

المضارب على الهبوط يبيع السلعة بسعر معين على أمل أن ينخفض السعر فى معياد التصفية وقد لا تكون هذه السلعة فى حوزة البائع. فيربح هذا الفارق بين الأثمان وقد يخيب ظنه فيخسر إذا ارتفع السعر يوم التصفية فمثلاً إذا باع مائة أردب من القمح بسعر الأردب ثلاثين روبية فهو يفعل ذلك على أمل أن يكون السعر يوم التصفية عشرين روبية، وفى يوم التصفية إذا جاء السعر كما خاطر، فإنه يشتري الكمية ٢٠ روبية ويسلمها لمن سبق أن باعها له بسعر ثلاثين روبية ويربح كل أردب عشرة روبيات أى ربح فى الصفقة $10 \times 100 = 1000$ روبية.

وإذا أخلف السوق ظنه فكان السعر في السوق يوم التصفية خمسة وثلاثين روبية فإنه يخسر في كل أردب خمس روبيات ليكون صافي خسارته $5 \times 100 = 500$ روبية.

وتبيح القوانين المنظمة للبورصة للمضارب أن ينقل مركزه إلى التصفية القادمة إذا رأى مصلحته في ذلك. وفي مقابل هذا يدفع لخصمه مبلغاً من المال يتفقان عليه وإذا رفض الطرف الآخر بحث الطرف الأول عن عميل آخر يقبل أخذ التعويض ليتحل محله والمضارب في البورصة هو بمثابة سمسار لصاحب المال وينفذ أوامره ويقوم مقامه نظير أجر معين: (١)

﴿٣﴾ أما المضاربة في اللغة والاصطلاح الشرعي فهي:

لغة: مفاعلة من الضرب في الأرض وهو السير فيها وهو بمعنى السفر لأنه لا يخلو منه غالباً لطلب الريح. وهذا في لغة أهل العراق وهم يسمونها مضاربة أخذاً من قوله تعالى: ﴿وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله﴾. (٢)

وأما أهل الحجاز فيطلقون عليها اسم القراض (بكسر القاف) وهي كالمقارضة بمعنى التقطع، لأن رب المال يقطع قدراً من المال عن تصرفه وجعل التصرف فيه إلى العامل بهذا القصد. (٣)

وفي اصطلاح الفقهاء:

— عرفها الحنفية بأنها: "عقد على الشركة بمال من أحد الجانبين والعمل من الجانب الآخر" (٤) وكل كتب الحنفية المعروفة لاتخرج عن هذا التعريف لأن فقهاء الحنفية متفقون على أن المضاربة عقد على الشركة في الربح.

(١) انظر: دراسة شرعية لأهم العقود المالية المستحدثة: د/ محمد الأمين أبوه الششتي، ص: ٦٢٦، ط: مكتبة العلوم والحكم، بالمدينة المنورة.

— البورصات: لحسن لبيب، عيسى عبده، سامي وهبة، ص: ٧، ط: القاهرة.

— السياسة المالية في الإسلام: للدكتور عبد الكريم الخطيب، ص: ١٨٣.

— الموسوعة العلمية والعملية للبيروت، ٣٩٣/٥، بحث مقدم من: د/ أحمد يوسف سليمان.

(٢) سورة المزمل: جزء من الآية ٢٠.

(٣) انظر: جبهة: لابن دريد: ٣٦٥/٢، ط: دار صادر، بيروت؛ المصباح المنير: ٤٩٨/٢، مختار الصحاح باب البناء، وقصل الضاد: ص: ٥٥٥ وما

بعدها، ولسان العرب: لابن منظور: ٣٢/٢.

(٤) انظر: الهداية: ٢٠٢/٣، ط: الحلبي؛ المبسوط: للسرخسي: ١٨/٢٢.

— وعرفها المالكية بأنها: "توكيل على اتجر في نقد مضروب مسلم بجزء من ربحه إن علم قدرهما." (١)

— وعرفها الشافعية بأنها: "يدفع المالك للعامل مالا ليتجر والربح بينهما مشترك." (٢)

— وعرفها الحنابلة بأنها: هي أن يشترك بدون مال ومعناها "أن يدفع رجل ماله إلى آخر ليتجر له فيه على أن ما حصل من الربح بينهما حسب ما يشترطانه." (٣)

والحنابلة يعتبرون المضاربة شركة يدفع فيه أحد طرفيها مالا إلى الطرف الآخر ليتجر فيه بجزء مشاع من ربحه ومما يدل على هذا أن ابن قدامة عند تقسيمه الشركة إِمْلَاك وشركة عقود جعل المضاربة نوعاً من أنواع الشركة العقد فقد جاء في المغني "والشركة نوعان: شركة إِمْلَاك وشركة عقود، وهذا الباب لشركة العقود وهي خمسة: شركة العنان والأبدان والوجوه والمضاربة والمفاوضة." (٤)

المقارنة بين التعريفات:

بالتأمل فيما أوردناه من تعريفات الفقهاء نلاحظ ما يأتي:

﴿أولاً﴾

يلاحظ على تعريف الحنفية: أنها لم يتطرق إلى كيفية الاشتراك في الربح الذي هو مقصود المضاربة.

﴿ثانياً﴾

ما ذهب إليه المالكية من أن المضاربة وكالة فيه نظر لأنها وإن كانت توكيلاً إلا إنها ليست توكيلاً محضاً إذ يعتبر لصحتها القبول دون الوكالة.

(١) انظر: شرح الزرقاني على مختصر خليل: ٢١٣/٦.

(٢) انظر: مغني المحتاج، ٣١٠/٢.

(٣) انظر: المغني لابن قدامة، ٢٢/٥، ط: دارالمنار.

(٤) انظر: المغني لابن قدامة، ١/٥.

﴿ثالثاً﴾

ما ذكره الحنابلة في تعريف المضاربة من المضاربة من شركات العقد، أمر يستلقت النظر: لأن هناك فرق بين المضاربة والشركة فجوهر الاختلاف بين المضاربة وغيرها من الشركات أن يكون رأس المال من جانب واحد في المضاربة بخلاف الشركات التي تقتضي أن يسهم الطرفان في رأس المال.

﴿رابعاً﴾

يتضح لنا مما ذكرناه، أن جميع الفقهاء متفقون على حقيقة المضاربة غير أن بعضهم يسميها شركة وبعضهم يقتصر على التسمية الواردة وهي المضاربة. وهي على كل حال نوع من شركة في الربح لا في رأس المال فهي شرعاً عقد على الاشتراك في الربح على أن يكون رأس المال من طرف والعمل من طرف آخر والتعريف الجامع لجميع أركان المضاربة مع دقة العبارة هو تعريف الشافعية وهو ما أميل إليه.

— واللّٰه تعالى أعلم —

المبحث السابع

القوانين المنظمة لأعمال البورصة في

الاقتصاد الوضعي الباكستاني

المبحث السابع

القوانين المنظمة لأعمال البورصة في الاقتصاد الوضعي الباكستاني

أنشئت البورصة في باكستان تحت القرار القانوني رقم - XVII لعام ١٩٦٩ ميلادياً. (١) وصدر هذا القرار من الحكومة الباكستانية بشأن التأمينات والمبادلات (البورصة) وتم إصداره من قبل السلطات طبقاً للتعديل حتى ٧ سبتمبر سنة ٢٠٠٠ ميلادياً.

وهذا القرار مشتمل علي ستة فصول نذكر جميع محتويات القرار ثم القوانين الهامة بشأن البورصة فيما يلي:

محتويات القرار

الفصل الأول:

هذا الفصل مشتمل علي الفصول التمهيديّة. ويندرج تحتها:

﴿١﴾ سند الملكية القصير، والتفويض الفضائي علي ممتلكات المدين والاستفتاحية.

﴿٢﴾ التعريفات - كمثل - البورصة والأسهم - والسندات والسماسة وغيرها.

الفصل الثاني:

هذا الفصل مشتمل علي قوانين التسجيل في البورصة.. ويندرج تحتها:

﴿٣﴾ لا تعمل سوق الأوراق المالية (البورصة) بدون تسجيل.

﴿٤﴾ أهلية التسجيل.

﴿٥﴾ التسجيل.

﴿٦﴾ السمسار أو الوكلاء لا يحق لهم القيام بالعمل بدون تسجيل.

(1) The Pakistan Code, p.452, vol.XVII, published by: The Manager of Publications Government of Pakistan Karachi.

﴿٧﴾ الحسابات والتقارير السنوية والمرتجعات وغيرها.

﴿٨﴾ إلغاء التسجيل وغيره.

﴿٩﴾ القيود وضوابط المعاملات فى التأمينات.

﴿١٠﴾ إعداد قائمة الضمانات.

﴿١١﴾ الإعداد الإجبارى لقائمة التأمينات.

الفصل الثالث:

هذا الفصل مشتمل على لائحة المصدرين أو المنتجين، ويندرج تحتها:

﴿١٢﴾ تسليم المرتجعات.

﴿١٣﴾ تسليم بيانات أصحاب حق الاستفادة لأسهم التأمينات العادية فى القائمة.

﴿١٤﴾ منع البيع (للمدة) القصيرة أو تحريم البيع للأجل القصير.

﴿١٥﴾ القيام بالتجارة من قبل المدراء والموظفين وأصحاب الأسهم المالية المهيمن.

﴿A-١٥﴾ لائحة الوثائق أو الوكلاء.

الفصل الثالث (ألف):

تجارة المتمتع بمركز السلطة:

﴿B-١٥﴾ تحريم القيام بمعاملات سوق الأوراق المالية من قبل المتمتعين بمركز السلطة.

﴿C-١٥﴾ المسؤولية القانونية لانتهاك ومعارضة قسم.

الفصل الرابع:

هذا الفصل مشتمل على المحظورات (الموانع) والقيود:

﴿١٦﴾ الدين والضمان وتسليف تأمينات الزبائن.

﴿١٧﴾ تحريم الأعمال والتصرفات الاحتيالية وغيرها.

﴿١٨﴾ تحريم البيانات الزائفة وغيرها.

﴿١٨- ألف﴾ تحريم اختلاف الأسماء الوهمية وتعدد الطلبات للقضايا الجديدة.

﴿١٩﴾ صيانة الأسرار.

﴿٢٠﴾ الطلبات المحرمة.

الفصل الخامس:

هذا الفصل مشتمل على التحقيقات والعقوبات والأوامر والاستئنافات:

﴿٢١﴾ التحقيق.

﴿٢٢﴾ العقوبة على الرفض والتقصير.

﴿٢٣﴾ مسئوليات القانون المدنى.

﴿٢٤﴾ العقوبة.

﴿٢٥﴾ النظر فى دعوى الجريمة.

﴿٢٦﴾ المراجعة وإعادة النظر.

الفصل السادس:

هذا الفصل مشتمل على اهتمامات متنوعة:

﴿٢٧﴾ اللجنة الاستشارية.

﴿٢٨﴾ تفويض السلطة.

﴿٢٩﴾ الإعفاء.

﴿٣٠﴾ التعويض.

﴿٣١﴾ تأمينات مكتسبة بنية صالحة.

﴿٣٢﴾ نظام مهمة تدبير أصول الشركات أو نظام تقييم أعمال الشركات ومستشارى

الاستثمار وشركات الاستثمار، وشركات المضاربة الأساسية.

﴿٣٢- ألف﴾ نظام شركات الإيداع المركزية.

﴿٣٢- ب﴾ تسجيل شركات الاعتماد المقننة.

- ﴿٣٢-ج﴾ نظام مهمة وكالات التحويل والمصوتين والضامنين وغيرها.
- ﴿٣٣﴾ القدرة علي وضع القوانين.
- ﴿٣٤﴾ القدرة علي وضع الأنظمة.
- ﴿٣٥﴾ توفير الأموال أو الإيداع والإئخار.

القوانين الهامة بشأن البورصة من خلال هذا القرار:

هذا القانون ينهض بأعباء حماية المستثمرين ونظام الأسواق والمعاملات في شؤون التأمينات. والقضايا الملحقة بذلك:

تسجيل ونظام سوق الأوراق المالية (البورصة)

Registration and Regulation of Stock Exchange

- ﴿١﴾ لا يسمح لأية سوق أوراق مالية بالقيام بعملية تجارية دون أن تكون مسجلة، ولا يسمح لأي شخص أن يستخدم وسائل وتسهيلات سوق الأوراق المالية لغرض معاملات أو عملية تجارية أو التجارة في التأمين إلا أن تكون مسجلة تحت هذا القانون المحلي.
- ﴿٢﴾ ستقوم السلطة بتحديد الرقم (العدد) والأماكن التي يتم فيها تأسيس سوق الأوراق المالية.

﴿٤﴾ الأهلية للتسجيل (Eligibility for Registration):

- ﴿١﴾ يحق لأي سوق أوراق مالية توفرت فيها الشروط والمتطلبات القانونية لتحقيق المعاملات التجارية الشرعية مثل (صيانة المستثمرين والعمل للحفاظ علي النمو الاقتصادي) أن تكون مسجلة تحت هذا القانون المحلي.

﴿٢﴾ إن الشروط أو المتطلبات التي يمكن تقنينها لأغراض جزئية وثانوية من ضمن القضايا الأخرى المتعلقة بـ:

﴿أ﴾ المؤهلات للعضوية والقبول والإبعاد والحرمان المؤقت والإخراج ومن ثم قبول الأعضاء من جديد.

﴿ب﴾ الدستور والسلطات لهيئة الإدارة وكذلك سلطات وواجبات أصحاب المكتب.

﴿ج﴾ النيابة والتمثيل [من مجموعة أو مجموعات الأشخاص وأهل المهنة] لهيئة إدارة سوق الأوراق المالية أو أى لجنة من اللجانها.

﴿د﴾ الطريقة التي ستتم بها معالجة الأعمال التجارية بما فيها القيود والضوابط لأعمال الأعضاء التجارية.

﴿هـ﴾ مذكرات وبنود الجمعية والقوانين والأنظمة واللوائح الداخلية لسوق الأوراق المالية.

﴿و﴾ صيانة الحسابات [أو السجلات] بما فيها سجلات الأعضاء وتدقيق حساباتهم التجارية.

﴿٥﴾ التسجيل (القيود) Registration:

﴿١﴾ يحق لأية سوق أوراق مالية تأهلات للتسجيل تحت أو علي أساس القسم

الرابع [٤] أن تقدم الطلب إلي اللجنة/ كومسيون (Commission) ٢٠ للتسجيل بشكل وبطريقة معينة (وعلي أساس دفع رسوم محددة).

﴿٢﴾ بناء علي موافقة كومسيون [٢٠] يتم منح شهادة السجيل لسوق الأوراق المالية، ويكون ذلك بعد التحقيق والحصول علي معلومات إضافية إذا دعت الحاجة إلي ذلك للتأكد منه:

﴿أ﴾ أن سوق الأوراق المالية مؤهلة للتسجيل؛ و

﴿ب﴾ أن تسجيل اسم سوق الأوراق المالية فيه مصلحة للتجارة، وكذلك المصلحة العامة.

﴿٣﴾ أن لا يرفض أي طلب للتسجيل إلا بعد منح الفرصة للاستماع من المتقدم.

[٢١] ٥ ألف: منح السماسرة أو الوكلاء من المعاملات التجارية بدون تسجيل.

لا يسمح لأي شخص بأن يشتغل أو يعمل كسمسار أو وكيل معاملات تجارية في شؤون التأمينات أو صفقة التأمينات إلا أن يكون مسجلاً لدى اللجنة المتصرفة في ذلك - (أو المؤكلة بذلك) علي أساس دفع رسوم معينة ومسئوليات وشروط محددة -.

﴿٦﴾ الحسابات والتقارير السنوية، والمرتجعات وغيرها

Accounts, Annual Reports and Returns etc

﴿أ﴾ علي كل من البورصة والمدير والموظف والعضو إعداد دفاتر الحسابات حسب تحديد النوع. ويكون كل دفتر الحسابات أو الوثائق خاضعة للتفتيش في أوقات مناسبة من قبل أي شخص مأذون له بذلك من قبل كومسيون / اللجنة (Commission) [٢٢]. بهذا الصدد أو المتصل بهذا الموضوع.

﴿ب﴾ علي (صاحب) كل سوق أوراق مالية تقرير سنوي والمرتجعات الدورية المتعلقة بأمورها إلي كومسيون [٢٢] وتكون متضمنة ومرفقة بتفاصيل محددة.

﴿ج﴾ بدون حكم أو قرار مسبق عند شروط شبه القسم [١] وجزء قسم [٢] فإن علي كل سوق الأوراق المالية والمدير الموظف والعضو أن يقدم الوثائق والمعلومات أو تفصيلات ذات الصلة بشؤون سوق الأوراق المالية أو كما سيتطلب الأمر المتعلق بمعاملات سوق الأوراق المالية (التي يقوم بها) كل من المدير والموظف أو العضو علي أساس طلب مكتوب من قبل كومسيون / اللجنة [٢٢].

﴿٧﴾ إلغاء التسجيل وغيره

Cancellation of Registration, etc

﴿١﴾ عند ملاحظة اللجنة (Commission) ٢٢ أن كلا من (صاحب) سوق الأوراق المالية أو أي عضو أو مدير أو موظف لسوق الأوراق المالية قد انتهك أي شرط أو للهيئة الحاكمة أو السلطات الأخرى وكذلك الحال بالنسبة للمدير والموظف أو العضو للاستماع له أو إليه (قبل الحكم).

﴿٢﴾ والأمر أو القرار الذي يتم إصداره تحت الفقرة [c] أو الفقرة [d] من جزء (١) يشير كذلك إلي أن أعمال اللجنة الحاكمة (اللجنة الإدارية) أو السلطات الأخرى التي تم فسخها أو الدير أو الموظف اللذين تم فصلهما (علي أن أعمال هؤلاء جميعاً) ستقوم بها السلطة أو الشخص الذي يتم تعيينه من ثم.

﴿٣﴾ والأمر أو القرار المندرج تحت شبه القسم (١) سيصبح نافذ المفعول علي الرغم من كل شيء يحتويه أي قانون آخر في الوقت الحالي من سريان المفعول أو أية مفكرة أو مذكرة أو أى بند من بنود الجمعية.

بشرط عدم وجود أى قرار أو أمر صدر تحت فقرة (a - ألف) أو فقرة (b - ب) لشبهه أو جزء القسم [١] بحيث يكون له تأثير علي صلاحية أى إتفاق أو عقد تم دخوله قانونياً قبل تاريخ مثل هذا القرار.

﴿٨﴾ ضوابط المعاملات فى التأمينات

Restriction on Dealings in Securities

﴿١﴾ لا يسمح لأى شخص بمعاملات تجارية فى شؤون التأمينات فى أية سوق أوراق مالية ما لم يكن عضواً فيها.

﴿٢﴾ لا يحق لأحد بإجراء ات تجارية حول سوق الأوراق المالية فى شؤون التأمينات ما لم تكن (هذه التجارة) مذكورة فى قائمة سوق الأوراق المالية. اللهم إلا يكون تأميناً حكومياً أمهلاً / منسوخاً [٣٤].

﴿٣﴾ لا يحق لأى شخص أن يتصرف بصفة تاجر فى تأمين مذكور فى قائمة سوق الأوراق المالية فى حالة كونه خارج تلك السوق المالية (غير عضو) علي أن هذا القانون فى هذا القسم لا ينطبق علي الشراء والبيع أو تحويل أى تأمين أو نقله من شركة الاستثمار الباكستانية أو أمانة الاستثمار الوطنى.

﴿٤﴾ لا يحق لأى شخص غير عضو أن يتصرف بصفة سمسار أو مقاول لأى كفيل أو تأمين غير مذكور فى قائمة سوق أوراق مالية.

ويستثنى عدم انطباق ذلك علي المبلغ المحوم لأى تأمين يعتبر ديناً.

﴿٩﴾ إعداد قائمة التأمينات

Listing of Securities

﴿١﴾ المنتج الذى يريد أن تكون تأميناته مذكورة فى قائمة سوق الأوراق المالية عليه أن يقدم طلباً بشكل محدد (بصفة معينة) إلى إدارة سوق الأوراق المالية كما يقدم صورة الطلب إلى كومسيون / اللجنة [٢٦].

﴿٢﴾ علي أساس أو عند استلام الطلب طبقاً لشبه القسم [١] فإن إدارة سوق الأوراق المالية ستقوم بتسجيل أو وضع التأمين فى القائمة لإجراء الصفقة التجارية حول سوق الأوراق المالية، وذلك إذا اقتنعت (الإدارة) بعد قيامها بإجراء التحقيق اللازم فيما إذا كان المتقدم (العضو) قد توفرت فيه الشروط المحددة بهذا الاعتبار.

﴿٣﴾ فى حالة رفض (إدارة) سوق الأوراق المالية لتسجيل أى تأمين (كفيل / ضمان) فإن بإمكان اللجنة [٢٦] أن توجه (إدارة) سوق الأوراق المالية إلى تسجيل الكفيل (التأمين) ويتم ذلك إما علي أساس طلب من قبل المتقدم خلال مدة أو زمن محدد أو يتم حسب ما تقترحه اللجنة.

﴿٤﴾ وحيث تجد أو تري اللجنة أو (إدارة) سوق الأوراق المالية (بورصة) بعد تسجيل الكفيل (التأمين) أو وضعه فى القائمة أن الطلب باقصر بشكل ملحوظ أن أن المنتج (Issuer) قصر فى إكمال الشروط أو المتطلبات بعينها (المحددة) أو أن التسجيل الجارى للتأمين (الكفيل) ليس فى المصلحة العامة، فإن اللجنة [٢٦] أو إدارة سوق الأوراق المالية بإمكانها حسب التوجيه. أن تطلب من المنتج إما باستكمال ما نقص وإما الالتزام بالشروط أو المتطلبات المحددة خلال مدة زمنية محددة فى القرار وإما إلغاء التسجيل.

﴿٥﴾ ومن الممكن إلغاء تسجيل التأمين الذى تم تسجيله علي طلب من قبل المنتج يتقدم به إلي (إدارة) البورصة والتي بدورها أن تقبل الطلب أو ترفضه طبقاً لشروط معينة كما يلزم أو كما يبدو مناسباً وذلك لرعاية وصيانة المستثمرين.

﴿٦﴾ وعند رفض (إدارة) البورصة لإلغاء التأمين فإن من حق اللجنة (كومسيون) [٢٧] توجيه (إدارة) البورصة ومطالبتها بإلغاء تسجيل التأمين وذلك علي أساس طلب مقدم من قبل المتقدم خلال مدة زمنية محددة.

التجارة الداخلية Insider Trading:

١٥- ألف: تحريم الموظفين الداخليين من الأعمال التجارية فى البورصة.
لا يسمح لأى شخص انضم إلي شركة ما أن يتعامل مع أى سوق الأوراق المالية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة فى شؤون التأمينات المسجلة التابعة لشركة أخرى ولا أن يولى شخصاً آخر للتعامل فى التأمينات التابعة لتلك الشركة فى أى وقت كان ذلك إتفاق أو أهمل أو قصر فى امتثال أمر من متطلبات هذا القانون أو أى حكم أو نظام أو إرشاد مرسوم أو موضح تحت ذلك، فإن باستطاعة اللجنة [٢٢] حسب ما تراه لازماً أو ضرورياً لرعاية وصيانة المستثمرين أو للضمان أو تأكيد من المعاملات الشرعية العادلة وإدارة سوق الأوراق المالية كما ينبغى فى صورة مكتوبة (أن تحكم طبقاً لما يلي):

﴿أ﴾ التوقيف أو التعطيل عن العمل لمدة معينة كما هو معمول به في أية معاملة من معاملات سوق الأوراق المالية.

﴿ب﴾ إلغاء تسجيل سوق الأوراق المالية.

﴿ج﴾ فسخ وحل اللجنة الحاكمة أو سلطات سوق الأوراق المالية الأخرى.

﴿د﴾ توقيف أو فصل وإخراج المدير أو الموظف أو العضو من منصبه أو من العضوية في سوق الأوراق المالية (بورصة).

وكل هذا بشرط عدم تنفيذ أى حكم إلا بعد منح الفرصة قبل ستة أشهر وذلك فيما إذا كانت لديه معلومات تعتبر:

﴿i﴾ غير متوفرة بصفة عامة.

﴿ii﴾ أو يفترض لو كانت متوفرة يمكن علي سبيل الاحتمال أن يكون لها ضرر حسي علي أسعار تلك التأمينات أو:

﴿iii﴾ يكون لها تعلق بأية معاملة تتضمن تلك الشركة بشكل واقعي أو توقعي.

التوضيح Explanation:

من أجل تحقيق الغرض لهذا القسم فإن العبارة تعنى الشخص المشترك أو المنضم إلي شركة ما إذا كان:

﴿أ﴾ ضابطاً أو موظفاً لتلك الشركة أو شركة مساعدة أو

﴿ب﴾ يحتل منصباً يمنعه الفرصة بسبب ما أو عن طريق مهنة أو علاقة تجارية بينه أو بين مستخدمه أو شركته أو الشركة المساعدة التي يكون هو مديرها.

المحظورات والقيود: Prohibitions and Restrictions

١٦ - الدين والرهان [٣٣] وإعارة تأمينات الزبائن:

لا يسمح لأى عضو أو مشترك فى حالة انتهاك أو خرق أى قانون أو قرار تم إصداره تحت هذا القانون المحلى (اللائحة الداخلية) بطريقة مباشرة أو غير مباشرة أو يقوم بـ:

- ﴿أ﴾ تمديد أو مساعدة علي استمرار الدين أو تسهيل أمر تمديد الدين لأى شخص بغرض الشراء أو تحمل ثقل أى تأمين أو
- ﴿ب﴾ يستعير (يستدين) من أى تأمين أو يعير أو يرتب عملية إعارة أى تأمين ثم تحويله فى حساب أى زبون أو
- ﴿ج﴾ يتعهد أو يعين علي التعهد (والارتهان) [٣٣] لأى تأمين تم نقله أو تحويله فى حساب أى زبون.

١٧ - تحريم الأعمال أو التصرفات الخداعية (الاختيالية) وغيرها:

- لا يحق لأى شخص بقصد الإغراء أو الإقناع أو الإضرار أو المنع أو تدخل غير مشروع أو استمالة نحو تحقيق هدف شخصى (مصلحة شخصية) أن يقوم (هذا الشخص) بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ببيع أو شراء أو تأمين أو:
- ﴿أ﴾ استخدام أية وسيلة أو مخطط أو خداع أو ارتباط بأى عمل أو ممارسة أو عمل تجارى مما له فعالية أو أعد لعملية الغش أو الخداع ضد شخص أو

﴿ب﴾ اقتراح أى رأى أو تصريح (بيان) علي خلاف ما يعتقدده فى واقع الأمر أو

﴿ج﴾ إهمال الإخبار أو إلغاء الحقيقة المادية [٣٤] عملياً - علي علم واعتقاد بتلك الحقيقة أو

﴿د﴾ إقناع أى شخص عن طريق الخداع بأن يفعل أو يقوم بأى شئ لم يكن يرغب فى القيام

به لو لا الخدعة (لو لم يكن مخدوعاً أو مغروراً) أو

﴿هـ﴾ أن يقوم بأى عمل أو ممارسة أو يشغل نفسه بأعمال تجارية أو القيام بأى عمل يعتبر غشاً

أو خداعاً أو مناورة تجارية للتأثير علي الأسعار ضد أى شخص وعلي وجه الخصوص كأن يقوم

بـ:

﴿i﴾ وضع أو إعطاء أسعار زائفة أو

﴿ii﴾ اختلاق الكذب ومظاهر مضللة علي حساب نشاط تجارى فعال فى أى تأمين أو

﴿iii﴾ تأثير علي أية معاملة تجارية فى عقد التأمين الذى لا يتغير فى فوائده الملكية أو

﴿iv﴾ دخول فى حكم أو أوامر خاصة للشراء والبيع للتأمين والتي سيلغى بعضها

بعضاً أخيراً أو فى النهاية دون أن يحدث ذلك أى تغيير فى فوائد الملكية لعقد التأمين

أو

﴿v﴾ تأثير (تغيير) سلسلة من المعاملات التجارية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة فى

عقد أى تأمين يمكن أو يحدث مظهر تجارية فعالة ورفع سعرها بقصد تتبع شرائها من

قبل الآخرين أو تخفيض سعرها بقصد تتبع أو استقراء بيعها لدى الآخرين، أو

﴿vi﴾ كون الشخص مديراً أو موظفاً (ضابطاً) لمنتج أسهم الكفيل (التأمين) المسجل

أو صاحب حق الاستفادة لما لا تقل نسبته من ١٠٪ لذلك الكفيل الذى يمتلك أو

لديه حقائق جوهرية يتجاشى (يتغافل) إظهار أى من تلك الحقائق فى أثناء البيع أو

شراء ذلك السند.

﴿١٨﴾ (منع) البيانات الكاذبة (المختلفة) وغير ذلك

Prohibition of False Statement, etc

لا يسمح لأى شخص بتقديم بيان أو تزيد معلومات وهو علي علم وعلي اعتقاد بأن ما يقدمه كذب أو غير صحيح فى أى تفصيل جوهرى من وثائق وأوراق وحسابات ومعلومات أو بيانات يكون قد طلب منه تزويدها علي أساس هذا القانون المحلي (اللائحة الداخلية).

١٨. ألف. (٣٥): المنع وتحريم التدليس وتقديم طلبات متعددة لعائدات جديدة

Prohibition of Making Fictitious and Multiple Applications for New Issues

﴿i﴾ لا يسمح لأى شخص أو شخص ينوب عن غيره أن يدلس أو يزور الطلب أو يقدم أكثر من طلب لأسهم الشركات المعروضة للجمهور

﴿ii﴾ وفى حالة تعارض شروط إتفاقية القسم [١] سيتعرض مبلغ أو رسوم الطلب للحرمان من ممتلكاته بالمصادرة قانونية - بشرط عدم تنفيذ حكم تحت هذا الجزء من القسم دون منح الفرصة لمقدم الطلب للاستماع أو الإصغاء إليه -

﴿١٩﴾ صيانة وحفظ الأسرار :Maintenance of Secrecy

لا يجوز لأى شخص الاتصال أو إفشاء أو تقديم أى معلومات هو مؤتمن عليها أو حصل عليها أو له وسيلة الوصول إليها عن طريق أى نشاط تحت هذا القانون المحلي (اللائحة الداخلية) إلي شخص آخر ليس مؤهلاً لذلك إلا بإذن من اللجنة [٣٦].

﴿٢٠﴾ الأوامر القانونية :Prohibitory Orders

﴿i﴾ عندما تري اللجنة (إذا علمت اللجنة) [٣٦] أن الشخص مرتبط أو ينوى القيام بأى عمل أو ممارسة تتعارض مع شروط إتفاقية هذا القانون أو أى نظام تحت ذلك أو أن الشخص قد أهمل أو لا يريد امتثال عمل ما يسبب الإهمال أو التقصير المؤدى للتعارض.

فإن من حق اللجنة علي أساس أمر أو قرار مكتب - أن توجه هذا الشخص وتمنعه من ذلك التصرف أو القيام بتلك بالممارسة التي تؤدي أو ستؤدي إلي ذلك التعارض.

﴿ii﴾ وعلي كل شخص تم توجيهه وإرشاده تحت القسم [١] أن يمثل بذلك علي الوجه المخصوص إذا وجد وفي الوقت المختار حسب التحديد.

﴿٢٢﴾ المسئوليات المدنية Civil Liabilities:

﴿١﴾ كل إتفاق تم عقده متعارضاً مع شروط إتفاقية لهذه القانون أو أى نظام مندرج تحت ذلك سوف يكون ملغى علي أساس أو باعتبار حقوق (مراعاة لحقوق) كل طرف فيما يتعلق بالعقد المخالف لذلك الشرط، وأى شخص ليس طرفاً للعقد والذي يريد أن ينال أو يحصل علي أى حق علي أساس العقد مع معرفة حقيقية بالحقائق التي بسبب أدائها كان هذا التعارض - وكذلك أى شخص تأثر بمثل هذا العقد وهو نفسه غير طرق أو مشترك فى عملية التعارض (المخالفة) فإن من حقه أن يقيم دعوي لإبطال ذلك العقد للمدة التي تم فيها إبطاله أو إلغاؤه الخسائر التي حلت به ذلك حين يتعذر الإلغاء أو حين لا يمكن الإبطال.

﴿٢﴾ أى شخص قدم أو كان سبباً فى تقديم أى بيان كذب أو مضلل فيما يتعلق بأية حقيقة جوهرية فى وقت وفى ضوء الظروف التي تمت فيها هذه

العملية سوف يكون مسئولاً عن أى شخص قام بشراء أو بيع التأمين اعتماداً علي ذلك البيان للخسائر المسببة بناء علي هذا الاعتماد بغض النظر عن وجود أو غياب أى علاقة عقدية بين الإثنين إلا أن يكون الشخص الذى قام أو سبب تجهيز وتقديم الطلب والتقرير أو الوثيقة، قد أثبت بأنه تصرف بنية صالحة وأنه لم يكن لديه علم أو حجة قوية تدعو إلي الاعتقاد بأن البيان كان كذباً أو مضللاً وذلك فى أى طلب أو تقرير أو وثيقة محفوظة فى أو مع اللجنة (كومسيون) [٤٢] أو سوق أوراق مالية موافقاً لهذا القانون المحلى (اللائحة الداخلية) أو أى نظام مندرج تحته.

﴿٣﴾ أى شخص شارك أو مشترك فى أى نشاط أو معاملات تتعارض مع القسم [١٧] يكون هو المسئول عن أى شخص قام بشراء أو بيع التأمين اعتماداً علي هذا العمل أو المعاملات فى الخسائر التى حلت بسبب هذا الاعتماد بغض النظر عن وجود أو غياب أى علاقة عقدية بين الإثنين (الطرفين) إلا أن يقوم هذا الشخص المنكر بإثبات أنه قام بهذا العمل بنية صالحة وأنه لم يكن لديه علم أو حجة معقولة تدعو إلي الاعتماد بأن هناك تدليساً أو غشاً أو عدم صدق أو إهمالاً.

﴿٤﴾ أى شخص - بشكل مباشر أو غير مباشر - يحاول السيطرة على شؤون شخصية لأى شخص مسئول تحت هذا القسم يكون هو المسئول بنفس التفويض القضائي مثل الشخص الذى تمت السيطرة على شؤونه الشخصية إلا أن يثبت بأنه تصرف بنية صالحة، وأنه لم يكن بطريقة مباشرة يقصد القيام بهذا التصرف أو التصرفات المسببة لهذه القضية (العملية).

﴿٥﴾ المسئولية القانونية تحت هذا القسم ستضم وتفصل (ستكون متصلة ومنفصلة) وكل شخص أصبح مسئولاً يمكن أن يكسب الدعوى أو يستعيد الاشتراك (السهم) كما فى حالات العقد أو الإتفاقية من أى شخص كان يمكن أن يصبح مسئولاً فهو يقدم أو يسد نفس الدفع إلا أن يكون المدعى - دون المدعى عليه - وقد عثر عليه ما يدل على تدليس الحقائق.

﴿٦﴾ ليس هناك قضية لتنفيذ أى حق أو استرداد حق ينهض بأعبائها فى هذا القسم بحيث يحظى بالقبول بعد انقضاء ثلاث سنوات من تاريخ تراكم الدعوى لهذه القضية.

﴿٧﴾ الحقوق والاستردادات المشروطة (المزودة) من قبل هذا القانون المحلى ستكون منضمة إلى أى حق من الحقوق وأى استرداد من الاستردادات الأخرى سيكون لها وجود قانونياً تحت أى قانون فى وقت سريان المفعول (١).

(١) انظر: القرار القانوني رقم xvii لعام ١٩٦٩ ميلادياً. وتم إصدار هذا القرار من قبل السلطات طبقاً للتعديل حتى ٧ سبتمبر سنة ٢٠٠٠ ميلادياً.

الضوابط المنظمة الداخلية لأعمال البورصة في بورصة الباكستانية:

تقوم سوق الأوراق المالية (البورصة) بتقديم سوق لبيع وشراء الأسهم لمختلف الشركات المذكورة في القائمة وعلى أية حال ليس هناك بيع ولا شراء مباشرة من قبل المستثمرين وعلى أساس شروط التأمينات فإن الشركة أو الشخص العضو في أى سوق أوراق مالية مسجلة ومعتترف بها هو الوحيد الذى يستطيع أن يقدم خدمات السمسرة للعامة باعتباره سمساراً (متعاوناً) مع SECP (١).

ويمكن للشخص أن يكون مساهماً إما بواسطة IPO (٢) أو بواسطة السوق الثانوية على أن سوق الورقة المالية هي المعروفة بالسوق الثانوية لأنها هنا تحتل المكان الثانى لمعاملات الأسهم التى أصدرت من قبل شركة المساهمين ومن الممكن للواحد أن يباشر سوق الأوراق المالية للبيع والشراء للتأمينات الموجودة.

تجرى سوق الأوراق المالية بواسطة التجارة المزودة بنظام الكمبيوتر. وهذا النظام يقدم تسهيلات مزودة بكمبيوتر لتجارة الأوراق المالية للمتسوقين على أن لكل عضو فعال البورصة الخاصة له للتجارة الداخلية التى يجريها الأعضاء الموظفون.

جميع الإجراءات التجارية تصفى وتنظم من قبل شركة باكستان المعدودة للتصفية الوطنية.

ويستطيع المستثمر أن يبيع أو يشتري سندات مالية بواسطة أى عضو مسجل في البورصة وبعد أن يتم اختيار أى سمسار للتجارة فإن على المستثمر أن يملأ استمارة فتح الحساب التى مع السمسار وهذه الاستمارة تعتبر إتفاقية مبدئية بين المستثمر والسمسار من أجل التوضيح والتعريف بالحقوق والواجبات المشتركة فيما يتعلق بتجارة الأوراق المالية.

(1) Securities and Exchange Commission of Pakistan (SECP).

(2) Initial Public Offering (IPO).

وأن هذه الاستثمارات تشتمل الفقرات التالية:

﴿١﴾ ستكون جميع المعاملات التجارية بين الأطراف طبقاً لشروط وقوانين البورصة.

﴿٢﴾ المبلغ المودع (المذخر) كتأمينات من قبل المستثمرين والسمسار يكون مستعملاً فقط لأغراض معاملات التأمينات مثل التجارة وإجراءات تسليم السندات المالية، كما أنه لا يحق للسمسار أن يستعمل ذلك المبلغ لأغراض خارج نطاق معاملات التأمينات.

﴿٣﴾ سيكون للسمسار سلطة للقيام بالعمل طبقاً لأوامر المستثمر القولية أو الكتابية وعلى المستثمر أن يقدم تصديقاً مكتوباً للمعاملات التي تم تنفيذها كما هو مطلوب تحت قانون [٤] ٤ من ضمن قوانين التأمينات والبورصة ١٩٧١ م.

وفي حالة وجود أى خطأ فى بيانات التصديق اليومية فإن على المستثمر إبلاغ ذلك للسمسار خلال اليوم التجارى الواحد الذى استلم فيه بيانات التصديق اليومية وفى حالة عدم استجابة المستثمر لذلك خلال الفترة المذكورة التى استلم فيها بيانات التصديق فإن بيانات التصديق تكون ملزمة للقبول من قبل المستثمر.

﴿٤﴾ فى حالة عدم استطاعة المستثمر إيداع المبلغ الإضافى أو التأمينات لمقدار الفرق خلال اليوم التجارى الواحد. فإن للسمسار السلطة الكاملة فى الخيار وبدون إعلان مسبق للمستثمر أن يحول امتيازات المستثمر إلى نقد مع التأمينات التى تم شراؤها ونقلها إلى الحساب حفاظاً على مستوى الفرق المطلوب.

﴿٥﴾ يكون السمسار مسئولاً عن التأكد من تسليم تأمينات المستثمر فى حساب CDC للمستثمر بناءً على الدفع الكامل من قبل المستثمر وبالتالى يكون السمسار مسئولاً عن دفع باقى الرصيد الموجود فى حساب صاحب (الحساب) بواسطة A/C صك المستلم المسطر فقط خلال اليوم التجارى الواحد على طلب المستثمر طبقاً لمتطلبات مقدار الفرق.

﴿٦﴾ يحق للمستثمر أن يحصل على نسخة البيان المستعرض له بختم رسمى وتوقيع

السمسار أو نائبه المأذون له على أساس مدة زمنية (معينة) وفي حالة وجود أى تعارض فى نسخة البيان المستعرض فإن على صاحب الحساب أن يعلن ذلك للسمسار خلال اليوم التجارى الواحد من استلام البيان المستعرض وذلك لإزالة هذا التعارض.

﴿٧﴾ يكون السمسار مسئولاً عن إرقام قائمة وكلانه المأمورين أو الموظفين مع استمارة فتح الحساب وكذلك نسخة لكل من الاستمارة والقائمة التى ستقدم للمستثمر. وإذا حدث فيه أى تغيير فإن ذلك يكون معلناً فى الكتابة للمستثمر فوراً.

﴿٨﴾ يقوم السمسار بتسجيل الذين على حساب صاحب (الحساب) لتكاليف الوكالة أو أى عملة ذات علاقة بخدمات السمسرة المزودة التى تكون مفصلة فى البيان المستعرض أو التصديق اليومى.

﴿٩﴾ لا يفش السمسار سرية معلومات المعاملات مع المستثمر لأى طرف ثالث ويجب عليه حفظ هذه المعلومات.

وفى حالة كون البورصة أو العمولة حسبما يتطلبه الأمر لأى معلومات عند (البورصة أو العمولة) يكون السمسار مطالباً بإفشاء تلك المعلومات والذى لا يكون للمستثمر أى اعتراض مهما كان الأمر.

وبعد ملء استمارة فتح الحساب. فإن سمسارك يفتح لك الحساب التجارى ويختار لك الحساب التجارى المماثل حيثما تكون طلباتك البيعية والشرائية مسجلة. وبعد إيداع المبلغ المطلوب لمقدار الفرق، يمكنك أن تضع طلباتك البيعية والشرائية. وتجرى عملية التجارة بواسطة النظام التجارى المزود بكمبيوتر ويعتبر كل يوم تجارى يوم تنفيذ، وتكون التجارة التى تم إجراؤها بعد ثلاثة أيام ونظام الدفع هذا هو المسمى بنظام $T + 3$. (١)

(١) هذه القوانين المنظمة لأعمال السروق المالية مأخوذة من انترنيت باللغة الإنجليزية ثم ترجمت إلى اللغة العربية، من يريد الإيضاح أكثر من

الباب الثاني

طبيعة التعامل بالأوراق المالية والبضائع
والصرف والخيارات والمستقبليات
والبنوك في البورصة

وفيه خمسة فصول

الفصل الأول:

فى الأسهم

الفصل الثانى:

فى السندات

الفصل الثالث:

فى البضائع

الفصل الرابع:

فى الصرف والخيارات والمستقبليات.

الفصل الخامس:

دور البنوك والسمسرة فى البورصة

الفصل الأول

في الأسهم (Shares)

وفيه مبحثان

المبحث الأول:

ماهية الأسهم

المبحث الثاني:

أنواع الأسهم

المبحث الأول

ماهية الأسهم

الأسهم هي جمع سهم، وهو لغة له عدة معان منها:

النصيب، وجمعه السُهمان بضم السين، ومنها: العود الذي يكون في طرفه نصل يرمى به عن القوس، وجمعه السهام، ومنها: القدح الذي يقارع به، أو يلعب به في الميسر، ويقال أسهم بينهم أى أقرع، وسأهمه أى باراه ولاعبه فغلبه، وسأهمه أى قاسمه وأخذ سهماً، أى نصيباً، جاء فى المعجم الوسيط: ومنه شركة المساهمة (١) وفى القرآن الكريم: ﴿فَسَاهِمٌ فَلَانٌ مِنَ السَّاهِمِينَ﴾ (٢) أى قارع بالسهام فكان من المغلوبين. (٣)

وأما الاقتصاديون: فيطلقون السهم مرة على الصك ومرة على النصيب، والمؤدى واحد.

فبالاعتبار الأول: قالوا: السهم هو صك يمثل جزءاً من رأس مال الشركة يزيد وينقص تبع

رواجها.

(١) انظر: القاموس المحيط: لغيروز آبادي. ولسان العرب: لابن منظور. والمعجم الوسيط. مادة "سهم".

(٢) انظر: سورة الصافات: ١٤١.

(٣) انظر: النكت والعيون: للماوردي، ٤/٢٦ ط: أوقاف الكويت.

— أحكام القرآن: لابن العربي، ٤/١٦٢ ط: دار المعرفة، بيروت.

وبالاعتبار الثاني: قالوا: السهم هو نصيب المساهم في شركة من شركات الأموال، أو الجزء الذي ينقسم على قيمة مجموع رأس مال الشركة المثبت في صك له قيمة اسمية، حيث تمثل الأسهم في مجموعها رأس مال الشركة، ويكون متساوية القيمة. (١)

(١) انظر: الشركات التجارية: للدكتور علي حسن يونس، ص: ٥٣٩، ط: الاعتماد بالقاهرة.

_____ الشركات التجارية في القانون المصري المقارن: للدكتور أبي زيد رضوان، ص: ٥٢٦، ط: دار الفكر العربي، القاهرة.

_____ شركات الأشخاص وشركات الأموال علماء وعملاء: للدكتور شكرى حبيب شكرى، وميشيل ميكالا، ص: ١٨٤، ط: الأسكندرية.

_____ موسوعة المورد: لمثير الجليلي، ٣٦/٩.

_____ تمويل المشروعات في الإسلام: للدكتور علي مكي، ص: ١٣٦.

_____ قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية: للدكتور محمد عمارة، ص: ٤٩٧، ط: دار الشروق.

_____ الرباء والمعاملات المصرفية في نظر الشريعة الإسلامية: للدكتور عمر عبدالعزيز، ص: ٣٦٩، ط: دار العاصمة، المملكة العربية السعودية.

☆ Are Shares and Share Traders Islamically Permissible. p.40.

☆ The role of Stock Exchange in Islamic System. p.75.

المبحث الثانى

أنواع الأسهم

لأسهم أنواع كثيرة وأسماء مختلفة متنوعة. والأصل فيها أنها متساوية القيمة وأن السهم الواحد لا يتجزأ وأن كل نوع منها - عادياً أو ممتازاً - يقوم - من حيث المبدأ - على المساواة فى الحقوق والالتزامات وأنه قابل للتداول ولكن بعض القوانين استثنى (١) الأسهم المملوكة للمؤسسين حيث لا يجوز تداولها قبل نشر الميزانية إلا بعد سنتين مائيتين كاملتين - كفائدة عامة - وكذلك لا يجوز تداول أسهم الضمان التى يقدمها عضو مجلس الإدارة لضمان إدارته طوال مدة العضوية وحتى تنتضى المدة المحددة لسماع دعوى المسئولية.

هذه الأنواع باعتبارات مختلفة، قد يتداخل بعضها فى بعض، وقد يكون نوع واحد يعتبر به عدة أحكام باعتبار حالاته المختلفة التى تحددها الشركة فى نظامها الأساسى (٢) لذلك نحاول أن نذكر كل ذلك بشيء من الإيجاز.

(١) مثل النظام السعودى.

(٢) إدارة المنشآت المالية البنوك ومنشآت التمويل الدولية منشآت التأمين والبورصات: للدكتور محمود عساف ص: ٣٥٦ وما بعدها ط: مكتبة عين شمس القاهرة.

المطلب الأول

الأسهم المعتادة

(Common Stocks)

يعرف هذا النوع من الأسهم بالمعنى المذكور من قبل وهو أنها تمثل حقوقاً لحامليها بحيث يشتركون في أصولها على الشيوع إلا أن بعض الشركات وفقاً للقوانين المحلية قد تصدر القواعد المختلفة.

كان تحدد حقوق حاملي نوع من الأسهم في التصويت أو تحرم حاملي أنواع أخرى منها من الأرباح الموزعة إما مطلقاً، أو لعدد من السنوات يختلف من حالة إلى أخرى وهذا يعني أن حاملي الأسهم لا يتساوون في الحقوق، بمعنى أن حقوق ملكيتها لا تتناسب بالطريقة نفسها مع عدد الأسهم التي يحملها كل منهم.

وبالإضافة إلى ذلك هناك الأسهم المعتادة المضمونة التي يضمن لها طرف ثالث الحكومة مثلاً أو شركة أخرى حداً أدنى من الأرباح الموزعة، وتنتشر الأسهم المضمونة من الحكومة في بعض البلدان العربية وخاصة النفطية منها. (١)

(١) انظر: الأسواق المالية في ضوء مبادئ الإسلام: للدكتور معبد علي الجارحي، ص: ١١٢.

— أحكام الأسهم وأنواعها على ضوء قواعد الفقه الإسلامي: للدكتور علي محي الدين القره داغي، ص: ٣٩٢.

المطلب الثانى

الأسهم الممتازة

(PREFERRED STOCKS)

الأصل فى الأسهم أن تكون عادية أى أنه تتماثل حقوق جميع المساهمين فى الشركة ولكن قد تحتاج الشركة المصدرة للأسهم إلى إغراء كثير من الناس للاكتتاب فيها نظراً لحاجتها الطارئة إلى المال فتعطى بعض الحوافز ومن هذه الحوافز أن تصدر ما يسمى بالأسهم الممتازة. وتمتاز هذه الأسهم بما يلى:

﴿١﴾ منها أسهم تشترك فى الأرباح أى تشترك بعد استيفاء نسبتها المحددة مع الأسهم العادية فى أرباح الشركة، ومنها أسهم ممتازة غير مشتركة مع الأسهم العادية بمعنى أنها تحصل على نسبة معينة من الأرباح محددة من قبل.

﴿٢﴾ أسهم ممتازة مجمعة الأرباح وهى الأسهم التى لها حق الحصول على كامل أرباحها من السنين التالية عندما تتوفر الأرباح إذا لم تكن الأرباح فى سنة من السنين كافية لدفع النسبة المحددة لها. وأسهم ممتازة غير مجمعة الأرباح وهى الأسهم التى إذا لم تحصل على النسبة المتفق عليها من الأرباح فى سنة من السنين فلا يجوز المطالبة بما لم تقبضه فى أية سنة تالية.

﴿٣﴾ يكون للأسهم الممتازة الحق فى اقتسام موجودات الشركة فى حالة تصفيتها قبل أصحاب الأسهم العادية.

﴿٤﴾ توجد أسهم ممتازة قابلة للتحويل إلى أوراق مالية من آخر مثل التحويل إلى أسهم عادية فى المستقبل.

وقد تصدر الشركة الواحدة أنواعاً مختلفة من الأسهم الممتازة - تميز كل نوع بحرف هجائى خاص - ويتميز كل نوع عن غيره بمعدل "الربح" المقطوع المخصص له كما ينص أحياناً على حرمان حاملى الأسهم الممتازة من بعض أو كل الحقوق التصويتية.

وهناك نوع آخر من الأسهم الممتازة يكون تحت الطلب ويكون للشركة الحق في استرداده خلال فترة معينة مقابل سعر استرداد محدد سلفاً، يكون في العادة أعلى من السعر الاسمي لتلك الأسهم. (١)

المطلب الثالث

الأسهم المؤجلة

(DEFERRED STOCKS)

هذه الأسهم تعطى عادة للمؤسسين وللمن يقومون بترويج الأسهم الجديدة للشركة عند إنشائها وتسمى مؤجلة لأنها لا تستحق نصيباً من الأرباح الموزعة قبل سداد حاملي بقية الأسهم نسبة معينة من رأس المال. (٢)

(١) انظر: دراسة شرعية لأهم العقود المالية المستحدثة: ص: ٦٣٦.

— الأسواق المالية في ضوء مبادئ الإسلام: للدكتور معبد على الجارحي. ص: ١١٣.

— الشركات التجارية في القانون المصري المقارن: للدكتور أبي زيد رضوان. ص: ٤٠٣. ط: دار الفكر العربي، القاهرة.

— تمويل المشروعات في الإسلام: للدكتور على مكي. ص: ١٣٦.

☆ Investment Concepts Analysis Strategy. p.525.

(٢) انظر: الأسواق المالية في ضوء مبادئ الإسلام: ص: ١١٣.

— نفس المراجع السابقة مباشرة.

☆ Marketing Research an Applied Approach. p.381.

المطلب الرابع

أسهم التمتع

على الأسهم التي ترد قيمتها تدريجياً أو مرة واحدة قبل انقضاء الشركة أو بعبارة الاقتصاديين: تستهلك قيمتها في حياة الشركة دون انتظار لانتهاء أجلها وتصفية موجوداتها، ويعتبر استهلاك السهم عملية استثنائية.

وهذا النوع في الغالب يكون في الشركات التي تكون محددة بفترة زمنية محددة ثم تقضى أصولها كشركات السفن، أو التي لا يتوقع أن تبقى عند انقضاءها أصول توزع على المساهمين مثل شركات الامتياز للبترول أو المعادن التي يعطى لها حق الامتياز لفترة محددة، والتزمت بأيلولة ما تملك إلى الحكومة - مثلاً - . وحينئذ تعمل على تعويض المساهمين بإعادة القيمة الاسمية إليهم قبل انقضاء الشركة إضافة إلى الأرباح إن وجدت.

وهذه الأسهم لا تسمح بإنشائها كثير من القوانين الوضعية إلا إذا كان غرض الشركة يتعلق باستغلال موارد الثروة الطبيعية أو مرفق عام ممنوح لمدة محددة، أو كانت أصولها مما يستهلك بالاستعمال، أو يزول بعد مدة معينة. (١)

وهذا النوع لصاحبه حق التصويت في الجمعية العمومية، والحصول على النصيب من الأرباح، بل وموجودات الشركة إن بقيت.

وقد اختلف القانونيون في تكليف هذا الاستهلاك فبعضهم يرى أنه عبارة عن توزيع الأرباح وبعضهم يقول: إنه رد لرأس المال الذي قدمه المساهمون، وثالث يقول: أنه يعتبر (وفاء معجلاً) لنصيب المساهم في رأس مال الشركة (٢) إلى غير ذلك مما لا يسع المجال لطرح أدلة كل فريق ومناقشة.

(١) انظر: الشركات التجارية: للدكتور على حسن يونس، ص: ٥٣٨، ط: الاعتماد بالقاهرة.

— الشركات في الشريعة الإسلامية: للدكتور عبدالعزيز الخياط، ٢/٢٢٤، ط: الرسالة.

(٢) انظر: المراجع السابقة أنفسها.

— أحكام الأسهم وأنواعها على ضوء قواعد الفقه الإسلامي، ص: ٣٩٩.

الفصل الثانى

فى السندات (Bonds)

وفيه ثلاثة مباحث

المبحث الأول:

ماهية السندات.

المبحث الثانى:

أنواع السندات.

المبحث الثالث:

أنواع البيوع فى البورصة.

المبحث الأول

ماهية السندات

السندات جمع سند وهو في اللغة: الاعتماد والركون إليه والاتكاء عليه، وما ارتفع من الأرض من قبل الوادى، أو الجبل، والجمع إسناد وغير ذلك. (١)

أما في اصطلاح الاقتصاديين: السند ورقة مالية لضمان على الدولة أو على إحدى الشركات. وهذه الورقة يقدر لها ربح ثابت كما يكون هناك خصم في إصدار السندات بمعنى أن يدفع المكتب أقل من القيمة الاسمية على أن يسترد القيمة الاسمية كاملة عند الاستحقاق زيادة على الفوائد السنوية المستحقة بموجب عقد السند. أى أن لها الفوائد ربوية ثابتة دون المشاركة في الخسائر وهذا شجع على المتاجرة فيها لأنها قابلة للتداول. (٢)

وعرفها صاحب الشركات التجارية: بأنها صكوك تمثل قروضاً تعقدها الشركة متساوية القيمة وقابلة للتداول وغير قابلة للتجزئة. (٣)

(١) انظر: لسان العرب: لابن منظور. القاموس المحيط: لفيروز آبادي. والمعجم الوسيط. مادة "سند".

(٢) انظر: الشركات التجارية: للدكتور على حسن يونس. ص: ٥٥. ط: الاعتماد.

— دراسة شرعية لأهم العقود المالية المستحدثة: ص: ٦٣٤.

— تمويل المشروعات في الإسلام: للدكتور على مكي. ص: ١٣٦.

— الإدارة المالية: لحسن توفيق. ص: ٦٦.

— أبحاث هيئة كبار العلماء بالملكة العربية السعودية ١/٢١٣. ط: الفرزدق التجارية.

--- American Journal of Islamic Social Sciences. Vol: 3, No. 1, 1986. p.129

--- The Operation of the Modern Financial Markets for Stocks and Bonds and its Relevance to an Islamic Economy. by: M Raquibuz Zaman.

(٣) انظر: الشركات التجارية: للدكتور أبو زيد صفوان. ص: ٥٦٣. ط: دار القلم العربي.

— المادة ١١٦ من نظام الشركات السعودي والمادة ١٥٩ من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات المصري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ م.

— قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية. ص: ٢٩٦.

— الرباء والمعاملات المصرفية في نظر الشريعة الإسلامية. ص: ٣٦٩.

☆ Role of the Stock Exchange in an Islamic Economy. p.77.

المبحث الثاني

أنواع السندات

السندات لها أنواع كثيرة باعتبارات مختلفة سنذكر منها فيما يلي:

أولاً: أنواعها من حيث مصدرها:

- ﴿١﴾ سندات الدولة، حيث تصدرها لتمويل الإنفاق العام.
- ﴿٢﴾ سندات الهيئات الدولية: كالبنك الدولي للإنشاء والتعمير حيث تصدرها لتمويل مشاريعها.
- ﴿٣﴾ سندات المؤسسات الحكومية المحلية التي تصدرها لتمويل إنفاقها ومشاريعها.
- ﴿٤﴾ سندات الشركات التجارية والصناعية والخدمية التي تصدرها بضمان بعض أموالها، أو جميعها لتمويل مشاريعها.

ثانياً: أنواع السندات باعتبار فوائدها حيث هي إما:

- ﴿١﴾ سندات مستحقة الوفاء بعلاوة إصدار حيث تصدر الشركة سند الإصدار بمبلغ تسعين روبية مثلاً ولكنها تحسبه بمائة روبية إضافة إلى فوائد منخفضة نسبياً عن غيرها.
- ﴿٢﴾ سندات النصيب: وهي السندات التي تخول لصاحبها الحصول على فوائد سنوية ثابتة، إضافة إلى النصيب المخصص لها. والذي يمكن أن يكون من نصيب السندات التي يحالفها الحظ حسب القرعة.
- ﴿٣﴾ سندات عادية ذات الاستحقاق الثابت التي ليس لها سوى قيمة واحدة وتعطى عليها فوائد ثابتة فضلاً عن قيمة السند عند نهاية مدة القرض.
- ﴿٤﴾ سندات مضمونة، وهي مثل النوع السابق لكنها مضمونة بضمان شخصي، أو عيني، والسندات وإن كان جميع أنواعها مضمونة بأصل الشركة لكن هذا النوع يتميز بضمان شخصي أو عيني أيضاً.

﴿٥﴾ السندات القابلة للتحويل إلى الأسهم، التي تعطى للمساهمين بقرار من الجمعية العامة غير العادية وتعطى هذه السندات لحاملها الحق في طلب تحويلها إلى أسهم حسب القواعد المقررة لزيادة رأس المال.

﴿٦﴾ سندات الدخل حيث يكون لها فوائد ثابتة. إضافة إلى نسبة محددة من أرباح الشركة، بينما غيرها تكون فائدتها دورية دون مشاركتها في أرباح الشركة.

ثالثاً: أنواع السندات من حيث التملك:

حيث توجد سندات اسمية وسندات لحاملها.

رابعاً: أنواع السندات من حيث الرد:

من حيث الرد لها ثلاثة أنواع وهي ما يلي:

﴿١﴾ سداد نقدي في موعد الاستحقاق، وحينئذ قد تكون القيمة التي تسترد هي نفس ما دفع، وقد تكون أعلى فتد بعلاوة الإصدار.

﴿٢﴾ ردها عن طريق تحويلها إلى أسهم.

﴿٣﴾ ردها عن طريق الإحلال، حيث تقوم الشركة عند تاريخ استحقاقها بإحلالها بسندات أخرى جديدة وبمزايا حسب نظام الشركة.

خامساً: أنواع أخرى جديدة في كل يوم:

لاتزال المؤسسات الاقتصادية ودور المال تفكر في المزيد من أنواع السندات وغيرها وتتفنن في كيفية جلب أصحاب الأموال، وشدهم وجذبهم إلى إيداع مدخراتهم في تلك المؤسسات بأية وسيلة مجدية في نظرها.

وتكاد أبصارنا تقع كل يوم على نوع جديد، وابتكار جديد في الأوراق المالية وأدوات السوق، وآلياتها، وفي العمليات البنكية، ونحن هنا نذكر بعض أنواع السندات التي هي جديدة نوعاً ما وهي:

﴿١﴾ سندات بفائدة ثابتة، وشروط متغيرة، حيث تعطى لصاحبها حرية أكثر من ناحية انتقال الملكية، والاستفادة منها.

﴿٢﴾ سندات مسترجعة، حيث يعطى لحاملها الحق فى استرجاع قيمتها الاسمية بعد فترة محددة مثل ست سنوات. ثم تقوم الشركة المصدرة بإعطاء شروط أحسن من السابق فى حالة إبقاء قيمتها فترة أخرى.

﴿٣﴾ سندات ذات أصوات تعطى صاحبها حق التصويت فى الجمعية العمومية للشركة.

﴿٤﴾ سندات بفائدة عائمة تتغير كل سنة، أو ستة أشهر، على أساس سعر الفائدة الدولية - مثلاً - أو أى أساس آخر. إضافة إلى حق صاحبها من تحويلها إلى سندات ذات فائدة ثابتة حسب رغبته.

﴿٥﴾ سندات مربوطة بالقوة الشرائية للنقود. أى قيمة النقد الذى دفع بسعره يوم الدفع حتى يتفادى صاحبها التضخم الذى قد يكون أكثر من نسبة الفائدة.

﴿٦﴾ سندات بشهادة حق - حيث - تعطى صاحبها الحق فى شراء أوراق مالية طويلة فترة محددة وبسعر محدد مسبقاً. (١)

(١) انظر: الأدوات المالية التقليدية: للدكتور محمد الحبيب الجراية. ص: ٧٦. بحث مقدم إلى مجمع الفقه الإسلامى التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامى فى دورته السادسة.

— الأسواق المالية: للدكتور محمد القرى بن عيد. ص: ٢١. بحث مقدم إلى مجمع الفقه الإسلامى التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامى فى دورته السادسة.

— الأسواق المالية فى ميزان الفقه الإسلامى: ص: ١٠٩.

— دراسة شرعية لأهم العقود المالية المستحدثة: ص: ٦٣٥.

— تمويل المشروعات فى الإسلام: للدكتور على مكى. ص: ١٣٦.

— الشركات التجارية: للدكتور أبو زيد صفوان. ص: ٤٠٣. ط: دار القلم العربى.

☆ Investment Analysis and Management. p.429.

☆ Investment Concepts Analysis Strategy. p.349.

المبحث الثالث

أنواع البيوع في البورصة

والمبحث مشتمل على ثلاثة مطالب

المطلب الأول:

البيع بالقصير.

المطلب الثاني:

التعامل بالهامش.

المطلب الثالث:

سوق الامتيازات.

المطلب الأول

البيع القصير^(١)

(SHORT SALE)

يقصد بالبيع القصير بيع أوراق مالية لا ينوي البائع تسليمها من حافظته المالية إما لأنه لا يملكها أساساً، أو لأنه يملكها ولا ينوي أن يسلمها وقت البيع ويقوم المتعاملون بالبيع القصير عندما يتوقعون انخفاض سعر الورقة المالية مستقبلاً على أمل أن يقوموا بشرائها فيما بعد أو تغطية موقفهم بسعر أقل والحصول على الربح.

ويلاحظ أنه من قواعد أسواق الأوراق المالية، أن يتم تسليم الأوراق المباعة خلال فترة قصيرة من تاريخ البيع (٢)، ولذلك فإن البائع عندما يخبر السمسار برغبته في إجراء بيع قصير يقوم الأخير بعقد البيع وإيداع الثمن المتحصل كرهن لدى سمسار آخر يقترض منه تلك الأوراق المالية.

ولا يدفع عادة ربا عن اقتراض الأوراق المالية المشفوع برهن قيمة البيع إلا أن السمسار مقرض الأوراق المالية بإذن صاحبها يكون حراً في استخدام قيمة البيع المرهون لديه كيف يشاء كما أن زيادة الطلب بصورة غير طبيعية على اقتراض ورقة مالية معينة، يتيح الفرصة لمن يجوزها أن يتقاضى مقابلها إضافياً عن إقراضها.

(١) يستعمل في أسواق البورصة استخدام لفظ "قصير" و"طويل" كثيراً وليس المراد به الطول أو القصر من حيث الزمن وإنما له علاقة بالهدف من الاستثمار. فالمراد بالطول: شراء الأسهم والاحتفاظ بها للحصول على الربح أو بيعها للحصول على الزيادة في أسعارها.

انظر: الأسواق المالية: للدكتور محمد القرى بن عيد، ص: ٣٥، ٣٤ بحث مقدم إلى مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي في

دورته السادسة

نحو نظام نقدي عادل: للدكتور محمد عمر شابرا، ص: ١٣٤، ط: المعهد العالمي للفكر الإسلامي المعروفة ٣.

(٢) الفترة القصيرة من تاريخ البيع مثلاً أربعة أيام في بورصة نيويورك.

ويكون إقراض الأوراق المالية عادة لمدة يوم واحد يتجدد تلقائياً ما لم ينهه أحد الطرفين كما أن قيمة الرهن تعدل بالزيادة والتقصان مع تغير سعر البيع ارتفاعاً وانخفاضاً. ويحاول البائع بالطبع أن يمد فترة اقتراض الأوراق المالية حتى يتحقق انخفاض سعرها - وحينئذ يقوم بشرائها بسعر أقل، ويسترد قيمة البيع الأعلى من مقترض الأسهم منتفعاً بفارق السعر.

ويعاب على البيع القصير أنه قد يؤدي إلى انخفاض لا مبرر له في أسعار الأوراق المالية، خصوصاً عندما لا يكون هناك طلب كاف على نوع معين منها، وهذا البيع يُمكن أعضاء الأسواق المالية والمتخصصين وغيرهم من ذوي الصلة الحميمة بأحوال السوق من الانتفاع على حساب الجمهور، وعندما يكون اتجاه أسعار الأوراق المالية متصاعداً فإن القائمين بالبيع القصير سيجدون صعوبة في تغطية مواقفهم، مما يضطرهم إلى الدخول في مزايمة مع أنفسهم للحصول على تلك الأوراق وهذا يزيد من تقلب الأسعار. (١)

(١) انظر: الأسواق المالية في ضوء مبادئ الإسلام: للدكتور معبد على الجارحي. ص: ١٢٠، ١٢١.

— الأسواق المالية في ميزان الفقه الإسلامي: ص: ٣٦.

— الأسواق المالية: للدكتور محمد القرى بن عبيد. ص: ٣٤، ٣٥. بحث مقدم إلى مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي في

المطلب الثانى

التعامل بالهامش

(TRADING ON THE MARGIN)

يمكن شراء الأوراق المالية نقداً، كما يمكن للمشتري أن يودع لدى السمسار نسبة معينة من سعر السوق تسمى الهامش. أما نقداً أو على شكل أوراق مالية مقبولة ويعتبر باقى الثمن قرضاً يقدمه السمسار إلى المشتري، وترهن الأوراق المالية المشتراة بالهامش لدى السمسار كضمان للقرض. وقد يستخدم السمسار الأوراق المرهونة لديه فى الاستقراض بضمانها من المصارف وقد يتمكن السمسار من إقراض المشتري من الأرصدة الدائنة لعملائه المتراكمة لديه أو عن طريق إقراض الأوراق المالية المشتراة لغيره من السماسرة الذين يقترضونها لصالح عملائهم القائمين بالبيع القصير.

ولما كان الهامش نسبة محددة من سعر السوق وليس سعر الشراء فإن ارتفاع سعر الأوراق المالية المشتراة بالهامش يفرض على المشتري أن يزيد من وديعته المدفوعة إلى السمسار، ويتيح انخفاض سعر الأوراق المالية المشتراة للمشتري أن يسحب من الوديعة، حتى تتساوى قيمتها مع الهامش محسوباً كنسبة من السعر السائد فى السوق. (١)

واعلم أن التعامل بالهامش له مخاطر كبيرة. حيث يرى الكثيرون أن أحد أهم أسباب انهيار سوق البورصة عام ١٩٢٩م هو التوسع فى الشراء بجزء من الثمن أو التعامل بالهامش. ولذلك شددت القوانين الأمريكية على الهامش الابتدائى (٢) الذى يستخدم لأغراض المضاربات السريعة. (٣)

(١) انظر: الأسواق المالية فى ضوء مبادئ الإسلام: ص: ١٢١.

(٢) الهامش الابتدائى يتعلق بالقرض لشراء الأسهم فى اليوم الأول فقط، والهامش الاستمرارى يتعلق بالقرض لما بعد اليوم الأول. (انظر:

الأسواق المالية: ص: ٣٠)

(٣) انظر: الأسواق المالية فى ميزان الفقه الإسلامى: ص: ٣٥.

المطلب الثالث

سوق الامتيازات (OPTION MARKET)

وفيه ثلاثة فروع

الامتياز عقد يعطى لمشتريه الحق فى شراء أو بيع عدد معين من الأسهم فى وقت لاحق محدد بسعر معين يكون عادة هو السعر السائد فى السوق وقت صدور العقد، أو يكون مختلفاً عنه بفروق متفق عليها وإذا حل وقت العقد، فإن لمشتريه الخيار فى الشراء أو البيع، أو كليهما وفقاً لنصوص العقد، بالكميات والأسعار المتفق عليها، وإن لم يفعل فإنه يكون قد أضاع على نفسه ثمن الامتياز.

وتسمح طبيعة الامتياز للمجازفين باتخاذ مواقف معينة من حيث توقعات أسعار المستقبل، ولكن بمخاطرة محدودة بثمن الامتياز، كما يستخدم المتعاملون عقود الامتياز لوضع حد أعلى لخسائرهم فإذا اشترى أحد أسهماً بسعر معين، بغية الاحتفاظ بها لمدة ستة شهور إلا أنه يرغب فى الحد من خسارته فى حالة انخفاض سعرها فإنه يستطيع القيام بشراء امتياز بيع تلك الأسهم فى نهاية الأشهر الستة بسعر شرائها نفسه، وذلك فى وقت الشراء فإذا انخفض السعر عن ذلك فى نهاية المدة قام ببيعها وبالتالي لا تتجاوز خسارته قيمة الامتياز المشتري.

ويتيح الامتياز أيضاً دخول السوق بالاختيار فى وقت لاحق، بعد حدث منتظر، فإذا كانت الشركة المصدرة للأسهم مثلاً تنتظر الحصول على عطاء خاص، أو توسعاً فى العمليات، أو حكماً من المحكمة فى صالحها، فإن حامل الأسهم يمكنه شراء امتياز للشراء أو للبيع وفقاً لتوقعاته عن تلك الأحداث المستقبلية، لى يستفيد من وقعها على أسعار الأسهم ولكن بخسارة محددة. (١)

(١) انظر: الأسواق المالية فى ضوء مبادئ الإسلام، للدكتور معبد على الجارحى ص: ١٢٤.

أنواع (١) الامتياز:

فهناك امتياز الشراء، وامتياز البيع. نذكر فيما يلي تلك الأنواع:

الفرع الأول: امتياز البيع (PUT):

هو عقد يعطى لمن يحصل عليه (مشتري العقد) الحق في تسليم مصدره (بائع العقد) عدد معين من الأسهم خلال فترة معينة مقابل سعر معين، وبالطبع يتجه إلى شراء عقود امتياز البيع أولئك الذين يتوقعون انخفاض الأسعار. (٢)

الفرع الثاني: امتياز الشراء (CALL):

وهو عقد يعطى لحامله (مشتريه) الحق في استلام عدد من الأسهم من مصدر العقد (بائعه) خلال فترة معينة ومقابل سعر معين. ويميل إلى شراء عقود امتياز الشراء أولئك الذين يتوقعون ارتفاع الأسعار. (٣)

الفرع الثالث: الامتيازات المختلطة:

وهي العقود التي تحتوى على امتياز بيع أو أكثر مقرون بامتياز شراء أو أكثر ومنها: الامتياز المزدوج STRADDLE ويحتوى على امتياز واحد بالبيع، وامتياز واحد بالشراء وتسري على كليهما الأسعار السائدة في السوق وقت صدور العقد، والامتياز المزدوج مع فارق السعر SPREAD وهو امتياز مزدوج يعلو فيه سعر البيع وينخفض فيه سعر الشراء عن سعر السوق بعدة نقط، ومنه أيضاً الامتياز المتعدد وهو إما شراء إن إلى بيع واحد STRAP أو بيعان إلى شراء واحد STRIP ويتم الشراء والبيع في الامتياز المتعدد بسعر السوق أيضاً.

(١) انظر: الأسواق المالية: للدكتور معبد على الجارحي ص: ١٢٢.

(٢) انظر: الأسواق المالية في ضوء مبادئ الإسلام: ص: ١٢٢.

(٣) انظر: المرجع السابق: نفس الصفحة.

الفصل الثالث

فى البضائع

(Commodity)

وفيه مبحثان

المبحث الأول:

ماهية البضائع والسلع.

المبحث الثانى:

أنواع البضائع.

المبحث الأول

ماهية البضائع والسلع

البضاعة: بكسر الباء والجمع بضائع هي الثمن، والقطعة من المال - القطعة الوافرة من المال تقتطع للتجارة - وتدفع لمن يعمل فيها - بشرط أن يكون جميع الربح لرب المال على وجه التبرع ولا شيء للعامل -

والبضاعة: كل ما يُتجر فيه.

والمستبضع: الذي جعله بضاعة وفي المثل "كمستبضع التمر (١) إلى هجر" وجاء في القرآن الكريم: ﴿وَلَمَّا فَتَحُوا مَتَاعَهُمْ وَجَدُوا بِضَآئِعَهُمْ رُدَّتْ إِلَيْهِمْ﴾ (٢).

السُّلعة: بكسر السين المشددة وسكون اللام. هي: شيء ملموس يرغب في اقتنائه المشترون ويتميز بأنه ذو منفعة وبأنه متوفر بمقادير محدودة.

والسلع نوعان:

الأول: السلع الاستهلاكية:

وهي السلع التي تشبع الرغبات والحاجات الإنسانية من طريق مباشر كالأشربة والأدوية والمواد الغذائية، والملابس والسيارات وأجهزة الراديو والتلفزيون وغير ذلك -

(١) انظر: قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية: للدكتور محمد عمارة ص: ٩٢.

— دائرة المعارف القرن الرابع عشر: لمحمد فريد وجدي، ٢/٢٢٤.

— المعجم الوسيط، ١/٦٠.

(٢) انظر: سورة يوسف: جزء من الآية رقمها ٦٥.

وقسم علماء الاقتصاد السلع الاستهلاكية إلى قسمين، وهما:

القسم الأول: السلع الاستهلاكية الفانية:

هى التى تفقد قدرتها على إشباع الرغبات والحاجات الإنسانية بمجرد استعمالها مرة واحدة كالأطعمة والأشربة.

القسم الثانى: السلع الاستهلاكية المعمرة:

هى التى يفقد قدرتها على إشباع الحاجات على نحو تدريجى وبعد أن تستعمل فترة معينة من الزمان قد تطول أو تقصر ومن الأمثلة على السلع الاستهلاكية المعمرة الملابس والسيارات وثلاجات وما إليها.

الثانى: السلع الرأسمالية أو الانتاجية:

هى التى تستخدم فى انتاج السلع الأخرى وتسهم من طريق غير مباشر فى إشباع الرغبات والحاجات الإنسانية ومن الأمثلة على السلع الرأسمالية أو الانتاجية الآلات والمعدات والمواد الأولية وضروب الوقود. (١)

(١) انظر: موسوعة المورد: لمثير البعلبكي، ٦٥/٣ ط: دار العلم للملايين.

المعجم الوسيط، ٤٤٣/٢

الموسوعة العربية الميسرة الموسعة: للدكتور ياسين صلاواتي، ٤٠٥٧/٥ ط: مؤسسة التاريخ العربي.

قاموس المصطلحات الاقتصادية فى الحضارة الإسلامية: للدكتور محمد عمارة، ص: ٢٩١.

المبحث الثانى

أنواع البضائع

(Kinds of Commodity)

وفيه مطلبان

يتم التعامل فى أسواق السلع إما نقداً أو آجلاً عن طريق شراء وبيع العقود السلعية.

نذكر فى المطلب الآتية الأقسام المذكورة. وتفصيل ذلك:

المطلب الأول:

سوق السلع الحاضرة (SPOT, CASH MARKETS).

المطلب الثانى:

سوق العقود السلعية (FUTURES MARKET).

المطلب الأول

سوق السلع الحاضرة

(SPOT, CASH MARKETS)

يتم التعامل في السوق الحاضرة بكميات محددة، وبمواعيد وشروط تسليم معينة وتتنوع عقود البيع في هذه السوق وفقاً لحاجة المشتري. إذ يقوم المشتري بالاتفاق على نصوص العقد التي تتيح له استلام الكميات التي يريدتها بالصورة التي تحقق له مصلحته.

ومن أساليب التعامل الشائعة الشراء على العقد PURCHASE ON CONTRACT؛ وهو أن يتعاقد المشتري على شراء احتياجاته خلال فترة معينة وفقاً لجدول تسليم معين، طبقاً للأسعار السائدة في أوقات التسليم.

وهناك شروط مختلفة للتعامل الحاضر في السلع تحدد كل مجموعة منها تفصيلات كل من البائع والمشتري وواجباته بخصوص شحن السلعة وتسليمها. ومن أمثلة تلك الشروط - التسليم إلى جانب السفينة، والتسليم على ظهر السفينة، والتسليم مع التأمين والشحن، والتسليم بالمخازن. ويختار المشتري من تلك الشروط ما يتناسب مع إمكانياته في مجال الشحن والتخزين في بلده هو وفي بلد البائع وغير ذلك. (١)

(١) انظر: الأسواق المالية في ميزان الفقه الإسلامي: ص: ٤١.

— الأسواق المالية في ضوء مبادئ الإسلام: للدكتور معبد علي الجارحي: ص: ١٢٣.

المطلب الثانى

سوق العقود السلعية

(FUTURES MARKET)

سوق العقود السلعية التى يتم فيها تبادل السلع بواسطة عقود مُنمطة، لا يختلف بعضها عن بعض إلا من حيث الأسعار المتفق عليها ومواعيد التسليم، والسلع التى يتم التعامل بها داخل أسواق العقود يجب أن تتصف بعدة صفات منها ما يلى:

- ❖ (١) القابلية للتداول بكميات كبيرة.
- ❖ (٢) تجانس الوحدات.
- ❖ (٣) القابلية للفرز إلى درجات متفاوتة من الجودة.
- ❖ (٤) عدم القابلية للتلف نسبياً، وخضوع عرضها والطلب عليها للتقلبات.

العقد السلعي المؤجل : FUTURES CONTRACT :

ينص على حق البائع فى تسليم، وحق المشتري فى استلام كمية محددة من السلعة فى مكان متفق عليه فى أحد الأيام التى يحددها البائع خلال شهر معين فى العقد - يسمى شهر التسليم DELIVERY MONTH - أى أن البائع له خيار تحديد يوم التسليم خلال الشهر المتفق عليه، كما أن خيار البائع SELLER'S OPTION يشمل أيضاً درجة جودة السلعة التى يؤدى تسليمها ويودع كل من البائع والمشتري نسبة معينة MARGIN - من قيمة المبيع كضمان لتنفيذ العقد -

وبالنسبة للجودة فإن السعر المتفق عليه فى العقد يشير إلى درجتها الأساسية أو التعاقدية BASIC CONTRACT GRADE وهى تسرى على كل العقود المبرمة فى السوق ودرجة الجودة هى عادة الأكثر انتشاراً أما درجة جودة التسليم، فكثيراً ما تختلف عن درجة الجودة الأساسية فإذا كانت أعلى تعطى البائع الحق فى قبض فروق الجودة DIFFERENTIALS وإذا كانت أقل تعطى المشتري الحق فى تلك الفروق.

وتحدد قواعد السوق فروق الجودة المستخدمة عند التسليم ويتبع في ذلك إحدى طريقتين:

﴿١﴾ إما أسلوب الفروق الثابتة المحددة سلفاً من قبل إدارة السوق.

﴿٢﴾ أو أسلوب الفروق المتغيرة التي تحسب على أساس الفروق بين متوسط الأسعار اليومية بمختلف درجات الجودة في السوق الحاضرة.

وإذا حل زمن الاستلام فإن العقد ينتهي من خلال إحدى الطرق الثلاث:

﴿١﴾ طريقة التبادل الفعلي بين البائع والمشتري.

﴿٢﴾ المقاصة التي تقوم بها بيوت المقاصة حيث تتدخل عند الحاجة في إنهاء عقود المتعاقدين مقابل عقود أخرى مثل أن يكون أحمد قد باع لعمر قمحاً يكون تسليمه في شهر كذا، واشترى أحمد قمحاً من حسن تسليم الشهر نفسه، فإن قيام حسن بتسليم القمح لعمر وبعد قبض الثمن من أحمد ينهي العقد معاً. وقد تقوم بيوت المقاصة من خلال حلولها محل المشتري والبائع في التزاماتهم لتصفية العقود بعضها مقابل بعض. والرجوع بالأثمان على المشتري. وبهذه الطريقة يبقى من العقود للتصفية من خلال التبادل الفعلي للسلعة إلا نسبة ضئيلة.

﴿٣﴾ أما المصالحة فتأتي عن طريق إدارة سوق العقود عندما تتدخل في الحالات الخاصة، حينما يقل المعروض من السلعة بدرجة كبيرة تهدد أحوال السوق بالاضطراب، وفي هذه الحالة تلجأ الإدارة إلى التحكيم بين البائع والمشتري لتحديد السعر العادل الذي تتم عليه المصالحة. (١)

(١) انظر: الأسواق المالية في ضوء مبادئ الإسلام: ص: ١٢٤.

— الأسواق المالية في ميزان الفقه الإسلامي: ص: ٤٢.

الفصل الرابع

فى الصرف والاختيارات والمستقبلات

فيه ثلاثة مباحث

المبحث الأول:

فى الصرف.

المبحث الثانى:

فى الاختيارات (أو الخيارات).

المبحث الثالث:

فى المستقبلات.

المبحث الأول

فى الصرف

وفيه مطلبان

المطلب الأول:

فى ماهية الصرف

المطلب الثانى:

أنواع سوق الصرف

المطلب الأول

فى ماهية الصرف

المطلب الأول

في ماهية الصرف

الصَّرْفُ في اللغة:

بفتح الصاد المشددة يأتي بمعان،

منها: ردّ الشيء من حال إلى حال، وردّ الشيء عن الوجه. يقال: صرفه يصرفه صرفاً إذا رده وصرفت الرجل عنى فأنصرف، ومنها: الإنفاق، كقولك: صرفت المال أى: أنفقته منها: البيع - كما تقول: صرفت الذهب بالدرهم، أى بعته - واسم الفاعل من هذا صيرفى، وصيرف وصراف للمبالغة - ومنها الفضل والزيادة - وهو المقصود هنا -

قال ابن فارس: الصرف: فضل الدرهم في الجودة على الدرهم، والدينار على الدينار (١).

وفي الاصطلاح:

عرّف جمهور الفقهاء بأنه بيع الثمن بالثمن، جنساً بجنس، أو بغير جنس، فيشمل بيع الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، كما يشمل بيع الذهب بالفضة، والمراد بالثمن ما خلق للثمنية فيدخل فيه بيع المصوغ بالمصوغ أو بالنقد (٢).

قال المرغيناني صاحب الهداية: سمي بالصرف للحاجة إلى النقل في بدليه من يد إلى يد، أو لأنه لا يطلب منه إلا الزيادة، إذ لا ينتفع بعينه، والصرف هو الزيادة (٣) وعرّفه المالكية: بأنه بيع النقد بالنقد مغاير لنوعه، كبيع الذهب بالفضة، أما بيع النقد بنقد مثله، كبيع الذهب بالذهب، أو بيع الفضة بالفضة، فسموه باسم آخر حيث قالوا: إن اتحد جنس العوضين، فإن كان البيع بالوزن فهو المراطلة وإن كان بالعدد فهو المبادلة (٤).

(١) انظر: المصباح المنير ولسان العرب: مادة "صرف"، وقاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية: ص: ٣٣٨، والقاموس

النقهي: ص: ٢١٥

(٢) انظر: بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع: ٢١٥/٥، ط: دار الكتاب العربي: ابن عابدين: ٣٣٤/٤، مغني المحتاج: ٢٥/٢، المغني: لابن قدامة:

٤١/٤، ط: دار المنار: شرح منتهى الإرادات: ٢٠١/٢

(٣) انظر: الهداية مع فتح القدير: ٢٥٨/٦، ٢٥٩

(٤) انظر: حاشية الدسوقي: ٢/٣، الحطاب: ٢٢٦/٤، حاشية الصاوي على الشرح الصغير: ٦٥/٦٤/٣

المطلب الثاني

أنواع سوق الصرف

المطلب الثانى

أنواع سوق الصرف

للمنفرد توجد عدة أسواق وأنواع لكيفية التعامل فيها، نوجزها فيما يأتى:

﴿أولاً﴾ سوق الصرف العاجل:

حيث يتم التعامل فيها عن طريق الشراء النقدي لمختلف العملات، وعن طريق التحويلات البرقية والبريدية والسفاتيح (الحوالات) العاجلة. معظم التعامل فى سوق الصرف يتم من خارجها، وبالتالي يتطلب دفع ائمن العملة الأجنبية، بالإضافة إلى تكلفة الإرسال (برقياً أو لاسلكياً) ويلاحظ أن العملة الأجنبية لاتصل إلى الطرف الآخر فى الحال، بل يحتاج إلى بعض الوقت يطول، أو يقصر نوعيه وسيلة الاتصال والإرسال، ومن هنا قد يستفيد من هذا المبلغ المصرف المرسل (١).

﴿ثانياً﴾ سوق الصرف الآجل:

تعتمد سوق الصرف الآجل على نوعين هما:

﴿١﴾ تبادل سفاتيح الصرف الآجلة أى الحوالات الآجلة التى تتضمن أمراً من طرف أول (ساحب) إلى طرف ثان (مسحوب عليه) ليدفع مبلغاً من العملة الأجنبية إلى طرف ثالث فى تاريخ معين وتستعمل هذه السفاتيح كوسيلة لتمويل التجارة الخارجية، إذ يمكن للمصدر أن يسحب سفتجة على المستورد بقيمة البضاعة وبعملة بلد المستورد قابلة للدفع فى تاريخ معين ويقدمها للمستورد الذى يوقعها بالقبول محدداً المصرف الذى تصرف الحوالة لديه وحينئذ يحتفظ المصدر بالحوالة إلى أن يحين أجلها أو يودعها لدى مصرفه لتحصيلها فى وقتها (٢).

(١) انظر: الأسواق المالية فى ضوء مبادئ الإسلام: ص: ١٢؛ الأسواق المالية فى ميزان الفقه الإسلامى: ص: ٣٧.

(٢) انظر: الأسواق المالية فى ضوء مبادئ الإسلام: ص: ١٤.

وهذه الصفاتج تتميز بأن تظهريها من جانب الطرف الثالث يجعلها تلقائياً قابلة للبيع، وتقبل الدفع بعد مرور ٣٠ يوماً أو ١٢٠ يوماً ويختلف سعر الصرف عليها بما يساوى معدل الفائدة السائد فى بلد الطرف الأول.

﴿٢﴾ العقود المؤجلة وهى شراء، أو بيع عقد ينص على تسليم كمية محددة من العملة بسعر صرف متفق عليه سلفاً حيث يتم دفع كل من الثمن وتسليم العملة فى تاريخ مؤجل محدد. وتستخدم سوق العقود كثيراً من قبل المصارف لإجراء الصفقات الوقائية خوفاً من تقلب الأسعار ولتغطية أرصدها المستقبلية من العملات المطلوبة فى حينها، حيث تستخدم جزءاً من القروض فى شراء تلك العملة التى يجب عليها تسليمها فى الوقت اللاحق شراء منجزاً ثم يقرضونها بالخارج إلى موعد تسليمها بفائدة أو بالعكس (١).

﴿ثالثاً﴾ سوق النقد الآجل للأجل القصير:

وهى نوعان:

﴿١﴾ سوق النقد للأجل القصير حيث يتعامل فيها بالسندات الحكومية قصيرة الأجل، وقروض سمسرة الأوراق والقبول المصرفى والأوراق التجارية والأموال فيما بين المصارف وشهادات الوديعة الآجلة القابلة للتداول.

﴿٢﴾ سوق رأس المال - أو سوق الأوراق المالية - (٢).

(١) انظر: الأسواق المالية فى ضوء مبادئ الإسلام: ص ١٤.

(٢) المرجع السابق: ص ١٤.

المبحث الثانى

فى الاختيارات أو الخيارات

وفيه مطلبان

المطلب الأول:

فى ماهية الخيارات أو الاختيارات.

المطلب الثانى:

أنواع الاختيارات.

المطلب الأول

فى ماهية الخيارات أو الاختيارات

المطلب الأول

في ماهية الخيارات أو الاختيارات

☆ الخيارات جمع خيار: اسم مصدر اختار، يختار، اختياراً، وليس مصدر اختيار، بعدم جريانه على الفعل، والمختار: الذى وقع عليه الخيار، ويكون اسماً للفاعل، واسماً للمفعول: وللمفرد والمذكر، وفروعهما، يقال: خير بين الأشياء: فضل بعضها على بعض، والشئ على غيره: فضله عليه اختار، انتقاء، واصطفاه والشئ على غيره: فضله عليه - وأنت بالخيار، وبالمختار، أى اختر ما شئت - (١).

وفي الاصطلاح: هو عبارة عن حق العاقد فى فسخ العقد أو امضائه لظهور مسوغ شرعى، أو بمقتضى إتفاق عقدي - وهو يصل إلى ثلاثة وثلاثين نوعاً (٢).

☆ والاختيارات جمع اختيار - وهو أيضاً طلب خير الأمرين - والإصفاء والإيثار والانتقاء والتفضيل.

☆ أما فى الاصطلاح الشرعى: فقد عرّفه الحنفية: بأنه "القصد إلى أمر متردد بين الوجود والعدم داخل قدرة الفاعل بترجيح أحد الأمرين على الآخر" (٣).
ولخصّ هذا التعريف ابن عابدين بقوله: "الاختيار هو: القصد إلى الشئ وإرادته" (٤)، وعرفه الجمهور: بأنه "القصد إلى الفعل وتفضيله على غيره بمحض إرادته" (٥).

(١) انظر: لسان العرب: ١/٩٢٦، ط. دار صادر، بيروت؛ ومختار الصحاح: ص: ١٩٥، ط. الأميرية؛ والقاموس المحيط: ٢/٢٦٦، ط. الأميرية.

(٢) انظر: الهداية: ٣/٢٢٢، ط. صبيح؛ شرح الخرشي: ١٠٩/٥؛ مغنى المحتاج: ٢/٤٣، ط. دار الفكر؛ المغنى: لابن قدامة: ٤/٥٠، ط. دار الفكر؛ الخيار أثره

فى العقود: لعبد الستار أبو غده: ١/٣١٧، مطبعة مقهى بالكويت.

(٣) انظر: كشف الأسرار: ٤/٣٨٣؛ وشرح التوضيح: ٢/١٩٦.

(٤) انظر: حاشية ابن عابدين على الدر المختار: ٤/٥٠٧.

(٥) انظر: مواهب الجليل: ٤/٢٤٥؛ شرح الخرشي: ٥/٩؛ تحفة المحتاج: ٤/٢٢٩؛ المحلى: لابن حزم: ٩/٢٥٨.

أما الاختيار - أو الخيار - في عرف الاقتصاد المعاصر (١) وفي الأسواق المالية فيراد به: حق شراء، أو بيع سلعة ما في تاريخ محدد بسعر متفق عليه سلفاً، ولا يترتب على مشتري الخيار التزام بيع أو شراء وإنما مجرد حق يستطيع أن يمارسه أو يتركه،

ويصبح المضارب (المجازف) مالكا للخيار بمجرد دفع قيمته، فالاختيار إتفاق بين طرفين يتعهد بموجبه الطرف الأول (البائع) أن يعطي للطرف الثاني (المشتري) الحق - وليس الإكراه - لشراء أو لبيع أوراق مالية، أو سلع حسب شروط منصوص عليها في العقد (٢).

(١) تطورات أسواق الاختيارات تطورا كبيرا وأصبحت تشمل معظم السلع والأوراق المالية، ولا سيما بعد إنشاء سوق شيكاغو لتداول اختيارات البشاء على الأسهم سنة ١٩٧٣م كما تم تأسيس أسواق مماثلة في أمريكا منذ سنة ١٩٧٦م غير أنه منذ بداية الثمانينات تم إدراج أنواع جديدة من الاختيارات تشمل الأسهم، وسندات الخزينة الأمريكية والأجنبية والسلع والبضائع، ومؤشرات قياس الأداء في أسواق الأسهم - لا تختلف الخيارات في أوروبا، عما في أمريكا إلا في نقطة وحدة - وهي أن المشتري له الحق في أمريكا أن يمارس حقه خلال مدة الخيار قبل الساعة الثامنة مساء من آخر يوم فيه بينما لا يجوز له أن يمارس حق خياره في الأسواق المالية الأوروبية إلا في آخر المدة المحددة أي في الساعات الأخيرة من تلك الفترة. (انظر: الأسواق المالية بحث للدكتور محمد القرى: ص: ٥٥).

(٢) الأدوات المالية التقليدية بحث مقدم إلى مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي في دورته السادسة: د/ محمد الحبيب الجبرية: ص: ٢٨؛ والأسواق المالية: للدكتور محمد القرى بن عيد: ص: ٣٥.

المطلب الثاني

أنواع الاختيارات

وفيه ثلاثة فروع

المطلب الثانى

أنواع الاختيارات

للاختيارات فى الأسواق المالية (البورصة) أنواع كثيرة، نذكر أهمها:

الفرع الأول: أنواع الاختيارات من حيث المصدر:

وهى كما يلى:

﴿١﴾ الخيار الذى تمنحه الشركات لبعض العاملين لديها من كبار المدراء حيث تمنحهم حق شراء عدد من أسهمها بسعر محدد سلفاً (أدنى من السعر السائد غالباً) والهدف هو تشجيعهم على العمل المخلص الجاد لأن الأرباح تعود إليهم.

غير أن الشخص الذى منح له هذا الحق يقوم ببيع الاختيار فقط دون الأسهم (١).

﴿٢﴾ والاختيار الذى تبيعه الشركة لمستثمرين جدد حيث يكون لهم حق شراء مجموعة من أسهمها بشعر محدد (أقل من السعر السائد) خلال مدة محددة، ثم يقوم هؤلاء أو بعضهم ببيع هذا الحق الذى هو قابل للتداول، والشركة تصدر هذا النوع من الاختيارات لأغراض متعددة (٢).

﴿٣﴾ الاختيار الذى تصدره سلطنة السوق المالية يعطى حامله الحق فى شراء، أو بيع عدد من الأسهم خلال فترة محددة، ثم يقوم ببيع هذا الحق، وكذلك الخيارات التى يصدرها السماسرة والمتعاملون فى السوق التى تشكل أهم نشاطات أسواق البورصة فى البيوع الآجلة فى العصر الحاضر، وإذا جرى تداول هذه الخيارات فى أسواق البورصة الرئيسية فإن عقودها نمطية متشابهة من جميع النواحي ماعدا السعر حيث تحدد سلطة السوق مدة العقد ووقت انتهاء صلاحيته، وعدد الأسهم إذا كان الخيار لها.

(١) مثال ذلك أن شركة دلتا أصدرت خيارات على أسهمها بسعر قدره عشرون ريالاً خلال مدة قدرها عشر سنوات، ثم تم بيع كل خيار بسعر خمسة ريالات، فلو فرضنا أن السعر فى نهاية هذه المدة يصل إلى ٥٠ ريالاً فإن المشتري قد حقق أكثر من ١٠٠٪ علماً بأن أسعار تلك التعهدات ترتفع بنسبة أكبر من ارتفاع سعر السهم نفسه عندما يتجه إلى الارتفاع، وتنخفض أكثر عندما يتجه سعر السهم إلى الانخفاض فتكون خسارتها أكبر من خسارة الأسهم.

(٢) الأسواق المالية: ص: ٥٥.

السوق تكون ضامنة لوفاء الأطراف بتعهداتهم، أو هي تحدد جهة متخصصة ولذلك فلا حاجة إلى وجود علاقة مباشرة بين العاقدين أما إذا جرى تداول هذه الخيارات خارج (البورصات) فإن شروط الخيارات التي تصدرها السوق تكون خاضعة للتفاوض (١).

﴿٤﴾ الخيار التي تمنحه الشركة لحاملي أسهمها لمدة شهر أو شهرين وذلك من خلال إعطائهم حق الحصول على أسهم في إصدار جديد بسعر أقل عن السعر السائد، والهدف منه تشجيعهم على المزيد من التماسك، وخلق صعوبات أمام من يريد شراء حصة من الأسهم المتداولة.

الفرع الثاني: أنواع الاختيارات باعتبار محلها:

أما اختيارات الأسهم، أو اختيارات السندات أو اختيارات العملة الأجنبية أو الاختيارات على المؤشر. هذه الأنواع كلها واضحة ما عدا الأخيرين تحتاجان إلى شرح موجز وهما:

﴿١﴾ الاختيارات على العملة الأجنبية:

وهي تعني شهادة تصدرها الشركة تعطى صاحبها الحق في الحصول على مبلغ معين من عملة أجنبية بسعر محدد من العملة المحلية.

وهذه الفكرة بدأت في أوروبا منذ سنة ١٩٨٦م ثم انتشرت في أسواق المال بسبب تقلبات أسعار العملات الأجنبية، ومحاولة تغطيتها، وهي نوعان:

﴿النوع الأول﴾ نوع بفئات كبيرة ومدتها طويلة (خمس سنوات وما فوق) وهذا النوع تصدره المؤسسات المالية المتخصصة.

(١) الأسواق المالية في ميزان الفقه الإسلامي: ص: ٤٥.

﴿النوع الثاني﴾ والنوع الآخر تصدره الشركات غير المالية التي يؤدي تعاملها في الأسواق الأجنبية إلى دخولها في أسواق الصرف الدولية، فتقوم بإصدار هذه الخيارات وبيعها على العملاء، وغالب الذين يشترونها هم صغار العملاء الذين لا يستطيعون شراء النوع الأول. مثل شركة التليفون والتلغراف الأمريكية التي أصدرت خيارات عملة أجنبية بقيمة ثلاثة ملايين دولار تعطى حاملها الحق في الحصول على ٥٠ دولار بسعر ١٥٨,٢٥ ين ياباني للدولار. فإذا ارتفع سعر الصرف بين الين والدولار فإنه سيحقق أرباحاً بقدره (١).

﴿٢﴾ الاختيارات على المؤشر:

وهي عبارة عن نوع من الحظ والمجازفة (بل والمغامرة) فإذا كانت الاختيارات السابقة أدت إلى أنه لا داعي ابتداء على امتلاك الأسهم أو السندات بل يكفي شراء وبيع الخيارات، فإن هذا النوع يعنى أن المتعاملين في البورصة يعتمدون إلى تصفية الخيار نقدياً، فيدفع مصدر الخيار إلى المشتري الفرق بين السعر الجارى والسعر المتضمن في الخيار بدون الحاجة إلى بيع وشراء الأسهم ذاتها، أو السندات، فهذا النوع لا يتضمن ورقة مالية بعينها (أى سهم أو سند شركة محددة) ولكنها تتضمن مؤشراً فمثلاً يعرف أن مؤشراً (ضمن المؤشرات الكثيرة المستخدمة في البورصة) يقيس التغير في سعر مائة شركة تتداول أسهمها في بورصة نيويورك (مثلاً) فعندنا يصدر الخيار على المؤشر المذكور فإنه يتضمن تلك الأسهم للمائة (بدلاً من أسهم شركة واحدة) فهنا لا حاجة إلى قبض أو تسليم أى شئ بل يكفي تصفية العقد نقدياً عند انتهاء مدته معتمدين على اتجاه المؤشر. فإذا ارتفع ربح من قامر على ارتفاعه، وخسر من قامر على الانخفاض.

ويقول الدكتور محمد القرى: "هذا العقد صورة من صور القمار الذى ينتشر في أسواق البورصة فى زمننا الحاضر حتى صارت بعض الصحف المتخصصة تسمى المجتمع الأمريكى مثلاً "مجتمع صالة القمار" كناية عن هذه الظاهرة. إن ما يدفعه المشتري يحصل مقابله على فرصة ربح تعتمد على الحظ والمخاطرة، ثم إن ما يتحصل عليه من عائد ليس له مصدر حقيقى لكنه شبيه بالميسر يكسب الطرف الأول خسارة الطرف الثانى اعتماداً على ما قامرا عليه" (٢).

(١) انظر: السوق المالية: ص: ٤٠.

(٢) المرجع السابق: ص: ٥٣.

الفرع الثالث: أنواع الاختيارات باعتبار طبيعتها:

أنواع الاختيارات باعتبار طبيعتها حيث هي ما يأتي:

﴿١﴾ **اختيارات غير مغطاة:** وهي عندما نتخذ الأوضاع الآتية، وهي شراء اختيار شراء أو بيع، وبيع اختيار شراء، أو بيع.

﴿٢﴾ **اختيارات مغطاة من خلال:**

- ﴿أ﴾ تكوين محفظة أوراق مالية من اختيارات من نفس النوع ولكن ذات تاريخ استحقاق مختلف، أو سعر ممارسة مختلف، ويسمى التغطية المنجزة من اختلاف الأسعار.
- ﴿ب﴾ أو من خلال التحوط. وهو: تكوين محفظة أوراق مالية متكونة من اختيارات تخص نوعية معينة من الأسهم، ومن أسهم من نفس النوعية وذلك للتحوط من تذبذب الأسعار.
- ﴿ج﴾ أو التغطية المركبة من اختيارات بيع واختيارات شراء تخص نفس الأسهم (١).

ومن جانب آخر يمكن تقسيمها إلى ما يأتي:

- ﴿١﴾ **عقد اختيار الطلب** ويسمى اختيار الاستدعاء وهو خيار يصدره المتعاملون في السوق يخول مشتريه حق شراء (وليس الالتزام بالشراء) عدد محدد من أسهم شركة، أو أى أوراق مالية معينة بسعر معين خلال فترة محددة تكون غالباً ٩٠ يوماً، يلتزم المصدر (أى البائع) بتقديم تلك الأوراق إلى المشتري عند طلبه خلال تلك المدة.

وعادة لا يشتري خيار الطلب إلا من يتوقع ارتفاع الأسعار ولا يمارس حقه إلا فى هذه الحالة ولا يشترط البائع أن يكون مالكا - كما سبق - لكنه إذا كان مالكا يسمى خيار مغطى وإلا يسمى خياراً مكشوفاً (٢).

(١) انظر: الأدوات المالية التقليدية، ص: ٢٨، ٢٩.

(٢) انظر: السوق المالية، ص: ٤٩، ٥٠.

﴿٢﴾ اختيار الدفع ويسمى اختيار البيع - أيضاً - وهو الذى يعطى لحامله الحق فى بيع (وليس الالتزام ببيع) عدد معين من الأسهم أو الأوراق المالية بسعر محدد خلال فترة محددة، للشخص الآخر الذى يجب عليه قبولها إذا مارس الأول هذا الحق. فمثلاً اشترى أحمد وثيقة خيار دفع يكون من حقه أن يبيع عدد الأسهم المتضمنة فيها عند سعر محدد خلال المدة التى يسرى فيها الخيار، وعادة يمارس أحمد حقه هذا عند انخفاض أسعار أسهمه، حيث يريد حماية نفسه من الخسارة المتوقعة.

﴿٣﴾ الخيار المركب الذى يتضمن حقاً فى الشراء وحقاً بالبيع فى الوقت نفسه، ثم قد يكون ممتداً إذا كان متضمناً سعراً للشراء يزيد على سعر البيع، وحامل هذا الاختيار قد احتاط لنفسه فى نظره من الجانبين فإذا وجد الأجدى له البيع مارسه، أو الشراء نفذه، وهكذا (١).

(١) انظر: الأدوات المالية التقليدية: ص: ٢٩ - ٣٤.

المبحث الثالث

فى المستقبليات

وفيه مطلبان

المطلب الأول:

فى ماهية المستقبليات.

المطلب الثانى:

أنواع المستقبليات.

المطلب الأول

ماهية المستقبلات

يراد بها عقود آجلة يؤجله فيها قبض المحل (سلع، أو أسهم أو سندات أو مؤشر) ويؤجل فيه أيضاً دفع الثمن ماعدا نسبة مئوية صغيرة (مثل ١٠٪) لا تسلم إلى البائع، وإنما تحتفظ بها غرفة المقاصة في السوق ضماناً للوفاء بالعقد.

وهذه العقود المستقبلية نمطية تصدر كأداة تتضمن كمية معينة من القمح مثلاً ذا صفة محددة تقبض في تاريخ محدد، أو عدداً من أسهم شركة بعينها، أو سندات محددة تسلم في تاريخ محدد، وتتم هذه العقود عن طريق وسيط، والتسليم قد يقع على السلعة المشتراة أو لا، وقد يقع على غيرها مما هي من جنسها وأوصافها مما تجتمع لدى مركز الوساطة (غرفة المقاصة) أو السمسار، ويكون التفاوض بين العاقدین على سعرها وتتغير النسبة التي تم قبضها من قبل الغرفة اعتماداً على السعر، لأنه روى في تحديده أنه ضمان للوفاء بذلك السعر، ويتم تصفية جميع العمليات يومياً فيتضح الربح والخسر وإذا سلم العاقد المعقود عليه في نفس التاريخ ينقضي التزامه (١).

فهذه العقود المستقبلية نمطية وقابلة للتداول فلا يحتاج العاقدان أن يتصل أحدهما بالآخر، وإنما يشترى كل منهما عقداً نمطياً من سلطة السوق يتضمن تسليم كمية من السلعة في موعد لاحق محدد.

(١) انظر: البيان الختامي والتوصيات: لندوة الأسواق المالية بالرباط: ص: ١١.

والباعث وراء هذه العقود هو الخوف من تذبذب الأسعار وعدم القدرة على توقع أسعار المستقبل بشكل دقيق. إضافة إلى البحث عن إيجاد عملاء لصاحب السلعة، وضمان تصريف الكمية التي ينتجها، ولذلك فأكثر هذى العقود فى السلع الزراعية.

الفرق بين المستقبلية والاختيارات:

تختلف المستقبلية عن الاختيارات فى أن الثانى يدفع فيه المشتري سعراً يعطيه الحق فى شراء السلعة، أو الورقة المالية آجلاً.

ثم يشتري الأسهم بالثمن الذى حدد سابقاً، وسعر الخيار هو الذى يتحدد فى العرض والطلب وليس سعر السلعة ذاتها، بينما المستقبلية تتضمن بيعاً آجلاً والسعر الذى يجرى التفاوض عليه هو سعر السلعة ذاتها (١).

(١) انظر: الأسواق المالية: ص: ٥٥.

المطلب الثانى

أنواع المستقبليات

هناك أنواع كثيرة من عقود المستقبليات وهى:

النوع الأول:

عقود على السلع والأوراق المالية المختلفة، حيث لا يتطلب الأمر أكثر من أن يكون البائع قادراً على الوفاء بالتزاماته. ولا يحتاج إلى إثبات ملكية للأصل، إذا المطلوب منه بموجب العقد أن يسلم المعقود عليه فى التاريخ المحدد دون الحاجة إلى إثبات ملكيته للأصل. حيث لا يشترط أن يكون مالكا له عند العقد (١).

النوع الثانى:

مستقبليات المؤشر: وهذا النوع بدأ التعامل به منذ فبراير ١٩٨٢م فى بورصة مدينة كنساس سيتى الأمريكية. حيث بدأت بإبرام عقود البيع الآجل على الأسهم المتضمنة فى مؤشر (Value Line) والذى يتضمن أسهم ١٧٠٠ شركة.

فهذا العقود لا تتضمن القبض والتسليم لأى شئ سوى دفع المؤشر إلى الآخر وذلك لأن المؤشر أمر مجرد مثل درجة الحرارة. وإنما المقصود به هو التسوية النقدية بين الحالين عند أول العقد، وعند نهايته (٢).

النوع الثالث:

مستقبلات العملات الأجنبية: حيث يتم من خلال التعاقد على تسليم قدر معين من عملة أجنبية ما في تاريخ لاحق محدد ثم يصبح بعد ذلك قابلاً للتداول، ومحققاً لعائد أو خسارة على حامله، وحكم هذا النوع أيضاً عدم الجواز، وذلك لأن التعامل في النقود (الصرف) يشترط فيه التماثل والتقابض في المجلس عند اتحاد الجنس، والتقابض في المجلس عند اختلافه، وفي هذا النوع اشترط فيه التأخير.

النوع الرابع:

الخيارات على المستقبلات: يجمع في هذا النوع الأمران. وذلك أن هذه الاختيارات تتجه نحو الخيار على عقد البيع الآجل وليس على السلعة. فهذا النوع يجري فيه تركيب العقود على العقود حتى لا يظهر منه إلا جانب القمار (١).

(١) انظر: الأسواق المالية: ص: ٧٠.

الأسواق المالية في ميزان الفقه الإسلامي: ص: ٥٨.

الفصل الخامس

دور البنوك والسمسرة في البورصة

وفيه مبحثان

المبحث الأول:

دور البنوك في عمليات البورصة.

المبحث الثاني:

دور السمسار (*BROKER*) في عمليات البورصة:

المبحث الأول

دور البنوك فى عمليات البورصة

البنوك BANKS جمع بنك (١) وهى مؤسسة لإيداع النقود واقتراضها، وأحياناً لإصدار الأوراق المصرفية أو البنكنوت، وكان الناس قبل نشوء المصارف يحتفظون بأموالهم فى منازلهم فتعرض للسرقة ويلجؤون إلى المرابين فيقرضونهم النقود بفوائد فاحشة فلما انتشرت المصارف أصبح فى ميسور الناس أن يودعوها أموالهم ومجوهراتهم آمنين بذلك شر اللصوص. وأصبح فى ميسورهم أيضاً أن يستلفوا منها ما يحتاجون إليه بفائدة معقولة، وبذلك فقد المرابون ما كانوا يتمتعون به من نفوذ قوى فى الحياة الاقتصادية.

والمصارف أنواع

فهناك المصرف المركزى أو بنك الإصدار وهو مؤسسة رسمية مهمتها الرئيسية إصدار الأوراق المالية، وهناك المصرف التجارى وهو يؤدى ضرورياً من الأعمال كثيرة. منها فتح الحسابات الجارية المتعاملين معه، ومنها قبول المدخرات، وقبول الودائع لآجال محددة لقاء فائدة بسيطة، ومنها تسليف المتعاملين معه لقاء فائدة غير مرتفعة، وإنما تتم هذه المعاملات من طريق "دفاتر الشيكات" و"دفاتر الادخار" وما إليها.

(١) لفظ البنك مأخوذ من الكلمة الإيطالية - بانكو - أى مائدة، إذ كان الصيارفة فى القرون الوسطى يجلسون فى الموائى والأمكنة العامة للاتجار بالنقود "الصرف" وأما مهم مناضد عليها تقودهم تسمى "بانكو" بالإيطالية ونقلت إلى العربية ثم حصل توسع فى الاستعمال حتى صارت كلمة "بنك" تدل على ما يتصل بجميع عمليات البنوك التى تزاولها الآن ولم تقتصر على الصرف. وقد يستعمل لفظ مصرف مكان كلمة بنك، فالبنك يعتبر آخر محل تجارى أعماله الرئيسية منحصرة فى استلام رؤوس الأموال وحفظها ودفعها وإقراض رؤوس الأموال للتعامل بها.

وهناك المصارف المتخصصة كبنك التسليف الزراعى، وبنك التسليف الصناعى، وبنك التسليف العقارى وكلها تعمل إلى جانب المصارف التجارية فى رفع عجلة الاقتصاد إلى الإمام - والمصارف قديمة قدم الحضارة - فقد عرفتها حضارات الشرق القديم - وعرفها اليونان والرومان - وفى بعض المصادر ما يشير إلى أن الإنسان عرف "الشيكات" منذ فجر التاريخ إذ عُثر على لوح فخارى يمثل نوعاً من الشيكات، كان يستخدمه البابليون.

أما البنك فإنه يقوم بعمل هام فى عمليات التجارة داخل البورصة، إذ أنه يقدم الضمان لدى سمسرة البورصة للعميل بأن له مبلغ كذا يوازى ثمن العملية مضافاً إليه ٢٠ ٪ كضمان فروق الأسعار، كما أن البنك يقوم بتخزين البضائع للمضاربين فى البورصة فى شؤون خاصة بذلك ويقدم ضماناً بهذا لدى السمسرة فى البورصة ليضمن كل سمسار أن عميله لديه الثمن "إذا كان مضارباً على الشراء" ولديه السلعة "إذا كان مضارباً على البيع" مع التأمين اللازم لتقلبات الأسعار.

هذه عملية فى غاية الأهمية من شأنها أن تضمن جدية العمل بين المضاربين، ومقابل الأعمال التى يقوم بها يأخذ ما يسمى بالعمولات مثل - الحراسة - شغل أرض المخازن (التخزين)، إعداد الفواتير وكتابة الحسابات وفوائد على المال المودع - وغير ذلك - (١)

(١) انظر: موسوعة المورد: لمثير البعلبكي. ٢/٢٦.

— الموسوعة العربية الميسرة الموسعة: للدكتور ياسين صلاواتى. ٢/٩٣١، ٧/٣٢٥٨. ط: مؤسسة التاريخ العربى.

— المعاملات الحديثة وأحكامها: لعبد الرحمن عيسى. ص: ٢٣. ط: ١.

— المعاملات المصرفية ورأى الإسلام فيها: للدكتور محمد عبد الله العربى. ص: ٢٠ وما بعدها. ط: مطبعة يوسف بالقاهرة.

— الرباء: لسيد أبى الأعلى المودودى. ص: ٨٠ وما بعدها.

— الرباء والمعاملات المصرفية فى نظر الشريعة الإسلامية: للدكتور عمر بن عبد العزيز. ص: ٣١٠. ط: دار العاصمة المملكة العربية السعودية.

— الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية. ٥/٤٢٦.

المبحث الثاني

دور السمسار في عمليات البورصة

السُّمَّسار: بكسر السين المشددة وسكون الميم والجمع سَمَّاسِرَة. ومنها السمسرة: وهي الوساطة بين طرفي المعاملة عموماً وعلى الوساطة بين البائع والمشتري خصوصاً. كما تطلق على السفارة بين الشخصين في علاقات غير مالية. ومحترف السمسرة يسمى سمساراً أو سفيراً أو وسيطاً - MIDDLEMAN - وقد يطلق السمسار على القيم بالأمر الحافظ له ويطلق على السمسار كذلك المنادى والدلال والطواف والصائح.

وأما عند الفقهاء: لا يخرج عن معناها عند علماء اللغة فقد عرّفوها: بأنها الوساطة بين البائع والمشتري مقابل أجره في غير عقد إجارة. كما عرّفوا السمسار بأنه المتوسط بين البائع والمشتري لإتمام البيع أو الشراء أو الإجارة أو غيرها من العقود المالية بأجرة وبأنه الذي يروج للسلعة ويعرف بها ويبين مميزاتها للمشتري والثلث المطلوب فيها ويتولى التوفيق بين البائع والمشتري. (١)

وأن السمسار له دور هام في عمليات البورصة حيث يقوم بمهمة كبيرة. وهي ترويج السلعة وبيعها بأرّقع سعر ممكن. ولا يجوز لأي شخص أن يشارك في عمليات البورصة إلا بوساطة السمسار. لأنه هو الذي يرشد البائعين والمشتريين إلى عمليات البورصة.

فهو ينادى مُعرّفاً بالسلعة المعروضة للبيع واصفاً لها. وهو عنصر مهم في البيع بالمزايدة العلنية. إذ يعرض السلعة ذاكراً آخر ما عرض من ثمن لها. باحثاً عن زيادة أخرى وفي الزمن القديم يُعرفون السماسرة بالمنادين والدلالين، وبالطوافين. وبالصاححة. وذلك لأنهم ينادون ويصيحون للتعريف بالسلعة وبآخر ثمن بذل لشرائها. ويطوفون أحياناً على المشتريين لإغرائهم بالشراء.

(١) انظر: قاموس المصطلحات الاقتصادية، ص: ٢٩٤.

— دائرة معارف القرن العشرين: لوجدى، ٣٠٠/٥، ط: دار المعرفة، بيروت.

— الفقه الإسلامى وأدلته: الدكتور وهبة الزحيلي، ٣٣٢٦/٥.

وبعد السمسار أجيراً يتقاضى أجراً مقابل سعيه لترويج السلعة. ولا يعتبر أى شخص سمساراً إلا إذا توافرت فيه الشروط التالية (١) :

﴿١﴾ لا بد أن يكون السمسار أحد مواطنى الدولة.

﴿٢﴾ أن لا يقل عمره عن سن الرشد.

﴿٣﴾ أن يتمتع السمسار بسمعة طيبة وأخلاق حسنة ومعاملته حسنة فى الوسط التجارى وأن لا يكون قد أعلن إفلاسه أو حُوكم فى قضية مخلة بالشرف والأمانة وأن يكون مسدداً لالتزاماته نحو القطاعين العام والخاص.

﴿٤﴾ أن تكون لديه خبرة كافية فى الأعمال التجارية أو المالية يقنع بها فى سوق الأوراق المالية.

﴿٥﴾ أن يكون مقتدراً مالياً وأن يستطيع أن يقدم لإدارة البورصة أية ضمانات مالية أو عقارية تطلبها منه.

وإذا توفرت هذه الشروط فى أى شخص له حق أن يمارس مهنة السمسرة. ويعطى له إدارة البورصة رخصة المهنة.

وقد يعمل لدى السمسار أشخاص تابعون له ويعملون لحسابه وتحت مسئوليته وهم: المندوبون - الرئيسيون والوسطاء.

أما المندوب الرئيسى فهو مستخدم تابع للسمسار ومكلف بمعاونته فى تنفيذ الأوامر بالمقصورة ولا يجوز له أن يعمل إلا باسم السمسار الذى هو تابع له ولحسابه وعلى مسئوليته.

أما الوسيط فهو أداة اتصال بين العميل والسمسار يتلقى الأوامر من العملاء فيما عدا الأعضاء المنضمين ويبلغها للسمسار.

ويجدر بنا أن نذكر في هذا المقام أهم واجبات السمسار، فيما يلي:

﴿١﴾ يجب على السمسار أن يقوم بعمله بكل أمانة وإخلاص وأن يطلع من يمثله على جميع تفاصيل المفاوضات ومراحل الوساطة التي يقوم بها وكذلك عن أية معلومات تعتبر ضرورية لتمكينه من اتخاذ القرار لإبرام الاتفاق مع المتعاقد الآخر. كما يتوجب على الوسيط إطلاع المتعاقد الآخر على جميع الأمور الجوهرية المتعلقة بموضوع الاتفاق والتي تعتبر ضرورية لنفي الجهالة عنه.

﴿٢﴾ يكون السمسار بمثابة الأمين على أية مبالغ أو أوراق مالية أو سندات أو أشياء تسلم إليه من أى من الطرفين لحفظها أو لتوصيلها إلى أحد الطرفين ويجب عليه تأديتها أو تسليمها طبقاً لما اشترط عليه.

﴿٣﴾ لا يحق للسمسار أن يتوسط لأشخاص اشتهروا بعدم ملاءتهم المالية أو يعلم بعدم أهليتهم المدنية أو القانونية.

﴿٤﴾ لا يجوز للسمسار إفشاء أسرار عملائه أو اسمائهم سواء كانت متعلقة لمن يعمل لحسابهم أو الآخرين.

﴿٥﴾ يكون السمسار مسئولاً عن أية خسائر أو إضرار تلحق بأى من المتعاقدين نتيجة قيام السمسار بعمله عن طريق الغش أو الخداع أو دون مراعاة للأصول الواجب اتباعها طبقاً لأحكام هذا القانون بشكل خاص أو تبعاً لمقتضيات الأمان والنزهة بشكل عام.

﴿٦﴾ يجب على السمسار أن يسجل في دفتر خاص يحفظ لديه ملخصاً لجميع المعاملات التي عقدت بواسطته والبيانات الجوهرية الخاصة بها. وأن يحتفظ بأية وثائق أو أوراق متعلقة بها سلمت إليه. وعليه أن يسلم عن ذلك صورة طبق الأصل لمن يطلبها من المتعاقدين.

﴿٧﴾ يجب على السماسرة تقديم كافة المعلومات والبيانات والإحصاءات التي تطلبها منهم الجهات الرسمية.

﴿٨﴾ يفقد السمسار كل حق في الأجر أو التعويض أو استرجاع النفقات التي صرفها إذا عمل لمصلحة المتعاقد الآخر بما يخالف التزاماته تجاه من يمثله، أو إذا قبل من المتعاقد الآخر وعداً بالحصول على منفعة ما خلافاً للقانون في ظروف تمنع فيها قواعد حسن النية من قبول هذا الوعد.

﴿٩﴾ يجب على السمسار أن يقوم بذاته بجميع عمليات الإرشاد والتوسط وتنفيذ العمليات الصادرة إليه إلا إذا كان مجازاً له بحسب عقد الوساطة أو بحسب العرف أن ينيب عنه شخصاً آخر أو كانت هناك ظروف تضطره لهذه الإنابة. (١)

هذه أهم الضوابط والواجبات التي يقوم بها السمسار في عمليات البورصة.
— والله أعلم بالصواب —

(١) انظر: هذه الضوابط والواجبات مترجمة من الإنجليزية - من الأعمال والضوابط والقوانين الباكستانية للبورصة. مأخوذة من انترنيت ويب سائيت، www.ksc.com.pk.

— أسواق الأوراق المالية العربية، تنظيمها، أدواتها وأوضاع التعامل فيها. ص: ٩٩، ١٠٠، ٢٢٤.

— كتاب مسائل السماسرة للاباىنى تقويم وتعليق - محمد بن الهادى أبوالأجفان. مأخوذة من مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامى العدد

الثانى المجلد الأول ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م ص: ٧٣.

— السمسرة وتطبيقاتها المصرفية: بحث مقدم من الدكتور حسين حامد حسان مأخوذ من مجلة الاقتصاد الإسلامى العدد: ٢٣٩.

الصفحة المظفر ١٤٢٢هـ / مايو ٢٠٠١م ص: ١٩.

— إدارة المنشآت المالية: للدكتور محمود عساف ص: ٣٦٨، وما بعدها. ط: مكتبة عين شمس، القاهرة.

الباب الثالث

موقف الشريعة

من

عمليات البورصة

وفيه ثلاثة فصول

الفصل الأول:

التخريج الشرعى للأوراق المالية فى البورصة.

الفصل الثانى:

التخريج الشرعى لأعمال سوق البضائع.

الفصل الثالث:

بدائل إسلامية للبورصة مقترحات وتوصيات.

الفصل الأول

التخريج الشرعى للأوراق المالية

فى البورصة

وفيه ستة مباحث

المبحث الأول:

موقف الشريعة من الأسهم.

المبحث الثانى:

موقف الشريعة من السندات.

المبحث الثالث:

موقف الشريعة من المضاربة فى اصطلاح أهل البورصة.

المبحث الرابع:

موقف الشريعة من أعمال الصرف.

المبحث الخامس:

موقف الشريعة من الخيارات فى البورصة.

المبحث السادس:

موقف الشريعة من المستقبليات.

المبحث الأول

موقف الشريعة من الأسهم

نقسم الأسهم إلى نوعين:
نوع محرم تحريماً بيئاً،
ونوع فيه النقاش والتفصيل والخلاف فيما يلي:

فالنوع الأول: نوع محرم تحريماً بيئاً:

ونقصد بالتحريم هنا تحريم التعامل، وذلك لأن الشريعة تحرم المجال الذى نتعامل فيه هذه الأسهم وذلك مثل سهم الشركات التى يكون نشاطها فى المحرمات، كالخنزير، والخمور والمخدرات، والقمار ونحوها، والشركات التى يكون نشاطها محصوراً فى الربا كالبنوك الربوية. فهذه الأسهم جميعها لا يجوز إنشاؤها ولا المساهمة فى إنشائها، ولا التصرف فيها بالبيع والشراء ونحوهما.

يقول ابن القيم (١): بعد أن ذكر الأحاديث الخاصة بحرمة بيع بعض الأشياء: فاشتملت هذه الكلمات الجوامع على تحريم ثلاثة أجناس: مشارب تفسد العقول - كالخمر - ومطاعم تفسد الطباع وتغدى غذاء خبيثاً - مثلاً الميتة، والخنزير - وأعيان - كالأصنام - تفسد الأديان وتدعو إلى الفتنة والشرك، وفصان بتحريم النوع الأول، العقول عما يزيلها ويفسدها، وبالثانى القلوب عما يفسدها من وصول أثر الغذاء الخبيث إليها. وبالثالث الأديان عما وضع لإفسادها. (٢)

(١) ابن القيم: هو أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أبى بكر بن أيوب بن سعد الزرعى الدمشقى، ولد سنة ٤٦٩١/١٢٩٢م بدمشق وتوفى بها سنة ٥٧٥١/١٣٥٠م تلمذ على يد ابن تيمية حتى كان لا يخرج عن شئ من أقواله بل ينتصر له فى جميع ما يصدر عنه وهو الذى هذب كتبه ونشر علمه وسجن معه فى قلعة دمشق وأهين وعذب بسببه، وكان حسن الخلق محبوباً عند الناس وهو أحد كبار العلماء ومن مؤلفاته أعلام الموقعين، زاد المعاد فى هدى خير العباد، وتفسير ابن القيم، ومفتاح السعادة وغيرهم. (انظر ترجمته فى: الأعلام قاموس التراجم لخير الدين الزركلى، ٥٦/٦ ط: دار العلم للملايين بيروت، وشذرات الذهب فى أخبار من ذهب: لعبدالحى بن العماد الحنبلى، ١٦٨/٦ ط: مكتبة القدسي القاهرة سنة ١٣٥٠هـ).

(٢) انظر: زاد المعاد فى هدى خير العباد: لابن القيم، ٧٤٦/٥ ط: مؤسسة الرسالة.

هذا هو المبدأ الذى لا يجوز تجاوزه، ولا ينبغى التوقف فيه، وما سوى هذا النوع من الأسهم الحرام وله قسمان:

القسم الأول:

أسهم لشركات قائمة على شرع الله حيث رأس مالها حلال، وتتعامل فى الحلال، وينص نظامها وعقدها التأسيس على أنها تتعامل فى حدود الحلال، ولا تتعامل بالربا إقراضاً، واقتراضاً، ولا تتضمن امتيازاً خاصاً أو ضماناً مالياً لبعض دون آخر مما لا يجوز شرعياً.

فهذا النوع من أسهم الشركات - مهما كانت تجارية أو صناعية أو زراعية من المفروض أن يفرغ الفقهاء من القول بحلها وحل جميع التصرفات الشرعية فيها - وذلك لأن الأصل فى التصرفات والعقود المالية الإباحة، ولا تتضمن هذه الأسهم أى محرم، وكل ما فيها أنها نظمت أموال الشركة حسبما تقتضيه قواعد الاقتصاد الحديث دون التصادم بأى مبدأ إسلامى. (١)

ومع ذلك فقد أثير حول هذا النوع أمران، وهما:

الأمر الأول:

ما أثاره أحد الكتاب من أن هذه الأسهم جزء من النظام الرأسمالى الذى لا يتفق جملة وتفصيلاً مع الإسلام، بل أن الشركات الحديثة ولاسيما شركات الأموال حرام لاتجوز شرعاً، لأنها تمثل وجهة نظر رأسمالية فلا يصح الأخذ بها، ولا إخضاعها لقواعد الشركات فى الفقه الإسلامى. (٢)

أجيب عن هذا: بأن هذا الحكم العام لا يؤبه به، ولا يجنح إليه، فالإسلام لا يفرض شيئاً لأنه جاء من النظام الفلانى، أو وجد فيه، وإنما الحكم فى الإسلام موضوعى قائم على مدى موافقته لقواعد الشرع، أو مخالفته "فالحكمة ضالة المؤمن فهو أحق بها أنى وجدها" (٣) وبما أن الأسهم القائمة على الحلال لا تتضمن مانعاً شرعياً فلا يجوز القول بتحريمها.

(١) انظر: أحكام الأسهم وأنواعها على ضوء قواعد الفقه الإسلامى. ص: ٢٧٣.

(٢) انظر: النظام الاقتصادى فى الإسلام: للشيخ تقي الدين البنهاني. ص: ١٣٣. ط: القدس. الثالثة ١٩٧٢م.

(٣) انظر: الأسرار المعروفة: لملا على القارى: ص: ٢٨٤، ط: مؤسسة الرسالة، كشف الخفاء: للعجلوني: ١/٤٣٥، ط: مكتبة دار القرائ: تفسير ابن

كثير: ٦/٣٥، ط: الشعب.

واعترض عليه: أن الأسهم بمثابة سندات بقيمة موجودات الشركة، وهي تمثل ثمن الشركة وقت تقديرها، وليست أجزاء لا تتجزأ من الشركة، ولا تمثل رأس مالها عند -إنشائها (١).

أجيب عن هذا: أن هذا الحكم والتصور للأسهم مجاف للحقيقة، والواقع الذي عليه الشركات المعاصرة لأن الأسهم ليست سندات (٢)، وإنما هي حصص الشركة، وأن كل سهم بمثابة جزء لا يتجزأ من كيان الشركة، وأن مجموع الأسهم هو رأس مال الشركة. كما ذكرنا في تعريف الأسهم.

اعتراض عليه: أن الأسهم مثل أوراق النقد حيث يهبط سعرها، ويرتفع، وتتفاوت وتتغير، ومن هنا ينسلخ السهم بعد بدء الشركة عن كونه رأس مال، وصار ورقة مالية لها قيمة معينة.

أجيب عن هذا: أن هذا التكييف للأسهم غير دقيق وقياسها على الأوراق النقدية قياس مع الفارق. لأن الأسهم في حقيقتها هي حصص الشركة وأجزاء تقابل أصولها، وموجوداتها، وهي وإن كانت صكوكاً مكتوبة لكنها يعني بها ما يقابلها.

(١) انظر: المرجع السابق، ص: ١٤١، ١٤٢.

(٢) الفرق بين الأسهم والسندات:

﴿١﴾ السهم يمثل جزءاً من رأس مال الشركة فحامله يعتبر مالكا للشركة بقدر أسهمه أما السند فهو يمثل جزءاً من دين على الشركة فالشركة مدينة لحامله.

﴿٢﴾ السند له وقت محدد لسداؤه، وأما السهم فلا يسدد إلا عند تصفية الشركة.

﴿٣﴾ صاحب السهم شريك في الشركة يتعرض للربح والخسارة تبعاً لنجاح الشركة وفشلها، وليس لربحه حد مخصص فقد يربح ربحاً عظيماً وقد يخسر خسارة جسيمة، فأصحاب الأسهم يتناسون نجاح الشركة وفشلها فقد يحصلون على أرباح طائلة حين تكون أعمال الشركة رائجة وقد يخسرون حين تدهور الشركة وكل منهم يحصل أو يتحمل قسطه من الربح أو الخسارة.

أما صاحب السند فله فائدة ثابتة مضمونة عند القرض الذي يمثل سنداً لا تزيد ولا تنقص، وليس معرضاً للخسارة فإذا أقرضوها مثلاً بسعر ثلاث روبيات لكل مائة روبية وربحت الشركة عشرة روبيات لكل مائة روبية فإنهم لن يحصلوا على أكثر من الفائدة المحددة لهم في حين أن حملة الأسهم سيحصلون على عشرة لكل مائة وعلى العكس فيما لو تدهورت الشركة وخسرت فإن حملة السندات سيستثمرون في الحصول على فائدة المحددة لهم في حين أن حملة الأسهم لن يحصلوا على شيء بل يستحملون قسطهم من الخسارة.

﴿٤﴾ عند تصفية الشركة تكون الأولوية لحامل السند، لأنه يمثل جزءاً من ديون الشركة ولا يكون لحامل الأسهم إلا ما فضل بعد أداء ما عليها من ديون ولحامل السند أن يطلب إشهار الإفلاس عند توقف الشركة عند الدفع.

☆ انظر: المعاملات الحديثة وأحكامها: لعبد الرحمن عيسى، ص: ٦٨ وما بعدها، الطبعة الأولى.

☆ انظر: الربا والمعاملات المصرفية في نظر الشريعة الإسلامية: للدكتور عمر بن عبدالعزيز الترك، ص: ٣٧٠، ٣٧١، ط: دار العاصمة - للنشر والتوزيع - السعودية.

وأما مسألة الهبوط والارتفاع فيختلف سببها في الأسهم عن سببها في النقود، فتغير قيمة الأسهم يعود إلى نشاط الشركة نفسها، حيث ترتفع عندما تزداد أرباحها، فتزداد معها موجوداتها، وثقة الناس بها، وتنخفض عند الخسارة، ومثل ذلك كمثل شخص أو شركاء لهم سلع معينة فباعوها بأرباح جيدة فزادت نسبة مال كل واحد منهم بقدر الربح، وكذلك تنقص نسبة مال كل واحد منهم لو فقد منها بعضها، أو هلك، أو بيعت السلعة بخسارة، فهذا هو النموذج المصغر للأسهم في الشركات.

أما الورقة النقدية فيعود انخفافها إلى التضخم، وسياسة الدولة في إصدار المزيد من الأوراق النقدية التي قد لا يوجد لها مقابل حقيقي، وغير ذلك من العوامل الاقتصادية، بينما السهم يمثل ذلك المبلغ الذي تحول إلى جزء من الشركة ممثل في أصولها وموجوداتها. (١)

الأمـر الثاني:

الذي أثير حول هذا النوع من الأسهم هو ما أثير حول شرائها، أو بيعها من ملحوظات ثلاث نذكر مع الإجابة عنها. (٢)

﴿١﴾ الملحوظة الأولى:

الجهالة، حيث لا يعلم المشتري علماً تفصيلياً بحقيقة محتوى السهم.

أجيب عن ذلك: إن الجهالة إنما تكون مانعة من صحة العقد إذا كانت مؤدية إلى النزاع، أو كما يعبر عنه الفقهاء بالجهالة الفاحشة. (٣)

يقول الإمام القرافي (٤): الغرر والجهالة ثلاثة أقسام: كثير ممتنع إجماعاً كالطير في الهواء،

(١) انظر: شركة المساهمة في النظام السعودي: للدكتور صالح بن زابين. ص: ٣٤٤. ط: جامعة أم القرى ١٤٠٦هـ.

(٢) انظر: فتاوى ورسائل: للشيخ محمد بن إبراهيم مفتي الديار السعودي. بحث في جواز تداول أسهم الشركات الوطنية ٤٣/٧. ٤٣.

(٣) انظر: الموسوعة الفقهية الكويتية: مصطلح: الجهالة. ١٦/١٦.

(٤) الإمام القرافي: [٦٨٤هـ] هو أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن أبو العباس شهاب الدين الصنهاجي القرافي من علماء المالكية: نسبته إلى قبيلة صنهاجة (من برابرة المغرب) وإلى القرافة (المحلة المجاورة لقبر الإمام الشافعي) بالقاهرة وهو مصري المولد والمنشاء والوفاة له مصنقات جليلة في الفقه والأصول منها "أنوار البروق في أنواء الفروق" و"الأحكام في تميز الفتاوى عن الأحكام وتصرف القاضي والإمام" و"النخبة" في فقه المالكية و"شرح تنقيح الفصول" وغير ذلك. (انظر: ترجمته في: الديباج المذهب. ص: ٦٢-٦٧. شجرة النور. ص: ١٨٨. ومعجم

وقليل جازز إجماعاً كأساس الدار ومتوسط اختلف فيه (١) ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية (٢) في بيع المغيبات كالجزر، واللفت والقلقاس: الأول - أي القول بصحة - بيعها وهو مذهب مالك (٣) وقول لأحمد (٤) أصح.

(١) انظر: الفروق: للقرافي ٢٦٥/٣، ٢٦٦، ط: دار المعركة.

(٢) ابن تيمية: هو أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم الخضر النميري الحراني الدمشقي الحنبلي - أبو العباس تقي الدين، ابن تيمية: الإمام - شيخ الإسلام ولد في حران وتحول به أبوه إلى دمشق فنبغ واشتهر وطلب إلى مصر من أجل فتوى أفتى بها فتصدها، فتعصب عليه جماعة من أهلها فسجن مدة ونقل إلى سكندرية ثم أطلق، فسافر إلى دمشق سنة ٧١٢ هـ وأطلق، ثم أعيد، ومات معتقلاً بقلعة دمشق، فخرجت دمشق كلها في جنازته. كان كثير البحث في فنون الحكمة - داعية إصلاح في الدين - فصيح اللسان، قلبه ولسانه متقاربان. وفي الدرر الكامنة: "أنه ناظر العلماء واستدل وبرع في العلم والتفسير وأفتى ودرس وهو دون العشرين"، أما تصانيفه ففي الدرر أنها ربما تزيد على أربعة آلاف كراسة وفي "فوات الوفيات" أنها تبلغ ثلاث مئة مجلد منها: "الجوامع" في السياسة الإلهية والآيات النبوية و"الفتاوى" و"منهاج السنة" و"الفرق بين أولياء الله وأولياء الشيطان" و"الصارم المسلول على شاتم الرسول" و"نظرية العقد" و"التوسل والمسيلة" وغير ذلك. (انظر ترجمته في: فوات الوفيات: لابن شاکر الكيتي: ٤٥، ٣٥/١: الدرر الكامنة: لابن حجر: ١٤٤/١: البداية والنهاية: ١٣٥/١٤: النجوم الزاهرة: ابن تفری بردي: ٢٧١/٩: تهذيب: لابن عساکر: ٢٨/٢: الأعلام: ١٤٠/١، ١٤١، البدر الطالع: ٦٣/١، ٧٢: معجم المؤلفين: ٢٦١/١: تذكرة الحفاظ: للذهبي: ٢٧٨/٤).

(٣) مالك: هو أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك بن حارث الأصبحي الحميري المدني إمام دار الهجرة وأحد أعلام الإسلام وعلمام الأئمة ولد سنة ٨٩٥ هـ، ونشأ في أحضانها وأخذ العلم عن علمائها - كنافع، وابن هرمز وابن شهاب الزهري، تفقه بربيعة بن عبد الرحمن كما أخذ الفقه والحديث عن غير هؤلاء وجلس للتدريس والفتيا وهو في السابعة عشرة من عمره بعد أن شهد له سبعون شيخاً من شيوخه أنه أهل لذلك، وأجمع العلماء على إمامته وجلالته وورعه وقوفه مع السنة وأثنى عليه كثير حتى قيل: لا يفتي ومالك بالمدينة، قال الشافعي: مالك حجة الله - تعالى - على خلقه بعد التابعين، وقال: مالك معلّم وعنه أخذت العلم وقال إذا جاءك الحديث عن مالك فشد به يديك ومن أحم مؤلفاته المؤطا في الفقه والحديث وتوفي - رضي الله تعالى عنه - سنة ١٧٩ هـ ودفن بالبقيع. (انظر ترجمته في: التبصرة والتذكرة ١٧/١، وفيات الأعيان وأنبأ الزمان لابن خلكان: ١٣٥/٤. ط: دار صادر بيروت. حلية الأولياء، وطبقات الأصفيا، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله ٣١٦/٦. ط: دار الفكر - شذرات الذهب: ٢٨٩/١ ومابعدهما ط: دار الفكر - معجم المؤلفين: لرضا كحالة: ١٦٨/٨. ط: مكتبة المثنى. بيروت. مفتاح السعادة: ١٩٥/٤. ط: دار الكتب العلمية).

(٤) أحمد: هو أبو عبد الله أحمد بن محمد حنبل الشيباني المروزي ولد ببغداد في سنة ١٢٣ هـ وقيل ولد بمرور وحمل إلى بغداد نشأ محباً للعلم وسافر لطلبه إلى أماكن كثيرة وتلقاه على أيدي كثير من العلماء منهم سفيان بن عيينة وغيره وروى عنه الإمام الشافعي والبخاري ومسلم وغيرهم وكان إماماً في الفقه والحديث، قال فيه الإمام الشافعي: خرجت من بغداد وما خلفت بها أفتة ولا أروع ولا أزهد ولا أسلم من أحدوله مصنفات كثيرة أشهر منها: المسند في الحديث وكتاب الزهد وغيرهم توفي ببغداد في سنة ٢٤١ هـ (انظر ترجمته في: البداية والنهاية: للحفاظ ابن كثير الدمشقي. ط: مكتبة المعارف، بيروت الطبعة الثانية ١٩٧٧ م. الطبقات الكبرى: للواقدي. ٩٢/٧. وفيات الأعيان: ٦٣/١).

فإن أهل الخبرة إذا رأوا ما ظهر منها من الورق وغيره ولهم ذلك على سائرهما وأيضاً فإن الناس محتاجون إلى هذه البيوع، والشارع لا يحرم ما يحتاج الناس إليه من البيع لأجل نوع من الغرر، بل يبيح ما يحتاج إليه في ذلك، كما أباح بيع الثمار قبل بدء صلاحها ميقة إلى الجذاذ وإن كان بعض المبيع لم يخلق..... وأباح بيع العرايا بخرصها فأقام التقدير بالخرص مقام التقدير بالكيل عند الحاجة مع أن ذلك يدخل في الربا الذي هو أعظم من بيع الغرر، وهذه قاعدة الشريعة، وهو تحصيل أعظم المصلحتين بتقويت أدناهما، ودفع أعظم الفسادين بالتزام أدناهما. (١)

وأما الغرر الذي يؤثر في صحة العقد فهو ما كان في المعقود عليه إصالة، وأما الغرر في التابع..... فإنه لا يؤثر في العقد. فالواقع أن المشتري يعلم علماً إجمالياً كافياً بقيمة السهم، وما يقابله من الموجودات من خلال نشر الميزانية ونشاط الشركة ونحو ذلك، وهذا العلم يكفي لصحة البيع بالإضافة إلى أن العلم في كل شيء بحسبه.

ثم إن بيع الحصص المشاعة جائز بالاتفاق، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: يجوز بيع المشاع باتفاق المسلمين كما مضت بذلك سنة رسول الله - ﷺ - (٢) ويقول ابن قدامة (٣): وإن اشترى أحد الشريكين حصة شريكه جاز. لأنه يشترى ملك غيره وكذلك الأمر لو باعه لأجنبي، وكذلك الأمر عند غيره من العلماء. (٤)

﴿٢﴾ الملحوظة الثانية:

أن بيع السهم يعني بيع جزء من الأصول، وجزء من النقود، وهذا يقتضي ملاحظة قواعد الصرف من التماثل والتقابض في المجلس بين الجنس الواحد، والتقابض فيه عند اختلاف الجنس، وذلك لأن السهم في الغالب يكون مساوياً لموجودات الشركة بما فيها النقود.

(١) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية ٢٩/٢٢٧، ط: الرياض. المملكة العربية السعودية.

(٢) انظر: مجموع الفتاوى ٢٩/٢٣٣.

(٣) ابن قدامة: هو محمد بن أحمد بن محمد أبو عمر ابن قدامة الجماعلي الأصل الدمشقي الدار فقيه حنبلي ولد في سنة ٥٢٧ من الهجرة، خرج له الحافظ عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي أربعين حديثاً من رواياته. كان إماماً فاضلاً مقرئاً زاهداً عابداً قانتاً لله خاشعاً من الله فلتد كان عديم النظير في زمانه ومات عن ثمانين سنة ولم يخلف قليلاً ولا كثيراً ومات في سنة ٦٠٧ من الهجرة ودفن بسفح قاسيون إلى جانب والده - رحمه الله تعالى - (انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء: لمحمد بن أحمد الذهبي، ٥/٢٤، ط: مؤسسة الرسالة. الاعلام: لخير الدين الزركلي، ٦/٢١٤، الطبعة الثانية شذرات الذهب، ٥/٢٧).

(٤) المغني لابن قدامة ٥٥/٥، المجموع: للذووي، ٩/٢٩٢، ط: المنيرية: لا شركة المساهمة في النظام السعودي، ص: ٣٤٨.

أجيب عن هذا: أن وجود النقود في الأسهم يأتي تبعاً غير مقصود لأن الأصل والأساس فيها هي الموجودات العينية، ولذلك نقول: إن بيع السهم قبل بدء عمل الشركة وقبل شراء المباني ونحوها، لا يجوز إلا مع مراعاة قواعد الصرف. فالسهم يراد به هذا الجزء الشائع من الشركة دون النظر إلى تفصيلاته فما دام للسهم مقابل من موجودات الشركة لا يعامل معاملة النقد بسبب أن جزءاً من الموجودات نقد، والقاعدة الفقهية تقتضي أنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في غيره، وأنه يغتفر في الشيء ضمناً ما لا يغتفر فيه قصداً. قال السيوطي (١): "ومن فروعها أنه لا يصح بيع الزرع الأخضر إلا بشرط القطع، فإن باع مع الأرض جاز تبعاً". (٢)

بل إن مسألتنا هذه لها أصل مقرر في السنة المشرفة حيث إن الرسول - ﷺ - أجاز شراء عبد وله مال - حتى وإن كان نقداً - فيكون ماله تبعاً للمشتري إذا اشترط ذلك دون النظر إلى قواعد الصرف. فقد روى البخاري ومسلم وغيرهما بسندهم عن عبد الله ابن عمر - رضي الله تعالى عنهما - قال: سمعت رسول الله - ﷺ - يقول: ومن ابتاع عبداً وله مال فماله للذي باعه إلا أن يشترط المبتاع". (٣)

قال الحافظ ابن حجر (٤): "ويؤخذ من مفهومه أن من باع عبداً ومعه مال وشرطه المبتاع أن

(١) السيوطي (٨٤٩-٨٩١١): هو عبدالرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين الحضيري السيوطي، جلال الدين، إمام، حافظ، مؤرخ، أديب له نحو ٦٠٠ مصنف. نشأ في القاهرة يتيماً مات والده وعمره خمس سنوات ولما بلغ أربعين سنة اعتزل الناس، وخلا بنفسه في روضة المقياس على النيل، متروياً عن أصحابه جميعاً، كأنه لا يعرف أحداً منهم. فآلف أكثر كتبه. وكان الأغنياء والأمراء يزورونه ويعرضون عليه الأموال والهدايا فيردها. وطلبه السلطان مراراً فلم يحضر إليه. فأرسل إليه هدايا فردها وبقي على ذلك إلى أن توفي. من كتبه "الإتقان في علوم القرآن" و"إتمام الدراية لقراء النسخة" كلاهما له في علوم مختلفة و"الأحاديث المنيفة" و"الأرج بعد الفرج" و"إسعاف المبطأ في رجال الموطأ" و"الإشياء والنظائر" في فروع الشافعية "الأكليل في استنباط التنزيل" و"إنباه الأذكياء لحياة الأنبياء" و"تفسير الجلالين" و"الدبر المنثور في التفسير بالمأثور" وغير ذلك. (انظر ترجمته في: شذرات الذهب: ٥١/٨؛ الضو، اللامع: للسخاوي: ٦٥/٤؛ الكواكب السائرة: للغزالي: ٢٢٦/١؛

معجم المؤلفين: ١٢٨/٥، ١٢٩، الأعلام: ٧٢، ٧١/٤؛ البدر الطالع: للشوكاني: ٣٣٥، ٣٢٨/١).

(٢) انظر: الاشياء والنظائر: للسيوطي، ص: ١٢٣، ط: الحلبي. ويراجع في نفس المعنى:

الاشياء والنظائر: لابن نجيم، ص: ١٢٢، ١٢١، ط: الحلبي. القاهرة.

(٣) صحيح البخاري مع فتح الباري: باب المساقاة: ٤٩/٥، ط: السلفية. صحيح مسلم: البيوع: ١١٧٣/٣، ط: عيسى الحلبي.

(٤) ابن حجر: هو أحمد بن علي بن محمد الكتاني العسقلاني، أبو الفضل، شهاب الدين المعروف بابن حجر: من أئمة العلم والتاريخ، أصله من عسقلان (بفلسطين) ومولده ووفاته بالقاهرة، ولع بالأدب والشعر ثم أقبل على الحديث ورحل إلى اليمن والحجاز وغيرهما لسماع الشيوخ، وعلت له شهرة فقصده الناس لأخذ عنه وأصبح حافظ الإسلام في عصره، قال السخاوي: انتشرت مصنفاته في حياته وتهادتها الملوك وكتبها الأكابر، وكان فصيحاً.

البيع يصح". ثم ذكر اختلاف الفقهاء فيما لو كان المال ربوياً، حيث ذهب مالک إلى صحة ذلك ولو كان المال الذى معه ربوياً لإطلاق الحديث، ولأن العقد إنما وقع على العبد خاصة والمال الذى معه لا مدخل له فى العقد. (١) قال مالک: الأمر المجتمع عليه عندنا أن المبتاع إن اشترط مال العبد فهو له نقداً كان أو ديناً أو عرضاً يعلم أو لا يعلم". (٢)

﴿٣﴾ الملحوظة الثالثة:

أن جزءاً من السهم يمثل ديناً للشركة وحينئذ لا يجوز بيعه بثمن مؤجل، لأنه يكون بيع الدين بالدين وهو منهي عنه حيث روى أن الرسول - ﷺ - نهى عن بيع الكألى بالكألى - أى الدين بالدين - . (٣)

أجيب عن ذلك من وجوه:

الوجه الأول: أن الحديث ضعيف لأن فى سنده موسى بن عبيده وهو ضعيف (٤)، فلا ينهض حجة، كما أن الحديث فسر بعدة تفسيرات لا يدخل موضوعنا فى أكثرها.

الوجه الثانى: لا ينطبق عليه بيع الدين بالدين. إذ أن هذا الجزء من ديون الشركة داخل فى السهم تبعاً، وحينئذ يكون الجواب السابق فى الملحوظة الثانية جواباً لهذا الأشكال بكل تفاصيله.

الوجه الثالث: ليس الحكم السابق - فى كون الدين جزءاً من السهم - عاماً، إذ قد لا توجد الديون للشركة، وإنما تتعامل بالنقد، وعلى فرض وجودها فهى تمثل نسبة قليلة من موجودات الشركة، والقاعده الفقهيّة تقضى بأن العبرة بالأكثر. (٥)

(١) انظر: فتح البارى شرح البخارى: لابن حجر، ٥١/٥، ط: السلفية

(٢) انظر: المؤطا: لإمام مالک، ص: ٣٧٨.

(٣) قال الهيثمى فى مجمع الزوائد ٨٠/٤، رواه البزار، وفيه موسى بن عبيده، وهو ضعيف.

(٤) مجمع الزوائد، ٨٠/٤، لا تقرب التهذيب، ٢٨٦/٢.

(٥) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية، ٣٧٠/٢٩، ط: الرياض.

والخلاصة أن الأسهم التي تقوم على الحلال، وتتبع الشركات التي تمتنع عن مزاوله أى نشاط محرم، وتتوفر فيه قواعد الشركة من المشاركة فى الأعباء وتحمل المخاطر، ولا تكون لهذه الأسهم ميزة مالية على غيرها فهي حلال لما ذكرناه - ويجوز إنشاؤها والتصرف فيها - وذلك لأن ذلك كله داخل فى حدود التصرفات المباحة التى أجازها الشارع للمالك فى ملكه، امتثالاً لقوله تعالى: ﴿وَأْمُرَ اللَّهُ بِالْبَيْعِ﴾ (١) والأدلة الأخرى التى ذكرنا بعضها.

القسم الثانى: أسهم لم تتوفر فيها الشروط السابقة:

وهى الأسهم التى ليست لشركات تزاوّل المحرمات - كالنوع الأول - وللشركات قائمة على الحلال - كالقسم الأول - وإنما هى أسهم لشركات قد تودع فى بعض الأحيان بعض أموالها فى البنوك بفائدة، أو تقترح منها بفائدة، أو قد تكون نسبة قليلة من معاملاتها تتم من خلال عقود فاسدة كمعظم الشركات فى الدول الإسلامية، والشركات فى الدول غير الإسلامية مما يكون محلها أموراً مباحة كالزراعة، والصناعة والتجارة أى فيما عدا المحرمات السابقة فى النوع الأول. (٢)

(١) جزء من الآية رقمها ٢٧٥ سورة البقرة.

(٢) أورد أن أبين جملة من المبادئ الشرعية فى هذا الصدد قيل أن أذكر حكم هذه الأسهم - منها -

﴿أولاً﴾ أن المسلمين مطالبون بتوفير المال الحلال الطيب الذى لا شبهة فيه - قال تعالى - ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِى الْأَرْضِ حَلَالاً طَيِّباً﴾ (سورة البقرة: ١٦٨) وقال تعالى: ﴿كُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ حَلَالاً طَيِّباً وَذَكُوراً نَمَةً اللَّهُ.....﴾ (سورة النحل: ١١٤) ويقول الرسول ﷺ: "الحلال بَيْنَ والحرام بَيْنَ وبينهما مشبهات لا يعلمها كثير من الناس فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه". (انظر: فتح البارى شرح صحيح البخارى باب الإيمان ١/١٢٦ - ومسلم المساقاة ٣/١٢٢٠ - مسند الإمام أحمد ٤/٢٦٧) قال الحافظ ابن حجر: "وختلف فى حكم الشبهات، فقيل: التحريم - وهو مردود - وقيل: الكرامة، وقيل: الوقف". ثم قال: "رابعها: أن المراد بها المباح، ولا يمكن لقائل هذا أن يحمله على متساوى الطرفين من كل وجه، بل يمكن حمله على ما يكون من قسم الخلاف الأولى". ونقل ابن المنير فى مناقب شيخه القبارى عنه أنه كان يقول: "المكروه عقبة بين العبد والحرام فمن استكثر من المكروه تطرق إلى الحرام وهو منزع حسن". (انظر: فتح البارى شرح البخارى ١/١٢٧)

﴿ثانياً﴾ أن الشريعة الإسلامية الغراء مبنها على رفع الحرج ودفع المشقة، وتحقيق اليسر والمصالح للأمة، فقد قال الله تعالى: ﴿وَمَا جِدَ عَلَيْكُمْ فِى الشَّيْءِ مِنَ الرِّبَا﴾ (سورة الحج: ٧٨)، وقال تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ (سورة البقرة: ١٨٥)، وهذا المبدأ من الوضوح بحيث لا يحتاج إلى دليل، بل هو مقصد من مقاصد الشريعة.

وبناء على هذا الأصل العظيم أبيحت المخطورات للضرورة قال تعالى: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ (سورة البقرة: ١٧٣) ويقول الشيخ أحمد الزرقاء: "المراد بالحاجة هى الحالة التى تستدعى تيسيراً أو تسهلاً لأجل الحصول على المقصود فهى دون الضرورة من هذه الجهة وإن كان الحكم الثابت لأجلها مستمراً، والثابت للضرورة مؤقتاً". (انظر: شرح القواعد الفقهية للشيخ أحمد الزرقاء، ص: ١٥٥).

ط: دار الغرب الإسلامي) ومن الأمثلة الفقهية لهذا القاعدة ما أجازها فقهاء الحنفية من بيع الوفاء مع أن مقتضاه عدم الجواز، لأنه إما من قبيل الربا، لأنه انتفاع بالعين بمقابلة الدين، أو صفقة مشروطة في صفقة كأنه قال: بعته منك بشرط أن تتبعه مني إذا جنتك بالثمن، وكلاهما غير جائز ولكن لما مست الحاجة إليه في بخاري بسبب كثرة الديون على أهلها جوز على وجه أنه رهن أبيح الانتفاع بثرائه ومنافعه كلبن الشاه، والرهن على هذه الكيفية جائز. (انظر: المرجع السابق نفسه، ص: ١٥٥) وكما أن الضرورة مرفوعة كذلك الحاجة منزلة الضرورة، يقول السيوطي، وابن نجيم وغيرهما: "الحاجة تنزل منزلة الضرورة عامة كانت، أو خاصة"، ولهذا جوزت الإجارة والجعالة ونحوها. (انظر: الإشباه والنظائر لابن نجيم، ص: ٩٢، ٩١)

ومن هذه الاجتهادات ما ذكره ابن عابدين: أن مشايخ بلخ، والنسفي أجازوا حمل الطعام ببعض المحمول، ونسج الثوب ببعض المنسوج لتعامل أهل بلادهم بذلك، وللحاجة مع أن ذلك خلاف القياس وإن متقدمي الحنفية صرحوا بعدم جوازه. (انظر: حاشية ابن عابدين ٣٧، ٣٦/٥ ط: دار إحياء التراث العربي، بيروت) وذكر أيضاً أن بعض قدماء الحنفية لما سئلوا عن النسبة السئرية التي يأخذها السمسار مثل ١٠٪ قالوا: ذاك حرام عليهم، وإنما يجب لهم أجر المثل، بينما أجازها بعضهم مثل محمد ابن سلمة حيث سئل عن أجرة السمسار حسب النسبة فقال: أرجو أنه لا بأس به وإن كان في الأصل فاسداً لكثرة التعامل، وكثير من هذا غير جائز فجوزه لحاجة الناس إليه. (انظر: المرجع السابق نفسه، ص: ٣٩/٥) ولهذه القاعدة أدلة عملية من السنة المشرفة، منها أن الرسول ﷺ: "أباح بيع العرايا". (انظر: حديث ترخيص بيع العرايا لحاجة الناس إليها، فتح الباري شرح صحيح البخاري ٣٩٠/٤، ومسلم ١١٦٨/٣، ومسند الإمام أحمد ١٨١/٥، والعريه هي بيع الرطب فوق النخل بالتمر بالتخمين والتقدير) مع أن أصلها يدخل في باب الربا، حيث لم يجوز - ﷺ - "بيع التمر بالرطب"، فقد سئل ﷺ عن بيع الرطب بالتمر فقال: أينقص الرطب إذا جفت؟ قليل، نعم فقال: فلا إذا. (انظر: مسند الإمام الشافعي ص: ٥١، مسند الإمام أحمد ٣١٢/٣، والترمذي ٢٣١/١، والنسائي ٢٦٩/٧، وابن ماجه ٢٦١/٤، وسنن أبي داود ٢٥١/٣) وسبب المنع وجود النقصان، وعدم تحقيق التماثل الحقيقي ومع ذلك أباح العرايا لحاجة الناس إليها، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: "وأباح بيع العرايا عند الحاجة مع أن ذلك يدخل في الربا"، ويقول أيضاً: "الشريعة جميعها مبنية على أن المقسدة المقتضية للتحريم إذا عارضتها حاجة أبيح المحرم"، ويقول: والشارع لا يحرم ما يحتاج الناس إليه في البيع لأجل نوع من الغرر، بل يبيح ما يحتاج إليه في ذلك. (انظر: مجموع الفتاوى: ٢٩/٢٢٧، ٤٩)

﴿ثالثاً﴾ لا يتكرر دور العرف في الفقه الإسلامي مادام لا يتعارض مع نصوص الشريعة، يقول ابن النجيم: "واعلم أن اعتبار العادة والعرف يرجع إليه في الفقه في مسائل كثيرة حتى جعلوا ذلك أصلاً"، ثم قال: "والحاصل أن المذهب عدم اعتبار العرف الخاص ولكن أفتى كثير من المشايخ باعتباره، فأقول على اعتباره أن يفتى بأن ما يقع في بعض أسواق القاهرة من خلو الحوانيت لازم، ويصير الخلو في الحانوت حقاً له، فلا يملك صاحب الحانوت إخراجه منها، ولا إجارتها لغيره ولو كانت وقفاً، وقد وقع في حوانيت الجملوت بالغورية أن السلطان الغوري لما بناها أسكنها للتجار بالخلو، وجعل لكل حانوت قدراً أخذه منهم، وكتب ذلك بمكتوب الوقف وكذا أقول على اعتبار العرف الخاص".

ويقول ابن النجيم مضيفاً إلى ما سبق من مسائل: "وقد اعتبروا عرف القاهرة في مسائل، منها ما في فتح القدير من دخول السلم في البيت السبيع في القاهرة دون غيرها لأن بيوتهم طبقات لا ينتفع بها إلا به". (انظر: الإشباه والنظائر لابن نجيم، ص: ٩٣، ١٠٣، ١٠٤، ويراجع أيضاً: نشر العرف في بناء بعض الأحكام على العرف، ضمن رسائل ابن عابدين ١١٥/٢ - ١١٨ ط: استانة)

يل إن المحققين من العلماء لا يبيحون لعالم يفتي إلا بعد معرفته بأحوال الناس، وأعرافهم، وأن يلاحظ عرف كل بلد، وفي هذا يقول ابن =

حكم هذا القسم من الأسهم:

اختلف الفقهاء المعاصرون في حكم هذا القسم من الأسهم وللفقهاء فيه رأيان. ونذكر آراء الفقهاء وأدلتهم مع الترجيح فيما يلي:

الرأى الأول:

هو حرمة التصرف في هذه الأسهم مادامت لا تقوم على الحلال المحض. وبعضهم فضل وجود هيئة رقابة شرعية لها. (١)

الرأى الثانى:

إباحة الأسهم السابقة والتصرف فيها. (٢)

وقد بنى أصحاب الرأى الأول رأيهم على أن هذه الأسهم مادام فيها حرام، أو تزاوّل شركاتها

= القيم: "فهما تجدد في العرف فاعتبره، ومهما سقط فألغه، ولا تجدد على المنقول في الكتب طول عمره، بل إذا جاءك رجل من غير إقليدك يستغنيك فلا تجره على عرف بلدك وسله عن عرف بلده فأجره عليه". (انظر: اعلام الموقعين ٧٨/٣، ط: شقرون بالقاهرة).

﴿رابعاً﴾ أننا - نحن المسلمين اليوم - لانعيش عصرأ يطبق فيه المنهج الإسلامى بكامله، فيسوده نظام الإسلام السياسى، والاقتصادى والاجتماعى والتربوى. وإنما نعيش فى عصر يسوده النظام الرأسمالى، والاشتراكى وحينئذ لا يمكن أن نحقق ما نصبوا إليه فجأة من تسيير المعاملات بين المسلمين على العزائم دون الرخص، وعلى المجمع عليه دون المختلف فيه، وعلى الحلال الطيب الخالص دون وجود الشبهة، فعصرنا يقتضى البحث عن الحلول النافعة حتى ولو قامت على رأى فقيه واحد معتبر مادام أنه يحقق المصلحة للمسلمين بل لا ينبغي اشتراط أن نجد فيه رأياً سابقاً، إنما علينا أن نبحث فى إطار المبادئ والأصول العامة التى تحقق الخير للأمة، ولا يتعارض مع نص شرعى ثابت. علينا أن نبحث عن تحقيق نظام اقتصادى، علينا أن نبحث بجد عن حماية أموال المسلمين، وإبقاء اقتصادهم بأيديهم، دون سيطرة غيرهم عليه، فلننظر إلى هذا الأفق الواسع لشيخ الإسلام العز بن عبد السلام حيث يقول: لو عم الحرام الأرض بحيث لا يوجد فيها حلال جاز أن يستحيل من ذلك ما تدعو إليه الحاجة، ولا يفت تحليل ذلك على الضروريات لأنه لو وقف عليها لأدى إلى ضعف العباد، واستيلاء أهل الكفر والعناد على بلاد المسلمين، ولانقطع الناس عن الحرف والصنائع والأسباب التى تقول بمصالح الأنام. (انظر: قواعد الأحكام ١٥٩/٢).

(١) انظر: الأسواق المالية: بحث مقدم لمجمع الفقه الإسلامى التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامى فى دورته السادسة، ص ٧. للأستاذ الدكتور على السالوس.

(٢) هذا وقد قال الكثيرون بإباحة الأسهم فى الدول الإسلامية مطلقاً دون النظر إلى التفصيل الذى ذكرته: منهم الشيوخ: على الخفيف، وأبو زهرة وعبد الوهاب خلاف، وعبد الرحمن حسن - وعبد العزيز الخياط - ووهبة الزحيلي - والقاضى عبد الله سليمان بن منيع وغيرهم على تفصيل وترجيح لدى بعضهم يجب أن يراجع - (انظر: الشرعات للشيخ على الخفيف، ص ٩٦، ٩٧. وبحث الشيخ أبى زهرة المنشور فى منشورات المؤتمر الثانى لمجمع البحوث الإسلامية ١٨٤/٢. الشرعات فى الشريعة الإسلامية والقانون الوضعى ١٨٧/٢. وبحث مقدم لمجمع الفقه الإسلامى فى

بعض أعمال الحرام كإيداع بعضها أموالها في البنوك الربوية فتصبح هذه الأسهم محرماً شراًؤها، بناءً على النصوص الدالة على وجوب الابتعاد عن الحرام والشبهات، وعلى قاعدة: إذا اجتمع الحلال والحرام غلب الحرام.

أما المبيحون فهم يعتمدون على أن الأسهم في واقعها ليست مخالفة للشريعة، وما شابها من بعض الشوائب والشبهات والمحرمات قليل بالنسبة للحلال. فمادام أكثرية رأس المال حلالاً وأكثر التصرفات حلالاً فيأخذ القليل النادر حكم الكثير الشائع، ولا سيما إذا أمكن إزالة هذه النسبة من المحرمات عن طريق معرفتها من خلال الميزانية المفصلة، أو السؤال عن الشركة ثم التخلص منها. (١)

ويمكن تأصيل ذلك من خلال القواعد الفقهية، ونصوص الفقهاء المبنية على عموم الشريعة ومبادئها في اليسر، ورفع الحرج على ضوء ما يأتي:

﴿أولاً﴾ اختلاط جزء محرم لا يجعل مجموع المال محرماً عند الكثيرين، حيث أجازوا في المال الحلال المختلط بقليل من الحرام التصرفات الشرعية من التملك والأكل والبيع والشراء ونحوها. غير أن الفقهاء فرقوا بين ما هو محرم لذاته وما هو محرم لغيره، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: "إن الحرام نوعان" - حرام لوصفه كالهيئة، والدم ولحم الخنزير، فهذا إذا اختلط بالماء والمائع وغيره من الأطعمة، وغير طعمه، أو لونه، أو ريحه حرمة، وإن لم يغيره ففيه نزاع.

﴿الثاني﴾ الحرام لكسبه: كالمأخوذ غصباً، أو بعقد فاسد إذا اختلط بالحلال لم يحرمه، فلو غصب الرجل دراهم، أو دنانير أو دقيقاً، أو حنطة، أو خبزاً، وخلط ذلك بماله لم يحرّم الجميع لا على هذا، ولا على هذا، بل إن كانا متمثلين أمكن أن يقسموه يأخذ هذا قدر حقه وهذا قدر حقه. فهذا أصل نافع، فإن كثيراً من الناس يتوهم أن الدراهم المحرمة إذا اختلفت بالدراهم الحلال حرّم الجميع، فهذا خطأ، وإنما تورع الناس فيما إذا كانت - أي الدراهم الحلال - قليلة، أما مع الكثرة فما أعلم فيه نزاعاً. (٢)

(١) انظر: المراجع السابقة.

(٢) انظر: مجموع الفتاوى، ٢٩/٣٢٠، ٣٢١.

وعلى ضوء ذلك فمسألتنا هذه من النوع الثانى حيث كلامنا فى أسهم شأبتها بعض تصرفات محرمة كإيداع بعض نقودها فى البنوك الربوية، وحتى تتضح الصورة أكثر نذكر نصوص الفقهاء فى هذه المسألة: يقول ابن النجيم الحنفى (١): "إذا كان غالب مال المهدى حلالاً فلا بأس بقبول هديته، وأكل ماله ما لم يتبين أنه حرام، وإن كان غالب ماله الحرام لا يقبلها، ولا يأكل إلا إذا قال: أنه حلال ورثه أو استقرضه" ثم ذكر أنه إذا أصبح أكثر ببيعات أهل السوق لا تخلو عن الفساد والحرام يتنزه المسلم عن شرائه ولكن مع هذا لو اشتراه يطيب له. وقال أيضاً: "إذا اختلط الحلال والحرام فى البلد فإنه يجوز الشراء والأخذ إلا أن تقوم دلالة على أنه من الحرام، كذا فى الأصل". (٢)

ثم ذكر صوراً أخرى فقال: ومنها البيع، فإذا جمع بين الحلال والحرام فى صفقة واحدة، فإن كان الحرام ليس بمال كالجمع بين الذكية والميتة، فإنه يسرى البطلان إلى الحلال لقوة بطلان الحرام وإن كان الحرام ضعيفاً كأن يكون مالاً فى الجملة كما إذا جمع بين المدير والقن فإنه لا يسرى الفساد إلى القن لضعفه". (٣)

وقال الكاسانى: كل شئ أفسده الحرام، والغالب عليه الحلال فلا بأس ببيعه". (٤)

وقد أفاض الفقيه ابن رشد (٥) فى هذه المسألة نذكر منها ما يلى:

(١) ابن نجيم (٨٩٧٠هـ): هوزين الدين بن إبراهيم بن محمد الشهير بابن نجيم من أهل مصر فقيه وأصولى حنفى، كان عالماً محققاً ومكثراً من التصنيف. أخذ عن شرف الدين البلقينى وشهاب الدين الشلبى وغيرهما. أجير بالإفتاء والتدريس وانتفع به خلائق من تصانيفه: "البحر الرائق فى شرح كنز الدقائق" الفوائد الزينية فى فقه الحنفية. والإشباه والنظائر و"شرح المنار" فى الأصول. (انظر ترجمته فى: شذرات الذهب: ٣٥٨/٨).
الإعلام: ١٠٤/٣: معجم المؤلفين: ١٩٢/٤.

(٢) انظر: الإشباه والنظائر: لابن النجيم، ص: ١١٤، ١١٣، ١١٤، وحاشيه ابن عابدين: ١٣٠/٤.

(٣) انظر: المراجع السابقة.

(٤) انظر: بدائع الصنائع: للكاسانى، ١٤٤/٦.

(٥) ابن رشد الحفيد: (٥٥٢٠ - ٥٥٩٥هـ) هو محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد الأندلسى أبو الوليد الفيلسوف من أهل قرطبة عنى بكلام أرسطو وترجمه إلى العربية وزاد عليه زيادات كثيرة وصنف نحو خمسين كتاباً منها فلسفة ابن رشد، التحصيل الحيوان وفصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال، وغير ذلك له كتب كثيرة وكان دمث الأخلاق، حسن رأى، واتهمه خصومه بالزندقة والإلحاد، فنفاه منصور إلى ماركش وأحرق بعض كتبه ثم رضى عنه وأذن له بالعودة إلى وطنه. ويلقب بابن رشد الحفيد تميزاً عن جده أبى الوليد محمد بن أحمد. (انظر: ترجمته فى: شذرات الذهب: ٣٢٠/٤، الإعلام: ٣١٨/٥، الكلمة: ٢٦٩/١).

حيث قال: **فأما الحال الأولى:** وهى أن يكون الغالب على ماله الحلال فالواجب عليه فى خاصة نفسه أن يستغفر الله تعالى، ويتوب إليه برد ما عليه من الحرام. أو التصديق بهم عنهم إن لم يعرفهم. وإن كان الرباء لزمه أن يتصدق بما أخذ زائداً على ما أعطى. ثم قال: وإن علم بانه فى ذلك كله رد عليه ما أربى فيه معه فإذا فعل هذا كله سقطت حرمة، وصحت عدالته، وبرئ من الإثم، وطاب له ما بقى من ماله، وجازت مبايعته فيه وقبول هديته وأكل طعامه بإجماع من العلماء.

واختلف إذا لم يفعل ذلك فى جواز معاملته، وقبول هديته، وأكل طعامه، فأجاز ابن القاسم (١) معاملته، وأبى ذلك ابن وهب (٢) وحرّمه أصبغ (٣).

ثم قال ابن رشد: وقول ابن القاسم هو القياس، لأن الحرام قد ترتب على ذمته، فليس متعيناً فى جميع ما فى يده من المال بعينه شائعاً، وأما قول أصبغ فإنه تشديد على غير قياس.

وأما الحال الثانية:

وهى أن يكون الغالب على ماله الحرام فالحكم فيما يجب على صاحبه فى خاصة نفسه على ما تقدم سواء.

وأما معاملته وقبول هديته فمنع من ذلك أصحابنا، قيل على وجه الكراهة - وعزى هذا القول إلى ابن القاسم - وقيل على وجه التحريم إلا أن يبتاع سلعة حلالاً فلا بأس أن تشتري منه أن تقبل منه هبة. (٤)

(١) ابن القاسم: (٥١٣٣ - ٥١٩١) هو عبد الرحمن بن القاسم بن خالد العتقى المصرى شيخ حافظ حجة فقيه، صاحب الإمام مالك وتفقّه به وبنظرانه لم يرو أحد السؤطا عن مالك أثبت منه وروى عن مالك المدونة خرج البخارى عنه فى صحيحه وأخذ عنه أسد بن الفرات ويحيى بن يحيى ونظرهما توفى بالقاهرة فى سنة ٥١٩١، وقبره خارج باب القرافة قبالة أشهب (انظر: ترجمته فى: شجرة النور الزكية فى طبقات المالكية: لمحمد بن محمد مخلوف، ص: ٥٨. ط: دار الكتب العربى، شذرات الذهب: ٣٢٩/١. العبر فى خبر من قبر: للحافظ الذهبى، ٢٣٨/١. ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الأعلام: ٣٢٣/٣).

(٢) ابن وهب (١٢٥ - ١٩٧ هـ): هو عبد الله بن وهب بن مسلم، أبو محمد الفهرى بالولاء، المصرى: من تلاميذ الإمام مالك، والليث بن سعد جمع بين الفقه والحديث والعبادة، كان حافظاً مجتهداً، أثنى أحمد على ضبطه وعرض عليه القضاء فامتنع ولزم منزله، مولده ووفاته بمصر (انظر ترجمته فى: التهذيب: ٧١/٦، الأعلام: ٢٨٩/٤، والوفيات: ٢٤٩/١).

(٣) أصبغ بن الفرج (٢٢٥ هـ): هو أصبغ بن الفرج بن سعد بن نافع، مولى عبد العزيز بن مروان من أهل الفسطاط فقيه من كبار المالكية بمصر. رحل إلى المدينة إلى مالك ليأخذ عنه، فدخلها يوم مات وصحب ابن القاسم وابن وهب. وقدمه بعضهم على ابن القاسم من تصانيفه: "الأصول" و"تفسير غريب المؤطا" و"كتاب آداب القضاء". (انظر ترجمته فى: الديباج المذهب: ص: ٩٧، الأعلام: ٣٣٦/١، وفیات الأعيان: ٧٩/١).

(٤) انظر: فتاوى ابن رشد تحقيق المختار بن طاهر التليلى: ١/٦٤٩، ٦٣١/١، ط: دار الغرب الإسلامى، ومواهب الجليل: ٢٧٧/٥.

وقال العزّ بن السلام: وإن غلب الحلال بأن اختلط درهم حرام بألف درهم حلال جازت

المعاملة. (١)

بل إن السيوطي ذكر أن الأصح عند فقهاء الشافعية (٢) ما عدا الغزالي، أنهم لم يحرموا معاملة من أكثر ماله حرام إذا لم يعرف عينه، ولكن يكرهه، وكذا الأخذ من عطايا السلطان إذا غلب الحرام على يده كما قال في المذهب: أن المشهور فيه الكراهة. لا التحريم خلافاً للغزالي قال في "الإحياء" لو اختلط في البلد حرام لا ينحصر لم يحرم الشراء منه بل يجوز الأخذ منه إلا أن يقتصر به علامة على أنه من الحرام. وقال: ويدخل في هذه القاعدة تفريق الصفقة، وهي أن يجمع في عقدين حرام وحلال، ويجرى في أبواب، وفيها غالباً قولان، أو وجهان أصحهما الصحة في الحلال، والثاني البطلان في الكل. ومن أمثلة ذلك في البيع أن يبيع خلاً وخمراً. (٣)

وقال ابن المنذر: اختلفوا في مباحة من يخالط ماله حرام وقبول هديته وجانزته. فرخص فيه

الحسن (٤).

(١) انظر: قواعد الأحكام: ١/٧٢، ٧٣.

(٢) الشافعية: نسبته إلى الإمام الشافعي مؤسس المذهب وهو أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب الهاشمي يلتقى نسبه مع النبي ﷺ في عبد مناف. ولد في سنة ١٥٠هـ في غزة بفلسطين وحمل منها إلى مكة وله سنتان فتنشأ بها وحفظ القرآن الكريم وهو ابن سبع سنين وتلمذ للإمام مالك وحفظ مؤطا ولازم الإمام مالكا بالمدينة، وتولى الإفتاء، وهو ابن خمس عشرة سنة بعد أن أذن له في ذلك ورحل إلى العراق وأخذ في الاشتغال بالعلم والمناظرة ونشر الحديث وإقامة السنة وكان الإمام أحمد يدعو له في صلاته ورحل مصر بعد أن طبق ذكره الأفاق وابتكر كتباً لم يسبق إليها منها: الرسالة في أصول الفقه، وكتاب الأم في الفقه، والمسند في الحديث، توفي - رضي الله تعالى عنه - في سنة ٢٠٤هـ في مصر. (انظر ترجمته في: ☆ طبقات الشافعية الكبرى: لأبي نصر عبد الوهاب بن علي السبكي ١/١٠٠ وما بعدها. ط: دار المعرفة ☆ وفيات الأعيان: ٤/١٦٣. ط: دار صادر. بيروت. ☆ ترتيب المدارك: ١/٣٨٢. ط: دار مكتبة الحياة. ☆ شذرات الذهب: ٢/٩ وما بعدها. ط: دار المعرفة).

(٣) انظر: الإشباه والنظائر: للسيوطي. ص: ١٢٠، ١٢١. حاشيتي القليوبي مع عميرة على المنهاج ٢/١٨٦. ط: الحلبي.

(٤) الحسن البصري: هو الحسن بن أبي الحسن بن يسار البصري، ولد بالمدينة المنورة في سنة ٥٢١هـ، ونشأ بوادي القرى وسكن البصرة، روى عن أبي بن كعب وسعيد بن عباد، وعمر بن الخطاب - رضي الله تعالى عنهم - ولم يدركهم وعن ابن عباس وعمر بن العاص ومعاوية وسرة وغيرهم - رضي الله تعالى عنهم - وروى عنه حميد الطويل ويزيد بن أبي مريم وقتادة وغيرهم، وقال ابن سعد: كان الحسن جامعاً عالماً رفيعاً عابداً ناسكاً كثير العلم فصيحاً جميلاً وسيماً، توفي سنة ١١٠هـ (انظر ترجمته في: ☆ ترتيب التهذيب: ١/١٦٥. ط: دار المعرفة، بيروت. ☆ شذرات الذهب: ١/١٣٦. ☆

ومكحول (١)، والزهرى (٢)، والشافعى، قال الشافعى: لا أحب ذلك وكره ذلك طائفة. (٣)

وقد فصل شيخ الإسلام ابن تيمية هذه المسألة تفصيلاً حينما سئل سؤالاً لإنزال نسمعه حتى فى عصرنا الحاضر، وهو: أن رجلاً نقل عن بعض السلف من الفقهاء: أنه أكل الحلال متعذر لا يمكن وجوده فى هذا الزمان، فقليل له: لم ذلك؟ فذكر: أن وقعة المنصورة لم تقسم الغنائم فيها، واختلطت الأموال بالمعاملات بها فقليل له: أن الرجل يؤجر نفسه لعمل من الأعمال المباحة، ويأخذ أجرته حلال، فذكر أن الدرهم فى نفسه حرام.

فأجاب - رحمه الله تعالى - هذا القائل: غلط مخطئ فى قوله باتفاق أئمة الإسلام فإن مثل هذه المقالة كان يقولها أهل البدع، وبعض أهل الفقه الفاسد، وبعض أهل الشك الفاسد، فأنكر الأئمة ذلك حتى الإمام أحمد فى ورعه المشهور كان ينكر مثل هذه المقالة وقال: انظر إلى هذا الخبيث يحرم أموال المسلمين.

ثم ذكر خطورة آثار هذا التصور الفاسد، منها أن بعض الناس ظنوا مادام الحرام قد أطبق الأرض، إذن لماذا البحث عن الحلال؟ فاعتبروا الحلال ما حل بأيديهم والحرام ما حرموا منه، وبعضهم اخترعوا الحكايات الكاذبة بحجة الورع.

ثم رد على هذه المقالة، وبين بأنه الغالب على أموال المسلمين الحلال، ثم ذكر عدة أصول:

(١) مكحول: الشامى أبو عبدالله ويقال أبو أيوب وقيل غير ذلك الفقيه الدمشقى روى عن النبى ﷺ مرسلًا وعن أبى بن كعب وثوبان وعبادة بن الصامت وأبى هريرة وعائشة - رضى الله تعالى عنهم - وغيرهم وعنه الأوزاعى وعبد الرحمن بن يزيد بن جابر وثور بن يزيد وغيرهم، وهو تابعى يقال توفى سنة ١١٨هـ وقيل سنة ١١٢هـ وقيل غير ذلك. (انظر ترجمته فى: ☆ تهذيب التهذيب: ١٠/٢٩١، ٢٩٣. ط: الهند. ☆ طبقات الحفاظ: ص ٤٢. ط: وهبة. ☆ خلاصة تهذيب الكمال: ص ٢٣١. ط: الخيرية بمصر. ☆ العبر: ١/١٤٠. ط: الكويت. ☆ النجوم الزاهرة: ١/٢٧٢. ط: دار الكتب المصرية)

(٢) الزهرى: (٥٦٨ - ٥١٢٤هـ) هو محمد بن مسلم بن عبيد الله ابن شهاب الزهرى، من بنى زهرة بن كلاب من قريش، أول من دُون الحديث وأحد أكابر الحفاظ والفقهاء، تابعى من أهل المدينة، كان يحفظ ألفين ومئتين حديث، وعن أبى الزناد: كنا نطوف مع الزهرى ومعه الألواح والصحف ويكتب كل ما يسمع، نزل الشام واستقر بها وكتب عمر بن عبدالعزيز إلى عماله: عليكم بابن شهاب فإنكم لا تجدون أحداً أعلم بالسنة الماضية منه قال ابن الجوزى: مات بشغب، آخر حذ الحجاز وأول حذ فلسطين. (انظر ترجمته فى: ☆ تذكرة الحفاظ: ١/١٠٢. ☆ وفيات الأعيان: ١/٤٥١.)

☆ تهذيب التهذيب: ٩/٤٤٥. ☆ الأعلام: ٧/٣١٧. ☆ صفة الصفوة: ٢/٧٧. ☆ حلية الأولياء: ٣/٣٦٠.)

(٣) المجموع: للنووى. ٩/٣٥٣. ط: المنيرية.

أحدهما: أنه ليس كل ما اعتقد فقيه معين أنه حرام كان حراماً، وإنما الحرام ما ثبت تحريمه بالكتاب أو السنة، أو الإجماع، أو قياس مرجح لذلك، وما تنازع فيه العلماء رد إلى هذه الأصول.

ثم ذكر أصلاً آخر وهو أن خلط الحرام بالحلال لا يحرم جميع المال - كما سبق -

ثم ذكر أصلاً آخر وهو أن المجهول في الشريعة كالمعدوم والمعجوز عنه، ولذلك إذا لم يعلم صاحب اللقطة حل لملئقطها بعد التعريف بها، ومن هنا: فإذا لم يعلم حال ذلك المال الذي بيده بنى الأمر على الأصل، وهو الإباحة. (١)

وذكر في جواب سؤال حول التعامل مع من كان غالب أموالهم حراماً مثل المكاسين وأكلة

الربا.

فأجاب: إذا كان الحلال هو الأغلب لم يحكم بتحريم المعاملة وإن كان الحرام هو الأغلب، قيل بحل المعاملة، وقيل: بل هي محرمة، فأما التعامل بالربا فالغالب على ماله الحلال إلا أن يعرف الكره من وجه آخر، وذلك أنه إذا باع ألفاً بألف ومائتين فالزيادة هي المحرمة فقط وإذا كان في ماله حلال وحرام واختلط لم يحرم الحلال، بل له أن يأخذ قدر الحلال، كما لو كان المال لشريكين فاختلف مال أحدهما بمال الآخر، فإنه يقسم بين الشريكين، وكذلك من اختلط بماله الحلال والحرام أخرج قدر الحرام، والباقي له. (٢)

وسئل عن الرجل يختلط ماله الحلال بالحرام ؟ فأجاب: يخرج قدر الحرام بالميزان، فيدفعه صاحبه، وقدّر الحلال له، وإن لم يعرفه وتعذرت معرفته تصدق به عنه. (٣)

وقريباً من ذلك ما يقرره ابن القيم موضعاً أن التحريم لم يتعلق بذات الدرهم - أي الدرهم الحرام الذي اختلط بماله وجوهره وإنما تعلق بجهة الكسب فيه، فإذا خرج نظيره من كل وجه لم يبق لتحريم ما عداه معنى وهذا هو الصحيح في هذا النوع ولا تقوم مصالح الخلق إلا به. (٤)

(١) انظر: مجموع الفتاوى: ٣٢٣، ٣١١/٢٩.

(٢) انظر المصدر السابق: ٢٩/٢٧٢، ٢٧٣.

(٣) انظر المصدر السابق: ٢٩/٣٠٨.

(٤) بدائع الفوائد: لابن القيم. ٢٥٧/٣.

وعلى ضوء هذا المبدأ نرى كثيراً من أهل العلم أجازوا التعامل مع من كان في ماله حرام، ولكن غالبه حلال، ومن هذا يمكن القول بإباحة التعامل في هذا النوع من الأسهم، ولكن يخرج صاحبها بقدر نسبة الحرام فيها إلى الجهات الخيرية العامة، مع مراعاة الضوابط التي نذكرها في الأخير. (١)

ثانيها: قاعدة: يجوز تبعاً ما لا يجوز استقلالاً.

وعلى ضوء هذه القاعدة هذا النوع من الأسهم وإن كان فيه نسبة بسيطة من الحرام لكنها جاءت تبعاً، وليست أصلاً مقصوداً بالتملك والتصرف، فمادامت أغراض الشركة مباحة، وهي أنشئت لأجل مزاولة نشاطات مباحة، غير أنها قد تدفعها السيولة أو نحوها إلى إيداع بعض أموالها في البنوك الربوية، أو الاقتراض منها.

فهذا العمل بلا شك عمل محرم يؤثم فاعله (مجلس الإدارة والمدير) لكنه لا يجعل بقية الأموال والتصرفات المباحة الأخرى محرمة، وهو أيضاً عمل تبعية وليس هو الأصل الغالب الذي لأجله أنشئت الشركة. (٢)

ثالثها: قاعدة: للأكثر حكم الكل. وقد ذكرنا فيما سبق نصوص الفقهاء في حكم المال المختلط بالحرام، حيث إن الجمهور على أن العبرة بالأغلب - كما سبق - وقد ذكر الفقهاء لهذه القاعدة تطبيقات كثيرة في أبواب لطهارة، والعبادات، والمعاملات، واللباس كالحرير - والصيد - والطعام، والإيمان وغيرها. (٣)

إضافة إلى قاعدة: الحاجة العامة تنزل منزلة الضرورة - كما سبق ذكرها - وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية أن الشراء ممن في ماله شبهة لا كراهة فيه إذا وجدت الحاجة إليه. (٤)

وتنزيل هذه القاعدة على موضوعنا من حيث أن حاجة الناس إلى أسهم الشركات في عالمنا الإسلامي ملحّة، فالأفراد كلهم لا يستغنون عن استثمار مدخراتهم، والدول كذلك بحاجة إلى توجيه ثروات شعوبها إلى استثمارات طويلة الأجل بما يعود بالخير على الجميع ولو امتنع المسلمون من شراء أسهم تلك الشركات لأدى ذلك إلى أحد أمرين:

(١) انظر المراجع السابقة. وحكم تداول أسهم الشركات المساهمة بحث للشيخ عبد الله بن سليمان. ص: ١٦.

(٢) انظر: المراجع السابقة.

(٣) انظر: المراجع السابقة. والشيخ عبد الله بن سليمان بحثه السابق.

(٤) انظر: مجموع الفتاوى: ٢٩/٢٤١. كما ذكر قاعدة الاعتبار بالأغلب في ماله حرام.

أحدهما: توقف هذه المشروعات التي هي حيوية في العالم الإسلامي.

ثانيهما: غلبة غير المسلمين على هذه الشركات، وعلى إداراتها، أو على الأقل غلبة الفسقة

والفجرة عليها.

لكن لو أقدم على شرائعها المسلمون المخلصون لأصبحوا قادرين في المستقبل على منع

تعاملها مع البنوك الربوية ولغيروا اتجاه الشركة لصالح الإسلام.

وهذا لا يعني أن المسؤولين القادرين في الشركة وفي غيرها على التغيير معفوون عن الإثم، بل

هم آثمون، لكن عامة الناس لهم الحق في شراء هذه الأسهم حسب الضوابط التي نذكرها، ولذلك لو

كان المساهم قادراً على منع الشركة من إيداع بعض أموالها في الشركة لوجب عليه ذلك.

مناقشة الرأي الأول المانع من تداول هذا النوع من الأسهم:

أولاً: أن وجود نسبة ضئيلة من الحرام في المال الحلال لا يجعله حراماً، وإنما يجب نبذ المحرم

فقط كما سبق تفصيله.

ثانياً: بخصوص الرقابة الشرعية نقول: إن المسلمين مؤتمنون على دينهم وعلى الحل

والحرمة، وهم مستورون، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: والمسلم إذا عامل معاملات يعتقد جوازها

كالحيل التي يفتى بها من يفتي جاز لغيره من المسلمين أن يعامله في ذلك المال، ثم قال: وأما المسلم

المستور فلا شبهة في معاملته أصلاً، ومن ترك معاملته ورعاً كان قد ابتدع في الدين بدعة ما أنزل الله

بها من سلطان. (١)

بل إن التعامل مع الكفرة جائز فيما ليس محرماً بالاتفاق.

يقول ابن تيمية: وحينئذ فجميع الأموال التي بأيدي المسلمين واليهود والنصارى لا يعلم بدلالة

ولا إمارة أنها مغصوبة أو مقبوضة لا يجوز معه معاملة القابض، فإنه يجوز معاملتهم فيها بلا ريب ولا

تنازع في ذلك بين الأئمة أعلمه. (٢)

(١) انظر: مجموع الفتاوى: ٣١٩/٢٩ - ٣٢٤.

(٢) انظر: المرجع السابق: ٣٢٧/٢٩.

نعم لا شك أن معرفة الحلال والحرام ضروري لكل من يدخل في السوق حتى يحافظ على دينه، ويعلم الحلال والحرام إما بنفسه أو عن طريق السؤال عن أهل الذكر، لكن لا ينبغي أن يصل الأمر إلى الحكم بعدم جواز التعامل مع شركات المسلمين إلا مع وجود الرقابة الشرعية غير أن وجودها يعطى للشركة الأمان للمتعاملين معها ولا سيما في ظل التعقيدات المعاصرة، وكون أغلب التصرفات الجارية لا تتوفر فيها الشروط الشرعية، كما أنها أساساً تولدت في ظل أنظمة رأسمالية همها الوحيد هو الكسب والثراء دون رعاية حقوق الله تعالى وأوامره ونواهيه.

الرأى الرابع:

بعد ذكر أدلة الفريقين ومناقشتهم الذى أرى رجحانه - والله أعلم - هو أن هذا النوع من الأسهم بالنسبة للشركات التى يمتلكها المسلمون هو ما يأتى:

أولاً: إن مجلس الإدارة، والمدير المسئول لا يجوز لهم قطعاً مزاوله أى نشاط محرم، فلا يجوز لهم الإقراض أو الاقتراض بفائدة، ولو فعلوا ذلك لدخلوا في الحرب التى أعلنها الله تعالى عليهم ﴿فأذنوا بحرب من الله ورسوله﴾ (١) ولا سيما بعد ما يسر الله للمسلمين وجود بنوك إسلامية فى أغلب الأماكن، أو قيامها باستثمار جميع أموالها فى خيارات إسلامية كثيرة.

ثانياً: أما مشاركة المسلمين فى هذه الشركات السابقة وشراء أسهمها، والتصرف فيها، فجائز مادام غالب أموالها وتصرفاتها حلالاً وإن كان الأحوط الابتعاد عنها بالشروط الآتية -

﴿١﴾ أن يقصد بشراء أسهم هذه الشركات تغييرها نحو الحلال المحض من خلال صوته فى الجمعية العمومية، أو مجلس الإدارة، ويبذل فى سبيل ذلك ما استطاع إليه سبيلاً.

﴿٢﴾ أن يبذل جهده وماله لتوفير المال الحلال الطيب المحض ما أمكنه إلى ذلك سبيلاً، ولا يتجه نحو ما فيه شبهة إلا عند الحاجة الملحة ومصصلحة المسلمين، واقتصادهم من المشاركة فى التنمية والاستثمار والنهوض باقتصادهم من خلال الشركات الكبرى.

﴿٣﴾ أن صاحب هذه الأسهم عليه أن يراعى نسبة الفائدة التي أخذتها الشركة على الأموال المودعة لدى البنوك، ويظهر ذلك من خلال ميزانية الشركة، أو السؤال عن مسئولى الحسابات فيها، وإذا لم يمكنه ذلك اجتهد فى تقديرها، ثم يصرف هذا القدر فى القدر الجهات العامة الخيرية.

﴿٤﴾ لا يجوز للمسلم أن يؤسس شركة تنص فى نظامها الأساسى على أنها تتعامل بالرباء، إقراضاً واقتراضاً، ولا يجوز كذلك التعاون فى تأسيسها مادامت كذلك، لأنه تعاون على الإثم والعدوان، إلا لمن يقدر على تغييرها إلى الحلال فعلاً.

ثالثاً: أن الحكم بإباحة تداول هذه الأسهم - مع هذه الضوابط - خاص بما إذا كانت الأسهم عادية أو ممتازة لكن ليس امتيازها على أساس المال لأن الامتياز على أساس المال لا تبيحه الشريعة كما سوف يتضح قريباً.

حكم أسهم الشركات التى يمتلكها غير المسلمين:

الشركات التى يمتلكها غير المسلمين ولا ينص نظامها على التعامل فى الحرام فقد شدد بعض الفقهاء فى منع التعامل فى أسهمها (١) ولكن لا أرى مانعاً من التعامل فيها حسب الضوابط السابقة. وقد انتهت ندوة الأسواق المالية من الوجهة الإسلامية التى عقدت فى الرباط ٢٠-٢٥ ربيع الآخر ١٤١٠هـ إلى أن أسهم الشركات التى غرضها الأساسى حلال لكنها قد تتعامل أحياناً بالرباء فإن تملكها، أو تداولها جائز نظراً لمشروعية غرضها، مع حرمة الإقراض، أو الاقتراض الربوى. ووجوب تغيير ذلك، والإنكار والاعتراض على القائم به ويجب على المساهم عند أخذ ربع السهم التخلص مما ظن أنه يعادل ما نشأ من التعامل بالفائدة بصرفه فى وجه الغير.

وكذلك ندوة البركة للاقتصاد الإسلامى حيث أجازت باتفاق المشاركين شراء أسهم الشركات العاملة فى البلاد الإسلامية لقصد العمل على أسلمة معاملاتها، بل اعتبروا ذلك أمراً مطلوباً، لما فيه من زيادة مجالات التزام المسلمين بأحكام الشريعة الإسلامية. وأجازوا بالأغلبية شراء أسهم الشركات

(١) انظر: حكم تداول أسهم الشركات المساهمة: للشيخ عبد الله بن سليمان، ص: ٣١. حيث مع إباحته شراء الأسهم لشركات يمتلكها المسلمون حتى وإن كانت تتعامل بالربا، لكن غالب معاملتها وأموالها حلال، لكنه لم يجز تملك أسهم شركات يمتلكها غير مسلم إلا إذا كان قادراً فعلاً على تغيير مسارها، ومنعها من مزاولة الحرام مطلقاً، وذكر أن الشيخ صالح كامل ذكر له أنه استطاع أن يحول خمسين شركة مساهمة إلى الالتزام بالأحكام الشرعية من خلال مساهمته فيها، واشترط ذلك بعدها.

العاملة في البلاد غير الإسلامية إذا لم يجدوا بديلاً خالصاً من الشوائب (١) والقول بالجواز إن كان نظام الشركة لا ينص على التعامل في الحرام، ومع الضوابط السابقة هو الذي يتناسب مع روح هذه الشريعة القائمة على التيسير، ورفع الحرج، ومراعاة حاجات الناس في الاستثمار، وذلك لأنه إذا وجد فيه حرام فهو نسبة ضئيلة لا تؤثر في باقى المال وكذلك يمكن التخلص منها عن طريق إعطائها للجهات الخيرية العامة، بالإضافة إلى أن محل البيع المعقود عليه في جملته أمور مباحة، وأن المشاركة في ذلك جائزة، ولم يمنع أحد من الرعيّل الأول التعامل مع أهل الكتاب في الجملة، بل كان الرسول - ﷺ - والصحابّة الكرام - رضي الله تعالى عنهم - يتعاملون معهم، مع أن معاملات أهل الكتاب وأموالهم لم يكن جميعها على الشروط المطلوبة في الإسلام.

فقد ترجم البخارى (٢): باب المزارعة مع اليهود، فقال الحافظ ابن حجر: وأراد بهذا: الإشارة إلى أنه لا فرق في جواز هذه المعاملة بين المسلمين وأهل الذمة. (٣)

كما صح أن النبى - ﷺ - اشترى من يهودى طعاماً إلى أجل ورهنه درعه (٤) وكذلك الأمر عند الصحابة - رضي الله تعالى عنهم - حيث كان التعامل معهم سائداً في الجملة.

(١) الفتاوى الشرعية في الاقتصاد: ص: ١٧. ط: مجموعة بركة، سنة: ١٤١١هـ.

(٢) البخارى: (٥١٩٤ - ٥٢٥٦) هو محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخارى، أبو عبد الله، حبر الإسلام، والحافظ لحديث رسول الله ﷺ صاحب "الجامع الصحيح" المعروف بـ "صحيح البخارى"، و"التاريخ" و"الضعفاء" في رجال الحديث، و"خلق أفعال العباد" و"الأدب المفرد". ولد في بخارى، ونشأ يتيماً، وقام برحلة طويلة سنة ٢١٠هـ في طلب الحديث، فزار خراسان والعراق ومصر والشام، وسمع من نحو ألف شيخ، وجمع نحو ستمائة ألف حديث اختار منها في صحيحه ما وثق برواته، وهو أول من وضع في الإسلام كتاباً على هذا النحو. وتوفي ليلة عيد الفطر ودفن بـ "خرتوك" من قرى سمرقند وكتابه في الحديث أوثق الكتب الستة المعول عليها. (انظر ترجمته في: ☆ تذكرة الحفاظ: ١٢٢/٢ تهذيب

التهذيب: ٤٧/٩ ☆ الوفيات: ٤٥٥/١ ☆ الأعلام: ٢٥٨/٦ ☆ معجم المؤلفين: ٥٢/٩، ٥٣. ☆ تاريخ بغداد: ٤/٢).

(٣) انظر: فتح البارى شرح صحيح البخارى: ١٥/٥ ط: السلفية.

(٤) انظر: المرجع السابق: ١٤٢/٥.

حكم الأسهم العادية والممتازة:

لا يخفى أن جميع الأسهم قيمتها متساوية، وهذا يقتضى تساويها فى الحقوق والواجبات، وتكون مسئولية المساهمين بحسب قيمة السهم. ولذلك فالأصل أن تكون الأسهم عادية لا ميزة لأحدها على الآخر، ولكن بعض القوانين تبيح إصدار أسهم ممتازة وهذه الميزة قد تكون بمنح أصحابها الأولوية فى الأرباح، أو فى أموال الشركة عند التصفية، أو بغير ذلك.

☆ فحكم الأسهم العادية الجواز من حيث المبدأ إلا إذا كان محلها حراماً وحينئذ لا يجوز. كما

سبق تفصيلها - (١)

☆ وأما أسهم الامتياز فحكمها يختلف باختلاف نوعية الامتياز فى السهم:

﴿١﴾ فإذا كان امتيازها بضمان نسبة مثل ٥% من قيمة السهم، ثم يوزع باقى الأرباح على جميع الأسهم بالتساوى، أو استيفاء فائدة سنوية سواء ربحت الشركة أم لا.

فإن هذا النوع لا يجوز البتة فى الشريعة الإسلامية، لأنه يتضمن الرباء المحرم شرعاً، ولأن هذا الشرط مخالف لمقتضى عقد الشركة فى الشريعة الغراء، فمبنى الشركة على المخاطرة، والمشاركة الحقيقية فى الغرم والغنم على قدر الحصص وعلى ذلك إجماع الفقهاء. (٢)

﴿٢﴾ وإذا كان امتياز السهم بإعطاء الأولوية فى الأرباح، أى يعطى لصاحبه الربح، ثم إن بقى يعطى لأصحاب الأسهم العادية فهذا الامتياز أيضاً مخالف (لمقتضى) عقد الشركة فلا يجوز.

﴿٣﴾ وإذا كان هذا الامتياز بأن يعطى لصاحب السهم حق استعادة قيمة الأسهم بكاملها عند تصفية الشركة، ثم يعطى البقية الباقية لأصحاب الأسهم العادية، حيث قد يخسرون، وهو لا يخسر فهذا أيضاً كسابقه لا يجوز للسبب نفسه.

﴿٤﴾ وأما إذا كان امتياز السهم يعود إلى إعطاء ضمان مالى لصاحبه دون غيره فإن هذا الضمان مخالف لمقتضى عقد الشركة كما سبق.

(١) انظر: الشركات فى الشريعة الإسلامية والقانون الوضعى: ٢٢٠/٢.

الأسواق المالية فى ضوء مبادئ الإسلام: ص: ١٢٩.

دراسة شرعية لأهم العقود المالية المستحدثة: ص: ٦٦١.

أحكام الأسهم وأنواعها على ضوء قواعد الفقه الإسلامى: ص: ٣٩٢.

(٢) انظر: الشركات فى الشريعة الإسلامية: ٢٢٤/٢ - ٢٢٧.

﴿٥﴾ أما إذا كان الامتياز في حدود الأصوات بأن يتنازل صاحبه عن صوته بأن لا يكون له حق التصويت في الجمعية العمومية في مقابل أن يعطى له حق دفع قيمة أسهمه بالأقساط.

فلا أرى مانعاً من ذلك، لأنه يعود إلى القضايا الإدارية التي يتحكم فيها الاتفاق، وليس فيه أى مخالفة لنصوص الشرع، ولا لمقتضى عقد الشركة، ولا يعود هذا الامتياز إلى الجوانب المالية، وإنما أعطى له نوع من التيسير في مقابل تنازله عن صوته، وكل ذلك قد تم برضا الطرفين، ولا يتعارض هذا الرضاء مع نصوص الشرع ولا مقتضى العقد حيث يعود الأمر في ذلك إلى تنازل أحد الشركاء لأن يدير الشركة بعضهم دون الآخرين. وقد أجاز جماعة من الفقهاء استبدال أحد الشريكين بالعمل. (١)

وكذلك الأمر لو تم الاتفاق على أن يعطى لبعض الأسهم صوتان لكل سهم، فلا أرى أنه محرم شرعاً. وإن كان فيه خوف من الاستغلال. وذلك لأن هذا الامتياز ليس في نطاق الحقوق المالية وإنما يعود إلى الجوانب الإدارية والإشراف على العمل - كما سبق -

ولكن يشترط أن يكون هذا الامتياز منصوصاً عليه في قانون الاكتتاب وبعيداً عن الاستغلال.

وكذلك يجوز أن يكون الامتياز بإعطاء حق الأولوية في الاكتتاب بأسهم جديدة لأصحاب الأسهم القدامى بناء على أن الشركة قد انعقدت بالإيجاب والقبول، فإذا أرادوا توسيع أعمال الشركة فلهم أن يقرروا ذلك - إضافة إلى حق الشفعة - (٢)

(١) انظر: فتح العزيز بهامش المجموع: ١٠/٤٢٥-٤٣٧.

☆ المغنى: لابن قدامة ٢٨/٥.

☆ الأسواق المالية في ضوء مبادئ الإسلام: ص: ١٣١.

☆ دراسة شرعية لأهم العقود المالية المستحدثة: ص: ٦٦٢.

(٢) انظر: الشركات في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي: للخياط: ٢٢٤/٢.

أحكام الأسهم وأنواعها على ضوء قواعد الفقه الإسلامي: ص: ٣٩٣.

حكم السهم التمتع:

أسهم الشركة إذا جعلت على شكل التمتع ونص النظام الأساسي لها على هذا التفصيل. ثم مع انقضاء كل سنة يوزع ما حصلته الشركة من النقود على جميع المساهمين بالتساوي حسب الحصص فهذا جائز لا غبار عليه. وأن ذلك يكيف شرعاً على أن ما يعطى يمثل جزءاً من الأصول، والأرباح، أو بعبارة أخرى، أن ذلك كان بمثابة تصفية جزئية مستمرة في كل سنة إلى أن تنتهي، وتنتهي معها موجودات الشركة.

لكنه إذا بقي من أصول الشركة شيء يوزع على هؤلاء المساهمين حسب حصصهم إن كان نظامها ينص على ذلك، كما في شركات السفن ونحوها مما يبلى. أو تفنى، وأما إن كانت الشركة شركة امتياز يعود ملكية ما يتبقى من المكانن للحكومة التي منحتها الامتياز فلا مانع منها أيضاً مادام الشركاء قد أخذوا حقوقهم، ووافقوا في النظام الأساسي على إعطاء ما تبقى للحكومة بناءً على أن ذلك - كان وعداً بالتنازل ثم يتحقق التنازل الفعلي في الأخير أو من - باب الهبة للدولة.

والخلاصة أن المساواة بين حقوق جميع المساهمين مطلوبة لا يجوز لصاحب حق أن يأخذ أكثر من الآخر، وأن الفقه الإسلامي لا ينظر إلى الاسم، وإنما إلى المسمى والمقصد، ولذلك يعتبر ما سبق جائزاً شرعاً - سواء كان سمي بأسهم التمتع أم لا -

أما إذا كانت أسهم الشركة نوعين: أسهماً عادية، يبقى أصحابها ملتزمين بالتزامات الشركة، وأسهم تمتع يستهلكها أصحابها، ويتخلصون من خسارتها، فهذا لا يجوز لأنه مخالف لمقتضى عقد الشركة من المساواة بين الجميع، واحتمال المخاطرة للجميع، فلا يجوز أن ينجو مساهمون من تحمل الخسارة حين يأخذون قيمة أسهمهم، ويتحمل الباقيون الخسارة كلها، فهذا ظلم واجحاف وضرر لا يجوز شرعاً. (١)

ويمكن أن يعوض عن هذه الفكرة بالمضاربة، وصكوك المضاربة لأجل محدد، أو أن تنشئ الشركة فرعاً خاصاً لهذا النوع من الشركات تكون جميع أسهمها أسهم تمتع.

(١) انظر: الشركات: للدكتور الخياط، ٢/٢٢٦؛ أحكام الأسهم وأنواعها على ضوء قواعد الفقه الإسلامي: ص: ٤٠٠.

التعامل بالأسهم عن طريق الأسواق المالية (البورصة):

الأسهم التي لاتزاول شركاتها نشاطاً محرماً، وليس لها امتياز مالى - على التفصيل السابق - فحكم التعامل بها وتداولها عن طريق البورصة على التفصيل الآتى حيث نذكر أولاً أنواع العمليات ثم نذكر كيفية البيع والشراء من حيث الدفع.

﴿١﴾ العمليات العاجلة:

هى التى تتم فى سوق العاجل، وذلك بأن يلتزم كل من العاقدین بتنفيذ عقودهما ويسلم البائع الأوراق المالية والمشتري ثمنها حالاً، أو فى مدة لاتتجاوز ٤٨ ساعة وحينئذ يحتفظ المشتري بها، ويستفيد من أرباحها، ويتحمل خسارتها كذلك وتقوم السوق (البورصة) بإتمام الصفقة بصفة الوكيل عن الطرفين وترسل الأوراق للطرفين للتوقيع عليها.

فالتعامل بالأسهم بهذه الطريقة حلال - مادامت بقية الشروط والضوابط التى يفرضها الشرع متوفرة - (١) ولكن المشتري الجديد لا يبيع أسهمه إلا بعد استقرار ملكه عليها من خلال القبض حتى ولو كان حكيماً - مادامت الأسهم تمثل السلع - أى غير النقود والطعام.

والخلاصة إذا كان البيع حالاً وباتاً، ولم يكن قائماً على الاختيارات ولم يكن فيه محذور شرعى آخرفإن هذه المعاملة عن طريق البورصة أيضاً جائزة وكذلك التعامل فى هذه الأسهم جائز بعد استقرار الملك فيها، ولكن دون أن يكون العقد الثانى على أساس ما تسمية البورصة بالمضاربة وهى تعنى بها: عملية بيع وشراء صوريين حيث تباع العقود، وتنتقل من يد إلى يد، وغاية العاقدین الاستفادة من فروق الأسعار - بينما المضاربة فى الفقه الإسلامى معروفة تعنى العمل من جانب والمال من جانب آخر. (٢)

(١) بحث عن أحكام السوق المالية: للدكتور وهبة الزحيلي المقدم إلى مجمع الفقه فى دورته السادسة. ص: ٥.

وبحث: للدكتور محمد عبدالغفار: ص: ٣٥.

(٢) انظر: عمل الشركات الاستثمار الإسلامية: لأحمد محى الدين. ص: ١٢٩. ط: بنك البركة الإسلامى، البحرين. ☆ المراجع السابقة.

﴿٢﴾ العمليات الآجلة:

التي يلتزم بمقتضاها العاقدان على تصفيتهما في تاريخ آجل معين يتم فيه التسليم والتسلم، وقد يتفقان على تأجيل خاص وشروطه وكيفية التعويض - وتجرى التصفية في كل شهر مرة فتسوى الصفقات نهائياً، ويتم دفع الثمن وتسلم الأوراق المالية خلال عدة أيام من تاريخ التصفية - (١)

ثم إن هذه العمليات الآجلة تتم على إحدى الصور الآتية:

﴿أ﴾ العمليات الباتة القطعية:

وهي التي يحدد تنفيذها بموعد ثابت لاحق ويسمى موعد التصفية، الذي يدفع فيه الثمن وتسلم فيه الأوراق المالية موضع الصفقة، وتسمى الباتة لأن العاقدين ليس لهم حق الرجوع في تنفيذ العملية، ولكن لهم الحق في تأجيل موعد التصفية النهائية إلى موعد آخر.

وتنفيذ هذا النوع يؤدي بلاشك إلى خسارة أحد الطرفين إلا إذا كان سعر الأسهم أو غيرها معادلاً لسعر البيع نفسه، ففي الغالب يخسر أحد الطرفين، والآخر يربح حسب زيادة سعرها، أو نقصه عند التصفية، فلا كسب لأحدهما إلا على حساب الآخر.

وقد يشترط المشتري وحده خيار التنازل لنفسه عن حق الآجل فيلجأ إليه عندما يلاحظ هبوط سعر تلك الأسهم، وحينئذ يطلب من البائع تسليم الأوراق المالية المتفق عليها، وحينئذ يضطر البائع لشرائعها من السوق بسعر العاجل، وحينئذ يحق للمشتري أن يبيعها قبل موعد التصفية عن طريق وسيط، ويسجل رصيد العملية إذا اقترنت بربح في رصيد دائن. (٢)

وهذا النوع من العمليات كما رأينا لم يتم فيه تسليم المعقود عليه، لا الثمن ولا المثل، بل اشترط تأجيلهما، فعلى ضوء ذلك لا يجوز، لأنه من الضروري لصحة العقود أن يتم فيها تسليم أحد العوضين - كما هو معروف - أو لا يشترط تأجيل الاثنين.

(١) انظر: الأسواق المالية في ميزان الفقه الإسلامي: ص: ٦٢.

(٢) انظر: المراجع السابقة.

ذهب أحد الباحثين (١) إلى صحة هذا النوع مادامت الأوراق المالية جائزة التعامل فيها، ويملك المشتري المبيع، والبايع الثمن، حيث يكون ملك المشتري للمبيع بمجرد وقد عقد البيع الصحيح، ولا يتوقف على التقابض، وإن كان للتقابض أثره في الضمان.

وقد استند في قوله هذا على ما جاء في الموسوعة الفقهية حيث تقول: "ولا يمنع من انتقال الملك في المبيع، أو الثمن كونهما ديوناً ثابتة في الذمة إذا لم يكونا من الأعيان....." (٢).

غير أن قول الموسوعة في "الدين" الذي هو مقابل للعين، وهو مصطلح فقهي لا يعنى التأجيل، وإنما يعنى به: ما لا يتعين بالتعيين ولذلك أوردت الموسوعة مثلاً بعد هذا الكلام مباشرة فقالت: "كما لو اشترى مقداراً معلوماً من كمية معينة من الأرز، فإن حصته من تلك الكمية لا تتعين إلا بعد التسليم، وكذلك الثمن إذا كان ديناً في الذمة". فليس في الموسوعة أية إشارة إلى جواز عقد يشترط فيه تأجيل الثمن والمثلن إلى وقت التصفية.

ثم استند الباحث على ما أجازته المالكية والحنابلة من جواز اشتراط تأجيل الحق إلى مدة اعتماداً على حديث جابر. (٣)

ولكن هؤلاء الفقهاء لم يقولوا - حسب علمنا - بجواز اشتراط تأجيل الثمن والمثلن معاً وهذا هو محل النزاع، بل إن المالكية أنفسهم صرحوا بأنه لا يجوز بيع الدين إلا إذا كان الثمن نقداً، وأجازوا للحاجة تأخير رأس مال السلم ثلاثة أيام فقط (٤). أما الحنابلة فقد اشترطوا قبض الثمن في المجلس. ثم أننا لانسلم اعتبار الباحث الأسهم من الديون التي لا تتعين بالتعيين، وإنما التحقيق أنها معتبرة بما تمثله من أصول الشركة فهي حصص مشاعة من موجودات الشركة ومعتبرة بها ديناً وعيناً.

(١) هو الدكتور محمد عبدالغفار الذي قدم بحثه إلى مجمع الفقه الإسلامي في دورته السادسة: ص: ٣١.

(٢) انظر: الموسوعة الفقهية التي تصدرها وزارة الأوقاف الكويتية: ٣٧/٩.

(٣) نص حديث جابر رضي الله تعالى عنه: أنه كان يسير على جمل له قد أغنيا فأراد أن يُسَيِّبه قال: فَلَجَجْنِي النَّبِيُّ ﷺ - فدعا لي وضمه فسار سيرا لم يسر مثله قال: "بُعَيْتُهُ بِوَقْفَةٍ". قلت: لا. ثم قال: بُعَيْتُهُ بِوَقْفَةٍ. واستثنيت عليه حملانه إلى أهلي فلما بلغَتْ أُنَيْتُهُ بِالْجَمَلِ فَتَقَدَّنِي ثَمَنُهُ ثُمَّ رَجَعْتُ. فأرسل في أثرى. فقال: "أَتَرَانِي مَا كَسَبْتُكَ لَأَخُذَ جَمَلِكَ؟ خُذْ جَمَلَكَ وَذَرَامُكَ فَهُوَ لَكَ." في فتح الباري شرح صحيح البخاري:

٣١٤/٥. ورواه مسلم في باب بيع البعير واستثناءه، ركوبه في كتاب المساقاة، حديث رقم: ١٤٢١/٣، ٧١٥. والرجع السابق: ص: ٣٢، ٣١.

(٤) انظر: حاشية الدسوقي: ٦٣/٣.

لذلك فالذى نرى رجحانه هو عدم جواز شراء الأسهم وغيرها عن طريق العمليات الباتة القطعية، وذلك لاشتراط تأجيل التسلم والتسليم إلى وقت مستقبلى، إضافة إلى أن هذا الوقت وإن كان قد حدد لكن إعطاء الحق للعاقدين فى صلب العقد تأجيل موعد التصفية إلى موعد آخر - جعل المدة مجهولة غير محددة ولا معلومة - ولذلك دخلت فيه الجهالة من أوسع أبوابها، فيدخل فى باب الغرر المنهى عنه فى الحديث الصحيح (١) ثم إن هذا النوع فيه إضرار بأحد الطرفين - فى الغالب كما سبق - حيث لا يكسب أحدهما الربح إلا على حساب الآخر. مما فيه رائحة القمار وشبهته بوضوح، إضافة إلى خيار التنازل وما يترتب عليه، حيث يعطى للمشتري حق المطالبة بالتعجيل.

هذا إذا كانت الأسهم (أو البضاعة) موجودة فعلاً، فيرد على كيفية التعاقد عن طريق هذا النوع بما سبق، أما إذا كانت غير موجودة فعلاً، وإنما سوف يمتلكها البائع فى المستقبل فهذا يدخل فى بيع المعدوم الذى لا يحل شرعاً بالإجماع (٢) كما يقل ذلك ابن امندر والنووى وغيرهما (٣) اعتماداً على الحديث الثابت: "لا تبع ما ليس عندك". (٤) وهذا النوع هو الغالب فى مثل هذه الصفقات الأجلة.

بـ العمليات الآجلة بشرط التعويض:

وهى أن يلتزم البائع والمشتري بتصفية العمليات التى تمت بينهما آجلاً فى تاريخ معين، لكن يشترط أحدهما لنفسه الخيار فى عدم تنفيذ العملية، وذلك مقابل تخلية عن مبلغ من المال يتم عليه الاتفاق مسبقاً ليكون بمثابة تعويض عن عدم تنفيذ العملية.

ويسمى اليوم السابق لتاريخ التصفية بيوم جواب الشرط فأما أن ينفذ من له الخيار الصفقة، فيرجع عنه التعويض، أو لا فينفذ التعويض وتتضمن هذه العمليات ثلاثة عناصر مهمة هى السعر، ومقدار التعويض وأجل التصفية وهى نوعان:

(١) حديث أبى هريرة - رضي الله تعالى عنه - "نهى رسول الله ﷺ عن الغرر وعن بيع الحصاة". رواه مسلم فى صحيحه: ١١٥٣/٣، وأبو داؤد فى سننه: ٢٢٤٨/٢، والترمذى: ٥٣٢/٣، وابن ماجه: ٧٣٩/٢.

(٢) ستأتى الأدلة على هذا الموضوع فى المبحث الأول من الفصل الثانى.

(٣) انظر: المجموع: ٢٥٨/٩.

(٤) انظر: رواه أحمد فى مسنده: ٤٠١/٣، أبو داؤد فى سننه مع شرح عون المعبود: ٤٠١/٩، والترمذى مع شرح تحفة الأحوذى: ٤٣٠/٤، وقال الشيخ

الألبانى فى أرواء الغليل: ١٣٢/٥ "صحيح".

﴿١﴾ العمليات الشرطية للمشتري، حيث يكون مخيراً بين استلام الصكوك، وبين التخلي عن التعويض.

﴿٢﴾ العمليات الشرطية للبائع، حيث يحق له في يوم جواب الشرط تنفيذ الصفقة، أو التنازل عن تنفيذها مقابل دفع تعويض متفق عليه مسبقاً. (١)

وحكم هذا النوع مثل النوع السابق في أن العقد لم يتم من الناحية الشرعية، لأنه لم يتم فيه التسلم لا للثمن، ولا للمثل، بل اشترط فيه تأخير الإثنين معاً، فلذلك لا يجوز. وسبب ذلك لا يعود إلى خيار الشرط لأن ذلك جائز، وإنما إلى عدم تحقق أركان العقد، إضافة إلى اشتراط التنازل عن جزء من المال دون أن يربط بضرر فعلي محقق، فهذا أيضاً لا يجوز.

وذهب بعض الباحثين (٢) إلى جواز هذه العملية إذا كان الخيار فيها للمشتري وشبهها ببيع العربون (٣) الذي أجازته الحنابلة معتمدين على قضاء عمر. (٤)

لم يقل جمهور الفقهاء بذلك (٥) بناء على أنه من أكل أموال الناس بالباطل المنهي عنه بنصوص الآيات القرآنية ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ.....﴾ (٦) واعتماداً على نص خاص صريح بهذا الصدد وهو أن النبي - ﷺ - نهى عن بيع العربان (٧) إضافة إلى ما فيه من غرر، لأنه بمنزلة الخيار المجهول. (٨)

(١) انظر: المراجع السابقة.

(٢) الدكتور محمد عبدالغفار بحته السابق: ص: ٣٤.

(٣) بيع العربون: أو العربان هو: أن يشتري الرجل شيئاً بمبلغ معين فيعطيه جزءاً منه (مثل دينار) عربوناً. ويقول: إن أخذته، وإلا فالدينار. مثلاً - لك. انظر: المغني لابن قدامة: ٢٥٦/٤.

(٤) انظر: قضا عمر: ما روى فيه عن نافع بن عبدالحارث أنه اشترى لعمر دار السجن من صفوان بن أمية فإن رضى عمر، وإلا فله كذا كذا. قال الأثرم: قلت لأحمد تذهب إليه؟ قال: أي شيء أقول؟ هذا عمر - رضى الله تعالى عنه - وضعف الحديث المروي عن ابن عباس والحسن أن النبي - ﷺ - نهى عن بيع العربون. (انظر: المغني: لابن قدامة: ٢٥٦/٤).

(٥) انظر: الفتاوى الهندية: ١٣٣/٣ وما بعده، شرح الخرشى: ٧٨/٥، حاشية الجمل على المنهج: ٧٢/٣، المغني لابن قدامة: ٢٥٧، ٢٥٦/٤.

(٦) انظر: سورة البقرة، الآية رقم: ١٨٨.

(٧) الحديث رواه أبو داود في سننه كتاب البيوع: ٣٩٨/٩، وابن ماجه في سننه: ٧٣٨/٢، والموطأ: ص: ٣٧٧.

(٨) انظر: المغني لابن قدامة: ٢٥٧، ٢٥٦/٤ ☆ والمراجع الفقهية السابقة.

ومع قطع النظر عن هذا الخلاف الجارى فى بيع العربان، فإن مسألة هذه تختلف عنه كثيراً حيث قد تم فى بيع العربون تسليم المبيع، وجزء من الثمن بينما لا يتم فى هذا النوع أى تسليم للمعقود عليه لا الثمن ولا المثلث إلا فى فترة يتفق عليها المتعاقدان، ومن هنا يدخل فى بيع العربون، بل اعتقد أن قياسه عليه قياس مع الفارق. ناهيك عن أن هذا النوع من البيوع الآجلة قد يتم المعقود عليه وقد لا يتم، لأن السوق (البورصة) لا تشترط وجود المعقود عليه أثناء العقد، وإنما المطلوب تحققه عند حلول المدة، أو دفع التعويض.

أما إذا كان الخيار للبائع فإنه لا يجوز لما سبق - حتى عند الباحث السابق لكنه ذكر أن السبب يعود إلى أنه حينئذ يدخل فى صفقتين فى صفة واحدة. (١)

﴿ج﴾ البيع مع خيار الزيادة للمشتري أو البائع:

حيث يكون لمن له الخيار الاستزادة عند حلول الأجل المتفق عليه، فإذا كان الخيار للمشتري يحق له طلب تسليم ضعف الأوراق المشتراة أو أكثر، لكن الشراء يعتبر باتاً فى الكمية المتفق عليها مسبقاً - واختيارياً فى الزائد - وتكون أسعارها الفعلية أكثر من أسعارها فى السوق الباتة. وكذلك الأمر بالنسبة لو كان الخيار للبائع حيث يسلمه المشتري كمية فوق المتفق عليه ويسعر أكثر من سعرها فى السوق الباتة، وكذلك فالكل يوازن بين الأسعار الباتة، والأسعار الآجلة بشرط الزيادة، وأسعار السوق فى موعد التصفية محاولاً الحصول على أكبر قدر ممكن من الربح، والتفادى من الوقوع فى خسارة. (٢) فحكم هذا النوع إضافة إلى عدم توفر أركان العقد فإنه يتضمن نوعاً من المعامرة التى تسمى فى أعراف البورصة بالمضاربة، وذلك لأن من له حق الخيار على الزيادة، كما يرى بالإضافة إلى أنه يتضمن فى ظاهره بيعاً متضمناً بوعد، بل يتضمن بيعاً آخر فيكون داخلاً فى النهى عن صفقتين فى صفقة واحدة. (٣)

(١) انظر: المرجع السابق: ص: ٣٣. بحث د/ محمد عبدالغفار.

(٢) انظر: المرجع السابق.

(٣) انظر: الأسواق المالية فى ميزان الفقه الإسلامى: ص: ٦٧.

﴿د﴾ العمليات الآجلة بشرط الانتفاء:

وذلك بأن يكون للبائع والمشتري حق الاختيار بين سعرين، حيث يكون لهما الحق في إبرام الصفقة في موعد التصفية بأي من السعرين، وذلك لأن المتعاملين في سوق الأوراق المالية يتوقعون حدوث تغير كبير في أسعارها صعوداً أم هبوطاً بينما يعتقد بائعوا هذه الأوراق عدم طرؤ، أى تغيير يذكر. (١)

فهذه العملية بهذه الصورة لا تعتبر بيعاً في نظر الشريعة الغراء وذلك لأن من الشروط الأساسية تحديد الثمن، إضافة إلى عدم تحقق أركان العقد، بل واشتراط تأجيل الثمن المخير والمثمن، ولا أرى وجهاً شرعياً لجوازها وصحتها.

﴿هـ﴾ المربحة والوضعية:

هما في الفقه الإسلامى معروفان: إذ المربحة بيع السلعة بعد تملكها إلى شخص آخر مع إضافة نسبة من الربح، والوضعية: تعنى بيعها مع خصم نسبة معلومة من ثمنها الذى اشترت به. (٢)

بينما المربحة في البورصة تعنى طلب تأجيل موعد تسوية الصفقة حتى موعد التصفية اللاحق. وذلك يحدث عندما يشعر المتعاملون في السوق بأنهم لن يستطيعوا تنفيذ الصفقة التى عقدوها نظراً لتطور الأسعار خلافاً لتقديراتهم فيلجأون إلى المربحة والوضعية.

فلنضرب لذلك مثلاً لتوضيح هذه العملية وهو أن زيداً - مثلاً - اشترى في ١/١/٢٠٠٥ م مائة سهم من شركة جنرال موتور بسعر مائة روبية للسهم الواحد مضارباً على ارتفاع الأسعار حتى موعد التصفية القادم في ١/١/٢٠٠٦ م وعندما يحين هذا الموعد يكون أمامه احتمالين:

(١) انظر: عمل شركات الاستثمار: ص: ١٢٩. ☆ والمراجع السابقة الأخرى.

(٢) يراجع في تفصيل ذلك كتاب الأستاذ الدكتور يوسف القرضاوى في المربحة ط: دار القلم، الكويت.

الاحتمال الأول:

ارتفاع الأسعار حسب تقديرات المشتري - كأن يبلغ سعر الورقة المالية (السهم) ١٢٠ روبية وحينئذ يعتمد المشتري إلى تنفيذ الصفقة - لأن ربحه فيها ألفا روبية.

الاحتمال الثاني:

انخفاض الأسعار خلافاً لتقديرات المشتري، كأن ينخفض سعر السهم وقت التصفية (في المثال السابق) بنسبة ٢٥٪ - مثلاً - أى أنه يخسر ٢٥٠٠ روبية، وحينئذ يقرر المشتري تأجيل موعد التصفية إلى موعد آخر على أمل تحسن سعر الورقة المالية المعينة لكنه يبحث عن ممول يخرج من ورطته مقابل زيادة، فيسمى هذا العمل بالمرابحة، حيث يقبل الممول شراء الأسهم باتاً في موعد التصفية، ويبيعها له ثانية بيعاً مؤجلاً حتى موعد التصفية المقبل، وذلك لقاء فائدة يدفعها المشتري للممول تسمى فائدة التأجيل، أو المرابحة، وتتم هذه العملية بناء على سعر للأوراق المالية تقدره لجنة السوق. (١)

فعدم شرعية هذه العمليات واضح، فلم يتوفر فيها أركان البيع، ولا البت فيها، إضافة إلى أنها عملية قريبة من بيع "العينة" فهذه الزيادة في الواقع بمثابة قرض ربوي مقابل التأجيل. (٢)

وأما الوضعية في البورصة فتعني أن البائع حينما يعرف بأنه سيخسر خسارة كبيرة حيث الأسعار قد ارتفعت، يطلب تأجيل تنفيذ الصفقة بالوضعية، وحينئذ ينبغي عليه أن يجد متعاملاً يمتلك النوع المطلوب من الأوراق المالية، فيشتريها منه، ثم يبيعها له مرة أخرى على أساس موعد التصفية التالي:

(١) انظر: عمل شركات الاستثمار: ص: ١٣٧، وبحث د/محمد عبدالغفار: ص: ٣٥.

(٢) انظر: المعاملات المالية المعاصرة: للدكتور علي أحمد السالوس: ص: ٢١٤.

فهذه العملية أيضاً مثل سابقتها فى عدم الصحة والجواز، وهى بمثابة إعادة الأوراق لقاء فائدة ربوية، أو قرض ربوى. (١)

﴿ز﴾ العمليات المركبة:

وهى العمليات التى تتركب من أكثر من نوع كالاتى:

﴿١﴾ شراء عاجل مقابل بيع بشرط التعويض (الخيار للمشتري).

﴿٢﴾ شراء بات مقابل بيع بشرط التعويض.

﴿٣﴾ شراء بشرط التعويض مقابل بيع بات.

﴿٤﴾ شراء بشرط التعويض مقابل بيع بشرط التعويض. (٢)

فحكم هذه العمليات المركبة عدم الصحة والجواز لما ذكرنا، إضافة إلى اشتغالها على صفتين فى صفقة واحدة، وهذا منهى عنه - كما سبق -.

(١) المراجع السابقة جميعها.

(٢) انظر: المراجع السابقة أنفسها.

المبحث الثاني

موقف الشريعة من السندات

اختلف الفقهاء في إباحة بعض أنواع السندات، حيث أباحها البعض (١) وبعضهم منع، فإن هذه الإباحة في نظري تعود إلى عدم فهم طبيعة هذه السندات في وقتها، واعتبارها مضاربة، أو تكييفها على الضرورة (٢)، ولذلك لا داعي لمناقشة هؤلاء، لأنه الآن قد ظهر بما لا يوجد أدنى شك أن السندات حتى في نظر القانونيين تكييف على أنها قروض بفوائد كما ذكرنا في جميع أنواعها، وأن صاحبها دائن للحكومة، أو الشركة يستحقها في وقتها إضافة إلى فوائدها دون النظر إلى خسارة الشركة وأرباحها، وبذلك يظهر جلياً بعدها - بعد المشرقيين - عن المضاربة، والمشاركة في الشريعة الإسلامية الغراء. وهذه الفوائد هي عين ربا النسيئة الذي لا خلاف في حرمة، كما أنه لا توجد ضرورة في شراء هذه السندات أو تداولها، بل إن بعض أنواعها عبارة عن الرباء والقمار كما في سندات اليانصيب (٣). هذا هو ما عليه واقع السندات اليوم بجميع أنواعها لكنها لو غير واقعها وأطلقت على عقد مشروع مثل "سندات المضاربة" فالعبرة بالمضمون والمدلول، وإن كان الأفضل تسميتها بغير السند لأنه اشتهر في الأعراف الاقتصادية إطلاق السند على القروض بالفوائد التي هي محرمة، ولذلك فالأولى إطلاق لفظ الصكوك أو نحوها على أوراق مالية لو وجدت دفعاً لالتباس والغموض والاشتباه.

وقد صدر قرار من المجمع الفقهي حول السندات.

وهذا نصه.

قرار رقم ٦/١١/٦٢ بشأن السندات.

(١) ومن هؤلاء الشيخ محمد عبده والشيخ عبد الوهاب خلاف ورأوا أن تحديد الربح في عقد المضاربة أصبح ضرورياً بعد فساد الذمم. وقالوا: أن

السندات يمثلك رأس مال عقد مضاربة فيكون حامل السند مضارباً والشركة هي العامل الذي يستثمر هذا المال مع صاحبه. (انظر: هذا الرأي

في الإسلام ومشكلاتنا المعاصرة: للدكتور محمد يوسف موسى، ص: ٦٠).

(٢) انظر: الشركات: ١٥٠/٢. حيث ذكر آراء البعض وتوجيهاته.

(٣) انظر: الشركات في الشريعة الإسلامية: ٢٤٨/٢.

إن مجلس مجمع الفقه الإسلامي المنعقد في دورة مؤتمره السادس بجدة في المملكة العربية السعودية من ١٧-٢٣ شعبان ١٤١٠هـ الموافق ١٤-٢٠ آذار/مارس ١٩٩٠م.

بعد إطلاع على الأبحاث والتوصيات والنتائج المقدمة في ندوة "الأسواق المالية" المنعقدة في الرباط ٢٠-٢٤ ربيع الثاني ١٤١٠هـ الموافق ٢٠-٢٤/١٠/١٩٨٩م بالتعاون بين هذا المجمع والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب بالبنك الإسلامي للتنمية، وباستضافة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية.

وبعد الإطلاع على أن السند شهادة ليلتزم المصدر موجبها أن يدفع لحاملها القيمة الاسمية عند الاستحقاق، مع دفع فائدة متفق عليها منسوبة إلى القيمة الاسمية للسند - أو ترتيب نفع مشروط سواء أكان جوائز توزع بالقرعة أم مبلغاً مقطوعاً أم خصماً -

قرر:

﴿١﴾ إن السندات التي تمثل التزاماً بدفع مبلغها مع فائدة منسوبة إليه أو نفع مشروط محرمة شرعاً من حيث الإصدار أو الشراء، أو التداول، لأنها قروض ربوية سواء أكانت الجهة المصدرة لها خاصة أو عامة ترتبط بالدولة ولا أثر لتسميتها شهادات أو صكوك استثمارية أو إدارية أو تسمية الفائدة الربوية الملتزم بها ربحاً أو ريعاً أو عمولة أو عائداً.

﴿٢﴾ تحرم أيضاً السندات ذات الكوبون الصفري باعتبارها قروضاً يجز بيعها بأقل من قيمتها الاسمية، ويستفيد أصحابها من الفروق باعتبارها خصماً لهذه السندات.

﴿٣﴾ كما تحرم أيضاً السندات ذات الجوائز باعتبارها قروضاً اشترط فيها نفع أو زيادة بالنسبة لمجموع المقرضين، أو لبعضهم لا على التعيين فضلاً عن شبهة القمار.

﴿٤﴾ من البدائل للسندات المحرمة - إصداراً أو شراءً أو تداولاً - السندات أو الصكوك القائمة على أساس المضاربة لمشروع أو نشاط استثماري معين، بحيث لا يكون لمالكيها فائدة أو نفع مقطوع، وإنما تكون لهم نسبة من ربح هذا المشروع بقدر ما يملكون من هذه السندات أو الصكوك ولا ينالون هذا الربح إلا إذا تحقق فعلاً ويمكن الاستفادة في هذا من الصيغة التي تم اعتمادها بالقرار رقم [٥] للدورة الرابعة لهذا المجمع بشأن سندات المقارضة.

القرار رقم [٥] د ٤/٠٨/٨٨ بشأن سندات المقارضة وسندات الاستثمار:

إن مجلس مجمع الفقه الإسلامي المنعقد في دورة مؤتمره الرابع بجدة في المملكة العربية السعودية من ١٨-٢٣ جمادى الآخرة ١٤٠٨ الموافق ٦-١١ فبراير ١٩٨٨م. بعد إطلاع على الأبحاث المقدمة في موضوع "سندات المقارضة وسندات الاستثمار" والتي كانت حصيلة الندوة التي أقامها المجمع بالتعاون مع المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب بالبنك الإسلامي للتنمية بتاريخ ٦-٩ محرم ١٤٠٨ الموافق ٣٠-٨/٢-٩/١٩٨٧م تنفيذاً للقرار رقم [١٠] المتخذ في الدورة الثالثة للمجمع وشارك فيها عدد من أعضاء المجمع وخبرائه وباحثي المعهد وغيره من المراكز العلمية والاقتصادية وذلك للأهمية البالغة لهذا الموضوع وضرورة استكمال جميع جوانبه للدور الفعال لهذه الصيغة في زيادة القدرات على تنمية الموارد العامة عن طريق اجتماع المال والعمل. وبعد استعراض التوصيات العشر التي انتهت إليها الندوة ومناقشتها في ضوء الأبحاث المقدمة في الندوة وغيرها.

قرر ما يلي:

﴿ أولاً ﴾ من حيث الصيغة المقبولة شرعاً لصكوك المقارضة:

﴿ ١ ﴾ سندات المقارضة هي أداة استثمارية تقوم على تجزئة رأس مال القراض (المضاربة) بإصدار صكوك ملكية برأس مال المضاربة على أساس وحدات متساوية القيمة ومسجلة بأسماء أصحابها باعتبارهم يملكون حصصاً شائعة في رأس مال المضاربة وما يتحول إليه، بنسبة ملكية كل منهم فيه.

ويفضل تسمية هذه الأداة الاستثمارية (صكوك المقارضة).

﴿ ٢ ﴾ الصورة المقبولة شرعاً لسندات المقارضة بوجه عام لا بد أن تتوافر فيها العناصر

التالية:

☆ العنصر الأول:

أن يمثل الصك ملكية شائعة في المشروع الذي أصدرت الصكوك لإنشائه أو تمويله وتستمر هذه الملكية طيلة المشروع من بدايته إلى نهايته.

وترتب عليها جميع الحقوق والتصرفات المقررة شرعاً للمالك في ملكه من بيع وهبة ورهن وإرث وغيرها. مع ملاحظة أن الصكوك تمثلك رأس مال المضاربة..

☆ العنصر الثاني:

يقوم العقد في صكوك المقارضة على أساس أن شروط التعاقد تحددها (نشرة الإصدار) وأن (الإيجاب) يعبر عنه (الاكتتاب) في هذه الصكوك، وأن (القبول) تعبر عنه موافقة الجهة المصدرة.

ولا بد أن تشمل نشرة الإصدار على جميع البيانات المطلوبة شرعاً في عقد القراض (المضاربة) من حيث بيان معلومية رأس المال وتوزيع الربح مع بيان الشروط الخاصة بذلك الإصدار على أن تتفق جميع الشروط مع الأحكام الشرعية.

☆ العنصر الثالث:

أن تكون صكوك المقارضة قابلة للتداول بعد انتهاء الفترة المحددة للاكتتاب باعتبار ذلك مأذوناً فيه من المضارب عند نشوء السندات مع مراعاة الضوابط التالية:

﴿أ﴾ إذا كان مال القراض المتجمع بعد الاكتتاب وقبل المباشرة في العمل بالمال ما يزال نقوداً فإن تداول صكوك المقارضة يعتبر مبادلة نقد بنقد وتطبق عليه أحكام الصرف.

﴿ب﴾ إذا أصبح مال القراض ديوناً تطبق على تداول صكوك المقارضة أحكام تداول التعامل بالديون.

﴿ج﴾ إذا صار مال القراض موجودات مختلطة من النقود والديون والأعيان والمنافع فإنه يجوز تداول صكوك المقارضة وفقاً للسعر المتراضي عليه، على أن يكون الغالب في هذه الحالة أعياناً ومنافع، أما إذا كان الغالب نقوداً أو ديوناً فتراعى في تداول الأحكام الشرعية التي ستبينها لائحة تفسيرية توضع وتعرض على المجمع في الدورة القادمة.

☆ العنصر الرابع:

أن من يتلقى حصيلة الاكتتاب في الصكوك لاستثمارها وإقامة المشروع بها هو المضارب أى عامل المضاربة ولا يملك من المشروع إلا بمقدار ما قد يسهم به بشراء بعض الصكوك فهو رب مال بما أسهم به بالإضافة إلى أن المضارب شريك في الربح بعد تحققه بنسبة الحصة المحددة له في نشرة الإصدار وتكون ملكيته في المشروع على هذا الأساس. وإن يد المضارب على حصيلة الاكتتاب في الصكوك وعلى موجودات المشروع هي يد أمانة لا يضمن إلا بسبب من أسباب الضمان الشرعية.

﴿٣﴾ مع مراعاة الضوابط السابقة في تداول: يجوز تداول المقارضة في أسواق الأوراق

المالية إن وجدت بالضوابط الشرعية وذلك وفقاً لظروف العرض والطلب ويخضع لإدارة العقادين. كما يجوز أن يتم التداول بقيام الجهة المصدرة في فترات دورية معينة بإعلان أو إيجاب يوجه إلى الجمهور تلتزم بمقتضاه خلال مدة محددة بشراء هذه الصكوك من ربح مال المضاربة بسعر معين ويحسن أن تستعين في تحديد السعر بأهل الخبرة وفقاً لظروف السوق والمركز المالي للمشروع، كما يجوز الإعلان عن الالتزام بالشراء من غير الجهة المصدرة من مالها الخاص - على النحو المشار إليه -

﴿٤﴾ لا يجوز أن تشتمل نشرة الإصدار أو صكوك المقارضة على نص بضمان عامل المضاربة رأس المال أو ضمان ربح مقطوع أو منسوب إلى رأس المال، فإن وقع النص على ذلك صراحة أو ضمناً بطل شرط الضمان واستحق المضارب ربح مضاربة المثل.

﴿٥﴾ لا يجوز أن تشتمل نشرة الإصدار ولا صك المقارضة الصادر بناء عليها على نص يلزم بالبيع ولو كان معلقاً أو مضافاً للمستقبل وإنما يجوز أن يتضمن صك المقارضة وعداً بالبيع، وفي هذه الحالة لا يتم البيع إلا بعقد بالقيمة المقدورة من الخبراء وبرضاء الطرفين.

﴿٦﴾ لا يجوز أن تتضمن نشرة الإصدار ولا الصكوك المصدرة على أساسها نصاً يؤدي إلى احتمال قطع الشركة في الربح فإن وقع كان العقد باطلاً. ويترتب على ذلك:

﴿أ﴾ عدم جواز اشتراط مبلغ محدد لحملة الصكوك أو صاحب المشروع في نشرة الإصدار وصكوك المقارضة الصادرة بناء عليها.

﴿ب﴾ أن محل القسمة هو الربح بمعناه الشرعى، وهو الزائد عن رأس المال وليس الإيراد أو الغلة ويعرف مقدار الربح، إما بالتنفيض أو بالتقويم للمشروع بالنقد، وما زاد رأس المال عند التنفيض أو التقويم فهو الربح الذى يوزع بين حملة الصكوك وعامل المضاربة، وفقاً لشروط العقد.

﴿ج﴾ أن يعد حساب أرباح وخسائر للمشروع وأن يكون معلناً وتحت تصرف حملة الصكوك.

﴿٧﴾ يستحق الربح بالطهور، ويملك بالتنفيض أو التقويم ولا يلزم إلا بالقسمة والنسبة للمشروع الذى يدر إيراداً أو غلة فإنه يجوز أن توزع غلته. وما يوزع على طرفى العقد قبل التنفيض (التصفية) يعتبر مبالغ مدفوعة تحت الحساب.

﴿٨﴾ ليس هناك ما يمنع شرعاً من النص فى نشرة الإصدار على اقتطاع نسبة معينة فى نهاية كل دورة. إما من حصة حملة الصكوك فى الأرباح فى حالة وجود تنفيض دورى. وإما من حصصهم فى الإيراد أو الغلة الموزعة تحت الحساب ووضعها فى احتياطى خاص لمواجهة مخاطر خسارة رأس المال.

﴿٩﴾ ليس هناك ما يمنع شرعاً من النص فى نشرة الإصدار أو صكوك المقارضة على وعد طرف ثالث منفصل فى شخصيته وذمته المالية عن طرفى العقد بالتبرع بدون مقابل بمبلغ مخصص لجبر الخسران فى مشروع معين، على أن يكون التزاماً مستقلاً عن عقد المضاربة بمعنى أن قيامه بالوفاء بالتزامه ليس شرطاً فى نفاذ العقد وترتب أحكامه عليه بين أطرافه ومن ثم فليس لحملة الصكوك أو عامل المضاربة الدفع ببطلان المضاربة أو الامتناع عن الوفاء بالتزاماتهم بها بسبب عدم قيام المتبرع بالوفاء بما تبرع به بحجة أن هذا الالتزام كان محل اعتبار فى العقد. (انتهى قرار المجمع)

التعامل بالسندات عن طريق الأسواق المالية (البورصة):

لا يجوز التعامل بالسندات المالية (التي هى قروض بفوائد) لا عن طريق الأسواق المالية

(البورصة) ولا عن طريق غيرها - كما ذكرنا سابقاً -

المبحث الثالث

موقف الشريعة من المضاربة فى اصطلاح أهل البورصة

المضاربة فى البورصة هى مسابقة على التغيرات فى الأسعار لأنه لا يقصد منها انتقال الأعواض بل يقصد الاستفادة من فروق الأسعار ومن ثم يتبين لى - والله أعلم بالصواب - عدم جوازها والأدلة على ذلك ما يلى:

الدليل الأول:

هذه المضاربة تتضمن معنى النجش وهو زيادة من لا يرغب فى الشراء ويتبين ذلك من ملاحظة بعض المتعاملين الذين يقومون بعقود تؤدى إلى حركة غير طبيعية فى البورصة.

وعلى سبيل المثال: يعتمد كبار الممولين على طرح مجموعة من الأوراق المالية من أسهم أو سندات قروض فيهبط سعرها لكثرة العرض فيسارع صغار حملة هذه الأوراق بيعها بسعر أقل خشية هبوط سعرها أكثر من ذلك وزيادة خسارتهم فيهبط سعرها مجدداً بزيادة عرضهم فيعود الكبار إلى شراء هذه الأوراق بسعر أقل بغية رفع سعرها بزيادة الطلب وينتهى الأمر بتحقيق مكاسب للكبار والحاق خسائر قاذحة بالكثرة الغالبة وهم صغار حملة الأوراق المالية نتيجة خداعهم بطرح غير حقيقى لأوراق مماثلة ويجرى مثل ذلك فى سوق البضائع ومن المعلوم أن المنتجين للسلع يبنون خططهم على أساس دراية بالسوق والنظر إلى أسعار المواسم السابقة فإذا أدت عمليات المضاربة الصورية إلى خفض سعر سلعة معينة سوف يمتنع منتجو هذه السلعة من إنتاجها أو عن التوسع فى إنتاجها الأمر الذى يحدث نقصاً واضحاً فى عرض هذه السلعة التى قد تكون سلعة استهلاكية ضرورية أو سلعة إنتاج هامة مما يعود بالأثر الضار على مستوى النشاط الاقتصادى.

الدليل الثاني:

المضاربة تشتمل على معنى الاحتكار ويتلخص ذلك في السعي لجمع وحبس كل البضائع أو الصكوك التي من نوع واحد في يد واحدة ثم التحكم في السوق حيث لا يجد المتعاملون في هذه السلع أو الصكوك ما يوفون به التزاماتهم التي حان أجلها الأمر الذي يجعلهم تحت ضغط هؤلاء المتحكمين والخضوع للأسعار التي يقررونها. (١)

بعد ذكر هذه الأدلة نرى أن هذه المضاربة بهذه الكيفية السابقة حرام، لأن فيها بيع ما لا يملكه البائع كما أن فيها يبيع المشتري قبل قبضه وهما غير جائزين شرعاً.

وأما المضاربة الشرعية وهي التي تسمى قراضاً عند فقهاء الحجاز فهي مشروعة ولا خلاف بين المسلمين في جوازها وتقوم على أساس المشاركة بين العامل وصاحب المال، على أن من أحدهما ماله ومن الآخر عمله، والربح بينهما بنسبة يتفقان عليها.

إذن فالفرق بينهما (المضاربة في البورصة والمضاربة الشرعية) فرق واضح جداً، كالفرق بين الحلال والحرام، ولا شبهة بينهما إلا في مجرد اللفظ فقط عند من يستعملون لفظ المضاربة في الدلالة على القراض.

(١) قرار المجمع الفقهي التابع لرابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة. المنقول من كتاب: دراسة شرعية لأهم العقود المالية المستحدثة: ص ٦٦٨.

المبحث الرابع

موقف الشريعة فى أعمال الصرف

المبحث الرابع

موقف الشريعة في أعمال الصرف

﴿١﴾ حكم سوق الصرف العاجل:

الحكم الشرعي لهذا النوع أنه إذا كان شراء نقداً فلا غبار عليه، لأن شرط التقابض "يداً بيد" قد تحقق، وأما إذا كان عن طريق الحوالة الشيكية فإن استلام الشيك بمثابة القبض، بل هو انتمان في نظر الاقتصاديين (١) وتأصيله الفقهي معروف من خلال ما يسمى بالسفتجة التي كانت سائدة في عصر الصحابة والتابعين حتى أن عبدالله ابن زبير (٢) في مكة حينما يأتي إليه شخص ويعطيه نقوداً وهو يسافر إلى العراق كان يعطيه سفتجة (ورقة بالحوالة) فيأخذ بها الدائن بقدر نقوده من أخى عبدالله: مصعب بالعراق (٣). بالإضافة إلى حديث ابن عمر (٤) - رضي الله تعالى عنهما - حيث قال: كنت أبيع الإبل

(١) انظر: النقود والصرفية: للدكتور عند المنعم محمد مبارك: ص: ٣، ط: الدار الجامعية، واستبدال النقود والعملات: للدكتور علي السالوس: ص: ١٦٨، ١٦٥، ط: قلاح.

(٢) عبدالله ابن زبير: ابن العوام، القرشي الأسدي، أبو بكر وأبو حبيب. كان أول مولود في الإسلام بالمدينة من المهاجرين وولى الخلافة تسع سنين، قتل في ذي الحجة سنة ثلاث وسبعين كان صواماً قواماً مستغرق الساعات في الطاعات بطلاً شجاعاً ومناقبه شهيرة كثيرة وهو أول من ضرب الدرهم المستديرة ونقش الدرهم بأحد الوجهين محمد رسول الله وبالأخر أمر الله بالوفاء، والعدل وله في الصحيحين ٣٣ حديثاً. (انظر ترجمته في: تهذيب التهذيب: ٢١٣/٥، سير أعلام النبلاء: ٣/٣٦٣، الأعلام: ٤/٢١٨، تقريب التهذيب: ٤١٥/١، شذرات الذهب: ١/٧٩، ٨٠).

(٣) يراجع في تفصيل موضوع السفتجة: السنن الكبرى: للبيهقي: ٣٥٢/٥، المغني: لابن قدامة: ٣٥٤/٤، تهذيب الأسماء: للنووي: ٤٩/٢، حيث قال فيه: السفتجة: هي كتاب يكتبه المستقرض للمقرض إلى نائبه ببلد آخر ليعطيه ما اقترضه.

(٤) ابن عمر: هو عبدالله ابن عمر بن الخطاب - رضي الله تعالى عنهما - صحابي جليل ولد في مكة قبل الهجرة عشر سنوات وهاجر إلى المدينة مع أبيه وشهد فتح مكة، وأفتى الناس في الإسلام ستين سنة لما استشهد (قتل) عثمان عرض عليه نكر أن يبايعوه بالخلافة فأبى وكف بصره في آخر حياته وهو آخر من توفي بمكة من الصحابة وله في الصحيحين ٢٦٣٠ حديثاً مات في مكة في سنة ٧٣ من الهجرة. (انظر ترجمته في: كتاب الثقات: لابن حبان: ٢٠٩/٣، الإصابة: ٣٣٨/٢، تاريخ الثقات: ص: ٢٦٩، شذرات الذهب: ٨١/١، تقريب التهذيب: ٤٣٥/١، الأعلام: ٤/٢٤٦).

بالبقيع فأتيت رسول الله - ﷺ - وهو في بيت حفصة (١) - رضي الله تعالى عنها - يا رسول الله! "رويدك أسألك: إنى أبيع الإبل بالبقيع (٢)، بأبيع بالدنانير وأخذ الدراهم وأبيع بالدراهم وأخذ الدنانير، أخذ هذه من هذه، وأعطى هذه من هذه. فقال: رسول الله - ﷺ -: "لا بأس أن تأخذها بسعر يومها ما لم تفترقا وبينكما شيء (٣).

وكذلك يعتبر أخذ الورق (الفاتورة) الذى سجل فيه العقد ومقابله من العملة الأخرى، حيث يسجل فيه عادة السعر، ويثبت فيه المقابل - بمثابة القبض -

فهذه التحويلات سواء أكانت عن طريق الخطاب العادى، أو البرق أو التلکس أو الفاكس تكيف على أساس "السفتجة" التى قال بها جماعة من الفقهاء (٤).

ويمكن تخريجها كذلك على أساس الصرف والوكالة، حيث أن البنك يقوم بعملية صرف العملة إلى العملة التى يريد العميل تحويلها إلى الجهة المطلوبة، ثم يصبح المصرف وكيلًا لتحويلها إليها وإعطاء الأمر بتسليم المبلغ إلى الشخص الآخر، أو الجهة المطلوبة (٥).

ومن هنا يحق للبنك أن يأخذ أجره (عمولة) على التحويل، إذ الوكيل له الحق أن يأخذ الأجر. كما هو معروف فى الفقه (٦).

(١) حفصة - رضي الله تعالى عنها - : هى بنت عمر بن الخطاب أم المؤمنين صحابية جليلة صالحة من أزواج النبى - ﷺ - ولدت بمكة قبل الهجرة ١٨ سنة وتزوجها خديس بن حذافة السهمي. فكانت عنده إلى أن ظهر الإسلام فأسلما وهاجرت معه إلى المدينة فمات عنها. فخطبها رسول الله - ﷺ - إلى أبيها فزوجه إياها. واستمرت فى المدينة بعد وفاة النبى - ﷺ - إلى أن توفيت بها فى سنة ٨٤٥هـ، روى لها البخارى ومسلم فى الصحيحين ٦٠ حديثاً. (انظر ترجمتها فى: الاستيعاب: ٢٦٠/٤، تاريخ الثقات: ص: ٥٢٤، الإصابة: ٢٦٤/٤، أسد الغابة: ٤٢٥/٥، العبر: ٣٦/١، سير أعلام النبلاء: ٢٢٧/١).

(٢) البقيع: بالهاء، المقبرة المعروفة وبالنون واد جنبيها.

(٣) رواه أحمد فى مسنده: ١٥٤، ٨٢/٢، وأبو داؤد فى سننه - مع العون - كتاب البيع: ٢/٣، وابن ماجه فى سننه بدون "سعر يومها" كتاب التجارات: ٧٦٠/٢، والنسائى فى سننه كتاب البيوع: ٢٨٢/٦.

(٤) انظر: حاشية ابن عابدين: ٣٤٠/٥، حاشية الدسوقي على الشرح المبير: ٣٢٥/٣، كتاب الأم: للمشافعى: ٣٠/٣، المغنى: لابن قدامة: ٣٥٤/٤.

(٥) انظر: موقف الشريعة من المصارف الإسلامية: للدكتور عبد الله عبد الرحيم العبادى: ص: ٣٣٤، ط: المكتبة العصرية.

(٦) قال ابن قدامة فى المغنى: "ويجوز التوكيل بجعل وغير جعل" ثم ذكر الأدلة على ذلك: ٩٤/٤، وعقد الوكالة: لمحمد رضا العائى: ص: ٢٤٢، ط.

وأما الشيكات سواء كانت مصرفية، أم سياحية فإنها عند الاقتصاديين نقود كما سبق - أو بمثابة النقود - ومن هنا يتم العقد -

﴿٢﴾ حكم سوق الصرف الآجل:

لا يجوز التعامل فيه لوجود ربا النسيئة و ربا الفضل وهو ما يؤخذ من الفوائد على التأخير، وعدم تحقق القبض الشرعى حيث يشترط بالنص والإجماع تحقق المماثلة واليد باليد (أى القبض الشرعى فى المحليين) عند اتحاد الجنس ووجوب القبض يداً بيد عند اختلافه (١).

والعقود المؤجلة - أيضاً - لأن النقود لا يجوز بيعها وشراؤها إلا يداً بيد ومن هنا فهذه العملية غير جائزة شرعاً إطلاقاً لم تشتمل من ربا الفضل والنسيئة.

﴿٣﴾ حكم سوق النقد الآجل للأجل القصير:

القاعدة الفقهية فى هذه المسألة هى أن التعامل فى النقود وما فى حكمها بالبيع والشراء (الصرف) لا يجوز إلا إذا تم القبض الشرعى (يداً بيد) والتماثل فى النقود المتحدة جنساً، والقبض الشرعى فقط فيما لو اختلفت، مع مراعاة ما ذكرنا من أحكام الشيكات ونحوها.

☆ وأما الحوالة فى النقود: والقرض فيها فجائزان على ضوء القواعد العامة للمشرعة القاضية بعدم وجود الربا فيها.

(١) نص الحديث فى ذلك هو قول النبى - ﷺ - "ولا تبيعوا الذهب بالذهب إلا سواء بسواء، والفضة بالفضة إلا سواء بسواء" وفى رواية صحيحة أخرى بلفظ "الذهب بالذهب ربا إلا هاهنا، وهما انظر الروايات الحديث فى: فتح البارى شرح صحيح البخارى: ٤/٢٧٨، ٢٨٣؛ ومسلم: ٣/١٢٠٨، ١٢١٢؛ وسنن أبى داود مع العون: ٩/١٩٨ - ١٩٩؛ وسنن ابن ماجه: ٢/٧٥٨، ٧٥٧؛ وسنن الترمذى: ١/٢٣٣؛ وسنن النسائى: ٧/٢٤٥، ٢٤٠؛ وسنن الكبرى: ٥/٢٧٩، ٢٧٦؛ ونيل الأوطار: للشوكانى: ٦/٣٤٠.

☆ أما الذهب والفضة والطعام فحكم التعامل فيه هو وجوب التماثل والقبض في المجلس (يدأبىد) في جنس واحد، مثل الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والحنطة بالحنطة (١).

وأما إذا اختلفت الأجناس فيشترط التقابض في المجلس، غير أنه يجوز بيع الطعام بالذهب أو الفضة أو النقود إلى أجل للحديث الصحيح الدال على أن النبي - ﷺ - اشترى طعاماً من يهودى إلى أجل فرهنه درعه (٢).

☆ التعامل في غير الأنواع الثلاثة السابقة من السلع، فهذه يجوز التعامل فيها إذا توفرت الأركان والشروط الشرعية لكل عقد ومن أهمها كون المعقود عليه حلالاً وعدم اشتراط عدم تسليم الثمن والمثمن معاً.

وقد توسعت الشريعة أنواعاً كثيرة من العقود والمعاملات منها: البيع، والسلم، والبيع بالأجل، والاستصناع ونحوها فالأصل في العقود والتصرفات والشروط هو الإباحة. (٣)

(١) انظر: المراجع الحديثية السابقة ومع ذلك. فتح الباري شرح صحيح البخارى: ٣٧٩، ٣٧٧/٤.

(٢) انظر: فتح الباري شرح صحيح البخارى: ٣٩٩/٤.

(٣) انظر: مبدأ الرضا في العقود: للدكتور على القره داغى: ١١٤٨/٢، ط. دار البشائر. بيروت.

المبحث الخامس

**موقف الشريعة من الخيارات
فى البورصة**

المبحث الخامس

موقف الشريعة من الخيارات فى البورصة

﴿١﴾ حكم الاختيارات (الخيارات) من حيث المصدر:

الحكم الشرعى لهذا النوع هو أن منح الشركات حق شراء ذلك وعد لا حرج فيه شرعاً لكن المانع الشرعى يكمن فى بيع الخيار وحده منفصلاً عن الأسهم، وهذا لا يجوز شرعاً لأن المعقود عليه حق محض دون أن يكون له وجود، إضافة إلى نية المتعاقدين فى هذه المسألة هى الاستفادة من فروق الأسعار وليس امتلاك الأسهم، ثم إن هذه الأسهم التى وعدت بها الشركة ستكون أسهماً جديدة وليست قديمة، ولذلك لا يتوفر فى نظر الشرع المعقود عليه، فيصبح بيع الخيار باطلاً لا يجوز.

﴿٢﴾ حكم الاختيارات باعتبار محلها:

﴿أ﴾ حكم الاختيارات على العملة الأجنبية:

الحكم الشرعى لهذا النوع واضح فى عدم جوازه. لأنه إن كان عقداً فلا يجوز التعامل فى النقود إلا يداً بيد - كما ذكرنا سابقاً - وإن كان وعداً فهو غير ملزم فى نظر الشرع وإذا ألزم به فلا يجوز فى الصرف أبداً.

﴿ب﴾ حكم الاختيارات على المؤشر:

فحكم هذا النوع واضح من حيث الحرمة، فقد حرم الله تعالى بنصوص قطعية الميسر، وأكل أموال الباس بالباطل.

والخلاصة:

أن ما ذكرنا عن الحكم الشرعى بالاختيارات وأنواعها فى غاية من الإيجاز. ولكنه يعطينا صورة واضحة من أن الفكرة الرئيسية التى تدور حولها أسواق المال (البورصة) هى كيفية تحقيق الأرباح سواء كانت على حساب الغير، أم طريق الحظ، والمجازفة والمقامرة أم لا.

فلم تنشأ هذه الأسواق نشأة إسلامية ولا أخلاقية وإنما هي من نتاج الأفكار المالية الحرة التي لا تفكر إلا في كيفية تحصيل المال عن أى طريق كان. وهذا لا يعنى أننا نرفض كل هذه الأفكار. لأن الحكمة النافعة في شتى مجالات الحياة ضالة المؤمن فهو أحق بها أنى وجدت. ولكن الذى نعنيه هو ضرورة البحث والتنقيب، والفحص الدقيق لهذه الأفكار حتى لا يبهرنا بريقها فننسحب وراءها بحجة "رفع الحرج" أو "الأصل فى الأشياء الإباحة" لأن هذه القواعد كلها مقيدة بأن لا تصطدم بنص ثابت.

وبناء على ما سبق فإن الاختيارات بصورتها الحالية لا ينطبق عليها ما هو مطلوب شرعاً من وجود المعقود عليه وجوداً حقيقياً أو موصوفاً فى الذمة ثم إن محل العقد فى الاختيارات هو حق محض منفصل عن الأسهم أو الأوراق المالية التى يعطى على أساسها حق الاختيار، ولذلك أجازت السوق بيع الخيار وحده، بل هذا التداول هو الأكثر فى الاختيارات ومثل هذا لا يجوز أن يكون معقوداً عليه فى الفقه الإسلامى. كما أن هذه الاختيارات تقوم من حيث الغالب على المخاطرة، والحظ والمقامرة، والربح على حساب الآخر، بحيث يكون ربح أحدهما على حساب خسارة الآخر فمثل هذا يدخل فى الميسر المحرم. وفى أكل أموال الناس بالباطل (١).

﴿أولاً﴾ الفرق بين الخيار الشرعى واختيارات السوق أو خياراتها:

إذا وازنا بين الخيار فى الفقه الإسلامى والاختيار فى الأسواق المالية نجد أن بينهما فروقاً جوهرية من أهمها:

﴿١﴾ أن الاختيار الذى يتعامل به الناس فى أسواق المال هو عقد مستقل عن عقد البيع، حيث تتضمن الصيغة انفصال البيع عن الخيار فيكون للخيار ثمن وللسلعة أو السهم ثمن، فهو عقد منفصل مستقل يشترى فيه المستثمر حقاً يخوله البيع أو الشراء (٢).

(١) انظر: الأسواق المالية فى ميزان الفقه الإسلامى: ص: ٤٩.

(٢) انظر: الأسواق المالية: ص: ٤٢.

بينما الخيار في الفقه الإسلامي هو مجرد حق الفسخ بسبب مقتضى إرادى مشروط أو بسبب آخر أثبتته الشرع، فهو إذن ملحق وتبع للبيع نفسه وليس حقاً مستقلاً كما أنه ليس له ثمن ولا يجوز بيعه إطلاقاً عند الفقهاء (١).

﴿٢﴾ أن محل العقد في الخيار الشرعى موجود متحقق بينما المحل في الاختيار السوقى مجرد حق وليس الأسهم، أو السلعة، لأن للأسهم أو السلعة عقداً آخر هو بيع وليس حقاً إضافة إلى ما فيه من أمور مستقبلية.

﴿٣﴾ الأغلب أن يبيع الاختيار السوقى من لا يملك السلعة أو الأسهم التى تكون ملكاً آخر. بينما الخيار الشرعى لا يباع أولاً كما أنه تبع للعقد الذى تم - ومتعلق به - .

﴿٤﴾ الاختيارات السوقى يمكن أن تصل إلى سنوات بينما فى خيار الشرط الشرعى محدد بفترة محددة (٢).

ولذلك لا ينبغى الخلط بين الخيار الشرعى، والاختيار السوقى فالأمران مختلفان من حيث الشكل والمضمون.

﴿ثانياً﴾ ما يمكن أن يكون أصلاً لهذه الاختيارات:

ظهر مما ذكرنا أن عقود الاختيارات تتضمن أمرين:

الأمر الأول: محل هذه الاختيارات وهو تلك الأسهم أو الأوراق المالية أو العملة الأجنبية أو نحو ذلك.

الأمر الثانى: هو حق بيع الاختيار نفسه بثمن محدد فى وقت لاحق.

(١) انظر: الخيار وأثره فى العقود: لعبد الستار أبو غدة: ٣١٧/١.

(٢) حيث حددها الجمهور بثلاثة أيام.

أما الأمر الأول فيتم من خلال عقد بيع أو شراء أسهم أو أوراق مالية، أو نحوها مما سبق في وقت محدد لاحق، وبسعر معين، ولكنه لا يتم فيه دفع الثمن ولا تسليم المثل، حيث يتم الدفع في الوقت الذي يتفق عليه العاقدان في العقد، ويكون من له الخيار بالخيار.

فهل هذا العقد مثل السلم. أو البيع بأنواعه وبيع العربون أم هو عقد جديد؟

﴿١﴾ لا شك أن هذا العقد لا تنطبق عليه مواصفات السلم الذي هو بيع شيء موصوف

في الذمة ويشترط فيه تسليم الثمن في المجلس عند الجمهور وفي حدود ثلاثة أيام عند الملكية - كما ذكرنا - وذلك لأن هذا العقد الذي نتحدث عنه لا يتم فيه الدفع والتسليم إلا في مدة لاحقة مشروطة في العقد، كما أن السلم فيه لا يجوز أن يكون نقوداً وأثماناً، ومثله السندات. كذلك لا تنطبق عليه مواصفات البيع - بصورة عامة - وذلك لأنه لا يجوز بيع

الأعيان إلى أجل. قال ابن رشد: "وأجمعوا على أنه لا يجوز بيع الأعيان إلى أجل ومن شرطها تسليم المبيع إلى المبتاع بأثر عقد الصفقة" (١)، فلا يجوز في البيع قطعاً اشتراط تأخير الثمن، والمثل معاً، وإن كان اشتراط تأخير أحدهما جائزاً كما في السلم، حيث يؤخر فيه تسليم المسلم فيه، كما في بيع الأجل حيث يؤخر فيه تأجيل الثمن (٢).

﴿٣﴾ كذلك لا تطبق عليه مواصفات بيع العربون - بفتح العين والراء، أو بضم العين وسكون الراء والعربان بالضم - فهو أن يشتري السلطة فيدفع إلى البائع جزءاً من الثمن على أنه إن أخذ السلعة احتسب به من الثمن، وإن لم يأخذها فهو للبائع (٣).

وقد اختلف الفقهاء في صحة هذا البيع حيث ذهب جمهور الفقهاء وأبو الخطاب من الحنابلة إلى عدم صحته بينما ذهب الإمام أحمد إلى صحته (٤).

(١) انظر: بداية المجتهد: لابن رشد: ١٧٠/٤.

(٢) انظر: حاشية ابن عابدين: ٥٦٢/٤؛ الشرح الصغير: ٧١/٢؛ مغني المحتاج: ٧٣/٢؛ المغني: لابن قدامة: ١٢٦/٤.

(٣) انظر: المغني: لابن قدامة مع الشرح الكبير: ٥٨/٤.

(٤) انظر: شرح الخرشي على مختصر خليل: ٧/٥؛ تحفة المحتاج على المنهاج: ٣٢٢/٤؛ المغني مع الشرح الكبير: ٥٨/٤.

ونحن هنا لسنا بصدد الأدلة والمناقشة والتتريج، وإنما الذى نذكره هنا هو أن الاختيارات لا تنطبق عليها مواصفات بيع العربون المختلف فيه. وذلك لأن العربون فى بيع العربون جزءاً من الثمن. وأما فى الخيارات فهو ثمن منفصلاً عن سعر الأسهم، فهو سعر للخيار نفسه، هذا إذا كان الخيار خيار الطلب حيث يوجد نوع من التشابه من حيث أنه يعطى مشتريه الحق فى شراء عدد من الأسهم خلال فترة محددة شبيهة ببيع العربون من هذا الوجه فقط. وأما خيار الدفع الذى يكون لمشتريه حق بيع الأسهم فلا شبهة بينه وبين بيع العربون إطلاقاً (١). إضافة إلى أن المعقود عليه مسلم فى العربون على عكس الاختيار.

﴿٤﴾ هل هو عقد جديد؟

نعم أنه نوع جديد لكنه ليس صحيحاً فى نظرنا. وإن كان الراجح هو أن الأصل فى العقود والشروط - الإباحة - وذلك لأن هذا العقد واقع على شئ مجرد ليس له حقيقة، لأن المعقود عليه هو حق الشراء أو حق البيع من طرف والالتزام بالشراء أو البيع من الطرف الآخر، فعلى ضوء هذا فالمعقود عليه معدوم ليس له وجود حسي، فيكون أحد أركان العقد غير موجود فيكون العقد باطلاً وذلك لأن العقد نفسه وارد فى الاختيارات على هذا الحق وحده، وأما ما يتم تبادلها فيما بعد من أسهم أو سندات أو سلع فإنه إنما يأتى لاحقاً وليس له علاقة عضوية بعقد الاختيار نفسه، لأن كل واحد منهما مستقل بذاته وله ثمنه الخاص (٢).

ومن جانب آخر أن هذا العقد مركب من صفتين هما: حق البيع والشراء (أى الاختيار) والأسهم ونحوها، يمكن اعتباره وارداً على مال وعلى حق محض لا يمكن اعتباره ما لا فى نظر الفقهاء (٣).

(١) انظر: السوق المالية: ص: ٤٤.

(٢) انظر: المرجع السابق: ص: ٤٥.

(٣) انظر: السوق المالية فى ميزان الفقه الإسلامى: ص: ٥١.

حق بيع الاختيار أو شراؤه - فكما رأينا أن هذا الحق يباع ويشترى في البورصة

مستقلاً عن الأسهم والسندات ونحوها - فهل ذلك جائز شرعاً؟

إن مسألة التصرف في الحقوق تحتاج إلى تفصيل:

يمكن تلخيصه في أن الحقوق المحضة التي لا يمكن الانتفاع بها وحدها لا يجوز بيعها (١).

فلا يجوز بيع خيار الشرط مثلاً بالاتفاق، وحتى في باب الإرث - يقول الزركشي - "اعلم أن

الحقوق لا تورث مجردة ابتداء وإنما تورث تبعاً للأموال كما في الخيار ونحوه" (٢).

فالاختيارات هي حقوق محضة لا يمكن الانتفاع بها وحدها، ومحلها - أي الأسهم ونحوها -

منفصل عنها حيث لكل واحد منهما سعره وثمنه، فلا يجوز إجراء العقد على هذا الحق المحض، ثم إن

ما يدفع فيه باعتبار ما يتحقق من الأرباح المستقبلية لمحلها من الأسهم ونحوها، وهو أشبه ما يكون

بالاعتماد على الحظوظ، والميسر. ولو لا طبيعة البورصة القائمة على بعض المعاملات القريبة من

المقامرة لما كان لحق الاختيار الأسهم أو نحوه أي قيمة تذكر.

وقد دلت نصوص الفقهاء على أن الحقوق المجردة لا يجوز الاعتياض عنها. يقول

الحصكفي (٣): "لا يجوز الاعتياض عن الحقوق المجردة كحق ولا الصلح بمال مع المخيرة

لتختاره، وكذا لو صالح إحدى زوجتيه لتترك لم يلزم ولا شيء لها" (٤).

(١) انظر: المنتور في القواعد للزركشي: ٥٥/٢، ط. الكويت.

(٢) انظر: المرجع السابق ومع ذلك الخيار وأثره في العقود: ٣١٧/١.

(٣) الحصكفي (١٠٢٥-٨٨٠هـ): هو محمد بن علي بن محمد علاء الدين الحصكفي. نسبته إلى حصن كيفا - في ديار بكر - وهي الآن بلدة صغيرة

يكتب اسمها "حسنكيف" محرفاً، وتعرف اليوم باسم "شرناخ" دمشق المولد والوفاء، فقيه حنفي وأصولي وله مشاركة في التفسير والحديث

والنحو. أخذ الفقه عن الخبير الرملي، والفخر المقدسي الحنفي. وله مشاغل كثيرة واشتغل عليه خلق كثير وانتفعوا به، وتولى إفتاء الحنفية

بدمشق. من تصانيفه: "الدر المختار شرح تنوير الأبصار" و"الدر المنتقى شرح ملتقى الأبحر" و"إفاضة الأنوار شرح المنار" في الأصول. (انظر

ترجمته في: خلاصة الأثر: ٦٣/٤، معجم المؤلفين: ٥٦/١١، الأعلام: ١٨٨/٧، معجم المطبوعات العربية والمصرية: ص ٧٧٨).

(٤) انظر: حاشية ابن عابدين: ١٤/٤، ط. دار إحياء التراث العربي، بيروت.

والملاحظ أن الحقوق التي يجوز الاعتياض عنها هي الحقوق التي نتجت عن فعل سابق مثل حق القصاص الذي يجوز الاعتياض عنه بالدية، أو التي نتجت عن عقد سابق كعقد النكاح الذي يستمر، فيجوز أخذ العوض عنه عن طريق الخلع، أما الحقوق المجردة كحق الشفعة، وحق الحضنة، والولاية، والوكالة وحق المدعى في تحليف خصمه اليمين، وحق المرأة في قسم زوجها كما يقسم لضررتها فلا يجوز الاعتياض عنها، لأنها حقوق أثبتها الشرع لأصحابها لدفع الضرر عنهم“ وفي بعضها تفصيل وخلاف (١).

ومن هنا فحق الاختيار لا يدخل في هذا النوع الذي يجوز التعويض عنه، لأنه مختلف عنه تمام الاختلاف (٢) هل هو مثل بدل الخلو؟

قد يتبادر إلى الذهن أن حق الاختيار وبيعه له شبه بما يؤخذ في بدل الخلو في الإيجارات، حيث أجاز بعض الفقهاء ذلك بضوابط شرعية (٣).

ووافق مجمع الفقه الإسلامي المؤتمر التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي في دورته الرابعة بعض صوره - منها -

إذا تم الإتفاق بين المستأجر وبين المستأجر الجديد أثناء مدة الإجارة على التنازل عن بقية مدة العقد لقاء مبلغ زائد عن الأجرة الدورية فإن بدل الخلو هذا جائز شرعاً.

(١) انظر: بيع الاسم التجاري والترخيص بحث مقدم إلى مجمع الفقه الإسلامي في دورته الرابعة: للدكتور وهبة الزحيلي.

(٢) انظر: السوق المالية: ص: ٤٧.

(٣) انظر: حاشية ابن عابدين: ١٥/٤؛ والبحوث التي قدمت إلى مجمع الفقه الإسلامي في دورته الرابعة حول "بدل الخلو".

وجه التشابه بينهما هو أن الاختيارات بمثابة نوع من الامتياز لهذه الأسهم التي يكون لصاحب الخيار بيعها، أو شراؤها بأقل من سعر السوق - فكأنه حق ثابت لصاحب الاختيار مثل حق الإجارة للمؤجر مع أن العين المستأجرة شيء آخر كما أن الأسهم ونحوها شيء آخر مستقل.

غير أن التشابه لا يؤثر لوجود خلل في أصل العقد على عكس عقد الإجارة فهو صحيح. أما عقد المحل للاختيار نفسه فغير صحيح - لما ذكرنا - إضافة إلى أن المستأجر إنما يتحقق له هذا الحق مقابل جهد الذي بذله في المحل التجارى أو نحوه، حتى صار محله معروفاً يرتاده الناس وتحمل في سبيل ذلك زمناً حيث كان المحل في بدايته مجهولاً يحتمل الخسارة، أما الآن وبعد زمن فأصبح معروفاً. أو أن المستأجر أساساً دفع الخلو للمالك أو لمستأجر سابق بينما حق الاختيار حق محض لا يعدو كونه حق الشراء - كما سبق - فلا يمكن قياسه على حق بدل الخلو - والله تعالى أعلم -

والخلاصة:

أن الاختيارات بصورها الحالية في البورصات لا نجد لها مبرراً شرعياً ولا تأصيلاً فقهياً. بل تصطدم بكثير من قواعد الشرع من حيث وجود المعقود عليه وجوداً حقيقياً، أو في الذمة ومن حيث تسليم واحد من الثمن أو المثل - كما سبق - فهي في الحقيقة وسيلة من الوسائل التي تجذب بها السوق عملاءها من خلال الاعتماد على الحظ والمخاطرة والقمار، وذلك لأن المستثمر قد تكون نيته انتهاز فرصة سانحة له في نظره وتوقعه لحال السوق في المستقبل فيشتري حق الحصول على الأسهم، أو العملة، أو نحوهما.

فقد يتحقق ما كان يصبو إليه فيربح ربحاً كثيراً، وقد لا يتحقق فيخسر خسارة كبيرة وقد تكون نية المستثمر حماية نفسه من خسارة متوقعة عن طريق إلقاء المخاطرة على طرف آخر والزامه بالشراء، عند حصول الضرر بثمن يحميه من الخسارة التي نتجت عن انخفاض الأسعار، لذلك فالاختيارات لا تعتبر من العقود الصحيحة، بل هي باطلة في نظرنا لعدم وجود مال مخصوص يكون معقوداً عليه، جاء في البيان الختامي لندوة الأسواق المالية.

”وواضح أن محل العقد هو التزام، أو تعهد مجرد وسواء سمي التزاماً شخصياً يترتب عليه حق شخصي، أو قلنا: إنه حق مال كالدين فإنه لايجوز العوض عنه فمحل العقد أو الالتزام تعهد أو التزام من طرف يبيع، أو يشتري، وثمان من الطرف الآخر وليس محل العقد (الشيء المبيع) هو الأوراق المالية التي تعهد أحد العاقلين بشرائها، أو بيعها وليس هناك عقد (إيجاب وقبول) في وقت العقد على البيع أو الشراء وعلى قرض أن هناك عقداً على هذا المحل فهو بيع (عقد تمليك) معلق على شرط مضاف إلى زمن مستقبل“ (١).

(١) يراجع في هذا: البيان الختامي والتوصيات: لندوة الأسواق المالية من الواجهة الإسلامية: ص: ١٠-١١ المتعقدة بالرباط في ٢٥-٢٠ ربيع الآخر

المبحث السادس

موقف الشرعية من المستقبلات

المبحث السادس

موقف الشرعية من المستقبلات

ذكرنا مختلف أنواع المستقبلات في الباب الثاني. ولكل نوع حكم شرعي خاص ما يلي:

﴿١﴾ الحكم الشرعي للنوع الأول:

تبين لنا من خلال العرض أن هذا العقد يشترط فيه تأجيل الثمن والمثلث، وحتى النسبة ١٠٪ التي تسلم هي في الواقع ضمان لتغطية الخسارة المحتملة في حال تخلف أي منهما عن الوفاء.

ولذلك فإن هذه العقود وإن كان لها شبه بالسلم من حيث أنها تصف محل البيع وصفاً دقيقاً، ويحدد لتسليمه موعداً محدداً لاحقاً، لكن السلم بإجماع الفقهاء لا يجوز تأخير ثمنه عن ثلاثة أيام. بل الجمهور اشترطوا تسليمه في المجلس والمالكية وحدهم أجازوا تأخيره إلى ثلاثة أيام (١). فالشريعة الإسلامية لا تجيز التبادل إلا إذا تضمنت الصفقة قبض أحد العوضين على الأقل.

ولذلك حكم البيان الختامي لندوة الأسواق المالية (بالمغرب) بأن هذه العقود باطلة - كما أنه لا يجوز إجراء أي تصرف آخر عليها -

(١) انظر: يدائع الصنائع: ٢٠٣/٥، رد المحتار: ٢٠٨/٤، والبحر الرائق: ١٧٧/٦، الخرشي: ٢٢٠/٥، والمقدمات الممهدة: لابن رشد الجذ: ص: ٥١٦.

مواعب الجليل: ٥١٤/٤ وما بعدها.

﴿٣﴾ الحكم الشرعى لمستقبليات المؤشر:

حكم هذا النوع واضح، وهو عدم الصحة والجواز - إذ لا يوجد المال المعقود عليه - وإنما كما يقول الدكتور محمد القرى: "أن هدف المقامرة هو المحرك الأساسى لمثل هذه المعاملات، لذلك نجد أن توسعاً كبيراً قد حصل فى مستقبليات المؤشر. حتى أنها أصبحت تشمل المتاجرة على مؤشر تكاليف المعيشة"(١).

﴿٣﴾ الحكم الشرعى لمستقبليات العملات الأجنبية:

حكم هذا النوع أيضاً عدم الجواز وذلك لأن التعامل فى النقود (الصرف) يشترط فيه التماثل والتقابض فى المجلس عند اتحاد الجنس، والتقابض فى المجلس عند اختلافه. وفى هذا النوع اشترط فيه التأخير فلا يجوز.

﴿٤﴾ الحكم الشرعى للخيارات على المستقبليات:

فيكون الحكم الشرعى لهذا النوع بعدم الصحة والجواز - أيضاً - فهذا النوع يجرى فيه تركيب العقود على العقود حتى لا يظهر منه إلا جانب القمار. ولذلك فالحكم بعدم جوازه واضح (٢).

— والله تعالى أعلم —

(١) انظر: الأسواق المالية: ص: ٦٥-٦٦.

(٢) يراجع المراجع السابقة فى هذا الموضوع.

الفصل الثانى

التخريج الشرعى لأعمال سوق البضائع

وفيه خمسة مباحث

المبحث الأول:

بيع الإنسان ما لا يملكه بالأصالة أو الوكالة.

المبحث الثانى:

بيع الإنسان ما اشتراه قبل قبضه.

المبحث الثالث:

بيع الدين بالدين.

المبحث الرابع:

حكم بدل التأجيل.

المبحث الخامس:

عقد البيع بدون تحديد السعر وتعليقه على سعر السوق

فى يوم معين أو خلال فترة معينة.

المبحث الأول

بيع الإنسان ما لا يملكه بالأصالة أو الوكالة.

اختلف الفقهاء في بيع الإنسان ما لا يملكه بالأصالة أو الوكالة في الجواز وعدمه مع الشروط. ولكل اتجاه أدلة وآراء. ونفصل ذلك فيما يلي:

﴿١﴾ آراء فقهاء الحنفية:

ذهب فقهاء الحنفية إلى عدم جواز بيع المعدوم. يقول الكمال بن الهمام (١) عند كلامه عن أنواع البيوع، وأن البيوع نوعان أصلاً: جائز وغير جائز. قال: "وغير الجائز ثلاثة أنواع: باطل، وفاسد (٢) وهو بيع ما ليس بمال كالخمر والميسر، والمعدوم كالسمن في اللبن، وغير مقدور التسليم كالأبق.....". واستدل على عدم صحة بيع المعدوم بحديث النبي - ﷺ - نهى عن بيع الصوف على ظهر الغنم، وعن لبن في ضرع، وعن سمن في لبن (٣) وقد رجع صحته (٤). وقال الكاساني عند شروط صحة المعقود عليه: "أن يكون موجوداً فلا ينعقد بيع المعدوم، وماله خطر العدم كبيع نتاج النخيل" (٥).

(١) الكمال بن الهمام: (٥٧٩٥ - ٥٨٦١) هو محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد بن مسعود السيواسي ثم الإسكندري، كمال الدين المعروف بابن الهمام إمام من علماء الحنفية، عارف بأصول الديانات والتفسير والفرائض والفقه والحساب واللغة والموسيقى والمنطق. أصله من سيواس ولد بالإسكندرية ونشأ في القاهرة، وأقام بحلب مدة وجاور بالحرمين ثم شيخ الشيوخ بالخانقاه الشيعونية بمصر. وكان معظماً عند الملوك وأرياب الدولة توفي بالقاهرة. من كتبه فتح القدير في شرح الهداية في فقه الحنفي، والتحرير في أصول الفقه، والمسامرة في العقائد المنجية في الآخرة. وزاد الفقير مختصر في فروع الحنفية. (انظر ترجمته في: الجواهر المضية: ٨٦/٢، ☆ الفوائد البهية: ص ١٨٠، ☆ شذرات الذهب: ٢٨٩/٧، ☆ الأعلام: ١٣٥، ١٣٤/٧).

(٢) البيع الفاسد: فرّق الحنفية بين الفاسد والباطل وقالوا: ما لم يشرع بالكلية كبيع ما في بطون الأمهات والفرق المذكور في المعاملات فقط لافرق بين العبادات (شرح التلويح على التوضيح: ١٢٣/٢، ط: دار الكتب العلمية، ☆ التمهيد: للأسنوي، ص: ٥٩، ط: مؤسسة الرسالة).

(٣) الحديث رواه الطبراني مسنداً ورواه أبو داود في مراسيله مرسلاً وموقوفاً وقال البيهقي الصحيح موقوفاً. (انظر: نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية: للزيلعي، ١٢/١١/٤).

(٤) انظر: فتح القدير: ٤٠٠/٢، ☆ الهداية: ص: ٤١٢، ط: الحلبي.

(٥) انظر: بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع: ١٣٨/٥، ١٣٩، ط: الجمالية.

فنرى من خلال هذه الأمثلة التي ذكرها أنها ممكنة الحصول لكنها معدومة أثناء العقد.

﴿٢﴾ آراء فقهاء المالكية:

ذهب فقهاء المالكية - أيضاً - إلى عدم جواز بيع يدخل ما لا يملكه قال ابن رشد في بداية المجتهد: "وقد يدخل في هذا الباب البيوع الفاسدة". إجماع العلماء على منع بيع الرجل شيئاً لا يملكه، وهي المسمى عينة (١) عند من يرى نقله من باب الذريعة إلى الرباء، وأما من رأى منعه من جهة أنه قد لا يمكنه وهو المسمى عينة فهو داخل في بيع الغرر في صورة التذرع منه إلى الرباء المنهى عنه. (٢)
قال ابن رشد في المقدمات عند كلامه عن الوجوه التي يمنع الشرع من عقد البيع عليها "فأما ما يعود إلى الثمن والمثمنون عدمهما شرط صحة البيع وجوداً وعدماً باتفاق كعدم الرضا، ومعرفة الثمن والمثمنون، وعدم الحل بهما والغرر". (٣)

﴿٣﴾ آراء فقهاء الشافعية:

ذهب فقهاء الشافعية إلى عدم جواز بيع المعدوم - أيضاً - وقالوا: لا يجوز بيع المعدوم كالثمرة لم تخلق، كما روى أبو هريرة - رضي الله تعالى عنه - أن النبي - ﷺ - نهى عن المعاومة وفي بعضها عن السنين. (٤)

(١) أصل العينة عنة، وقعت الواو ساكنة بعد كسر فقلبت ياء من العون، كأن البائع أعان المشتري على تحصيل مراده. قال أبو عمران: وهي بيع ما ليس عندك قال ابن عرفة: متتضى الروايات أنه أخص مما ذكر. والصواب أنه البيع المتخير به على دفع عين في أكثر منها وأهل العينة تصوروا أنفسهم لطلب شراء السلع منهم وليست عندهم، فيذهبون إلى التجار ليشتروها بثمن ليبيعوها للطالب، وفي شروح المالكية المتأخرة أنها جائزة بمعنى أنها خلاف الأولى. إلا إذا اشترط أن يشتريها بثمن ليبيعها بثمن أعلى، وفي رأينا أن هذا يخالف كلام ابن رشد كما يخالف ما عرف عن مالك من تشدد في سد الذرائع. (انظر: حاشية الخرشى على مختصر خليل: ١٠٥/٥ ط: دار الفكر. * وحاشية الدسوقي على

الشرح الكبير: ٨٨/٣ ط: الحلبي * الشرح الصغير: ٥٥/٢ ط: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية).

(٢) انظر: بداية المجتهد: ١٤٥/٢ ط: الكليات الأزهرية.

(٣) انظر: المقدمات والمهذبات مع المدونة: ٢٠٢/٢ ط: دار الفكر، بيروت.

(٤) الحديث رواه مسلم في كتاب البيوع باب النهي عن المحاقلة والمزابنة وعن المخابرة وبيع الثمرة قبل بدو صلاحها وعن بيع المعاومة وغير بيع السنين. ١١٧٤/٣ حيث رقم ٨٥. عن جابر بن عبد الله قال: نهى رسول الله - ﷺ - عن المحاقلة والمزابنة والمعاومة والمخابرة. قال أحدهما: بيع

السنين هي المعاومة، الخ (انظر: المهذب: للشيرازي: ٢٦٢/١).

وقال صاحب المجموع: "بيع المعدوم باطل بالإجماع، نقل ابن المنذر وغيره إجماع المسلمين على بطلان بيع الثمرة سنتين ونحو ذلك، ثم علل النهى بالغرر والمراد ما كان فيه ظاهرياً يمكن الاحتراز عنه".

وقال المزنى (١) في مختصره: "ومن بيوع الغرر عندنا بيع ما ليس عندك، وبيع الحمل في بطن أمه والعبد الآبق، والحوت قبل أن يصطاد". (١)

﴿٤﴾ آراء فقهاء الحنابلة:

قال ابن قدامة في المغنى عن السبب في فساد بيع حبل الحيلة "لأنه معدوم وإذا لم يجز بيع الحمل، فبيع حمله أولى". (٢)

قال ابن تيمية - وهو فقيه حنبلي مجتهد، مناسبة قول بعض الفقهاء أن الإجارة على خلاف القياس، لأنها معاوضة على معدوم وبيع المعدوم لا يجوز -: "لأنسلم صحة هذه المقدمة، فليس في كتاب الله ولا سنة رسوله، ولا عن أحد من الصحابة أن بيع المعدوم لا يجوز، لا لفظ عام ولا معنى عام، إنما فيه النهى عن بيع بعض الأشياء التي هي موجودة، وليست العلة ببعض الأشياء التي هي معدومة، كما فيه النهى في المنع لا الوجود ولا العدم، بل الذي ثبت في الصحيح عن النبي - ﷺ - أنه نهى عن بيع الغرر، الغرر ما لا يقدر على تسليمه، سواء أكان موجوداً أو معدوماً كالعبد الآبق، والبعير الشارد ونحو ذلك مما قد لا يقدر على تسليمه، بل قد لا يحصل، فهو غرر لا يجوز بيعه، وإن كان موجوداً، فإن موجب البيع تسليم المبيع، والبائع عاجز عنه، والمشتري إنما يشتريه مخاطرة ومقامرة، فإن أمكنه أخذه كان المشتري قد قمر البائع، وإن لم يمكن أخذه كان البائع قد قمر المشتري، وهكذا المعدوم الذي هو غرر، نهى عن بيعه لكونه غرراً لا لكونه معدوماً.

(١) المزنى (١٧٥-٥٢٦٤): هو إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل المزنى. أبو إبراهيم من أهل مصر وأصله من مزينة. صاحب الإمام الشافعي كان زاهداً عالماً مجتهداً قوى الحجة غواصاً على المعاني الدقيقة، وهو إمام الشافعية، قال فيه الشافعي: "المزنى ناصر مذهبي"، من كتبه: "الجامع الكبير" و"الجامع الصغير" و"المختصر" و"الترغيب في العلم". (انظر ترجمته في: طبقات الشافعية: للسبكي: ١/٢٣٩-٢٤٧؛ ومعجم المؤلفين: ١/٣٠٠).

(٢) انظر: مختصر المزنى المطبوع بهامش الأم: ٤/٢٠٤، ط: الشعب، بالقاهرة.

(٣) المغنى: لابن قدامة: ٤/١٥٧، ١٥٥، ط: القاهرة. وقال: وأما الذي تدعو الحاجة إليه ولا يمكن الاحتراز عنه كأساس الدار - نحو - فيصح بالإجماع وكذلك الغرر الحقيقي لا ينسحب عليه النهى كبيع الجبة المشوشة دون أن يرى حشوماً.

والوجه الثاني نقول: أن الشارع قد صحح بيع المعدوم في بعض المواضع، فإنه قد ثبت من غير وجه أنه نهى عن بيع الثمر حتى يبدو صلاحه، ونهى عن بيع الحب حتى يشتد وهذا من أصح الحديث (١) فأحل أحدهما، وحرم الآخر. ومعلوم أنه قبل ظهور الصلاح لو اشتراه بشرط القطع، كما يشتري الحصرم ليقطع حصر ما جاز بالاتفاق، وإنما نهى عنه إذا بيع أنه باق، فيدل ذلك على أنه جَوَزَ بعد ظهور الصلاح أن يبيعه على البقاء لكمال الصلاح، وهذا مذهب جمهور العلماء - كمالك والشافعي وأحمد وغيرهم - ومن جوز بيعه في الموضعين بشرط القطع ونهى عنه بشرط التبقية أو مطلقاً، لم يكن عنده لظهور الصلاح فائدة، ولم يفرق بين ما نهى عنه النبي - ﷺ - وما أذن فيه.

وصاحب هذا القول يقول: إن موجب العقد التسليم عقبيه فلا يجوز التأخير، فيقال لا نسلم أن هذا موجب العقد، أما أن يكون ما أوجبه الشرع بالعقد، أو ما أوجبه المتعاقدان على أنفسهما، وكلاهما منتف، فلا الشارع أوجب أن يكون كل بيع مستحق التسليم عقب العقد، ولا العاقدان التزاماً بذلك، بل تارة يعقدان العقد على هذا الوجه، كما إذا باع معيناً بدون مال، وتارة يشترطان تأخير التسليم، كما في السلم، وكذلك في الأعيان، وقد يكون للبائع مقصود صحيح في تأخير التسليم، كما كان لجابر بن عبد الله. حين باع بعيه من النبي - ﷺ - واستثنى ظهره إلى المدينة. (٢)(٣)

وذهب ابن القيم على طريق شيخه وأستاذه وذكر نفس الرأي في كتابه، ولكنه صاغه بعبارة أكثر تحديداً ودقة في أكثر من موضع. (٤)

ولكن هل يمكن تخريج ما يجري من أعمال بورصة العقود من بيوع الآجال على هذه الرأي الذي يجوز بيع المعدوم، باعتبار أنه لا مانع من العقد على المعدوم قياساً على الاستصناع والإجارة ونحو ذلك؟

(١) أخرجه البخاري في كتاب البيوع باب بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها: ص: ٣٥٠ حديث رقم: ٢١٩٤، ٢١٩٣. ط: دار السلام للنشر والتوزيع. الرياض. ✽ أخرجه مسلم في كتاب البيوع باب النهي عن المزانية والمحاولة وبيع الثمرة قبل بدء صلاحها. تحقيق: محمد قزاد عبد الباقي: ١١٧٤/٣ ط: إحياء التراث العربي. بيروت. ✽ والترمذي: حديث رقم: ١٢٢٤، ١٢٩٥، ١٣٠٠، ١٣١٣. ط: مصطفى الحلبي. ✽ وأبو داود: ٦٦٣/٣. حديث رقم: ٣٣٦٧. ط: دار الدعوة ✽ والسنائي: ٣٨/٧. ط: دار الكتب. في كتاب البيوع باب بيع الثمرة قبل أن يبدو صلاحها.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب البيوع باب شراء الدواب والحمير: ص: ٣٣٧. حديث رقم: ٢٠٩٧. وإذا اشترى ذابة أو جملًا وهو عليه هل يكون ذلك قبضاً قبل أن ينزل؟ كما رواه في كتاب الشروط باب إذا اشترط البائع ظهر الذابة إلى مكان مسمى جاز. ص: ٤٤٤. حديث رقم: ٢٧١٨. وأخرجه مسلم كما سبق.

(٣) انظر: مجموعة الرسائل الكبرى: ٢/٤٤٦، ط: العامرة.

(٤) انظر: أعلام الموقعين: ٢/٨٧، ط: الكليات الأزهرية. ✽ وزاد المعاد: ٤/٢٦٢-٢٦٦، ط: المصرية.

لقد ذهب المرحوم الدكتور محمد يوسف موسى إلى هذا فقال ما نصه: "ونحن نميل كل الميل لجواز أن يكون المعدوم موضوعاً للعقد قياساً لاستحصاناً كما هو رأى ابن تيمية وتلميذه ابن القيم، مادام لا غرر فيه ولا جهالة تؤديان إلى النزاع أو المخاطرة والقمار". (١)

وهل ما يتم من أمور المضاربة والبيع على المكشوف في بورصة العقود لا غرر ولا مخاطرة

فيه؟

أنه - رحمه الله تعالى - رأى أنه لا غرر فيه ولا مخاطرة - لذلك ذكر أن الفقهاء السابقين لوراؤا ما يجرى في البورصة لوافقوا عليه - ويقول: "وليس هذا الذى نقوله - مما يبعد كثيراً عن أقوال كثير من الفقهاء القدامى، هؤلاء الفقهاء الذين نعتقد أنهم لوراؤا البيع في البورصة على هذا النحو لقالوا صراحة بما نذهب إليه، وذلك تيسيراً على الناس في معاملاتهم بما لا ضرر فيه، والإسلام دين اليسر ولا

العسر". (٢)

والصحيح الذى أميل إليه أن ابن القيم - ولعل شيخه كذلك يرفض أن يصح عقد من باع شيئاً ليس عنده، لما فيه من القمار، ولكنه يعلله بالغرر لا بأنه معدوم.

قال ابن القيم بمناسبة حديث نهى النبى - ﷺ - عن بيع ما ليس عند البائع، ما يحسن ذكره هنا بنصه لأهميته. قال - رحمه الله تعالى - "فاتفق لفظ الحديثين - يعنى حديث حكيم بن حزام (٣)، وحديث ابن عمر - علي نهيه - ﷺ - عن بيع ما ليس عنده. فهذا هو المحفوظ من لفظه - ﷺ - وهو يتضمن نوعاً من الغرر، فإنه باعه شيئاً وليس فى ملكه، ثم مضى ليشتريه ويسلمه له، فكان متردداً بين الحصول وعدم الحصول، فكان غرراً يشبه القمار، فنهى عنه. وقد ظن بعض الناس أنه إنما نهى عنه لكونه معدوماً. فقال: لا يصح بيع المعدوم وروى فى ذلك حديثاً أنه - ﷺ - نهى عن بيع المعدوم، وهذا الحديث لا يعرف

(١) انظر: الإسلام ومشكلاتنا المعاصرة، ص: ٤٩، والعدد: ٤ من سلسلة الثقافة الإسلامية.

(٢) انظر: المرجع السابق، ص: ٥١.

(٣) حكيم بن حزام: (٥٥٤) هو حكيم بن حزام بن خويلد بن أسد بن عبد العزى، أبو خالد - صحابى، قرشى، وهو ابن أخى خديجة أم المؤمنين - مولده بمكة (فى الكعبة) شهد حرب الفجار وكان صديقاً للنبى ﷺ قبل البعثة وبعدها، وعمر طويلاً، قيل: ١٢٠ سنة وكان من سادات قریش فى الجاهلية والإسلام، عالماً بالنسب، أسلم يوم الفتح. روى له البخارى ومسلم ٤٠ حديثاً توفى بالمدينة. (انظر ترجمته فى تهذيب التهذيب:

٤٤٧/٢ ☆ الإصابة: ٣٤٩/٢ ☆ شذرات الذهب: ٦٠/١ ☆ الأعلام: ٢٩٨/٢ ☆ صفة الصفوة: ٣٠٤/١.

فى شىء من كتب السنة (١) إلى أن ذكر أن المعدوم ثلاثة أنواع: معدوم موصوف فى الذمة فهذا يجوز بيعه اتفاقاً يقصد عقد السلم. إنما التكييف الفقهي السليم له أنه نوع من أنواع البيوع، والدكتور محمد يوسف موسى نفسه رفض أن يكون سلباً، لأن من شروط السلم المتفق عليها أن يسلم الثمن فى مجلس العقد. (٢) وهذا ما لا يحدث فى بيع "الكონتراتات فى البورصة".

والثانى:

معدوم تبع للموجود، فبعضه متفق على جوازه، وهو بيع الثمار بعد بدو صلاحها، وبعضه مختلف فيه كبيع المقائى والمباطخ والصحيح جوازه.

والثالث:

المعدوم الذى لا يدري أىحصل أو لا يحصل، ولا ثقة لبائعه بحصوله، بل يكون المشتري منه على خطر، فهذا الذى منع الشارع بيعه، لا لكونه معدوماً بل لكونه غرراً فمئنه صورة النهى فى حديث حكيم بن حزام (٣) وابن عمر، فإن البائع الذى إذا باع ما ليس فى ملكه ولا قدرة له على تسليمه فيذهب، ويحصله إلى المشتري كان ذلك شبيهاً بالقمار والمخاطرة من غير حاجة إلى هذا العقد - ولا تتوقف مصلحتهما عليه - "إلى أن ذكر لنا الغرض من بيع الإنسان ما ليس عنده، وهو مجرد الحصول على الربح - مما يشبهه - إلى حد بعيد - عقود المضاربة فى بورصة العقود.

(١) يقصد ما استدلل به الأحناف وسبق تخريجه بأن المرفوع من روايته رواه الطبرانى وأن المرسل ذكره أبو داؤد وأن البيهقى صحح رواية المرسل

وضعف المرفوع (٢) انظر: الإسلام ومشكلاتنا المعاصرة: ص: ٤٩.

(٣) حديث حكيم ابن حزام لفظه: قلت يا رسول الله - ﷺ - يأتينى الرجل فيسألنى البيع ليس عندى ما أبيع معه، ثم أبتاعه له من السوق فقال: "لا تبع ما ليس عندك". أخرجه أبو داؤد فى كتاب البيوع باب فى الرجل يبيع ما ليس عنده، حديث رقم: ٥٣٥٠٣، ط: دار الدعوة، وأخرجه الترمذى فى كتاب البيوع باب فى الرجل يبيع ما ليس عنده. ٥٣٤/٣، حديث رقم: ١٢٣٢. وفى باب ما جاء فى النهى عن بيعتين فى بيعة، ٥٣٣/٣، حديث رقم: ١٢٣١. ورواه النسائى فى سننه فى كتاب البيوع باب النهى عن بيع ما ليس عند البائع، ٢٨٨/٧، حديث رقم: ٤٦١٠. وحديث ابن عمر ونسبه: قال رسول الله - ﷺ - لا يحل سلف وبيع ولا شرطان فى بيع، ولا ربح ما لم يضمه، ولا بيع ما ليس عندك، وقد أخرجه أبو داؤد فى كتاب البيوع باب فى الرجل يبيع ما ليس عنده، حديث رقم: ١٢٣١، ٥٣٣/٣. أخرجه الترمذى فى كتاب البيوع باب النهى عن بيعتين فى بيعة، حديث رقم: ١٢٣١، ٥٣٣/٣. وأخرجه ابن ماجه فى التجارات باب النهى عن بيع ما ليس عندك وعن ربح ما لم تضمن، ٧٣٧/٢، حديث رقم: ٢١٨٧، ٢١٨٨. وأخرجه الدارمى فى كتاب البيوع باب النهى عن شرطين فى بيع، ٥٦٦/٢، حديث رقم: ٢٥٦٣. وهى نفس الكتب والأبواب التى أخرجوا فيها حديث حكيم ابن حزام

قال: "فإنه - أى المبيع - إذا لم يكن عنده، فإنه لا يفعله أى لا يبيعه مؤجلاً - إلا إذا قصد التجارة والربح فيبيعه بسعر ويشتره بأرخص منه، ثم هذا الذى قدره (البيع بسعر والشراء بأرخص منه لنفس السلعة التى ليست عنده) قد يحصل كما قدره - وقد لا يحصل له تلك السلعة التى يسلف فيها إلا بثمن أعلى مما سلف فيندم، وإن حصلت بسعر أرخص من ذلك قدم السلف إذا كان يمكنه أن يشتريه هو بذلك. (١) فصار هذا من نوع الميسر والقمار والمخاطرة. والمخاطرتان: مخاطرة وهو أن يشتري السلعة بقصد أن يبيعها ويربح ويتوكل على الله فى ذلك والخطر الثانى الميسر الذى يتضمن أكل المال بالباطل - فهذا الذى حرمه الله ورسوله - (٢)

وقد يقال: أن النبى - ﷺ - نهى عن بيع الإنسان ما ليس عنده خشية الغرر فى المخاطرة، بسبب احتمال عدم حصول البائع على السلعة، لأن السوق فى حياته - ﷺ - كانت صغيرة. أما البورصة فهى سوق كبيرة مستمرة، فالبائع على ثقة تامة بحصوله على السلعة (٣) ولكن اتساع البورصة واستمرارية التجارة لا يمنع هذا الاحتمال. فقد سبق عند عرض تصورنا لأعمال البورصة أن ذكرنا أن شهادة رجال الاقتصاد والتجارة أنه قد يحدث أن يحتكر بعض التجار السلعة، أو بعض السلع، ليقعوا البائعين على المكشوف فى الحرج أليس هذا أمراً وارداً يجب عدم التغاضى عنه.

وقد ذهب بعض الباحثين إلى أن النهى فى حديث الرسول الكريم - ﷺ - لحكيم بن حزام ليس نهياً على سبيل الإلزام وإنما هو نهى خرج مخرج النصيح والإرشاد "وقد بنى رأيه هذا على أساس أن النبى - ﷺ - وجه هذا النهى إلى البائع" لأنه هو الجانب الحريص على اتمام البيع وحين يبيع غير موجود - فيجنى عاجلاً ثمرة ما ليس فى يده - وهو لهذا وبدافع المطمع أكثر رغبة عن المشتري فى اتمام البيع، ثم إن العزم يقع على المشتري دون البائع إذا حدث فى المستقبل ما يحول دون اتمام الصفقة" إلى آخر ما قال. (٤)

ولكن ينقض هذا الكلام أمران: الأمر الأول أن الأصل فى النهى أنه للتحريم وأنه لا يعدل عن هذا الأصل إلا لسبب.

(١) كان ابن القيم - رحمه الله تعالى - يتحدث تماماً عن البيع بالأجل فى الشكل الشرطى البسيط أو الشرطى المركب.

(٢) انظر: زاد المعاد فى هدى خير العباد: ٤/٢٦٢، ٦٦٥.

(٣) انظر: السياسة المالية فى الإسلام وصلتها بالمعاملات المعاصرة: للأستاذ عبد الكريم الخطيب. ص: ١٧٨، ط: دار الفكر العربى.

(٤) انظر: المرجع السابق، ص: ١٧٦، ١٧٧.

الأمر الثاني: أن السبب الذي ذكره من نصح النبي - ﷺ - للبائع فقط لشدة طمعه. فالصحيح أن البائع هو الذي سألته فحكيم ابن حزام كان تاجراً، وأراد أن يستوثق لديته فسأل: فكان نهى النبي - ﷺ - صريحاً في هذا أو لعل حكيماً لو كان هو المشتري لقال له نفس لكلام.

يضاف إلى أن العقود في البورصة أثناء المضاربة يكون كل من المشتري والبائع طامعاً في أن يكسب ليخسر خصمه، وأنه عند النزاع قد يتضرر المشتري كما قد يتضرر البائع - يقول سيادته عن المشتري: وأنه اشترى ودفع الثمن - أما البائع فقد استوفى حقه وقبض الثمن. (١)

أن ما يجري في البورصة غير ذلك عند التعاقد على شراء أو بيع الكونترات، إذ لا دفع ولا قبض إلا عند الاستلام لا عند العقد.

وهكذا تنتهي من هذا النقطة بأن بيع الإنسان ما لا يملك لا يجوز، إما لأنه معدوم أثناء العقد عند من يرفضون بيع المعدوم، وإما لأنه غرر عند من يمنع بيع ما فيه غرر. وهم جميع الفقهاء بما فيهم: ابن حزم (٢)، وابن تيمية وابن القيم، والدليل على ذلك حديث حكيم بن حزام قال: "قلت يارسول الله - ﷺ - يأتيني الرجل فيسألني البيع ليس عندي أبيعه منه، ثم ابتاعه له من السوق؟ فقال: لا تبع ما ليس عندك". (٣)

وحديث عبدالله (٤) بن عمرو بن العاص رضي الله تعالى عنه قال: قال رسول الله - ﷺ - "لا يحل سلف وبيع، ولا ربح ما لم تضمن، ولا بيع ما ليس عندك". (٥)

(١) انظر: المرجع السابق، ص: ١٧٧. كما أن النهي قد ورد في حديث عبدالله بن عمرو رضي الله تعالى عنهما ومعطوفاً على النهي عن الجمع بين السلف والبيع وعن ربح ما لم تضمن. فهل هذه الثلاثة الغرض من النهي فيها النصح والإرشاد. أم أن النهي عن المعطوف غير النهي عن المعطوف عليه.

(٢) انظر: رأى الظاهرية: المحلى لابن حزم: ٣٦٣/٩، ط: مكتبة جمهورية مصر.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) عبدالله بن عمرو بن العاص (٧٥ هـ - ٦٥ هـ): صحابي من أهل مكة. كان يكتب في الجاهلية وأسلم قبل أبيه فاستأذن رسول الله - ﷺ - في أن يكتب ما يسمع منه فآذن له، وكان كثير العبادة، كان يشهد الحروب والغزوات ويضرب بسيفين شهد صنفين مع معاوية وعمر في آخر حياته، وله

٧٠٠ حديث. (انظر ترجمته في: العبر: ٥٣/١، الجرح والتعديل: ١١٦/٥، ط: الهند: سير أعلام النبلاء: ٢٧٩/٣، الأعلام: ١١١/٤).

(٥) سبق تخريجه.

وحديث أبي هريرة (١) رضي الله تعالى عنه: "نهى رسول الله - ﷺ - عن بيع الغرر وعن بيع

الحصاة". (٢)

وحديث ابن عباس (٣) رضي الله تعالى عنهما: "نهى رسول الله - ﷺ - عن بيع الغرر". (٤)

(١) أبو هريرة (٥٢١ق ٥٥٩هـ): هو عبد الرحمن بن صخر من قبيلة دوس وقيل في اسمه غير ذلك - صحابي - راوية الإسلام أكثر الصحابة رواية أسلمه وهاجر إلى المدينة ولزم صحبة النبي - ﷺ - فروى عنه أكثر من خمسة آلاف حديث ولاد أمير المؤمنين عمر - رضي الله تعالى عنه - البحريين ثم عزله لئلين عريكته وولى المدينة سنوات في خلافة بني أمية. (انظر ترجمته في: الإصابة: ٤/٢٠٠: العبر: ١/٤٦: سير أعلام النبلاء: ٢/٥٧٨ والأعلام: ٤/٨٠: الاستيعاب: ٤/٢٠٠).

(٢) أخرجه مسلم في كتاب البيوع: باب بطلان بيع الحصاة والبيع الذي فيه غرر. ١١٥٣/٣، حديث رقم: ١٥١٣. وأخرجه ابن ماجه في كتاب البيوع: باب النهي عن بيع الحصاة وعن بيع الغرر. ٧٣٩/٢، حديث رقم: ٢١٩٤. وفي الدارمي، كتاب البيوع: باب في النهي عن بيع الغرر. ٥٦٥/٢، حديث رقم: ٢٥٥٧.

(٣) ابن عباس: هو عبد الله ابن عباس ابن عبد المطلب بن هاشم، ابن عم رسول الله - ﷺ - حبر الأمة - الصحابي الجليل - ولد بسكة قبل الهجرة ثلاث سنوات ونشأ في بد، عصر النبوة فلازم رسول الله - ﷺ - وروى عنه الأحاديث الصحيحة، وشهد مع علي - رضي الله تعالى عنه - الجمل وصفين وكف بصره في آخر عمره. وله في صحيحين ١٦٦٠ حديثاً توفي في الطائف في سنة ٥٦٨ قال ابن مسعود - رضي الله تعالى عنه - نعم ترجمان القرآن ابن عباس - رضي الله تعالى عنهما - (انظر ترجمته في: الإصابة: ٢/٣٢٢: تاريخ الثقات: ص: ٢٦٣: شذرات الذهب: ١/٧٥، ٧٦: الثقات: ٣/٢٠٧: تقريب التهذيب: ١/٤٣٥: الأعلام: ٤/٢٢٨ وما بعدها).

(٤) أخرجه ابن ماجه في كتاب البيوع: باب النهي عن بيع الحصاة وعن بيع الغرر. ٧٣٩/٢، حديث رقم: ٢١٩٥.

المبحث الثاني

بيع الإنسان ما اشتراه قبل قبضه

اتفق جميع الفقهاء من حيث المبدأ على عدم جواز بيع الشيء قبل قبضه من مالك آخر، ولكنهم اختلفوا في مدى عموم الحكم وإطلاقه وتقييده، لاختلاف روايات الأحاديث المانعة منه، أو بسبب تأويل معنى الحديث أو للعمل بظاهر الحديث فقط. نذكر آراء الفقهاء تفصيلاً فيما يلي:

﴿١﴾ آراء فقهاء الحنفية:

ذهب الشيخان وهما الإمام أبو حنيفة، وأبو يوسف (١) إلى جوازه. استحساناً والإمام محمد إلى عدم جوازه قياساً.

قال الإمام الكاساني عن شروط البيع الصحيح: "ومنها القبض في بيع المشتري المنقول فلا يصح بيعه قبل القبض. فجائز عند أبي حنيفة وأبي يوسف - استحساناً - وعند محمد وزفر والشافعي - رحمه الله تعالى - لا يجوز قياساً. وأما بيع الدين قبل القبض فأنواع منها ما لا يجوز بيعه قبل القبض، ومنها ما يجوز. الذي لا يجوز بيعه قبل القبض فهو رأس مال السلم، لأن قبضه في المجلس. (٢) وذكر صاحب العناية: "فلا يشكّل بتصرف المشتري في المبيع قبل القبض بالبيع، فإنه ممتنع مع كونه ملكاً له، لأن ذلك التصرف ليس بشرعي مطلقاً - لنهي النبي - ﷺ - عن بيع ما لم يقبض. (٣) ذكر ابن عابدين: أن من شروط صحة البيع القبض في بيع المشتري المنقول وفي بعض التقارير على الدر المختار "أى يشترط قبض منقول اشتراه لصحة بيعه، فلو اشترى منقولاً ولم يقبضه فباعه لا يصح بيعه". (٤)

(١) أبو يوسف (١١٣ - ١٨٢ هـ): هو يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري الكوفي البغدادى صاحب أبي حنيفة - رحمه الله - والمقدم من أصحابه وأول من نشر مذهبه. كان فقيهاً عالماً من حفاظ الحديث تولى القضاء في بغداد وتوفي فيها. ومن آثاره: كتاب الخراج، والآثار، والنفوس، وآداب القاضي، وغيرها (انظر ترجمته في: الجواهر المضية في طبقات الحنفية: ٢/٢٢٠ ط. الهند: الأعلام: ١٩٣/٨ ط. دار العلم للملايين).

(٢) انظر: بدائع الصنائع: ٥/١٨٠.

(٣) انظر: العناية شرح الهداية: للبايرتي، ٦/٥١٠، ٥١٣. فتح القدير: ٤/١٩٣.

(٤) انظر: حاشية ابن عابدين: ٥/٥٦٢.

نرى أن السلع التي يعقد عليها في البورصة ليست عقارات بل هي منقولات لها مقدرات مثلية، ويكثر بيعها إلى آخر شروط السلع التي يجري عليها التعاقد في البورصة والتي سبق ذكرها. فهي إذن لا يجوز بيعها قبل قبض في رأى الأحناف.

﴿٢﴾ آراء فقهاء المالكية:

ذهبت المالكية إلى عدم جواز بيع ما اشتراه الإنسان قبل قبضه في الطعام خاصة. قال ابن رشد: ما كان بيعاً ويعوض (ليخرج عقود التبرعات) فلا خلاف في اشتراط القبض فيه، وذلك في الشيء الذي يشترط فيه القبض واحد من العلماء وأما ما كان خالصاً للرفق أعنى القرض فلا خلاف أيضاً أن القبض ليس شرطاً في بيعه، وإنما اشتراط القبض فيما بيع من الطعام جزافاً. فإن مالكا رخص فيه، وأجازاه وبه قال الأوزاعي (١)..... (٢)

معنى هذا أن المالكية لا يجيزون بيع ما اشتراه قبل قبضه في الطعام خاصة، وبشرط أن يكون محدداً بالكيل أو الوزن أو العدد أما الطعام الجزافي فإن الإمام مالكا أجازاه.

﴿٣﴾ آراء فقهاء الشافعية:

ذهب فقهاء الشافعية أيضاً إلى عدم جواز بيع ما اشتراه الإنسان قبل قبضه. قال الشيرازي (٣): ولا يجوز بيع ما لم يستقر ملكه عليه، كبيع الأعيان المملوكة بالبيع والإجارة

(١) الأوزاعي: هو أبو عمرو عبدالرحمن بن عمرو الأوزاعي ولد في سنة ٨٨ هـ نشأ يتيماً ورحل إلى اليمامة والبصرة وهو إمام أهل الشام وموقفه من الفقهاء السحدثين عرض عليه المنصور القضاء فأبى. من تصانيفه كتاب السنن في الفقه، والمسائل في الفقه. وتوفي في سنة ١٥٧ هـ. (انظر ترجمته في: الأعلام: ٣/٣٢٠؛ سير أعلام النبلاء: ٧/١٠٧؛ وفيات الأعيان: ٢/٢١٠؛ الطبقات الكبرى: لابن سعد: ١/٨٨).

(٢) بداية المجتهد: لابن رشد، ٢/١٤٤، ١٤٥. ☆ المنتقى على المؤطا: ٤/٢٧٩.

(٣) الشيرازي (٣٩٣-٥٦٧ هـ): هو إبراهيم بن علي بن يوسف، أبو إسحاق، جمال الدين الشيرازي. ولد بفيروزآباد (بليدة بفارس) نشأ ببغداد وتوفي بها، أحد الأعلام، فقيه شافعي. كان مناظراً قصيحاً ورعاً متواضعاً. قرأ الفقه على أبي عبد الله البيضاوي وغيره. ولزم القاضي أبا الطيب إلى أن صار معيده في حلقته. انتهت إليه رئاسة المذهب، بنيت له النظامية ودرّس بها إلى حين وفاته. من تصانيفه: "المهذب" في الفقه، و"النكت" في الخلاف، و"التبصرة" في أصول الفقه. (انظر ترجمته في: طبقات الشافعية الكبرى: ٣/٨٨؛ شذرات الذهب: ٣/٣٤٩؛ واللباب: ٢/٤٥١؛ ومعجم المؤلفين: ١/٦٨).

والصدق وما أشبهها من المعاوضات لما روى أن حكيم بن حزام قال: يا رسول الله - ﷺ - أنى أبيع كثيرة فما يحل لى منها مما يحرم؟ قال: لا تبع ما لم تقبضه. (١)

قال الشافعى: أخبرنا سفيان بن عيينة (٢)، عن عمرو بن دينار (٣) عن طاووس (٤)، عن ابن عباس - رضي الله تعالى عنهما - قال: أما الذى نهى عنه رسول الله - ﷺ - أن يباع حتى يقبض الطعام. قال ابن عباس - برأيه - وأحسب كل شئ مثله.

قال الشافعى: وبهذا فمن ابتاع شيئاً كائناً ما كان فليس له أن يبيعه حتى يقبضه، وذلك أن من باع ما لم يقبض فقد دخل المعنى الذى يروى بعض الناس عن النبى - ﷺ - أنه قال لعتاب بن اسيد (٥) حين وجهه إلى أهل مكة: أنهم عن بيع ما لم يقبضوا، وربح ما لم يضمنوا. (٦) - قال الشافعى - هذا بيع

(١) قال السبكي فى تخرجه: حديث حكيم رواه البيهقي: ٣١٣/٥. باب النهى عن البيع ما لم يقبض بلفظه هذا وقال أسناده حسن متصل ط: نشر السنة، باكستان. ط: وفى صحيح البخارى أحاديث بمعناه: باب بيع الطعام قبل أن يقبض: ص: ٣٤٢، حديث رقم: ٢١٣٥، ط: دار الفكر. ط: وجاء فى صحيح مسلم: ١١٥٩/٣. باب بطلان بيع السبع قبل القبض: المجموع: ٢٦٤/٩، ط: دار الفكر.

(٢) سفيان بن عيينة (١٩٨ هـ): هو سفيان بن عيينة بن أبى عمران، أبو محمد، الهلالي، الكوفي، سكن مكة، أحد الثقات الأعلام، أجمعت الأمة على الاحتجاج به، وكان قوى الحنظ، وقال الشافعى: ما رأيت أحداً من الناس فيه جزالة العلم ما فى ابن عيينة، وما رأيت أحداً فيه من الفتيا ما فيه ولا أكف عن الفتيا منه. روى عن عبد الملك بن عمير وحמיד الطويل وحמיד بن قيس الأعرج وسليمان الأحول وغيرهم. وعنه الأعمش وابن جريج وشعبة والثوري ومحمد بن إدريس الشافعى وغيرهم. (انظر ترجمته فى: تهذيب التهذيب: ١١٧/٤؛ ميزان الاعتدال: ١٧٠/٢؛ وشذرات الذهب: ٣٥٤/١).

(٣) عمرو بن دينار (٤٦-١٢٦ هـ): هو عمرو بن دينار، أبو محمد، الجمحي، المكي، فقيه، كان مفتى أهل مكة. روى عن ابن عباس وابن عمرو بن العاص وأبى عريزة وجابر بن عبد الله وجابر بن يزيد وغيرهم - رضي الله تعالى عنهم - وعنه قتادة وابن جريج وجعفر الصادق ومالك وشعبة وغيرهم. وقال عبد الله بن نجيح: ما رأيت أحداً قط أفقه من عمرو بن دينار لا عطاء ولا مجاهداً ولا طاووساً، وقال شعبة: ما رأيت أثبت فى الحديث من عمرو بن دينار. وقال ابن المدينى: له خمسمائة حديث. (انظر ترجمته فى: تهذيب التهذيب: ٢٨/٨؛ وسير أعلام النبلاء: ٣٠٠/٥؛ والأعلام: ٢٤٥/٥).

(٤) طاووس: هو طاووس بن عتبة بن طاووس بن كيسان اليماني. تابعى أدرك خمسين صحابياً روى عن زيد بن ثابت وأبى هريرة وزيد بن أرقم وابن عباس وغيرهم قال قيس بن سعد: كان طاووس فينا كالب سيرين فى أهل البصرة وروى عنه الزهري وإبراهيم بن ميسرة وأبو زبير المكي وغيرهم مات فى سنة ٥١٠ هـ، وصلى عليه هشام بن عبد الملك الخليفة. (انظر ترجمته فى: طبقات الحفاظ: للسيوطى: ص: ٧٧، ط: دار الكتب العلمية: الثقات: لابن حبان: ٣٢٩/٨، ط: الهند؛ تذكرة الحفاظ: ٩٠/١، ٩٢، ط: دار التراث).

(٥) عتاب بن أسيد: هو عتاب بن أسيد بن أبى العيص بن أمية بن عبد الشمس، أبو عبد الرحمن وال أموى قرشى مكي من الصحابة كان شجاعاً عاقلاً من أشراف العرب فى صدر الإسلام، أسلم يوم فتح مكة استعمله النبى - ﷺ - عليها عند مخرجه إلى حنين سنة ٨ من الهجرة وكان عمره ٢١ سنة وأقره أبو بكر فاستمر فيها إلى أن مات يوم مات أبو بكر فى سنة ٥١٣ هـ. (انظر ترجمته فى: الإصابة: ٤٤٤/٢؛ الكاشف: ٢١٢/٢، ٢١٣؛ شذرات الذهب: ٢٦/١؛ خلاصة تهذيب تهذيب الكمال: ٢٠٨/٢؛ الأعلام: ٣٥٨/٤).

(٦) قال صاحب المجموع: أخرجه الترمذى: ٥٣٤/٣، والنسائى: ٢٨٥/٧-٢٨٨، وابن ماجه: ٧٤٩/٢، بأسانيد صحيحة. انظر: المجموع: ٢٥٩/٩.

ما لم يقبض، وربح ما لم يضمن، ومن ابتاع طعاماً كيلاً فقبضه أن يكتاله ومن ابتاع جزافاً فقبضه أن ينقله من موضعه إذا كان مثله ينقل وقد روى ابن عمر عن النبي - ﷺ - أنهم كانوا يتبايعون الطعام جزافاً فبعث رسول الله - ﷺ - من يأمرهم بانتقاله من الموضع الذي ابتاعوه فيه إلى موضع غيره. (١)

وهذا لا يكون إلا فيما يبيعونه قبل أن ينقل. (٢)

وقال الشيرازي: ولأن ملكه عليه غير مستقر، لأنه ربما هلك فانفسخ العقد، وذلك غرر من غير حاجة فلم يجز. (٣)

وقال النووي: فمذهبنا أنه لا يجوز بيع المبيع قبل قبضه عقاراً كان أو منقولاً لا بإذن البائع ولا بغير أذنه - لا قبل أداء الثمن ولا بعده. (٤)

نرى أن ظاهر مذهب الشافعي عدم جواز بيع أى شئ مشترك قبل قبضه.

﴿٤﴾ آراء فقهاء الحنابلة:

قال الخرقي من فقهاء الحنابلة "وإذا وقع المبيع على مكيل أو على موزون أو معدود - فتلف قبل قبضه فهو من مال البائع".

قال ابن قدامة شارحاً كلام الخرقي: "ظاهر كلام الخرقي أن المكيل والموزون والمعدود لا يدخل مع ضمان المشتري إلا بقبضه سواء أكان كالصبرة (الكومة) أو غير متعين كقفيز منها. وهو ظاهر كلام أحمد" ثم نقل عن ابن عبد البر (٥) قوله: "الأصح عن أحمد بن حنبل أن الذى يمنع من بيعه قبل قبضه هو الطعام وذلك لأن النبي - ﷺ - نهى عن بيع الطعام قبل قبضه. فمفهومه إباحة ما سواه قبل قبضه".

(١) رواه أبو داود في كتاب الإجارة: باب في بيع الطعام قبل أن يستوفى: ٧٦١/٣، حديث رقم: ٣٤٩٣. والنسائي في كتاب البيوع: باب ما يشتري من الطعام جزافاً قبل أن ينقل: ٢٨٧/٧، حديث رقم: ٤٦٠٢. وأخرجه ابن ماجه في كتاب التجارات: باب بيع المجازفة: ٧٥٠/٢.

(٢) انظر: الأم: ٦٠/٣، ط: الشعب.

(٣) المهذب للشيرازي: ٢٦٢/٢.

(٤) المجموع: ٢٦٢/٩.

(٥) ابن عبد البر (٣٦٨-٥٤٦٣): هو يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري الحافظ، أبو عمر، ولد بقرطبة. من أجلة المحدثين والفقهاء، شيخ علماء الأندلس، مؤرخ أديب، مكث من التصنيف. رحل رحلات طويلة وتوفي بشاطبة. من تصانيفه: "الاستدكار في شرح مذاهب علماء الأمصار" و"التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد" و"الكافي" في الفقه. انظر ترجمته في: الشذرات: ٣١٤/٣، ترتيب المدارك: ٨٠٨، ٥٥٦/٤، ط.

ثم وجه قول الخرقى إلى ما يوافق هذا النقل بأن الطعام لا يكون إلا مكيلاً أو معدوداً أو موزوناً، ثم قال: "ويحتمل أنه أراد المكيل والموزون، والمعدود من الطعام الذى ورد النص بمنع بيعه وهذا أظهر دليلاً وأحسن". (١)

معنى هذا أن المذاهب الأربعة تختلف اتجاهاتها - بعض الشيء - فى هذا الموضوع - فالشافعية على أنه لا يصح للمشتري أن يتصرف فيما اشتراه بالبيع قبل قبضه، ولو قبض البائع الثمن، و أذن فى قبض المبيع. فإذا اشترى الإنسان شيئاً منقولاً كان أو غيره. ولم يستلمه، ثم باعه، وقع المبيع باطلاً - حتى ولو باعه ممن اشتراه منه لضعف الملك قبل القبض - إلا فى حالة الإقالة إذا سميت بيعاً.

قال الشيخ الجزيرى صاحب الكتاب "الفقه على المذاهب الأربعة": "ومن هذا تعلم حكم بيع الكونترات فى زماننا". (٢) فلا شك أن بيع الكونترات بموجب هذا رأى باطل، لأنها ليست إقالة لو قبلنا تسمية الإقالة بيعاً، لأنه فى الإقالة يبيع المشتري لنفس البائع بنفس الثمن وهذا لا يحدث فى بيع العقود فى بورصة العقود. بل يأخذ المضارب العقد لبيعه لغير البائع بثمن أعلى وهكذا حتى يكون بين البائع الأول والمشتري الأخير أكثر من تسعة أشخاص اشتركوا فى البيع والشراء على التوالى فى المتوسط وقد يزيدون.

ورأى الأحناف أن من البيوع الفاسدة بيع الأعيان المنقولة قبل قبضها، سواء باعها منه البائع أو من غيره. فإذا اشترى حيواناً أو قطناً أو ثياباً أو نحو ذلك وباعها ممن اشتراها منه أو لغيره كان البيع الثانى فاسداً. أما البيع الأول فيبقى على حاله ومن ذلك بيع الكونترات "لأنه يتم فيه البيع قبل القبض - وبثمن مختلف - .

أما المالكية فعندهم يصح للمشتري التصرف فى المبيع قبل قبضه سواء كان البيع أعياناً منقولة أو أعياناً ثابتة - كالأرض والنخيل ونحوها إلا الطعام، إلا إذا اشتراه جزافاً بدون كيل أو وزن أو عد، أما إذا اشترى الطعام بكيل أو وزن - فإنه لا يصح له أن يبيعه قبل القبض لو ردد النهى فى الحديث عن بيع الطعام قبل أن يكتاله أما الجزافى فيكتفى بنقله من مكان شرائه حتى يصح بيعه بعد ذلك. وأما الحنابلة فقد جوزوا البيع قبل القبض فى غير المكيل والموزون والمعدود. (٣)

(١) انظر: المغنى لابن قدامة: ٨٤/٥، ٨٥.

(٣) انظر: المرجع السابق: ٣٣٦/٢.

(٢) انظر: الفقه على المذاهب الأربعة: ٣٣٦/٢.

الرأى الراجح:

بعد ذكر مذاهب الفقهاء وأدلتهم فإننى أرى - والله أعلم بالصواب - أن رأى الشافعية رأى راجح وذلك لقوة دليلهم، وأرى أن مذهب الحنفية لا يختلف - فى هذه المسألة - كثيراً عن مذهب الشافعية. فأبو حنيفة وأبو يوسف يستثنيان العقارات، لأنها لا تقبض كما تقبض المنقولات، وإلا فهى عندهم لا يجوز التصرف فيها قبل قبضها القبض الذى يليق بها كتسليم عقدها. أو مفتاحها أو ما إلى ذلك مما يحدده العرف كما جاء فى تفسير معنى القبض عندهم فى حاشية ابن عابدين.

أما قوة دليل الشافعية، فقد وضحه الإمام النووى فى المجموع توضيحاً رائعاً وبين ضعف مخاليتهم.

قال النووى (١): "واحتج أصحابنا بحديث حكيم بن حزام، أن النبى - ﷺ - قال: لا تبع ما لم تقبضه" وهو حديث حسن (٢) وبحديث زيد بن ثابت (٣) أن النبى - ﷺ - نهى أن تباع السلع حيث تباع حتى يحوزها التجار إلى رحالهم "رواه أبو داؤد بأسناد صحيح" (٤) إلا أنه من رواية محمد بن اسحاق بن

(١) النووى: هو يحيى بن شرف بن مرى بن حسن الحزامى الحورالى النووى، الشافعى، أبو زكريا - علامة بالفةقة والحديث مولده فى سنة إحدى وثلاثين وست مائة فى نوا وإليها نسبته. تعلم فى دمشق ولازم كمال الدين إسحاق المغربى وقرأ الفقه وأصوله والحديث وأصوله والمنطق والشعر وأصول الدين وولى مشيخة دار الحديث بعد شهاب الدين أبى شامة وصنف كتاباً كثيراً منها: تهذيب الأسماء واللغات، منهاج الطالبين، وتصحيح التلخيص، وروضة الطالبين، والمناهج فى شرح صحيح مسلم. وتوفى فى سنة ٦٧٦ بنوا. (انظر ترجمته فى: تذكرة الحفاظ: ٤/ ١٤٧٠).
شذرات الذهب: ٣٥٤/٥: كشف الظنون: ١/ ٥٩، ٧٠، ٩٦. معجم المؤلفين: ١٣/ ٢٠٢، ١٨٤/ ٩، ١٨٥).

(٢) سابق تخريجه - حسنه البيهقى -

(٣) زيد بن ثابت: هو زيد بن ثابت بن عمرو البغارى الأنصارى الصحابى. كاتب وحى النبى - ﷺ - قدم النبى - ﷺ - وزيد صلبى ذكى نجيب. عمره إحدى عشرة سنة فأسلم، وأمره النبى - ﷺ - أن يتعلم الخط فجود الكتابة وكتب الوحى، وحفظ القرآن وأتقنه وأحكم الفرائض وشهد الخندق وما بعدها، جمع القرآن على عهد رسول الله - ﷺ - وانتدبه الصديق لجمع القرآن فقتلته وتعب على جمعه ثم عيَّنه عثمان لكتابة المصحف وثراً لحفظه ودينه وأمانته وحسن كتابته. ومات سنة إحدى وخمسين فى ولاية معاوية. وقيل مات سنة خمس أربعين. (انظر ترجمته فى: تاريخ الثقات: ص: ١٧٠؛ سير أعلام النبلاء: ٢/ ٤٢٦؛ الثقات: لابن حبان: ١٣٥/٣؛ تذكرة الحفاظ: للذهبي: ١/ ٣٠؛ تقريب التهذيب: ١/ ٢٧٢).

(٤) رواه أبو داؤد فى كتاب الإجارة: باب فى بيع الطعام قبل أن يستوفى: ٣/ ٧٦٠، حديث رقم: ٣٤٩٣.

يسار (١) عن أبي زناد (٢)، والمدلس (٣) إذا قال: عمن - لا يحتج به - لكن لم يضعف أبو داود هذا الحديث. وقد سبق أن ما لم يضعفه فهو حجة عنده، فلعله اعتضد عنده، أو ثبت عنده بسماع ابن اسحاق له عن أبي الزناد - وبالقياص على الطعام -.

ثم ردّ على احتجاج المذاهب الأخرى الذين قصرُوا منع التصرف قبل القبض على الطعام مستدلين بالحديث الصحيح الذي رواه مسلم بسنده عن أبي هريرة - رضي الله تعالى عنه - قال: "من ابتاع طعاماً فلا يبعه حتى يقبضه". وفي رواية "نهى رسول الله - ﷺ - عن بيع الطعام حتى يستوفى" وعن

(١) محمد بن اسحاق بن يسار: المطلبى بالولاء المدني. من أقدم مؤرخي العرب من أهل المدينة له "السيرة النبوية" رواها عنه ابن هشام و"كتاب الخلفاء" و"كتاب المبدأ"، وكان قديراً. ومن حفاظ الحديث، زار الإسكندرية سنة ١١٩هـ وسكن بغداد فمات فيها في سنة ١٥١هـ. ودفن بمقبرة الخيزران أم الرشيد. وكان جده يسار من سبى عين التمر. قال ابن حبان: لم يكن أحد بالمدينة يقارب ابن اسحاق في علمه أو يوازيه في جمعه وهو أحسن الناس عيافاً للاخبار. (انظر: تهذيب التهذيب: ٣٨/٩. طبقات ابن سعد القسم الثاني من المجلد: ٦٧/٧. ☆ تذكرة الحفاظ: ١٦٣/١. ☆ ميزان الاعتدال: ٢١/٣. ☆ تاريخ بغداد: ٢١٤/١. الأعلام: للزركلي: ٢٥٢/٦).

(٢) أبي الزناد: (٨٦٥ - ٨١٣هـ) هو عبدالله بن ذكوان القرشي أبو عبدالرحمن المدني المعروف بأبي الزناد مولى رملة - محدث - قال الليث: رأيت أبا الزناد وخلفه ثلاث مئة تابع - من طالب فقه - وعلم وشعر وصرف. وكان سقيان: يسميه أمير المؤمنين في الحديث: كان فقيه أهل المدينة. وكان صاحب كتابة وحساب. وقد علي هشام بحساب ديوان المدينة. توفي فجأة بالمدينة. وكان ثقة في الحديث عالماً بالعربية فصيحاً. (انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ: ١٢٠/١. ☆ وتهذيب: لابن عساكر: ٣٨٢/٧. ☆ الأعلام: ٢١٧/٤. ☆ تهذيب التهذيب: لابن حجر: ١٢٧/٣. ط: دار المعرفة).

(٣) المدلس: التدليس لغة: كتمان عيب السلعة عن المشتري. مأخوذ من الدلس بالتحريك وهو اختلاط الظلام بالنور (انظر: القاموس المحيط بترتيب الزاوي: ٢٠٣، ٢٠٢/٢).

واصطلاحاً: إخفاء الراوى عيباً في الإسناد؛ والراوى الفاعل لذلك يسمى (مُدلساً) بكسر اللام والحديث الذى وقع فيه التدليس يسمى (المُدلس) يفتح اللام وكان الراوى أظلم أمر الحديث بكتمة عيبه فصار مدلساً.

وللتدليس أنواع متعددة نوجز منها ما يلي:

☆ ما كان وجود السقط في إسناده خفياً بأن يروى الراوى عن لقيه وعاصره حديثاً لم يسمعه منه، على سبيل يُؤهم أنه سمعه منه كقوله: عن فلان أو قال فلان وهذا هو: تدليس الإسناد.

☆ وقد يكون التدليس فى الشيوخ بأن يسمى شيخه أو يكنيه أو ينسبه أو يصنفه بما لا يعرف به، بشرأقسامه تليس التسمية - وهو - أن لا يسقط شيخه ويسقط غيره، أى شيخ شيخه أو أعلى منه لكونه ضعيفاً أو صغيراً، وشيخه ثقة ويأتى فيه بلفظ محتمل للسماع عن الثقة الثانى تحسیناً للحديث.

(انظر: تدريب الراوى: للسيوطى: ص: ١٣٩، ١٤٣. قواعد فى علوم الحديث: للعلامة ظفر أحمد العثمانى: ص: ٤١. ط: إدارة القرآن والعلوم الإسلامية - كراتشى: باكستان: الباحث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث: للحافظ ابن كثير: ص: ٦٣، ٦٢. ط: دار السلام - الرياض: دراسات علوم الحديث: للدكتور إسماعيل سالم عبدالعال: ص: ١٥٨. ط: دار الهداية - مصر: التقييد والإيضاح بشرح مقدمة ابن الصلاح: للحافظ العراقي زين الدين عبدالرحمن: ص: ٩٧، ٩٦. طبعة: سنة ١٤٤٠هـ).

جابر (١) - أن رسول الله - ﷺ - نهى في الطعام أن يباع قبل أن يقبض - قال ابن عباس وأحسب كل شيء بمنزلة الطعام“ (٢). وروى الشيخان (٣) أيضاً حديث ابن عمر قال: ومن ابتاع طعاماً فلا يبيعه حتى يقبضه. (٤)

وعنه قال: ”رأيت الناس في عهد رسول الله - ﷺ - يتبايعون جزافاً - يعنى الطعام - فضربوا أن يبيعه في مكانهم حتى يؤوده إلى رحالهم“ (٥).
لقد ردّ النووي على أدلتهم بعد أن ذكرها قائلاً: والجواب عن احتجاجهم بأحاديث النهي عن وجهين:

أحدهما: أن هذا استدلال بدليل الخطاب، والتنبيه مقدم عليه (٦) فإذا نهى النبي - ﷺ - عن الطعام، مع شدة الحاجة إليه، كان هذا تنبيهاً على أن غيره ممن هو أقل أهمية منه أولى بالنهي.

(١) جابر: هو جابر بن عبد الله بن عمر بن حرام أنصاري سلمى صحابي ولد قبل الهجرة ستة عشر سنة. شهد بيعة العقبة وغزاه مع النبي - ﷺ - ١٩ غزوة. أخذ الكثيرين من الرواية عن النبي - ﷺ - وكانت له في أواخر أيامه حلقة بالمسجد النبوي يؤخذ عنه فيها العلم. كف بصره قبل موته ومات في سنة ٥٧٨ بالمدينة. (انظر ترجمته في: الإصابة: ٢١٤/١؛ الاستيعاب: ٢٢٢، ٢٢٣؛ العبر: ٦٥/١؛ سير أعلام النبلاء: ٧٣/٤؛ الأعلام: ٩٢/٢).

(٢) رواه مسلم في صحيحه، كتاب البيوع: باب في بطلان بيع المبيع قبل القبض: ١١٦٠/٣، حديث رقم: ١٥٢٥.

(٣) الشيخان: هما الإمام البخاري والإمام مسلم رحمهما الله تعالى.

(٤) رواه البخاري في كتاب البيوع: باب بيع الطعام قبل أن يقبض، وبيع ما ليس عندك. ص: ٣٤٢، حديث رقم: ٢١٣٥. ☆ ورواه مسلم في كتاب البيوع: باب بطلان بيع المبيع قبل القبض: ١١٦١/٣، حديث ١٥٢٧.

(٥) رواه البخاري في كتاب البيوع: باب بيع الطعام قبل أن يقبض، وبيع ما ليس عندك. ص: ٣٤٣، حديث رقم: ٢١٣٦. ☆ ورواه مسلم في كتاب البيوع: باب بطلان بيع المبيع قبل القبض: ١١٦١/٣، حديث ١٥٢٧.

(٦) المراد بدليل الخطاب مفهوم المخالفة وهو دلالة الكلام على حكم في محل لم يتناول اللفظ نطقاً، ولكنه مخالف له، أو بتعبير آخر ثبوت نقيض حكم المنظوق به للمسكوت عنه. وأما دلالة التنبيه فهي دلالة الكلام على معنى في محل تناوله اللفظ نطقاً ولا يتوقف صدق الكلام ولا صحته عليه. ويريدون به اقتران الحكم بوصف، أو ترتيبه على وصف لو لم يكن عليه لكان اقترانه به أو ترتيبه عليه غير مقبول ولا مستساغ فحديث حكيم ابن حزام وحديث زيد بن ثابت الدلالة فيها دلالة بالتنبيه. قال - ﷺ -: لا تبع ما لم يقبضه، وهو صريح في نهى النبي - ﷺ - عن بيع الإنسان ما لم يتم ملكه له بالقبض، وربط النهي بهذا الوصف مقصود - لأنه علته وإلا كان عبثاً - . وفي حديث زيد بن ثابت: نهى أن تباع السلع حيث تباع حتى يحوزها التجار إلى رحالهم، فيفهم منه بدلالة التنبيه حرمة بيع الشيء في مكان شرائه حتى ينقل إلى رحال التجار.

وأما في حديث (أحاديث) النهي عن بيع الطعام قبل أن يقبض، فدلالته على حال غير الطعام قبل أن يقبض في التصرف منه دلالة بالخطاب أي بالمفهوم ودلالة التنبيه مقدمة على دلالة الخطاب. (انظر: معنى دلالة الخطاب ودلالة التنبيه - الأحكام: للأمدى: ٣/ ٦١، ٦٢).

وثانيهما: أن النطق الخاص مقدم عليه (أى النطق العام) (١) ففى أحاديث الطعام فهى عن شئى خاص هو الطعام. بينما فى حديث كل من حكيم وزيد اللذين استدل بهما الشافعية نطق عام، أى تحذير من بيع السلع قبل قبضها فإذا النهى العام مقدم على ذلك الخاص. لأن العمل بالعام يدخل ضمنه بالضرورة العمل بالخاص.

وتأسيساً على ما سبق فإن ما يجرى داخل البورصة من بيع العقود وقبل قبض ما تعوقد عليه لا يصح إذا كان قمحاً عند جميع الفقهاء المسلمين إلا من شذ كعطاء. (٢)

وفى الطعام غير القمح عندهم ما عدا الظاهرية. (٣)

وبخاصة إذا كان كيلاً أو موزوناً أو معدوداً. وكذلك لا يصح على كل شئى ما عدا العقارات عند أبى حنيفة وأبى يوسف ولا تصح فى كل شئى عند الشافعى ومحمد (٤) وزفر (٥).

ورأى الشافعية ومحمد وزفر من الأحناف هو رأى الذى نميل إليه، فإنه لا يجوز بيع ما اشتراه الإنسان قبل قبضه، لضعف ملكيته له. ولما فى ذلك من غرر الحصول وعدم الحصول عليه وبخاصة وإن احتمال احتكار المنتجين للسلع وإيقاع البائعين على المكشوف فى حرج احتمال قوى.

— والله تعالى أعلم بالصواب —

(١) انظر: المجموع: ٢٦٠/٩.

(٢) عطاء، بن أسلم بن صفوان المعروف بابن أبى زباح: (٥٢٧-٥١٤هـ) تابعى من أجلاء الفقهاء، كان عبداً أسود ولد فى جند (باليمن) ونشأ بسكة فكان مفتى أهلها ومحدثهم، وتوفى فيها سنة ٥١٤هـ وقيل ٥١٥هـ وعلى الصحيح ٥١٤هـ. (انظر ترجمته فى: تذكرة الحفاظ: ٩٢/١). ☆ تهذيب التهذيب: ١٩٩/٧. ☆ ميزان الاعتدال: ١٩٧/٢. ☆ الوفيات: ٣١٨/١. ☆ الأعلام: ٢٩/٥.

(٣) المحلى: لابن حزم. ٢٤٢/٩، ط: دار إحياء التراث العربى، بيروت.

(٤) محمد بن حسن: هو محمد بن الحسن بن فرقد الشيبانى الفقيه الحنفى من قرية قرستا بدمشق قدم أبوه من الشام إلى العراق وأقام بواسط فولد له بها محمد المذكور، ونشأ بالكوفة وطلب الحديث ولقى جماعة من أعلام الأئمة وحضر مجلس أبى حنيفة سنتين ثم لفته على يد أبى يوسف وأخذ العلم - أيضاً - عن سفيان الثورى، ومالك بن أنس، والأوزاعى وروى عن الشافعى وغيره. وقال عنه: ما رأيت أفصح منه كتبت إذا رأيته يقرأ كأن القرآن نزل بلغته. وراه الرشيد القضاء وخرج معه فى سفر إلى خراسان فتنوفى بالرى سنة ٥١٨٩هـ ودفن بها له مصنفات عدة منها: الجامع الكبير، والصغير، والسير الكبير والصغير والزيادات والأصل وغيرها. (انظر ترجمته فى: وفيات الأعيان: ٥٦٧/٤، ط: دار صادر، بيروت؛ البداية والنهاية: ٢٠٢/١، ط: مكتبة المعارف، بيروت؛ الفوائد البهية: ص: ١٦٣، ط: دار المعرفة، بيروت؛ طبقات الفقهاء: للشيرازى: ص: ١٣٥، ط: دار الرائد العربى، الأعلام: ٨٠/٦).

(٥) زفر: هو زفر بن الهذيل بن قيس بن سليم بن قيس البصرى العنبرى ولد فى سنة ١١٠ من الهجرة وكان من كبار أصحاب أبى حنيفة وأفتهم وكان يقال أنه كان أحسنهم قياساً. فقد قال فيه أبو حنيفة: أنه أقيس من أصحابه، ولى القضاء بالبصرة. وكان من أصحاب الحديث، توفى فى سنة ١٥٨ بالكوفة. (انظر ترجمته فى: وفيات الأعيان: ٤٠٥/٥، تاريخ بغداد: ٣٢٣/١٣، تهذيب الأسماء واللغات: ٢١٨/٢، ط: دار الكتاب العربى، بيروت؛

المبحث الثالث

بيع الدين بالدين

بيع الدين بالدين له عدة صور فهو إما أن يبيع الدين إلى من عليه الدين أو إلى شخص غيره وفى كل من الحالتين قد يبيعه بنقد وقد يبيعه نسيئة فبيع الدين قد يكون بالنقد لمن عليه الدين أو بالنقد لغير من عليه الدين وقد يكون نسيئة لمن عليه الدين أو نسيئة لغير من عليه الدين وهذه هي الصور الرئيسية لبيع الدين وهناك صور أخرى فرعية ونذكر هنا ما يناسب المقام. ومن هذه الصور:

الصورة الأولى: بيع الدين بالنسيئة:

وهو بيع الدين بالدين (النسيئة بالنسيئة) وهو بيع الكألى بالكألى الذى ورد ذكره فى الحديث فقد حكى إجماع العلماء على منعه ولا فرق عندهم بين بيعه لمن عليه الدين أم غيره وهذه الصورة هي التى يسميها العلماء ابتداء الدين بالدين وقد علل العلماء النهى عنها بأن فيها شغلا للذمتين أى ذمة البائع وذمة المشتري من غير فائدة لأن البائع لم يتسلم الثمن والمشتري لم يتسلم المبيع فلم يستفد واحد منها من هذا العقد وهذه الصورة هي معنى بيع الكألى بالكألى. (١)

وقد أجاز ابن تيمية وابن القيم بيع الدين بالدين للمدين ولغير المدين ولا يمتنعان إلا صورة واحدة هي ابتداء الدين بالدين وهي صورة الإجماع فى هذا الباب.

قال ابن تيمية: "ولفظ النهى عن بيع الدين بالدين لم يرد عن النبى - ﷺ - لا بأسناد صحيح ولا ضعيف وإنما ورد فى حديث منقطع - "نهى عن بيع الكألى بالكألى" (٢) أى المؤخر وهو بيع الدين

(١) انظر: بداية المجتهد: لابن رشد: ١٢٥/٢. ☆ المغنى: لابن قدامة: ٤٦/٤. ☆ الشرح الصغير: للدردير: ١٢٤/٤. ☆ الشرح الكبير وحاشية الدسوقي

عليه: ٥٥/٣.

(٢) رواه الدارقطني عن ابن عمر: ٧١/٣، حديث رقم: ٢٦٩، ط: دارالمعرفة، بيروت. ☆ والطبراني عن رافع بن خديج: ٢٦٧/٤، حديث رقم: ٤٣٧٥، ط:

إحياء التراث الإسلامى بالعراق.

بالدين. قال أحمد: لم يصح فيه حديث ولكنه إجماع وهذا مثل أن يسلف إليه شيئاً مؤجلاً في شيء مؤجل فهذا لا يجوز إجماعاً والإجماع إنما ورد في الدين الواجب بالدين الواجب كالسلف المؤجل من الطرفين. (١)

الصورة الثانية:

وتسمى فسخ الدين في الدين كأن يسلم الرجل الدراهم في طعام إلى أجل فإذا حل الأجل يقول الذي عليه الطعام ليس عندي طعام ولكن بعني إياه إلى أجل. وهذه الصور فيها فسخ ما في ذمة المدين الأول بالتزام المدين الدين الثاني مكانه.

صورة بيع الدين بالدين لغير المدين:

أن يقول شخص لآخر بعث لك العشرين أردباً التي على فلان بخمسين تدفعها لي بعد شهر. وجوز المالكية بيع الدين بالدين في بعض الحالات. منها بيع الدين لغير الدين بمعين أو بمنافع معينة كما لو كان لرجل على آخر دين فباعه لثالث بعين يسلمها له بعد شهر مثلاً فإن هذا البيع جائز، ومنها تأخير رأس مال السلم إلى ثلاثة أيام إذا كان التأخير شرطاً في العقد أما إذا لم يكن فيجوز التأخير إلى أكثر من ثلاثة أيام.

قال الدردير (٢): بيع الدين بالدين ثلاثة أقسام هي:

﴿١﴾ فسخ ما في الذمة في مؤخر من غير جنسه حتى ولو كان معيناً كعقار يتأخر قبضه أو غائب عن المجلس فهذا جائز حتى ولو كان العوض الآخر منفعة شيء معين كأن يفسخ ما عليه من دين في ركوب دابة أو خدمة عبد أو سكنى الدار المعينة أما غير المعينة فلا يجوز.

(١) انظر: نظرية العقد: لابن تيمية، ص: ١٢٥.

(٢) الدردير (١١٢٧-١٢٠١هـ): هو أحمد بن محمد بن أحمد العدوي. أبو البركات فاضل من فقهاء المالكية ولد في بني عدى (بمصر) وتعلم بالأزهر، وتوفي بالقاهرة، من تصانيفه: "أقرب المسالك لمذهب الإمام مالك" و"منح التقدير" شرح مختصر خليل في الفقه. (انظر ترجمته في: الأعلام

﴿ب﴾ بيع الدين على غريمك بدين في ذمة رجل آخر وهذا لا يجوز وإما بيعه بحال أو بمعين يتأخر قبضه أو بمنافع معين فلا يمنع.

﴿ج﴾ ابتداء الدين بالدين كتأخير رأس مال السلم أكثر من ثلاثة أيام فهو ممنوع لما فيه من ابتداء دين بدين إذ كل منهما أشغل ذمة صاحبه بدين له عليه. (١)

بعد ذكر هذا التفصيل لصور مختلفة نرى أن بيع الدين للمدين هذا رباء حراماً تطبيقاً لقاعدة - "زدني في الآجل وأزيدك في القدر" - وبيع المدين لغير المدين هذا أيضاً حرام.

وأن أغلب عمليات البورصة تتم في صورة بيع الدين بالدين دون تسليم ولا تسلم كما هو ملاحظ فلا تجوز هذه العمليات. ولا بد من تعجيل تنفيذ الصفقة دون تأخير.

أما بيع الدين نقداً في الحال فهذا مختلف فيه. أجاز المجهور (٢) بيع الدين لمن عليه الدين أو هبته له ولم يجز الجمهور غير المالكية بيع الدين لغير المدين وأجازته المالكية بشروط تبعده عن الغرر والرباء. ولا داعي لتفصيل الكلام في هذا النوع من البيع في الحال لأنه غير موجود في البورصة. لاعتماد أغلب العمليات فيها على التأجيل.

(١) انظر: الشرح الصغير: ١٢٤/٤، ١٥٩.

(٢) انظر: بدائع الصنائع: ١٤٨/٥، بداية المجتهد: ١٤٦/٢، المذهب: ٢٦٢/١، المغني لأبن قدامة: ١٢٠/٤، كشف القناع: ٢٣٧/٤.

المبحث الرابع

حكم بدل التأجيل

المراد ببذل التأجيل أنه حينما يحين وقت التقاوض وهو يوم التسليم بتسليم العوضين فالبايع يسلم السلعة ويتسلم الثمن والمشتري يسلم الثمن ويتسلم السلعة وتنتهي الصفقة ولكن قوانين البورصة أباحت لكل منهما أن يؤجل التسليم أو التسلم لوقت لاحق (هو وقت التسليم القادمة) مقابل تعويض يدفعه إلى الآخر وإذا لم يرض الطرف الآخر، فإن الراغب في التأجيل يبحث عن بديل (ممول) يقبل نقل الصفقة إليه ويأخذ هو هذا التعويض. (١)

نرى أن هذا العمل ربا ظاهر واضح لا ريب فيه، فهو يبيع دين حال بثمن مؤجل مع الزيادة، ولا فرق بينه وبين المرابي الذي يقول للمدين عند حلول الأجل: سدد وإلا فأرب. فإذا لم يسدد سجل عليه فائدة جديدة، وقد صرح رجال البورصة أنفسهم بأن المحمول عندما يقبل أن يحل محل أحد الطرفين، ويشترى من الخارج منهما صفقته، ليحل محله، ويأخذ منه هذا العوض المعروف، إنما هو يأخذ فائدة المبلغ الذي سيدفعه. وهذا ربا لا ريب فيه، لأن الدافع لهذا التعويض يدفعه مضطراً لينقل تصفية مركزه إلى مرحلة تالية يأمل أن تتغير خلالها الأسعار لمصلحته على أن الآخذ لهذا التعويض لم يأخذه مقابل حق تنازل عنه كما هو الحال في العمليات الشرطية البسيطة أو المركبة أو المضاعفة، ولا المعطى قد تبرع به بل هو يدفعه مضطراً. (٢)

(١) انظر: دراسة شرعية لأهم العقود المالية المستحدثة: ص: ٦٤٣.

❦ الفقه الإسلامي وأدلته: ٥٠٤٨/٧.

(٢) انظر: الموسوعة العلمية والعملية للبهنوك الإسلامية. الجزء الشرعي المجلد الأول الأصول الشرعية.

والأعمال المصرفية في الإسلام: ص: ٤٣٦. ٥١٤٠٢/١٩٤٢ م.

المبحث الخامس

عقد البيع بدون تحديد السعر وتعليقه على سعر السوق

فى يوم معين أو خلال فترة معينة

اتفق جمهور الفقهاء على اشتراط معرفة الثمن فى عقد البيع حال العقد أو قبله، فلا يجوز البيع بثمن مجهول، ولا بد من بيان جنس الثمن وقدره وصفته (١) وعليه فلا يصح عندهم البيع بما ينقطع عليه السعر أو بسعر السوق فى يوم معين أو فى فترة محددة. نذكر - فيما يلى - آراء الفقهاء وأدلتهم بالتفصيل:

﴿١﴾ آراء فقهاء الحنفية:

جاء فى المبسوط "وجهالة مقدار الثمن تمنع صحة العقد". وقال: لو قال أخذته منك بمثل ما أخذ به فلان من الثمن، فإن كان ذلك معلوماً عندهم وقت العقد فهو جائز وإلا كان العقد فاسداً، فإن علم ذلك قبل أن يتفرقا جاز العقد ويتخير المشتري، لأن حالة المجلس كحالة العقد، ولكن إنما يكشف الحال للمشتري إذا علم مقدار ما أخذ به فلان، ورضاه به قبل ذلك لا يكون تاماً، فلهذا يتخير بين الأخذ والترك. وإذا عقد العقد على أنه إلى أجل كذا كذا أو قال إلى شهر بكذا أو إلى شهرين بكذا فهو فاسد، لأنه لم يعامله على ثمن معلوم. (٢)

وقال الكاسانى موضحاً المراد بكون الثمن معلوماً عند كلامه عن شروط صحة البيع: "ومنها أن يكون المبيع معلوماً وثمنه معلوماً علماً يمنع من المنازعة فإن كان أحدهما مجهولاً جهالة مفضية إلى المنازعة كانت مانعة من التسليم والتسلم فلا يحصل مقصود البيع (٣) لأن أساس البيع الرضا، ولا يكون الرضا بثمن مجهول ولكن الواقع أن المشتري يكون راضياً بالبيع والشراء أسوة بالناس، والثمن المعلق بيوم السوق ثمن مرضى ولا يفضى إلى المنازعة غالباً.

(١) انظر: المبسوط: ٧/١٣. البدائع: ١٥٨/٥. الشرح الكبير: للدريز: ١٥/٣. القوانين الفقهية: ص: ٢٥٧. مغنى المحتاج: ١٧/٢.

(٢) انظر: المرجع السابق للمبسوط.

المهذب: ٢٦٦/١. المغنى: لابن قدامة: ١٨٧/٤.

(٣) انظر: البدائع الصنائع: للكاسانى: ١٠٦/٥.

وذكر ابن عابدين وهو يتكلم عن شرط معرفة قدر المبيع والثلث لصحة المبيع فقال "ومعلومية الثلث بما يرفع المنازعة، فلا يصح بيع شيء بحكم فلان" (١) أى بما حكم به من الناس. وقال الدكتور محمد يوسف موسى معقباً على هذا: "ولاريب أن تحديد الثلث بسعر أقفال البورصة فى يوم معين أمر لا يتفاوت من جهة الثلث، وفى هذا لا يتنازع أحد من الناس، بل يحصل رضا الطرفين كما هو معروف وواقع فعلاً" (٢) وهذا صحيح مقبول.

﴿٢﴾ آراء فقهاء المالكية:

جاء فى المدونة الكبرى: "قلت (سحنون): أرأيت إن بعث جارية بألف مثقال فضة وذهب، ولم أسم كم الذهب وكم الفضة؟ قال (ابن القاسم): لا يجوز هذا فى قول مالك، لأنه لا يدرى ماله من الذهب وماله من الفضة". (٣)

وذكر ابن رشد الجد فى المقدمات: أن الغرر قد يدخل الثلث والمثمن، أو فى أحدهما فثلاثة أوجه. وذكر منها الجهل بصفة أو بمقداره كما ذكر أن الغرر قد يدخل فى الأجل فى الثلث والمثمن فذلك مثل أن يبيع منه السلعة بثمن إلى قدوم زيد أو إلى موته" (٤) ولكنه لم يوضح ما إذا كان الجهل المحذور فى الثلث هو الجهل الذى يؤدى إلى نزاع أو الذى لا يؤدى إلى ذلك.

وذكر ابن رشد الحفيد فى بداية المجتهد عند شرحه الحديث نهى النبى - ﷺ - عن بيعتين فى بيعة صوراً متعددة - فى بعضها أن العلة فى حرمة جهل الثلث. (٥)

الواقع أن رأى المالكية هنا لا يتناقض مع رأى الأحناف لأنهما متفقان على أن الجهل بالثلث لا يجوز وإن العلم به شرط لصحة العقد، ولكن أى علم هذا؟ فالأحناف فصلوا موضحين أن المراد به أى علم يرفع النزاع.

(١) انظر: حاشية ابن عابدين: ٥٠٥/٤.

(٢) انظر: الإسلام ومشكلاتنا المعاصرة: ص: ٥١.

(٣) و(٤) انظر: المدونة الكبرى: ٢١١/٣. وقد طبعت المدونة بأسفلها المقدمات: ٢١١/٣.

(٥) انظر: بداية المجتهد: ١٥٢/٢.

﴿٣﴾ آراء فقهاء الشافعية:

قال الشيرازي معبراً عن وجهة نظر الشافعية: "ولا يجوز البيع إلا بثمن معلوم الصفة ولا يجوز إلا بثمن معلوم القدر كبيع السلعة برقمها، وبيع السلعة بما باع به فلاه سلعته، وهما لا يعلمان ذلك. فالبيع باطل، لأنه عوض في المبيع فلم يجز مع الجهل. (١) فرأى الشافعية في هذا الأمر هو نفس رأي المالكية.

﴿٤﴾ آراء فقهاء الحنابلة:

اشتراط الحنابلة في المعقود عليه من بيع أو ثمن أن يكون معلوماً للمتعاقدين وكل ما لا يصح أن يكون مبيعاً كذلك لا يصح أن يكون ثمناً. (٢)

ويمكن أن نقول أن فقهاء المذاهب الأربعة اشترطوا في الثمن أن يكون معلوماً علماً يمنع من المنازعة، فبيع المجهول يفضى إلى المنازعة، لذلك فهو غير صحيح كما إذا قال اشتر مني هذه السلعة بالثمن الذي يحكم به فلان. (٣)

وغرض الشريعة السمحة من ذلك حسن جميل، لأنها إنما تريد القضاء على تفشى الخصومات بين الناس، وقطع التنازع والشقاق من بينهم، فلها قضت بفساد عقود البيع التي من شأنها إثارة التنازع والخصومات. (٤)

(١) انظر: المذهب للشيرازي: ١٦٦/١. ☆ المجموع: للنووي: ٣/٣٣٦، ٣٣٧ ☆ مغنى المحتاج: ١٧/٢.

(٢) انظر: الفقه على المذاهب الأربعة: ١٦٩/٢. ☆ المغنى: لابن قدامة: ١٨٧/٤.

(٣) انظر: المرجع السابق.

(٤) انظر: المرجع السابق للفقهاء على المذاهب الأربعة.

هكذا نرى أن المذاهب الأربعة التي ذكرناها تشترط ضرورة العلم بالثمن ومرادهم علماً يمنع المنازعة، لأن الغرض هو الرضاء حتى لا يحدث شقاق أو خلاف. ولكن هل التعليق بسعر السوق في يوم معين أو في فترة محددة يعتبر بيعاً بثمن مجهول، أو يكفي هذا العلم العام لرفع الخلاف والمنازعة.

أن الصحيح الذي تطمئن إليه أن البائع والمشتري يرضيان بسعر السوق ويقولون لنا أسوة بالناس.

قال ابن القيم في المثل التاسع والستين من أمثلة الحيل المباحة شرعاً: "اختلف الفقهاء في جواز البيع بما ينقطع به السعر من غير تقدير الثمن وقت العقد، وصورتها البيع ممن يعامله من خباز أو لحام أو سمان أو غيرهم، يأخذ منه كل يوم شيئاً معلوماً، ثم يحاسبه عند رأس الشهر أو السنة على الجميع ويعطيه ثمنه، فممنه الأكثرون، وجعلوا القبض فيه غير ناقل للملك، وهو قبض فاسد، يجرى مجرى المقبوض بالغصب، لأنه مقبوض بعقد فاسد - هذا وكلهم - إلا من شدد على نفسه. يفعل ذلك ولا يجد منه بداً.

والقول الثاني: وهو الصواب المقطوع به، وهو عمل الناس في كل عصر ومصر جواز البيع بما ينقطع به السعر، وهو منصوص الإمام أحمد واختاره شيخنا - يعني ابن تيمية - وسمعته يقول: هو أطيب لقلب المشتري من المساومة. يقول: لى أسوة بالناس - أخذ بما أخذ به غيرى - قال: والذين يمنعون ذلك لا يمكنهم تركه، بل هم واقعون فيه، وليس في كتاب الله، ولا سنة رسوله، ولا إجماع الأئمة، ولا قول صاحب، ولا قياس (صحيح فيحرمه). وقد أجمعت الأئمة على صحة النكاح بمهر المثل، وأكثرهم يجوزون عقد الإجارة بأجرة المثل كالطباخ والغسال والخباز والملاح وقيم الحمام، والمكاري والبيع بثمن المثل كبيع ماء الحمام. فغاية البيع السعر أن يكون بيعه بثمن المثل فيجوز المعاوضة بثمن المثل في هذه الصورة وغيرها - فهذا هو القياس الصحيح ولا تقوم مصالح الناس إلا به - (١)

وقد اتضح مما سبق أن الفقهاء اشترطوا أن يكون الثمن معلوماً، ولكن الكاساني وابن عابدين وضحا المراد بكونه معلوماً أى علماً يرفع النزاع، ويجنب الخلاف، وأن ابن القيم من الحنابلة المجتهدين رأى جواز البيع بما ينقطع به السعر، وذكر أن هذا هو منصوص أحمد - وهذا هو الرأي الذي نميل إليه -.

وفى بعض صور البيع فى البورصة تباع السلع الحاضرة بثمن السوق فى يوم محدد، أو فى خلال فترة محددة - فترة التصفية - يشبه ما رضىناه من اجتهاد ابن القيم وشيخه ابن تيمية الذى هو منصوص الإمام أحمد بن حنبل كما ذكر فلو أن تاجراً اتفق مع مجموعة من المنتجين لسلعة من السلع على شراء منتجاتهم وأخذها بالفعل، على أساس أن السعريقدر بسعر البورصة لهذه السلعة فى يوم كذا أو فى فترة من يوم كذا إلى يوم كذا من شهر كذا لصح تخريجاً على هذا رأى لأن هذا مما تجرى به مصالح الناس، وهو رضا فيما لا يخالف نصاً ولا إجماعاً ولا قياساً صحيحاً وما كان كذلك ينبغى إباحته.

— واللّٰه تعالى أعلم بالصواب —

الفصل الثالث

بدائل إسلامية للبورصة

مقترحات وتوصيات

الفصل الثالث

بدائل إسلامية للبورصة مقترحات وتوصيات

إن جميع عمليات البورصة التي عالجتها في خلال البحث بعضها جائز من حيث الشرع مع الضوابط والقواعد التي ذكرناها وبعضها ممنوع شرعاً. ونذكر هنا "البدائل الإسلامية" لهذه الأنواع التي منع الشرع من التعامل بها ونقترح بعد الاقتراحات فيما يلي:

﴿١﴾ الأسهم:

هي كما ذكرنا حلال، وجائز تملكها وتداولها مادامت تصدرها شركات لا تزاول نشاطاً محرماً، ولا تتعامل في المحرمات وليس لبعض أسهمها ميزة مالية لا تمنح لجميعها - كما ذكرنا سابقاً - ومن هنا فباب الأسهم مفتوح على مصراعيه بهذه الضوابط السابقة.

﴿٢﴾ السندات:

هي كما ذكرنا صكوك تتضمن القرض وفوائده ولذلك فهي محرمة لأنها تدخل في ربا النسيئة الذي حرمه الكتاب والسنة، وأجمع على حرمة العلماء - كما سبق - والبديل عنها يكمن في إصدار صكوك المضاربة سواء كانت لفترة طويلة الأجل أو لمشروع معين، أو صكوك المشاركة لمشروع معين، وسواء كانت هذه الصكوك ترد قيمتها في الأخير مرة واحدة، أم بالتدريج.

وفي نظري: أن الفقهاء والاقتصاديين الإسلاميين تقع عليهم مسؤولية كبيرة في إبداع مجموعة من البدائل الإسلامية المتطورة تتناسب مع حجم التطور الهائل لدى اللاقتصاديين الغربيين. حيث توصلوا إلى استنباط أساليب عمل وطرق وآليات لتسهيل انسياب الأموال من أربابها، واستحدث الفكر المالي فنيات عديدة ومتطورة لتوظيف الأموال، وتغطية الإصدارات الجديدة. كما أن على الحكومات، وأصحاب الأموال توفير السوق الثانوية لتسهيل مهمة تبادل الأوراق المالية، فالمسؤوليته مشتركة بين الجميع، ولن تتحقق المهمة إلا إذا قام الجميع بمسؤوليته أمام الله، ثم أمام الأمة. ولذلك فإن الاقتصاد على الأسهم - مهما كان السبب - غير مجد ولا سيما في عالم يأتي فيه

الفكر المالى كل يوم بجديد فى نطاق السوق الأولية، أو فى الآليات والأساليب المالية ولهذا السبب نحاول أن نذكر أنواعاً من أوراق مالية مقبولة شرعاً وهى ما يأتى:

﴿١﴾ سندات المقارضة أو صكوك المقارضة. وقد وضع المجمع الفقهي المؤقر فى دورته الرابعة ضوابط هذا النوع وشروطه.

﴿٢﴾ القرار رقم [٥] ٨٨/٠٨/٤٥ بشأن سندات المقارضة وسندات الاستثمار. وقد ذكرنا هذا القرار عند تخريج شرعى للسندات سابقاً.

﴿٣﴾ البديل للتعامل بغير الأسهم والسندات فى البورصة - (أعنى العقود) - هناك بديل شرعى يحقق الغاية من التسهيل على التجار وأصحاب الأموال وليس فيه محاذير شرعية. لأن التشريع الإسلامى لم يفرض بيع الإنسان ما ليس عنده، وبيع مالم يقبضه إلا بغرض تحقيق مصالح الناس. ثم أنه وضع لهم مخرجاً من ذلك حتى لا يقعوا فى الحرج. وذلك بما عرّف فى الفقه الإسلامى بعقد السلم. (١)

(١) السلم: السلم فى اللغة هو السلف. أو شراء أجل بعاجل، فالأجل هو السلعة والعاجل هو الثمن وشرعاً عقد موصوف فى الذمة. ببذل عاجل (يقبض فى نفس مجلس العقد عند أبى حنيفة والشافعى أو يجوز تأخيره مدة قليلة عند مالك) ويجوز حتى وإن كان بلفظ البيع. (انظر: حاشية ابن عابدين: ٢٠٨/٤. ☆ شرح الخرشى: ٢٠٣/٥. ☆ بلغة السالك: ٥٣٨/٢. ☆ المغنى: لابن قدامة: ٣٢٨/٤. ☆ الغاية القصوى: ٤٩٧/١).

وقد أجمع العلماء المسلمين من لدن عصر الصحابة إلى اليوم على جوازه، فلا نعلم بينهم مخالفاً فى مشروعيتها. والحكمة من مشروعيتها: "الرفق بالمتعاقدين، لأن أصحاب الحرف السلع قد يحتاجون للإتفاق على حرفةهم وسلعهم ومنتجاتهم. ولا مال لهم. وأرباب الأموال ينتفعون بالرخص. فجوز ذلك رفقاً بهم. (انظر: كفاية الأخيار فى الفقه الشافعى: ٢٥٧/١).

ففى عقد السلم تحقيق الغاية التى يتغياها كل مشرع من التخفيف على المتعاقدين، وليس فيه غرر، ولا ما يؤدى إلى أكل الأموال بالباطل، ولا يؤدى إلى النزاع والشقاق والمخاطر، فيمكن للتاجر المسلم أن يكون متعهداً بالتصدير أو الاستيراد للسلعة من السلع فيسلم فيها الثمن وقت العقد بقليل، كما سنرى عند الإمام مالك. أو يتسلمه، ثم ينفذ العقد فى حينه، وإن كانت السلعة - موضوع العقد ليست موجودة، فهذا مستثنى من بيع غير الموجود تيسيراً على الناس بشروطه.

ومن الشروط المجمع عليها فى عقد السلم: "أن يكون الثمن والمثمن مما يجوز فيه الشبهة (أى ليس ربوياً هو كون الثمن من صنف مختلف عن المثمن)، وأن يكون مقدراً بالكيل أو الوزن أو العدد، أو أن يكون منضبطاً بالصفة (إن كان قيماً المقصود منه الصفة، ومنها أن يكون موجوداً عند حلول الأجل، ومنها أن يكون الثمن غير مؤجل أجلاً بعيداً، واختلفوا فى اشتراط اليومين والثلاثة فى تأخير نقد الثمن، بعد اتفاقهم على ألا يجوز فى المدة الكثيرة ولا مطلقاً، فأجاز مالك اشتراط تأخير اليومين والثلاثة، وكذلك أجاز تأخيره بلا شرط وذهب أبو حنيفة والشافعى إلى أن من شرطه التقابض فى المجلس كالصرف. (انظر: بداية المجتهد: ٢٠١/٢، ٢٠٢).

ولعل من الواضح - من الحديث المذكور - أن المسلم فيه (موضوع العقد) لا يشترط أن يكون موجوداً، بل ولا يشترط أن يكون فى ملك المسلم إليه، وإنما الذى يشترط هو أن يكون موجوداً عند التسليم (حلول أجل العقد) فما توافقت أعمال البورصة توافقت حقيقياً أو حكماً يلحقه بالحقيقى فهو جائز.

البديل الثاني:

تأجيل الثمن مقسطاً أم بدون تقسيط (أى البيع الآجل) ودليل مشروعيته الحديث الصحيح الدال على أن النبي - ﷺ - "اشترى من اليهودى طعاماً إلى أجل، ورهنه درعه". (١) وقد اجمعت الأمة على جواز ذلك. (٢)

البديل الثالث:

الاستصناع، وهو أن يطلب شخص من الصانع أن يصنع له شيئاً بثمن معلوم (٣) وقال ابن عابدين: هو بيع عين موصوفة فى الذمة لايبيع عمل (٤) وهو عقد مستقل عند الحنفية أما غيرهم - من المالكية والشافعية والحنابلة (٥) فلم يعترفوا به كعقد مستقل - بل أدخلوا بعض مسائله فى السلم، ورفضوا بعضها الآخر.

فهذه البدائل تحل معظم الحالات التى فيها تأجيل للثمن والمثمن - ولكيهما - فالسلم يحل مشاكل السلع والأشياء غير الموجودة التى ستسلم فيما بعد لكن الثمن فيه حال أو إلى ثلاثة أيام. وبيع الآجل يحل مشكلة ما إذا كان الثمن غير متوفر ولكن البضاعة متوفرة. وأما عقد الاستصناع فيحل لنا المشكلة بشكل أكبر حيث لا يشترط فيه تعجيل الثمن ولا المثمن، حيث يكيف بأنه عقد خاص فيه بعض مواصفات البيع وبعض مواصفات الإجارة. ويمكن أن تصدر بهذه العقود شهادات وصكوك تؤصل فيها الشروط والضوابط. لقد ذكرنا التخريج الشرعى لبيع لذين بالدين والحكم عليه.

إذا جردنا هذا النوع من المحظورات الشرعية، فيمكن أن يحل محلها بعض صيغة الحوالة التى تعنى نقل الدين من مدين إلى مدين آخر.

(١) انظر: فتح البارى شرح صحيح البخارى: ١٥/٥.

(٢) انظر: الإجماع: لابن المنذر: ص: ٩٣، ط: رئاسة المحاكم الشرعية: قطر.

(٣) انظر: رمز الحقائق شرح كنز الدقائق: ٥٧، ٥٦/٢.

(٤) انظر: حاشية ابن عابدين: ٢٢٥/٥.

(٥) انظر: المدونة الكبرى: ١٨/٩، الأم: للشافعى: ١١٢/٢، ☆ الانصاف: للمرداوى: ٣٠٠/٤، ☆ عقد الاستصناع: لكاسب عبد الكريم البدران:

ص: ٥٤ وما بعدها، ط: دار الدعوة بالإسكندرية.

وقد قال الرسول - ﷺ -: "إذا أحيل أحدكم على مليني، فليحتل". (١)

ولكن الحوالة - كما لا يخفى - تقتضى نقل الدين من مدين إلى آخر. (٢) وهذا العقد عبارة عن بيع من الدائن لآخر غير مدين، كما أنه يعاد بيعه في أكثر الأحوال ويتعامل معه كسلعة في السوق ولذلك لا يمكن قياسه على الحوالة، وهل هو عقد جديد؟ نعم، وحينئذ هل يحكم بصحته حتى لو جرد من الفوائد الذى يظهر لنا هو أنه يتضمن بيع نقود (لم تقبض وليست في حيازة الدائن) بنقد معجل حال. فيضمن حينئذ عدم التقابض بين النقيدين، وهذا لا يجوز بالاتفاق لاشتراط التقابض بالاتفاق (٣) غير أنه يجوز التنازل في الديون بأن يحل شخص آخر محل الدائن برضا الإثنين، فيعطيه دينه بالكامل، وكذلك أجاز بعض الفقهاء الضمان بدون إذن المدين أيضاً، فيعطى الضامن حينئذ المبلغ المطلوب إلى الدائن، ويصبح هو دائناً له. (٤)

وفى كل هذه الأحوال لا يجوز فيها النقص مقابل الأجل، وهذا ما عليه جماهير العلماء غير أن بعض الفقهاء منهم النخعي (٥) وأبو ثور (٦) وهو مروى عن ابن عباس - أجازوا ذلك وهي مسألة مشهورة بين الفقهاء باسم "ضع وتعجل" حيث كيفوا المسألة على أساس التنازل فالدائن أخذ بعض حقه وترك بعضه برضا فجاز كما لو كان الدين حالاً (٧) غير أن الراجح هو قول الجمهور.

(١) الحديث متفق عليه وله روايات وطرق كثيرة. (انظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري: ٤/٤٦٤. ☆ صحيح مسلم: ٣/١١٩٧. ☆ سنن أبي داود

مع العون: ٩/١٩٥. والترمذي مع تحفة الأحوذى: ٤/٥٣٥. وابن ماجه: ٢/٨٠٣).

(٢) قال ابن قدامة: "الحوالة إنما تكون بدين على دين". المغني: ٤/٥٧٩.

(٣) انظر: المغني نفس المرجع السابق حيث نقل الإجماع عن ابن المنذر.

(٤) انظر: المرجع السابق: ٤/٥٩١، ٦٠٧.

(٥) النخعي: هو أبو عمران إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود الكوفي مات في سنة ٥٩٦ فقيه العراق. قال الأعمش: كان إبراهيم صيرفياً في

الحديث وكان يتوقى الشهرة. وقال الشعبي لما بلغه موته: ما خلف بعده مثله. (انظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ: ١/٧٣، ط. دار إحياء التراث

العربي. بيروت: طبقات ابن سعد: ٦/١٨٨، ط. دار التحرير. بالقاهرة: حلية الأولياء: ٤/٢١٩، ط. السعادة).

(٦) أبو ثور (١٧٠ - ٥٢٤هـ): هو إبراهيم بن خالد بن أبي اليمان. وأبو ثور لقبه أصله من بني كلب من أهل بغداد فقيه من أصحاب الإمام الشافعي

قال ابن حبان: كان أحد أئمة الدنيا فقيهاً وعلماً ورعاً وفضلاً، صنف الكتب وفتح على السنن وقال ابن عبد البر: كان حسن الطريقة فيما روى من

الأثر إلا أن له شذوذاً فارق فيه الجمهور. له كتب منها: كتاب ذكر فيه اختلاف مالك والشافعي. روى عن ابن عيينة وأبي معاوية ووكيع والشافعي

وغيرهم وعنه أبو داود وابن ماجه ومسلم وأبو حاتم ومحمد بن إبراهيم بن نصر والبخاري وغيرهم. (انظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ: ٢/٨٧،

العبر: ١/٣٣٥، سير أعلام النبلاء: ١٢/٧٢، تهذيب التهذيب: ١/١١٨، الأعلام: ١/٤٣٠).

(٧) انظر: المرجع السابق.

ويوجد حل آخر وهو إجراء المصارفة في الذمة، حيث أجاز جماعة من الفقهاء منهم أبو حنيفة ووجه للحنابلة "أن يعطى شخص آخر نقداً آخر غير النقد الذي هو دين قال ابن قدامة: فإن كان المقضى الذى فى الذمة مؤجلاً فقد توقف أحمد فيه، وقال القاضى: يحتل وجهين: والوجه الثانى: الجواز وهو قول أبى حنيفة لأنه ثابت فى الذمة بمنزلة المقبوض، فكأنه رضى بتعجيل المؤجل، والصحيح الجواز إذا قضاها بسعر يومها. (٨)

إيجازاً:

نرى أن التفكير المحرك لأسواق المال المعاصرة هو فى كيفية الحصول على المال بأى طريق كان - وجذب أصحاب الأموال بأية صورة كانت - فلم يراع فيها حقوق الله تعالى. ولا القيم الأخلاقية الإسلامية لذلك فالحاجة ماسة إلى إقامة أسواق مالية إسلامية تراعى فيها الضوابط الشرعية. وتعنى بالتطورات العصرية، ولا شك أن إيماننا لا يززع بأن هذه الشريعة الخالدة الكاملة كفيلة بإسعاد البشرية وتحقيق الرحمة والخير للبشرية جمعاء.

وفيهما من القواعد والمبادئ الكلية ما تضمن الحفاظ على الثوابت مع مراعاة التطور والتقدم، وقد رأينا أن فقهنا العظيم يتضمن من العقود والأفكار الاقتصادية ما يمكن من بناء صرح اقتصادى ولا سيما إذا انضم إليه جهود المعاصرين. من الفقهاء والاقتصاديين ووجد الغرم واتجهت النية والإرادة إلى بناء وتحقيق جميع مؤسساتنا الاقتصادية على الإسلام وشريعة الغراء.

وكما رأت فكرة البنوك الإسلامية النور، ونجحت - على الرغم من كل العقبات - فإن فكرة الأسواق المالية الإسلامية سترى النور قريباً - إن شاء الله تعالى - وما ذلك على الله بعزيز، ولكل منا شرف كبير إذا ساهمنا فى هذا المجال، بل هو واجب إسلامى ملق على عاتقنا والله نسأل أن يوفقنا جميعاً لعمل الخير، وخير العمل - وبناء صرح إسلامى كامل للاقتصاد الإسلامى - وهو مولانا فنعم المولى ونعم النصير.

خاتمة

خاتمة

وبعد: وفى نهاية هذه الرسالة يجدر بنا أن نتعرض لأهم النقاط والأحكام التى وردت بها لاستخلاص النتائج مرتبة حسب ورودها فى الأبواب والفصول وسوف أوجز هذه النتائج فى النقاط التالية:

﴿١﴾ الشريعة الإسلامية هى الصوت الإلهى وجاءت لسعادة الإنسان لا لشقائه ولنعمته لا لبلائه فهى التى تتمشى مع الزمان فى كل أطواره. وتدور مع الدهر فى جميع أدواره، وتسد حاجات البشر فى نظم معاشهم ومعادهم وجلب صلاحهم ودرء فسادهم.

﴿٢﴾ البورصة لها علاقة وثيقة بالعقود المختلفة - كالوكالة والكفالة والحوالة والبيع وغير ذلك - وعمليات البورصة مرتبطة بهذه العقود.

﴿٣﴾ البورصة هى مجموعة العمليات التى تتم فى مكان معين، بين مجموعة من الناس لإبرام صفقات تجارية حول منتجات زراعية أو أوراق مالية سواء أكانت الصفقة حاضرة وجود عينة منها أو غائبة عن مكان العقد أو حتى لا وجود لها أثناء التعاقد - لكن يمكن أن توجد -

﴿٤﴾ الأوراق المالية يقصد بها: الصكوك التى تصدرها الشركات، وهى ثلاثة أنواع: الأسهم، والسندات، وحصص التأسيس أو حصص الأرباح.

﴿٥﴾ البضاعة: كل ما يُتجر فيه. والسلعة: كل ما يساهم فى إشباع الحاجات الإنسانية.

﴿٦﴾ البورصة تختلف عن السوق العام. وهى فى الحقيقة ليست سوقاً بالمعنى الشائع من

كلمة السوق.

﴿٧﴾ أقدم بورصة فى فرنسا هى بورصة "ليون" وشكلت بورصة "باريس" فى سنة ١٧٢٤م

رسمياً.

﴿٨﴾ أقيمت أول بورصة فى باكستان فى سنة ١٩٤٩م فى العاصمة القديمة والأولى ببلدة

كراتشى.

﴿٩﴾ أقيمت البورصة الثانية فى مدينة لاهور فى إقليم بنجاب فى سنة ١٩٧١م.

﴿١٠﴾ أقيمت البورصة الثالثة فى عاصمة البلد الجديدة - إسلام آباد - فى سنة ١٩٨٩م.

﴿١١﴾ أن فكرة البورصة من حيث المبدأ - تدخل تحت قاعدة المصالح المرسلّة - والتنظيمات التي تعتبر من صلاحيات أولى أمر المسلمين.

﴿١٢﴾ البورصة هي للتجارة بمثابة مقياس الحرارة تنبئ بالأسعار ومقدار المطلوب والمعرض ويمكن بواسطتها جس نبض السوق والاحتراس من الوقوع في الأزمات.

﴿١٣﴾ الشركات التي يكون نشاطها في المحرمات، كالخنزير، والخمر والمخدرات والقمار ونحوها والشركات التي يكون نشاطها محصوراً في الرباء كالبنوك الربوية. لا يجوز شراء أسهم هذه الشركات ولا يجوز التعامل فيها.

﴿١٤﴾ الشركات القائمة على شرع الله حيث رأس مالها حلال وتتعامل في الحلال، وينص نظامها وعقدها التأسيسي على أنها تتعامل في حدود الحلال ولا تتعامل بالرباء إقراضاً واقتراضاً، ولا تتضمن امتيازاً خاصاً أو ضماناً مالياً لبعض دون آخر يحل شراء أسهم هذه الشركات وجميع التصرفات الشرعية فيها.

﴿١٥﴾ الشركات التي يملكها غير المسلمين ولا ينص نظامها على التعامل في الحرام قد شدد بعض الفقهاء في منع التعامل في أسهمها ولكن لا أرى مانعاً من التعامل فيها حسب الضوابط التي ذكرتها في موضع البحث.

﴿١٦﴾ الأسهم العادية يجوز التعامل فيها من حيث المبدأ إلا إذا كان محلها حراماً وحينئذ لا يجوز.

﴿١٧﴾ أسهم الامتياز حكمها يختلف باختلاف نوعية الامتياز في السهم - كما ذكرنا في موضع البحث.

﴿١٨﴾ لا يجوز التعامل بالسندات المالية التي هي قروض بفوائد لا عن طريق الأسواق المالية ولا عن طريق غيرها.

﴿١٩﴾ المضاربة في البورصة هي مسابقة على التغيرات في الأسعار لأنه لا يقصد منها انتقال الأعاوض بل يقصد الاستفادة من فروق الأسعار ومن ثم يتبين عدم جوازها.

﴿٢٠﴾ سوق الصرف العاجل إذا كان شراء نقداً فلا غبار عليه - لأن شرط التقابض "يداً بيد" قد تحقق -

﴿٢١﴾ الشيكات سواء كانت مصرفية، أم سياحية فإنها نقود - ويتم العقد بها.

﴿٢٢﴾ سوق الصرف الآجل لا يجوز التعامل فيه - لوجود رباء النسيئة ورباء الفضل وعدم تحقق القبض الشرعى.

﴿٢٣﴾ الاختيارات على العملة الأجنبية والمؤشر لا يجوز.

﴿٢٤﴾ الحقوق المحضة التى لا يمكن الانتفاع بها وحدها لا يجوز بيعها.

﴿٢٥﴾ والحقوق لا تورث مجردة ابتداءً وإنما تورث تبعاً للأموال كما فى الخيار ونحوه.

﴿٢٦﴾ لا يجوز مستقبليات المؤشر لأن المعقود عليه لا يوجد.

﴿٢٧﴾ لا يجوز مستقبليات العملات الأجنبية - لأن التعامل فى النقود يشترط فيه التماثل

والتقابض فى المجلس ولا يوجد فيها - وهكذا لا يجوز الخيارات على المستقبليات.

﴿٢٨﴾ بيع الإنسان ما لا يملك لا يجوز إما لأنه معدوم أثناء العقد عند من يرفضون بيع

المعدوم، وإما لأنه غرر عند من يمنع بيع ما فيه غرر.

﴿٢٩﴾ لا يجوز بيع ما اشتراه الإنسان قبل قبضه، لضعف ملكيته له - ولما فى ذلك من غرر

الحصول.

﴿٣٠﴾ أجمع العلماء على منع بيع الكألى بالكألى.

﴿٣١﴾ بيع الدين للمدين حرام لأنه رباء، وكذلك بيع الدين لغير المدين أيضاً حرام.

﴿٣٢﴾ بيع الدين نقداً فى الحال - أجازة جمهور الفقهاء -

﴿٣٣﴾ بدل التأجيل لا يجوز - لأن هذا العمل رباء ظاهر واضح لا ريب فيه، فهو يبيع ديناً حالاً

بئمن مؤجل مع الزيادة، ولا فرق بينه وبين المراعى الذى يقول للمدين عند حلول الأجل: سدد وإلا فأرب.

هذه أهم النتائج والأحكام التى وردت فى الرسالة. فادعوا الله - تعالى العلى القدير - أن يتقبل

منى هذا العمل وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم. فإن كنت قد أصبت فى شئ من فمى فضل الله

وتوفيقه وإن كانت الأخرى فمى عجز العبد وقصوره وحسبى أنها محاولة على طريق أراه ممتداً طويلاً

فى مجال العلم.

”ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا، ربنا ولا تحمل علينا إصراً كما حملته على الذين من قبلنا ربنا

ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به، واعف عنا، واغفر لنا، وارحمنا، أنت مولانا فانصرنا على الكافرين.“ (١)

الفهارس

ونتناول هنا الفهارس بالترتيب الآتي:

- ﴿أولاً﴾ فهرس الآيات القرآنية.
- ﴿ثانياً﴾ فهرس الأحاديث النبوية والمأثورات.
- ﴿ثالثاً﴾ فهرس الأعلام.
- ﴿رابعاً﴾ فهرس المصطلحات الفقهية والأصولية والاقتصادية.
- ﴿خامساً﴾ فهرس المراجع والمصادر.
- ﴿سادساً﴾ فهرس الموضوعات.

﴿أولاً﴾ فهرس الآيات القرآنية الواردة بالرسالة حسب ورودها في القرآن الكريم.

رقم	الآيات	رقم الآية	الصفحة
	سورة البقرة		
١	يا أيها الناس كلوا مما في الأرض حلالاً طيباً.	١٦٨	١٤٤
٢	فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه.	١٧٣	١٤٤
٣	يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر.	١٨٥	١٤٤
٤	ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل.	١٨٨	١٦٥
٥	ولا تعزموا عقدة النكاح.	٢٣٥	١٧
٦	وأحل الله البيع وحرم الرباء.	٢٧٥	١٤٤
٧	فأذنوا بحرب من الله ورسوله.	٢٧٩	١٥٥
٨	ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا.	٢٨٦	٢٣٢
	سورة المائدة		
٩	يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود.	١	١٧
	سورة يوسف		
١٠	ولما فتحوا متاعهم وجدوا بضاعتهم ردت إليهم.	٦٥	٩٧
	سورة الإسراء		
١١	رب ارحمهما كما ربياني صغيراً.	٢٤	٥
	سورة النحل		
١٢	فكلوا مما رزقكم الله حلالاً طيباً.	١١٤	١٤٤
	سورة الحج		
١٣	وما جعل عليكم في الدين من حرج.	٧٨	١٤٤
	سورة الأحزاب		
١٤	إن الله وملائكته يصلون على النبي.	٥٦	٥

		سورة الصافات	
٧٩	١٤١	فساهم فكان من المدحضين.	١٥
		سورة المزمل	
٥٢	٢٠	وآخرون يضربون فى الأرض يبتغون من فضل الله.	١٦

﴿ثانياً﴾ فهرس الأحاديث النبوية والمأثورات والآثار الواردة فى الرسالة على حسب الترتيب الهجائى.

رقم	الأحاديث	الصفحة
١	أباح بيع العرايا.	١٤٥
٢	أحسب كل شئ مثله.	٢١٣
٣	إذا أحيل أحدكم على مليئ فليحتل.	٢٢٨
٤	اشترى من يهودى طعاماً إلى أجل.	١٨٢
٥	إن رضى عمر - وإلا فله كذا وكذا -	١٦٥
٦	أنههم عن بيع ما لم يقبضوا.	٢٠٨
٧	أنهم كانوا يتبايعون الطعام جزافاً.	٢٠٩
٨	أينقص الرطب إذا جف.	١٤٥
٩	بعنيه بوقية.	١٦٣
١٠	الحلال بين والحرام بين وبينهما مشتبهات.	١٤٤
١١	فالحكمة ضالة المؤمن فهو أحق بها أنى وجدها.	١٣٧

١٨٠	لا بأس أن تأخذها بسعر يومها ما لم تفترقا.	١٢
٢٠٢	لا تبع ما ليس عندك.	١٣
٢٠٨	لا تبع ما لم تقبضه.	١٤
١٨١	لا تباعوا الذهب بالذهب إلا سواء بسواء والفضة بالفضة.	١٥
٢٠٢	لا يحل سلف وبيع ولا شرطان في بيع.	١٦
٢١	المسلمون عند شروطهم.	١٧
١٤٢	من ابتاع عبداً وله مال فماله للذي باعه.	١٨
٢١٣	من ابتاع طعاماً فلا يبيعه حتى يقبضه.	١٩
١٦٤	نهى رسول الله - ﷺ - عن الغرر وعن بيع الحصاة.	٢٠
٢١٥	نهى عن بيع الكألى بالكألى.	٢١
١٩٧	نهى عن بيع الصوف على ظهر الغنم.	٢٢
٢٠٠	نهى عن بيع الحب حتى يشتد.	٢٣
١٩٨	نهى عن المعاومة.	٢٤
١٦٥	نهى عن بيع العربون.	٢٥

﴿ثالثاً﴾ فهرس الأعلام المترجم لها في الرسالة.

رقم	اسم	اللقب/الشهرة	الصفحة
١	إبراهيم بن علي بن يوسف	الشيرازي	٢٠٧
٢	إبراهيم بن خالد	أبو ثور	٢٢٨
٣	إبراهيم بن يزيد	النخعي	٢٢٨
٤	أحمد بن إدريس	القرافي	١٣٩
٥	أحمد بن عبد الحليم	ابن تيمية	١٤٠
٦	أحمد بن علي بن محمد	ابن حجر	١٤٢
٧	أحمد بن محمد بن حنبل		١٤٠
٨	أحمد بن محمد بن أحمد	الدردير	٢١٦
٩	إسماعيل بن يحيى	المزني	١٩٩
١٠	أصبغ بن الفرغ		١٤٩
١١	جابر بن عبد الله		٢١٣
١٢	حفصة بنت عمر - رضى الله تعالى عنهما -		١٨٠
١٣	الحسن البصري		١٥٠
١٤	حكيم بن حزام		٢٠١
١٥	زفر بن هذيل		٢١٤
١٦	زيد بن ثابت		٢١١
١٧	زين الدين بن إبراهيم	ابن نجيم	١٤٨
١٨	سفيان بن عيينة		٢٠٨

٢٠٨		طاؤوس بن عتبة	١٩
١٤٢	السيوطي	عبدالرحمن بن أبي بكر	٢٠
١٤٩	ابن القاسم	عبدالرحمن بن القاسم	٢١
٢٠٥	أبو هريرة	عبدالرحمن بن صخر	٢٢
٢٠٧	الأوزاعي	عبدالرحمن بن عمرو	٢٣
٢٠٤		عبدالله بن عمرو بن العاص	٢٤
٢١٢	أبي الزناد	عبدالله بن ذكوان	٢٥
٢٠٥	ابن عباس	عبدالله بن عباس	٢٦
١٧٩	ابن عمر	عبدالله بن عمر	٢٧
١٤٩	ابن وهب	عبدالله بن وهب	٢٨
١٧٩		عبدالله بن زبير	٢٩
٢٠٨		عتاب بن أسيد	٣٠
٢١٤		عطا بن أسلم بن صفوان	٣١
٢٠٨		عمرو بن دينار	٣٢
١٤٠		مالك بن أنس	٣٣
١٣٦	ابن القيم	محمد بن أبي بكر	٣٤
١٤٨	ابن رشد الحفيد	محمد بن أحمد بن محمد	٣٥
١٤١	ابن قدامة	محمد بن أحمد بن محمد	٣٦
١٥٠	الشافعي	محمد بن إدريس	٣٧
٢١٢		محمد بن إسحاق بن يسار	٣٨

١٥٧	البخارى	محمد بن إسماعيل	٣٩
٢١٤		محمد بن الحسن	٤٠
١٩٧	ابن الهمام	محمد بن عبد الواحد	٤١
١٨٩	الحصكفى	محمد بن على بن محمد	٤٢
١٥١	الزهري	محمد بن مسلم	٤٣
١٥١		مكحول	٤٤
٢١١	النورى	يحيى بن شرف بن مرى	٤٥
٢٠٦	أبو يوسف	يعقوب بن إبراهيم	٤٦
٢٠٩	ابن عبد البر	يوسف بن عبد الله بن محمد	٤٧

رابعاً فهرس أهم المصطلحات الفقهية والأصولية والاقتصادية

واللغوية الواردة في الرسالة:

رقم	المصطلح في اللغة العربية	المصطلح في اللغة الإنجليزية	الصفحة
١	الاختيار	Option	١١٣
٢	سلع استهلاكية	Consumer Goods	٩٧
٣	الأسهم	Shares	٧٩
٤	الأسهم المتمتع	Enjoyment Shares	٨٥
٥	الأسهم المعتادة	Common Shares	٨٢
٦	الأسهم الممتازة	Preferred Shares	٨٣
٧	الأسهم المؤجلة	Deferred Shares	٨٤
٨	البضائع	Commodity	٩٧، ٣٣
٩	البنك	Bank	١٢٧
١٠	البورصة	Stock Market	٢٨
١١	البيع الباطل	Void Sale	١٩٧
١٢	بيع العربون	Down Payment (Earnest)	١٦٥
١٣	البيع الفاسد	Irregular Sale	١٩٧
١٤	البيع القصير	Short Sale	٩١
١٥	التعاطي	Chash on Delivery	١٩
١٦	دفاتر الإدخار	Saving Books	١٢٧
١٧	الركن	Pillar/Element	٢٠
١٨	السفتجة	Ment used for Transmitting Money	١٧٩
١٩	السلعة	Commodity	٣٣
٢٠	السلم	Forward Buying	٢٢٦

١٢٩	Broker	السَّمَسَار	٢١
٨٧	Bond (Security)	السَّند	٢٢
٢١	Condition	الشَّرْط	٢٣
٢٠٠	Contract of Manufacturing	الاستصناع	٢٤
١٠٧	Money Exchange	الصرف	٢٥
١٧	Contract	العقد	٢٦
١٢٧	Cheque Book	دفاتر الشيكات	٢٧
١٢٠	Call Option	اختيار البيع	٢٨
١٠٢	Compromise	المصالحة	٢٩
١٠٢	Clearness	المقاصة	٣٠
١٩٨	Sale on Credit	العينية	٣١
٢١٢	Fraud	التدليس	٣٢
١٦٧	Resale with a Stated Profit	المرايحة	٣٣
٤٥	Public Interest	المصالح المرسلة	٣٤
١٦٧	Resale with a Loss, Price Reduction	الوضعية	٣٥

ملاحضتا

﴿الأولى﴾

رتبت مراجع الرسالة ومصادرها
حسب موضوعات علومها ثم رتبت كتب كل موضوع منها
حسب الترتيب الهجائي لأوائل أسمائها.

﴿الثانية﴾

رجعت في بعض الكتب إلى أكثر من طبعة،
فاعتبرت إحداها أصلية وذكرتها في قائمة المراجع وماعداها
فقد ذكرتها في الهامش عند الرجوع إليها
في موضعها في الرسالة.

﴿خامساً﴾ فهرس الجهم المراجع والمصادر الواردة في الرسالة

﴿أولاً﴾ القرآن الكريم وعلومه		
رقم	اسم الكتاب	المؤلف والمطبعة
١	القرآن الكريم	
٢	أحكام القرآن	للإمام أبي بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص المتوفى سنة ٥٣٧ هـ. الناشر: دار المصنف
٣	أحكام القرآن	لأبي بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربي المتوفى سنة ٥٥٤٣ هـ. تحقيق على محمد البجادي، الطبعة الثانية، مطبعة: عيسى البابي الحلبي - مصر.
٤	تفسير القرآن العظيم	للإمام عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي المتوفى سنة ٥٧٧٤ هـ. ط. دار إحياء الكتب العربية. عيسى البابي الحلبي وشركاؤه.
٥	الجامع لأحكام القرآن	لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي. ط. دار الشعب.
٦	الدر المنثور في التفسير بالمأثور	للإمام جلال الدين السيوطي. ط. دار المعرفة، بيروت.
٧	روح المعاني	للعلامة شهاب الدين محمد الألوسي البغدادي المتوفى سنة ١٢٤٧ هـ. ط. دار إحياء التراث العربي - بيروت.
٨	لباب التأويل في معاني التنزيل المعروف (تفسير خازن)	لعلاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم البغدادي المتوفى سنة ٥٧٤١ هـ. ط. مطبعة: مصطفى البابي الحلبي، سنة ١٣٧٥/١٩٠٠ م
٩	النكت والعيون للماوردي	تأليف: الإمام العلامة أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي. ط. أوقاف الكويت.

﴿ثانياً﴾ الحديث النبوى وعلومه

١٠	إرشاد السارى الشرح صحيح البخارى	تأليف: أبى العباس شهاب الدين أحمد بن محمد العسقلانى المتوفى سنة ٥٩٢٣. ط. دار إحياء التراث العربى.
١١	الباحث الحديث شرح اختصار علوم الحديث	للحافظ ابن كثير. ط. دار السلام. الرياض.
١٢	تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذى	للإمام أبى العلى محمد عبدالرحمن ابن عبدالرحيم المباركفورى ٥١٢٨٣. ٥١٣٥٣. ط. مطبعة المدنى.
١٣	تدريب الراوى	للإمام جلال الدين السيوطى. ط. دار الفكر.
١٤	التقييد والإيضاح بشرح مقدمة ابن الصلاح	للحافظ العراقى زين الدين عبدالرحمن. المتوفى سنة ٨٠٦. طبعة سنة ١٤٠٠ م.
١٥	تنوير الحوالك شرح على مؤطا مالك	للإمام جلال الدين عبدالرحمن السيوطى، ط. دار إحياء الكتب العربية. بمصر.
١٦	الجامع الصحيح (سنن الترمذى)	للإمام أبى عيسى محمد بن عيسى بن سورة المتوفى سنة ٢٩٧ هـ تحقيق أحمد محمد شاكر. ط. مطبعة مصطفى البابى الحلبي.
١٧	دراسات علوم الحديث	للدكتور اسماعيل سالم عبدالعال. ط. دار الهداية. مصر.
١٨	سنن ابن ماجه	للإمام أبى عبدالله محمد بن يزيد القزوينى المتوفى سنة ٢٧٥ هـ. ط. مطبعة عيسى البابى الحلبي.
١٩	سنن أبى داؤد	للإمام أبى داؤد سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدى ٢٧٥. ٢٠٢ هـ. الناشر. دار إحياء السنة النبوية.
٢٠	سنن الدارقطنى	للإمام على بن عمر الدارقطنى ٣٠٦ - ٣٨٥ هـ، ط. دار المحاسن للطباعة والنشر.

٢١	سنن الدرامي	للإمام أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدرامي ١٨١-٢٥٥هـ. ط. دار الكتب العلمية. بيروت.
٢٢	السنن الكبرى	للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن حسين بن علي البيهقي المتوفى سنة ٤٥٨هـ. ط. دار الفكر.
٢٣	سنن النسائي	للإمام الحافظ أبي عبد الرحمن بن شعيب النسائي ٢١٤-٣٠٣هـ. ط. مطبعة مصطفى البابي الحلبي.
٢٤	صحيح البخاري (متن)	للعلامة المحدث أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري. ط. دار إحياء الكتب العربية. (عيسى البابي الحلبي)
٢٥	صحيح مسلم (متن)	للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري المتوفى سنة ٢٦١هـ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي. ط. دار إحياء التراث العربي. بيروت.
٢٦	عون المعبود شرح سنن أبي داود	للعلامة أبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي مع شرح الحافظ ابن قيم الجوزي الناشر: المكتبة السلفية. بالمدينة المنورة.
٢٧	فتح الباري بشرح صحيح البخاري	للإمام المحدث أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى ٨٥٢هـ. ط. مكتبة الكليات الأزهرية.
٢٨	قواعد في علوم الحديث	للعلامة ظفر أحمد العثماني. ط. إدارة القرآن والعلوم الإسلامية. كراتشي. باكستان.
٢٩	كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال	للعلامة علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي البرهان فوري المتوفى سنة ٩٧٥هـ. ط. مؤسسة الرسالة. بيروت
٣٠	مجمع الزوائد ومنبع الفوائد	للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيتمي المتوفى سنة ٨٠٧هـ. ط. القدسي.

٣١	مراسيل أبي داؤد	للإمام الحافظ أبي داؤد سليمان بن الأشعث السجستاني الموفى سنة ٥٢٧٥ حققه وعلق عليه وخرّج أحاديثه شعيب الأرنؤوط، ط. مؤسسة الرسالة. بيروت.
٣٢	المستدرك على الصحيحين في الحديث	للإمام الحافظ أبي عبد الله الحاكم النيسابوري، ط. مطابع النصر الحديثة. الرياض.
٣٣	المسند أحمد بن حنبل	للإمام الفقيه المحدث أحمد بن محمد بن حنبل الشيبان ٥١٦٤. ٥٢٤١، ط. دار المعارف للطباعة والنشر ١٣٦٨/٥ ١٩٤٩ م.
٣٤	المسند الإمام الشافعي	للإمام المحدث الفقيه أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، ط. دار الكتب العلمية. بيروت.
٣٥	المصنف في الأحاديث والآثار	للإمام عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن أبي بكر العيسى المعروف بابن أبي شيبه. المتوفى سنة ٥٢٣٥. دون طبعة.
٣٦	المعجم الكبير	للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني ٢٦٠. ٣٦٠. ٥٣٦٠.
٣٧	المنتقى شرح مؤطا الإمام مالك	تأليف: القاضي أبي الوليد سليمان بن خلف سعد بن أيوب بن وارث الباجي الأندلسي المتوفى سنة ٥٤٩٤. الطبعة الأولى سنة ١٣٣١. ط. مطبعة السعادة.
٣٨	مؤطا امام مالك (متن)	للإمام الفقيه المحدث مالك بن أنس، ط. دار أحياء الكتب العربية. (عيسى البابي الحلبي)
٣٩	نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار	تأليف: للإمام محمد بن علي بن محمد الشوكاني المتوفى ١٢٥٠. الطبعة الأخيرة. ط. مطبعة مصطفى البابي الحلبي.

﴿ثالثاً﴾ كتب الأصول والقواعد العامة

٤٠	الأحكام فى أصول الأحكام	للشيخ الإمام العلامة سيف الدين أبى الحسن على بن أبى على بن محمد الأمدى، ط. مطبعة محمد على صبيح ١٩٦٨/٥١٣٨٧ م.
٤١	الإشباه والنظائر على مذهب أبى حنيفة النعمان	للشيخ زين العابدين بن ابراهيم بن نجيم، ط. دار الكتب العلمية. بيروت. ١٩٨٥/٥١٤٠٥ م.
٤٢	الإشباه والنظائر فى قواعد وفروع فقه الشافعية	تأليف: للإمام جلال الدين عبدالرحمن السيوطى المتوفى سنة ٩١١ هـ. ط. دار الكتب العلمية. بيروت.
٤٣	التلويح والتوضيح	للعلامة سعد الدين مسعود بن عمر التفتازانى المتوفى ٧٩٢ هـ. ط. مطبعة محمد على صبيح.
٤٤	التقرير والتحبير على التحرير	تأليف: العلامة المحقق أمير الحاج المتوفى ٨٧٩ هـ. ط. المطبعة الكبرى الأميرية. ببلاق.
٤٥	قواعد الأحكام فى مصالح الأنام	للإمام المحدث الفقيه أبى محمد عز الدين عبدالعزيز بن عبدالسلام المتوفى سنة ٦٦٠ هـ. ط. مكتبة الكليات الزهرية.
٤٦	كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوى	تأليف: الإمام علاء الدين عبدالعزيز بن أحمد البخارى، المتوفى سنة ٧٣٠ هـ. ط. دار الكتب العربى. بيروت. سنة ١٩٧٤/٥١٣٩٤ م.
٤٧	منهاج الوصول الى علم الأصول	للقاضى ناصر الدين عبدالله بن محمد البيضاوى المتوفى سنة ٦٨٥ هـ. ط. مطبعة الحسين الإسلامية الطبعة الأولى

﴿رابعاً﴾ مراجع الفقه المذهبي حسب ظهور المذهب كالاتي

أ: مذهب الحنفية

٤٨	الاختيار لتعليل المختار	للإمام عبدالله بن محمود بن مودود الموصلي الحنفي، ط. دار الفكر.
٤٩	بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع	تأليف: الإمام علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني الحنفي، المتوفى سنة ٥٥٨٧ هـ. ط. مطبعة الإمام.
٥٠	يتبين الحقائق شرح كنز الدقائق	تأليف: العلامة فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي الحنفي، الطبعة الأولى، سنة ١٣١٣ هـ.
٥١	تحفة الفقهاء	للعلامة علاء الدين السمرقندي المتوفى سنة ٥٥٣٩ هـ. الطبعة الأولى ١٣٧٧ هـ / ١٩٥٨ م، مطبعة جامعة دمشق.
٥٢	حاشية ردالمحتار على الدر المختار	للمحقق العلامة محمد أمين الشهير بابن عابدين الطبعة الثانية ١٣٨٦ هـ / ١٩٦٦ م. مطبعة مصطفى البابي الحلبي.
٥٣	در الحكام شرح مجلة الأحكام	تأليف: علي حيدر ط. دار الكتب العملية بيروت.
٥٤	شرح العناية على الهداية	للإمام أكمل الدين محمد بن محمود البابرتي المتوفى سنة ٥٧٨٦ هـ. ط. مطبعة الكبرى الأميرية ببولاق المطبوع مع شرح فتح القدير.
٥٥	شرح فتح القدير	تأليف: الإمام كمال الدين محمد بن عبدالواحد السيواسي المعروف بابن الهمام الحنفي. المتوفى سنة ٥٨٨١ هـ. الطبعة الأولى. المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق السنة ١٣١٥ هـ.
٥٦	الفتاوى العالمكيرية المعروفة بالفتاوى الهندية في مذهب إمام الأعظم أبي حنيفة النعمان	تأليف: العلامة الهمام مولانا نظام وجماعة من علماء الهند ط. المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق الطبعة الثانية سنة ١٣١٠ هـ.

٥٧	مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر	تأليف: المولى الفقيه المحقق عبدالله بن الشيخ محمد بن سليمان المعروف بداماد أفندي المتوفى سنة ١٠٧٨هـ، ط. دار إحياء التراث العربي.
٥٨	المبسوط	لشمس الدين السرخسي ط. مطبعة السعادة سنة ١٣٢٤هـ.
٥٩	الهداية شرح بداية المبتدى	لشيخ الإسلام برهان الدين أبي الحسن علي بن أبي بكر بن عبد الجليل المرغيناني المتوفى سنة ٥٩٣هـ، الطبعة الأخيرة. مطبعة مصطفى البابي الحلبي.
ب : مذهب المالكية		
٦٠	بداية المجتهد ونهاية المقتصد	تأليف: الإمام أبي الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، ٥٢٠-٥٩٥هـ. ط. مطبعة الاستقامة.
٦١	جواهر الإكليل شرح مختصر خليل	للشيخ صالح عبد السميع الآبي الأزهرى. ط. دار الفكر، بيروت.
٦٢	حاشية الدسوقي على الشرح الكبير	لشمس الدين الشيخ محمد عرفه الدسوقي، ط. دار إحياء الكتب العربية (عيسى البابي الحلبي)
٦٣	الخرشي على مختصر خليل	تأليف: الشيخ محمد الخرشي المالكي، ط. دار الفكر.
٦٤	الشرح الصغير على أقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك	تأليف: العلامة أبي البركات أحمد بن محمد بن أحمد الدردير المتوفى سنة ١٢٠١هـ. ط. دار المعارف.
٦٥	فتاوى ابن رشد	تأليف: محمد بن أحمد بن جزى الغرناطي المالكي المتوفى سنة ٥٧٤١هـ. ط. دار الجيل - بيروت.
٦٦	القوانين الفقهية	تأليف: الإمام أبي الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، ٥٢٠-٥٩٥هـ، ط. مطبعة الاستقامة.
٦٧	المدونة الكبرى	للإمام مالك بن أنس الأصبحي رواية الإمام سخنون عن الإمام أبي القاسم عن الإمام مالك. ط. دار الفكر.

٦٨	المقدمات الممهدة لبيان ما افتتضته رسوم المدونة من الأحكام الشرعية والتحصيلات	تأليف: الفقيه الإمام الأجل الحافظ أبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد الجد المتوفى سنة ٥٢٠هـ. ط. مطبعة السعادة.
٦٩	مواهب الجليل شرح مختصر خليل	تأليف: أبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي المعروف بالحطاب المتوفى سنة ٩٥٤هـ. الناشر مكتبة النجاح، طرابلس - ليبيا.
ج: مذهب الشافعية		
٧٠	الأم	تأليف: الإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي - المتوفى سنة ٢٠٤هـ. ط. الشعب .
٧١	حاشية الجمل على شرح المنهج	للشيخ العلامة سليمان الجمل ، ط. دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٧٢	حاشيتي القليوبى وعميرة على شرح المحلى على المنهاج	للإمام الجليلين الشيخ شهاب الدين القليوبى والشيخ عميرة. مطبعة دار إحياء الكتب العربى. (عيسى البابى الحلبى)
٧٣	روضة الطالبين	للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووى الدمشقى المتوفى سنة ٦٧٦هـ، ط. المكتب الإسلامى للطباعة.
٧٤	فتح العزيز شرح الوجيز	للإمام أبي القاسم عبد الكريم بن محمد الرافعى المتوفى سنة ٦٢٣هـ. ط. مطبعة - التضامن الأخوى. (المنيرية)
٧٥	المجموع شرح المذهب	تأليف: أبي زكريا يحيى بن شرف النووى. وتكملة: لتقى الدين السبكي والمطيعي، ط. مطبعة العاصمة .
٧٦	مغنى المحتاج الى معرفة معانى ألفاظ المنهاج	للشيخ محمد الشربيني الخطيب المتوفى سنة ٩٧٧هـ، ط. مطبعة مصطفى البابى الحلبي.
٧٧	المذهب فى فقه مذهب الإمام الشافعى	للشيخ الإمام أبي إسحاق إبراهيم بن على بن يوسف الفيروز آبادى الشيرازى المتوفى سنة ٤٧٦هـ، ط. مطبعة عيسى البابى الحلبي.

٧٨	نهاية المحتاج الى شرح المنهاج	تأليف: الشيخ شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزه ابن شهاب الدين الرملي الشهير بالشافعي الصغير، ط. دار الفكر، بيروت.
د: مذهب الحنبلية		
٧٩	إعلام الموقعين	للإمام الحافظ أبي عبد الله بن القيم الجوزي، ط. الكليات الأزهرية. القاهرة
٨٠	الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الامام المبجل أحمد بن حنبل	تأليف: شيخ الإسلام العلامة الفقيه علاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان المراوي. ٨١٧-٨٨٥هـ. تحقيق محمد حامد الفقي. الطبعة الاولى. ١٣٧٤هـ / ١٩٥٥م.
٨١	الروض المربع شرح زاد المستنقع	(المتن) للعلامة شرف الدين أبي النجاء موسى بن أحمد الهجاوي والشرح عليه للعلامة منصور بن يونس البهوتي ط. دار الكتب العلمية. بيروت.
٨٢	زاد المعاد في هدى خير العباد	للإمام الحافظ أبي عبد الله بن القيم الجوزي المتوفى سنة ٧٥١هـ الناشر. دار الكتاب العربي. بيروت.
٨٣	الشرح الكبير على متن المقنع	للعلامة شمس الدين ابن قدامة عبد الرحمن بن محمد المتوفى ٦٨٢هـ، المطبوع مع المغنى لابن قدامة. ط. دار الكتب العلمية. بيروت.
٨٤	كشف القناع عن متن الإقناع	للشيخ منصور بن يونس بن ادريس البهوتي راجعه وعلق عليه الشيخ هلال مصيلحي مصطفى. ط. دار الفكر. بيروت.
٨٥	مجموع الفتاوى لابن تيمية	للشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام، ط. رياض. المملكة العربية السعودية.
٨٦	المحرر لابن تيمية	للشيخ عبد السلام بن عبد الله مجد الدين. المتوفى سنة ٦٥٢هـ، ط. مطبعة السنة المحمدية ١٣٦٩هـ.

٨٧	المغنى	تأليف: أبى محمد عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسى موفق الدين - المتوفى سنة ٥٦٢٠هـ، ط. عالم الكتب، بيروت.
هـ: مذهب الظاهرية		
٨٨	المحلى	تأليف: الإمام العلامة أبى محمد على بن أحمد بن سعيد بن حزم المتوفى سنة ٥٤٥٦هـ. تحقيق: محمد شاكر. ط. دار التراث. القاهرة.
﴿خامساً﴾ كتب التراجم والتاريخ		
٨٩	الاستيعاب فى أسماء الأصحاب	لأبى عمرو يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبد البر القرطبى المالكى المتوفى ٥٤٦٣ ط. المكتبة التجارية الكبرى بمصر
٩٠	أسد الغابة فى معرفة الصحابة	للعلامة عز الدين أبى الحسن على ابن محمد بن عبد الكريم الجزرى المعروف بابن الأثير. ط. مطبعة
٩١	الإصابة فى تميز الصحابة	لشيخ الإسلام أحمد بن على بن محمد بن محمد بن على العسقلانى المعروف بابن حجر ٧٧٣ - ٨٠٩هـ، ط. مصطفى محمد
٩٢	الأعلام قاموس التراجم	تأليف: خير الدين الزركلى ، الطبعة الثانية
٩٣	البداية والنهاية	للحافظ ابن كثير الدمشقى المتوفى ٥٧٧٤هـ. ط. مكتبة المعارف - بيروت - الطبعة الثانية ١٩٧٧م
٩٤	تاريخ الثقات	للإمام الحافظ أحمد بن عبدالله بن صالح العجلى المتوفى سنة ٥١٢٦هـ - تحقيق وتعليق - دكتور عبد المعطى قلجعى، ط. دار الكتب العلمية - بيروت.

٩٥	تاريخ بغداد	للمحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي المتوفى سنة ٥٤٦٣ ط. المكتبة السلفية المدينة المنورة.
٩٦	تذكرة الحفاظ	للإمام أبو عبد الله شمس الدين الذهبي. المتوفى سنة ٥٧٤٨ ط. دار الفكر العربي.
٩٧	تقريب التهذيب	للإمام أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٥٨٠٢ ط. دار المعرفة - بيروت.
٩٨	تهذيب التهذيب	للإمام أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٥٨٠٢ ط. دار صادر - بيروت.
٩٩	الثقات	للإمام الحافظ محمد بن حبان بن أحمد أبي حاتم، المتوفى سنة ٩٦٥ ط. مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد الدكن - الهند
١٠٠	حلية الأولياء وطبقات الأصفياء	للمحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله المتوفى سنة ٥٤٣٠ ط. مطبعة السعادة
١٠١	الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة	للشيخ الإسلام شهاب الدين أحمد بن حجر العسقلاني. ط. دار الكتب الحديثة.
١٠٢	سير أعلام النبلاء	تصنيف: الإمام شمس الدين محمد بن أحمد عثمان الذهبي المتوفى ٥٧٤٨ ط. مؤسسة الرسالة.
١٠٣	شجرة النور الزكية في طبقات المالكية	للعامة الجليل محمد بن محمد مخلوف. الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.
١٠٤	شذرات المذهب في أخبار من ذهب	للمؤرخ الفقيه الأديب عبد الحي بن العماد الحنبلي. الناشر: مكتبة القدسي سنة ١٣٥٠ هـ
١٠٥	الطبقات لابن سعد	ط. دار صادر - بيروت.
١٠٦	طبقات الفقهاء	لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي المتوفى في سنة ٥٤٧٦ ط. طبعة دار الرائد العربي - بيروت.

١٠٧	طبقات الحنابلة	للقاضي أبي الحسين محمد بن أبي يعلى. الناشر: دار المعرفة. بيروت.
١٠٨	طبقات الشافعية الكبرى	لتاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي المتوفى سنة ٧٧١هـ. الطبعة الأولى. ط. مطبعة عيسى الياالي الحلبي.
١٠٩	العبر في خبر من غير	لمؤرخ الإسلام الحافظ الذهبي المتوفى ٧٤٨/٣٤٧م، ط. دار الكتب العلمية. بيروت.
١١٠	معجم البلدان	للشيخ الإمام شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي، ط. دار صادر. بيروت. ١٣٧٥هـ/ ١٩٥٦م.
١١١	معجم المؤلفين، تراجم مصنفى الكتب العربية	تأليف: عمر رضا كحالة. الناشر: مكتبة المثنى - بيروت.
١١٢	ميزان الاعتدال في نقد الرجال	لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨هـ. ط. دار المعرفة. بيروت.
١١٣	وفيات الأعيان وأبناء الزمان	للقاضي أحمد الشهير بابن خلكان المتوفى سنة ٦٨١هـ. الطبعة الأخيرة. مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه.
﴿سادساً﴾ كتب اللغة والمصطلحات		
١١٤	التعريفات	تأليف: السيد الشريف علي بن محمد بن الجرجاني، ط. عالم الكتب.
١١٥	تهذيب اللغة	للإمام أبي منصور محمد بن أحمد الأزهرى، ٢٨٢-٣٧٠هـ. ط. المؤسسة المصرية العامة للتأليف والانباء والنشر
١١٦	دائرة المعارف القرن الرابع عشر	للعلامة محمد فريد وجدي.

١١٧	دائرة المعارف	للمعلم بطرس البستاني. ط. مطبعة المعارف. بيروت.
١١٨	القاموس المحيط	تأليف: مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي. الطبعة الثانية. ١٣٧١هـ/١٩٥٢م. الناشر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي.
١١٩	القاموس الفقهي لغة واصطلاحاً	لسعدى أبو جيب. ط. دار الفكر.
١٢٠	كتاب العين	لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، ط. منشورات دار الهجرة. إيران. قم.
١٢١	الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية	لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي. المتوفى ١٠٩٤هـ، ط. مؤسسة الرسالة. بيروت.
١٢٢	لسان العرب	لابن منظور محمد بن مكرم. طبعة جديدة. ط. دار المعارف.
١٢٣	المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي	تأليف: العلامة أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي المتوفى سنة ٥٧٧٠هـ. الطبعة السادسة. ط. بالمطبعة الأميرية، بالقاهرة. سنة ١٩٩٠م.
١٢٤	المعجم الوسيط	تأليف: اللجنة المكونة من بعض أعضاء مجمع اللغة العربية. الطبعة الثانية. ط. مجمع اللغة العربية. مصر.
١٢٥	معجم لغة الفقهاء	د/محمد رواس قلعه جي. ط. إدارة القرآن والعلوم الإسلامية. كراتشي. باكستان.

سابعاً : كتب الأصول والقواعد والفقه والاقتصاد عامة و حديثة

١٢٦	إدارة المنشآت المالية	تأليف: الدكتور/ سامى وهبة غالى، ط. مطبعة الرسالة ١٩٦٨م.
١٢٧	إدارة المنشآت المالية البنوك ومنشآت التمويل الدولية ومنشآت التأمين والبورصات	للدكتور. محمود عساف. ط. مكتبة عين شمس بالقاهرة.
١٢٨	استبدال النقود والعملات	د/ على السالوس، ط. فلاح.
١٢٩	الإسلام ومشكلاتنا المعاصرة	د/ محمد يوسف موسى. العدد ٤ من سلسلة الثقافة الإسلامية.
١٣٠	الاقتصاد السياسى	لمحمد أفندى فهمى حسين. ط. الحلبي.
١٣١	البورصات	لحسن لبيب. سامى وهبة غالى. ط. القاهرة.
١٣٢	البورصات وتجارة القطن	د/ سامى وهبة غالى. ط. المطبعة الكمالية ١٩٥٥م.
١٣٣	بورصة الأوراق المالية والقطن	د/ إبراهيم محمد أبو العلا. ط. مكتبة المتنبي. بالقاهرة.
١٣٤	بورصة العقود وبورصة البضاعة الحاضرة	د/ يس عبد الحميد، ط. دار العاصمة. قطر.
١٣٥	البورصة وأفضل الطرق فى نجاح الاستثمارات	د/ مراد كاظم، ط. دار الكتب الإسلامى.
١٣٦	التعامل التجارى فى ميزان الإسلام	د/ يوسف قاسم. ط. المطبعة الكمالية.
١٣٧	تمويل المشروعات فى ظل الاسلام	د/ على مكى. ط. دار الشروق.

١٣٨	الخيار و أثره فى العقود	د/عبدالستار أبو غده. ط. مطبعة مقهى بالكويت. ١٩٨٥م.
١٣٩	دراسة شرعية لأهم العقود المستحدثة	للدكتور محمد الأمين مصطفى أبوه الشنقيطى ، ط. مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة.
١٤٠	الرباء والمعاملات المصرفية فى نظر الشرعية الإسلامية	د/عمر عبدالعزيز، ط. دار العاصمة، المملكة العربية السعودية.
١٤١	الأسواق المالية فى العالم	لموريس سلامة، ترجمة: يوسف الشدياق ، ط. عويدات، بيروت، ١٩٨٣م.
١٤٢	الأسواق والبورصات	د/مقبل الجمعى.
١٤٣	السياسة المالية فى الإسلام وصلتها بالمعاملات المعاصرة	د/عبدالكريم الخطيب ، ط. دار الفكر العربى.
١٤٤	الشركات فى الفقه الإسلامى	للشيخ على الخفيف، ط. القاهرة ١٩٦٢م.
١٤٥	الشركات التجارية	د/على حسن يونس، ط. الاعتماد. بالقاهرة.
١٤٦	الشركات التجارية فى القانون المصرى المقارن	د/أبوزيد صفوان، ط. دار الفكر العربى، القاهرة.
١٤٧	شركات الأشخاص وشركات الأموال علماً وعملاً	د/شكرى حبيب شكرى و ميشيل ميكا، ط. الاسكندرية.
١٤٨	الشركات فى الشريعة الإسلامية	د/عبدالعزیز الخياط، ط. الرسالة.
١٤٩	شركة المساهمة فى نظام السعودى	د/صالح بن زاین، ط. جامعة أم القرى ١٤٠٦هـ.
١٥٠	شرح القواعد الفقهية	للشيخ أحمد زرقأ، ط. دار الغرب الإسلامى.
١٥١	عقد الاستصناع	د/كاسب عبدالكريم البدران، ط. دار الدعوة. بالإسكندرية.
١٥٢	عمل الشركات الاستثمار الإسلامية	لأحمد محى الدين، ط. بنك البركة الإسلامى البحرين.

١٥٣	الفتاوى الشريعة فى الاقتصاد	ط. مجموعة بركة، سنة ١٤١١هـ، البحرين.
١٥٤	الفقه الإسلامى وأدلته	تأليف: الدكتور وهبة الزحيلي، ط. دارالفكر.
١٥٥	فقه المذاهب الأربعة	تأليف: عبدالرحمن الجزيرى، ط. المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة. دارالفكر. بيروت.
١٥٦	المبادئ الاقتصادية فى الإسلام	تأليف: على على عبدالرسول. الطبعة الثانية. دارالفكر العربى. القاهرة. ١٩٨٠م.
١٥٧	المرابحة	د/ يوسف القرضاوى. ط. دارالقلم، الكويت.
١٥٨	المعاملات الحديثة وأحكامها	تأليف: عبدالرحمن عيسى. ط. الأولى.
١٥٩	المعاملات المصرفية ورأى الإسلام فيها	د/ محمد عبدالله العربى. ط. مطبعة يوسف بالقاهرة.
١٦٠	الملكية ونظرية العقد	للشيخ محمد أبوزهرة. ط. دارالفكر.
١٦١	الموسوعة الفقهية	المصدرة من وزارة الأوقاف الكويتية.
١٦٢	نحو نظام نقدى عادى	د/ محمد عمر شابرا. ط. المعهد العالمى، للفكر الإسلامى. سلسلة إسلامية. المعروفة. ٣.
١٦٣	النظام الاقتصادى فى الإسلام	للشيخ تقى الدين النبهانى. ط. القدس. الثالثة. ١٩٧٢م.
١٦٤	النقود والصيرفة	د/ عبدالمنعم محمد مبارك، ط. الدار الجامعة.

ثامناً: فهرس أهم الأبحاث العلمية والمجلات العربية التي استعنت بها

١٦٥	أحكام الأسهم وأنواعها على ضوء قواعد الفقه الإسلامي	د/على محي الدين القره داغي.
١٦٦	الأدوات المالية التقليدية	بحث مقدم إلى مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي في دورته السادسة. للدكتور محمد الحبيب الجراية.
١٦٧	بيع الاسم التجاري والترخيص	بحث مقدم إلى مجمع الفقه الإسلامي في دورته الرابعة. للدكتور وهبة الزحيلي.
١٦٨	السمسرة وتطبيقاتها المصرفية	بحث: للدكتور حسين حامد حسان. المنشور في مجلة الاقتصاد الإسلامي العدد ٢٣٩، صفر ١٤٢٢هـ/مايو ٢٠٠١م.
١٦٩	الأسواق المالية في ضوء مبادئ الإسلام	بحث: للدكتور معبد الجارحي. صورة: في مكتبة الدكتور حميد الله. مجمع البحوث الإسلامية. إسلام آباد. باكستان.
١٧٠	الأسواق المالية (البورصة) في ميزان الفقه الإسلامي	بحث: للدكتور على محي الدين القره داغي. صورة: في مكتبة الدكتور حميد الله. مجمع البحوث الإسلامية. إسلام آباد. باكستان.
١٧١	الأسواق المالية	بحث مقدم إلى مجمع الفقه الإسلامي في دورته السادسة. للدكتور محمد القرى بن عيد.
١٧٢	الشركات في الشريعة الإسلامية	بحث مقدم لمجمع الفقه الإسلامي في دورته السادسة. للدكتور وهبة الزحيلي.
١٧٣	قرارات المجمع الفقهي	التابع لرابطة العالم الإسلامي في دورته السابعة في الفترة من ١١ حتى ١٦ من ربيع الثاني عام ١٤٠٤هـ.
١٧٤	كتاب مسائل السماسرة للابيانى	منشور في مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي العدد الثاني. المجلد الأول ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
١٧٥	المصارف الإسلامية والأسواق العالمية	بحث مقدم للمؤتمر الثالث للمصارف الإسلامي في دبي أكتوبر ١٩٨٥م. للدكتور معبد الجارحي.
١٧٦	البيان الختامي والتوصيات لندوة	الأسواق المالية التي عقدت بالرباط. في ٢٥/٤/١٤١٠هـ.

تاسعاً: المراجع باللغة الإنجليزية

1. Role fo the Stock Exchange in an Islamic Economy. by: Mukhtar M. Metwally.
2. Are Shares and Share Traders Islamically Permissible? by: Muhammad M. Shahid.
3. Commodity exchange and Stock Exchange in an Islamic Economy. by: Khan Muhammad Akram.
4. The Role of Stock Exchange in Islamic System. by: Qureshi D. M.
5. Emerging Role of Stock Markets in Pakistan Economy. by: Mohib-ul-Haq Sahibzada.
6. Towards an Islamic Stock Market. by: Bin Eid Muhammad.
7. Marketing Research an Applied Approach. (ed. 5th) by: Thomas C. Kinnear & James R. Taylor (International Edition)
8. Intvestment Concepts Analysis Strategy. (ed. 5th) by: Robert C. Radeliffe. New York, Sydney.
9. International Business a Strartegic Management Approach. by: Alan M. Rugman & Richard M. Hodgetts. New York.
10. Investments Analysis and Management. (ed. 8th) by: Charles P. Jones. printed in United States of America.
11. Investments (ed. 5th) by: ZVI Bodie, Alex Kane & Alan J. Marcus. Published by: McGraw Hill Irwin, Boston.
12. An outline of the Law of Contract. (ed. 3rd) by: G. H. Treitel.
13. Mercantile Law. (ed. 14th) by: S. Charles Worth's.
14. The Contract Act 1872.
15. Chitty on Contract General Principles.
16. The New Encyclopedia Britanica.

﴿سائلاً﴾ فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوعات	رقم
١	الموضوع	١
٣	شكر وتقدير	٢
٥	الإهداء	٣
٧	الافتتاحية	٤
٨	الشريعة الإسلامية وميزتها وأهمية الموضوع	٥
١٠	أسباب اختيار الموضوع	٦
١١	منهج البحث	٧
١٧-١٢	خطة البحث	٨
٢٥-١٧	التمهيد: في العقد	٩
١٧	العقد لغةً واصطلاحاً	١٠
١٩	العقد في القانون الوضعي	١١
٢٠	أركان العقد في الشريعة والقانون	١٢
٢١	شروط العقد في الشريعة وآراء الفقهاء فيه	١٣
٢٣-٢٢	شروط العقد في القانون الوضعي	١٤
٢٥-٢٤	أنواع العقد	١٥
٧٥-٢٦	الباب الأول: البورصة (السوق المالية) ماهيتها، وظائفها وعملياتها	١٦

١٧	الفصل الأول: ماهية البورصة في الاقتصاد الوضعي.	٣٥-٢٨
١٨	المبحث الأول: تعريف البورصة لغة وفي اصطلاح الاقتصاديين	٢٨
١٩	التعريف المختار	٢٩
٢٠	تعريف البورصة في الاقتصاد الوضعي الباكستاني	٣٠
٢١	المبحث الثاني: أنواع البورصة.	٣١
٢٢	المطلب الأول: بورصة الأوراق المالية	٣٢
٢٣	تعريف الأوراق المالية	٣٢
٢٤	المطلب الثاني: بورصة البضائع الحاضرة أو السلعة	٣٣
٢٥	تعريف البضائع والسلعة	٣٣
٢٦	المطلب الثالث: بورصة العقود أو الكونتراتات	٣٤
٢٧	المبحث الرابع: الفرق بين سوق البورصة و السوق العام	٣٥
٢٨	الفصل الثاني: في تاريخ البورصة و وظائفها و عملياتها و دورها في التنمية الاقتصادية	٣٦-٧٥
٢٩	المبحث الأول: نبذة عن تاريخ البورصة العالمية	٣٧-٣٩
٣٠	المبحث الثاني: نبذة عن تاريخ البورصة الباكستانية	٤٠-٤١
٣١	المبحث الثالث: وظائف البورصة	٤٢
٣٢	فوائد البورصة	٤٣-٤٤
٣٣	المبحث الرابع: دور البورصة في التنمية الاقتصادية	٤٥-٤٦
٣٤	المبحث الخامس: عمليات البورصة	٤٧
٣٥	القسم الأول: العمليات العاجلة	٤٧

٤٧	القسم الثاني: العمليات الآجلة	٣٦
٤٨	أنواع العمليات الآجلة	٣٧
٤٨	النوع الأول: العمليات الباتة القطعية	٣٨
٤٩	النوع الثاني: العمليات الآجلة بشرط التعويض	٣٩
٤٩	أنواع العمليات الآجلة بشرط التعويض	٤٠
٤٩	أنواع العمليات الآجلة بشرط التعويض العمليات الشرطية البسيطة.	٤١
٤٩	العمليات الشرطية المركبة أو الخيارية المزدوجة.	٤٢
٤٩	النوع الثالث: العمليات المضاعفة	٤٣
٤٩	أقسام العمليات المضاعفة	٤٤
٤٩	خيار الزيادة للمشتري.	٤٥
٥٠	خيار الزيادة للبائع.	٤٦
٥٠	النوع الرابع: العمليات الآجلة بشرط الانتقاء.	٤٧
٥٠	النوع الخامس: عمليات المراهقة والوضيعة.	٤٨
٥١	المبحث السادس الفرق بين المضاربة والبورصة	٤٩
٥١	المضاربة على الصعود.	٥٠
٥١	المضاربة على الهبوط.	٥١
٥٢	المضاربة في الشرعية	٥٢
٥٣	تعريف المضاربة عند الفقهاء الأربعة.	٥٣
٥٤-٥٣	المقارنة بين التعريفات.	٥٤
٥٤	التعريف الراجح	٥٥

٥٦	المبحث السابع: القوانين المنظمة لأعمال البورصة في الاقتصاد الوضعي الباكستاني.	٥٦
٥٨-٥٦	محتويات القرار القانوني رقم XVII لعام ١٩٦٩ م.	٥٧
٥٩	القوانين الهامة بشأن البورصة من خلال هذا القرار.	٥٨
٥٩	الأهلية التسجيل	٥٩
٦٠	التسجيل . (القيود)	٦٠
٦١	منع السماسرة أو الوكلاء من المعاملات التجارية بدون تسجيل	٦١
٦٢	الحسابات والتقارير السنوية والمرتجعات وغيرها	٦٢
٦٢	إلغاء التسجيل	٦٣
٦٣	ضوابط المعاملات في التأمينات	٦٤
٦٤	إعداد قائمة التأمينات.	٦٥
٦٥-٦٦	التجارة الداخلية.	٦٦
٦٧	المحظورات والقيود.	٦٧
٦٧	الدين والرهن و اعادة تأمينات الزبائن.	٦٨
٦٨-٦٧	تحرير الأعمال أو التصرفات الخداعية وغيرها.	٦٩
٦٩	تحرير (منع) البيانات الكاذبة وغير ذلك.	٧٠
٦٩	المنع و تحرير التدليس وتقديم طلبات متعددة لعائدات جديدة.	٧١
٦٩	صيانة وحفظ الأسرار	٧٢
٦٩	الأوامر القانونية.	٧٣
٧٢-٧٠	المسؤوليات المدنية.	٧٤

٧٥	الضوابط المنظمة الداخلية لأعمال البورصة في بورصة الباكستانية.	٧٥-٧٣
٧٦	الباب الثاني : طبيعة التعامل بالأوراق المالية والبضائع والصرف والخيارات والمستقبليات والبنوك في البورصة.	٧٦-١٣٢
٧٧	الفصل الاول : في الأسهم.	٧٨-٨٥
٧٨	المبحث الأول: ماهية الأسهم. لغة واصطلاحاً.	٧٩-٨٠
٧٩	المبحث الثاني: أنواع الأسهم.	٨١
٨٠	المطلب الأول: الأسهم المعتادة.	٨٢
٨١	المطلب الثاني: الأسهم الممتازة.	٨٣
٨٢	المطلب الثالث: الأسهم المؤجلة.	٨٤
٨٣	المطلب الرابع: الأسهم المتمتع.	٨٥
٨٤	الفصل الثاني. في السندات	٨٦-٩٥
٨٥	المبحث الأول. ماهية السندات	٨٧
٨٦	تعريف السند لغة واصطلاحاً.	٨٧
٨٧	المبحث الثاني: أنواع السندات.	٨٨
٨٨	أنواعها من حيث مصدرها.	٨٨
٨٩	أنواعها من حيث فوائدها.	٨٨
٩٠	أنواعها من حيث التملك.	٨٩
٩١	أنواعها من حيث الرد.	٨٩
٩٢	أنواع أخرى جديدة في كل يوم.	٨٩-٩٠
٩٣	المبحث الثالث : فيه ثلاثة مطالب المطلب الاول : البيع القصير.	٩١-٩٢ ٩١-٩٢

٩٣	المطلب الثاني: التعامل بالهامش.	٩٤
٩٤	المطلب الثالث: سوق الامتيازات.	٩٥
٩٥	امتياز البيع.	٩٦
٩٥	امتياز الشراء.	٩٧
٩٥	الامتيازات المختلطة.	٩٨
٩٦-١٠٢	الفصل الثالث: في البضائع.	٩٩
٩٧	المبحث الأول: ماهية البضائع والسلعة.	١٠٠
٩٧	تعريف البضائع لغة واصطلاحاً.	١٠١
٩٧	تعريف السلعة لغة واصطلاحاً.	١٠٢
٩٧	السلع الاستهلاكية.	١٠٣
٩٨	السلع الاستهلاكية الفنية.	١٠٤
٩٨	السلع الاستهلاكية المعمرة.	١٠٥
٩٨	السلع الرأسمالية أو الإنتاجية.	١٠٦
٩٩	المبحث الثاني: أنواع البضائع.	١٠٧
١٠٠	المطلب الأول: سوق السلع الحاضرة.	١٠٨
١٠١	المطلب الثاني: سوق العقود السلعية.	١٠٩
١٠١-١٠٢	العقد السلعي المؤجل.	١١٠
١٠٣-١٢٥	الفصل الرابع: في الصرف والاختيارات والمستقبليات.	١١١
١٠٤	المبحث الأول: الصرف.	١١٢
١٠٦	المطلب الأول: ماهية الصرف.	١١٣

١٠٧	الصرّف في اللغة والاصطلاح.	١١٤
١٠٨	المطلب الثاني: أنواع سوق الصرّف.	١١٥
١٠٩	سوق الصرّف العاجل.	١١٦
١٠٩	سوق الصرّف الآجل.	١١٧
١١٠	سوق النقد الآجل للأجل القصير.	١١٨
١١١-١٢٠	المبحث الثاني: الخيارات.	١١٩
١١٣	المطلب الأول: تعريف الخيار لغة واصطلاحاً.	١٢٠
١١٥	المطلب الثاني: أنواع الخيارات.	١٢١
١١٦	الخيارات من حيث المصدر.	١٢٢
١١٧	الخيارات باعتبار محلها.	١٢٣
١١٧	الاختيارات على العملة الأجنبية.	١٢٤
١١٨	الاختيارات على المؤشر.	١٢٥
١١٩	الاختيارات باعتبار طبيعتها.	١٢٦
١١٩	اختيارات غير مغطاة	١٢٧
١١٩	اختيارات مغطاة من خلال	١٢٨
١٢٠	اختيار الدفع	١٢٩
١٢٠	الاختيار المركب الذي يتضمن حقاً في الشرط	١٣٠
١٢١-١٢٥	المبحث الثالث: في المستقبلات	١٣١
١٢٢	المطلب الأول: ماهية المستقبلات	١٣٢
١٢٤	المطلب الثاني: أنواع المستقبلات	١٣٣

١٣٤	عقود على السلع والأوراق المالية المختلفة	١٢٤
١٣٥	مستقبلات المؤشر	١٢٤
١٣٦	مستقبلات العملات الأجنبية	١٢٥
١٣٧	الخيارات على المستقبلات	١٢٥
١٣٨	الفصل الخامس: فى البنوك والسمة	١٣٢-١٢٦
١٣٩	المبحث الاول: دور البنوك فى عمليات البورصة	١٢٨-١٢٧
١٤٠	أنواع المصارف	١٢٧
١٤١	المبحث الثانى: دور السمسار فى عمليات البورصة	١٢٩
١٤٢	تعريف السمسار لغةً واصطلاحاً	١٣٢-١٢٩
١٤٣	الباب الثالث: موقف الشريعة من عمليات البورصة	٢٢٩-١٣٣
١٤٤	الفصل الاول: التخريج الشرعى للأوراق المالية فى البورصة	١٩٥-١٣٤
١٤٥	المبحث الاول: موقف الشريعة من الأسهم	١٦٩-١٣٦
١٤٦	نوع محرم تحريماً بيئاً	١٣٦
١٤٧	القسم الاول: أسهم لشركات قائمة على شرع الله	١٣٧
١٤٨	أثير حول هذا النوع أمران	١٣٧
١٤٩	الأمر الاول: اعتراض و جواب.	١٣٨
١٥٠	الأمر الثانى: الملحوظة الأولى.	١٣٩
١٥١	الملحوظة الثانية.	١٤١
١٥٢	الملحوظة الثالثة.	١٤٣

١٥٣	القسم الثاني: اسهم لم تتوفر فيها الشروط والسابقة حكم هذا القسم من الأسهم.	١٤٤
١٥٤	الرأى الاول	١٤٦
١٥٥	الرأى الثانى	١٤٦
١٥٦	أدلة أصحاب الرأى الاول	١٤٧
١٥٧	أدلة أصحاب الرأى الثانى	١٤٨
١٥٨	مناقشة الرأى الأول المانع من تداول هذا النوع من الاسهم	١٥٤
١٥٩	الرأى الراجح	١٥٥
١٦٠	حكم أسهم الشركات التى يمتلكها غير المسلمين	١٥٦
١٦١	حكم الاسهم العادية والممتازة	١٥٨
١٦٢	حكم السهم المتمتع	١٦٠
١٦٣	التعامل بالأسهم عن طريق الاسواق المالية (البورصة)	١٦١
١٦٤	العمليات العاجلة.	١٦١
١٦٥	العمليات الآجلة.	١٦٢
١٦٦	العمليات الباتة القطعية	١٦٢
١٦٧	العمليات الآجلة بشرط التعويض	١٦٤
١٦٨	البيع مع خيار الزيادة للمشتري أو البائع	١٦٦
١٦٩	العمليات الآجلة بشرط الانتفاء.	١٦٧
١٧٠	المرابحة والوضيعة	١٦٧
١٧١	العمليات المركبة	١٦٩

١٧٢	المبحث الثاني: موقف الشريعة من السندات	١٧٥-١٧٠
١٧٣	قرار صدر من المجمع الفقهي حول السندات.	١٧٠
١٧٤	القرار رقم [٥] ٨٨/٠٨/٤ بشأن سندات	١٧٢
١٧٥	المقارنة و سندات الاستثمار.	١٧٢
١٧٦	التعامل بالسندات عن طريق الأسواق المالية	١٧٥
١٧٧	المبحث الثالث: موقف الشريعة من المضاربة في اصطلاح أهل البورصة	١٧٦
١٧٨	الدليل الاول: على حرمتها	١٧٦
١٧٩	الدليل الثاني: على حرمتها	١٧٧
١٨٠	والرأى الراجح	١٧٧
١٨١	المبحث الرابع: موقف الشريعة في اعمال الصرف	١٨٢-١٧٨
١٨٢	حكم سوق الصرف العاجل.	١٧٩
١٨٣	حكم سوق الصرف الآجل	١٨١
١٨٤	حكم سوق النقد الآجل للأجل القصير	١٨١
١٨٥	حكم الذهب والفضة والطعام	١٨٢
١٨٦	حكم التعامل في غير الأنواع الثلاثة السابقة من السلع	١٨٢
١٨٧	المبحث الخامس: موقف الشريعة من الخيارات في البورصة.	١٨٣-١٩٢
١٨٨	حكم الخيارات من حيث المصدر	١٨٤
١٨٩	حكم الخيارات باعتبار محلها	١٨٤
١٩٠	حكم الخيارات على العملة الأجنبية	١٨٤
١٩١	حكم الخيارات على المؤشر	١٨٤

١٨٥	الفرق بين الخيار الشرعى و الخيار السوق	١٩٢
١٨٦	ما يمكن أن يكون أصلاً لهذه الخيارات	١٩٣
١٨٩	مسألة التصرف فى الحقوق	١٩٤
١٩٠	حق بيع الاختيار و شراؤه	١٩٥
١٩١	خلاصة الكلام	١٩٦
١٩٥-١٩٣	المبحث السادس : موقف الشرعية من المستقبلات	١٩٧
١٩٤	الحكم الشرعى لالأنوع الأول	١٩٨
١٩٥	الحكم الشرعى لمستقبلات المؤشر	١٩٩
١٩٥	الحكم الشرعى لمستقبلات العملات الأجنبية	٢٠٠
١٩٥	الحكم الشرعى للخيارات على المستقبلات.	٢٠١
٢٢٢-١٩٦	الفصل الثانى:التخريج الشرعى لأعمال سوق البضائع.	٢٠٢
٢٠٥-١٩٧	المبحث الأول: بيع الانسان ما لا يملكه بالأصالة أو الوكالة.	٢٠٣
١٩٧	آراء الفقهاء الحنفية.	٢٠٤
١٩٨	آراء الفقهاء المالكية.	٢٠٥
١٩٨	آراء الفقهاء الشافعية.	٢٠٦
١٩٩	آراء الفقهاء الحنابلة.	٢٠٧
٢٠١	الرأى الراجع.	٢٠٨
٢٠٥-٢٠٢	أقسام المعدوم.	٢٠٩
٢١٤-٢٠٦	المبحث الثانى: بيع الانسان ما اشراه قبل قبضه.	٢١٠
٢٠٦	آراء الفقهاء الحنفية.	٢١١

٢٠٧	آراء الفقهاء المالكية.	٢١٢
٢٠٧	آراء الفقهاء الشافعية.	٢١٣
٢٠٩	آراء الفقهاء الحنابلة.	٢١٤
٢١٠	مناقشة الأدلة.	٢١٥
٢١٤-٢١١	الرأى الراجح.	٢١٦
٢١٧-٢١٥	المبحث الثالث: بيع الدين بالدين.	٢١٧
٢١٥	الصورة الأولى: بيع الدين بالنسيئة.	٢١٨
٢١٧-٢١٦	الصورة الثانية: فسخ الدين في الدين.	٢١٩
٢١٨	المبحث الرابع: حكم بدل التأجيل.	٢٢٠
٢٢٢-٢١٩	المبحث الخامس: عقد البيع بدون تحديد السعر تعليقه على سعر السوق في يوم معين أو خلال فترة معينة.	٢٢١
٢١٩	آراء الفقهاء الحنفية	٢٢٢
٢٢٠	آراء الفقهاء المالكية.	٢٢٣
٢٢١	آراء الفقهاء الشافعية.	٢٢٤
٢٢١	آراء الفقهاء الحنابلة.	٢٢٥
٢٢٢	الرأى الراجح بعد مناقشة أدلة الفقهاء	٢٢٦
٢٢٩-٢٢٤	الفصل الثالث: بدائل إسلامية للبورصة مقترحات وتوصيات.	٢٢٧
٢٣٣-٢٣٠	الخاتمة	٢٢٨
٢٧٤-٢٣٤	الفهارس	٢٢٩
٢٣٥	فهرس الآيات القرآنية	٢٣٠

٢٣٦	فهرس الأحاديث النبوية والمأثورات	٢٣١
٢٣٨	فهرس الأعلام	٢٣٢
٢٤١	فهرس المصطلحات الفقهية والأصولية والاقتصادية	٢٣٣
٢٤٤	فهرس المراجع والمصادر	٢٣٤
٢٧٤-٢٦٢	فهرس الموضوعات	٢٣٥